المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

مظاهر الاستلزام الخطابي في الكتاب وشروحه

دراسة نحَّوية تداوليَّة

بحث لنيل درجة الدُّكتوراه في الفلسفة في الدِّراسات اللغوية

إعداد الطالبة:

أفراح بنت علي بن صالح المرشد

٣٥٢٢١٦٩٥٦

المرشد الأكاديمي

أ.د. مختار لزعر

العام الجامعي

١٤٣٦- ١٤٣٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرِّسالة

مظاهر الاستلزام الخطابي في الكتاب وشروحه

دراسة نحَّوية تداوليَّة

الباحثة: أفراح بنت علي المرشد

تناول البحث الاستلزامات الخطابية في النَّحو العربي، انطلاقا من الإطار النَّظري لنظريَّة الاستلزامات الخطابيَّة والوضعية وغير الوضعية. وقد بُني البحث على المقاربة بين الموروث النَّحوي وبين الاستلزامات الخطابية ذات الخلفيَّة التَّداوليَّة، لنبين أنَّ العديد من الظَّواهر التي تصنف على أنَّها ظواهر تداوليَّة ذات صلة وثيقة بالقواعد المبنيَّة، لأنَّ العناية بالمعاني المستلزمة المقصودة بالقول كانت ظاهرة في كتاب سيبويه وشرَّاح الكتاب، فعمد البحث إلى إبرازها لتصبح دلالة الاستلزام على درجة عالية من النِّظامية والانتظام.

وتضمنت الدِّراسة ثلاثة فصول، يسبقها المقدِّمة، ويتلوها الخاتمة، ثم الفهارس الفنيّة.

فقد عرضت في الفصل الأوَّل المعاني المستلزمة من المسائل النَّحويَّة التي ضبطت بالوضع (كالتَّعريف والتَّنكير، والإثبات والنَّفي، والاستثناء والحصر، والتَّوابع، والحال، والتَّمييز، والأمر والاستفهام)، والمعاني المستلزمة التي خرجت عن ضبطها بالوضع لدلالة عناصر أخرى من خارج الوضع على المعنى المستلزم، كالمقام، أو تعظيم المخاطَب أو المتكلِّم، أو صوت المتكلِّم، أو تعابير وجهه، وغيرها.

أمَّا الفصل الثَّاني فعرضت فيه الظَّواهر النَّحويَّة التي كان لها أثرٌ في ضبط المعاني المستلزمة، (كالإعراب، والحذف، والتَّقديم والتَّأخير)، وبضبط النُّحاة لهذه الظَّواهر استطاعوا أن يردوا ما كان يصنف على أنَّه معان ضمنية لا تفهم من المعنى الحرفي إلى البنية النَّحويَّة، ويجعلوا بين البنية والمعنى المستلزم صلات وثيقة تخضع للضَّبط؛ لتصبح بذلك المعاني المستلزمة على درجة عالية من النِّظام والانتظام.

أمَّا الفصل الأخير فانعقدت فيه المقارنة بين المعنى التَّداولي للاستلزام، والمعنى النَّحوي الذي أبرزنا وجوده في الفصلين السَّابقين، كما نبهنا على أنَّ وجود إرهاصات هذه النَّظريَّة ظاهرة في كتاب سيبويه وشراح الكتاب لا يعني أن ننكر فضل التَّداولية في الضَّبط المفهومي لهذا المصطلح، وفي وضع قواعد صارمة لضبط هذا المفهوم، والتي ربما نختلف معها في بعض المواضع، أو نستدرك عليها في مواضع أخرى وفق قواعد التَّخاطب التي يشرحها النحاة في معاني بعض الأمثلة. ومن أبرز القواعد التي وجدناها عند النحاة ولكن لم يعتد بها في قواعد التخاطب عند ‹غرايس›: صوت المتكلِّم، بتفخيمه وإطالته وإمالته وغيره، وكذلك تعابير وجهه، ولغة جسده، وتعظيم المخاطَب، أو المتكلِّم، والعهد الذِّهني بين المتخاطبين في مقام ما وأثره في تغير المعنى المستلزم منه.

وننتهي إلى أنَّ البحث في نظريَّة الاستلزام الخطابي، يُخرج ثروة النَّحو العربي، ويبعد عنه الجمود الذي حلَّ في العصور المتأخرة منه، فمن ذلك تحديد المتأخرين تنوين التَّنكير في المبني من الأسماء فقط، وهو يقع على جميع أعلام الأسماء بحسب مقاصد المتكلم، وكذلك ما صنِّف في الحال المؤسِّسة فقد نبه سيبويه إلى أنَّه يمكن أن تخرجه قواعد الخطاب إلى حال مؤكِّدة وغيرها من قواعد الخطاب التي أشير لها في البحث.

مُقدِّمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فيراد من هذا البحث جمع السِّياقات التي ورد فيها شيء مما له علاقة بمفهوم الاستلزام الخطابي وفق ما ورد في كتاب سيبويه وشروحه، متخذا من المنهج التَّداولي الإطار الذي يستند إليه في قراءة التَّراث النحوي، وإن كانت دلالة الاستلزام في سياقها المعجمي مأخوذة من الفعل (لَزِمَ) و(استَلْزَم الشيء) بمعنى: عَدَّهُ ضَرُورِيا، اقْتَضَاه، تَطَلَّبه، فَرضه؛ فإنّنا نريد التعامل مع مصطلح (الاستلزام الخطابي، Implicature) وَفق المعاني التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة، أي دراسة العلاقة بين الكلام، والقصد منه بالاعتماد على سياق التلفظ؛ لأن القضية المعبر عنها لا تظهر دائما في المعنى الحرفي، وإنما يساهم في إظهارها عناصر مختلفة قد تكون من داخل اللغة؛ إذ تتشرب فيه الكلمة معنى كلمة أخرى، فتكون هناك قرينة تدل على المراد، أو يكون من خارج اللغة.

ويطرح مصطلح (الاستلزام) إشكالات:

أوَّلا: في كونه يتداخل في المسمى مع مصطلح (الاستلزام المنطقي) و(الاستلزام العفوي)، ويختلف الاستلزام المنطقي عن الخطابي في كون الأوَّل علاقة منطقية تربط قضية أو جملة أو عدة جمل بمسار استدلالي استنتاجي لا يتغير بتغير السياق، نحو: سقراط إنسان، وكل إنسان فان، نستنتج أن سقراط فانٍ[1]، بخلاف الآخر الذي يختلف باختلاف السياق، أمّا (الاستلزامات العفوية) فهي وقائع تحمل طابعا إبلاغا عفويا طبيعيا كتوقع السوء من سماع صوت الطيور، وما يعرف بالطيرة والتشاؤم يدخل ضمن هذه الاستلزامات.

ثانيا: يتداخل هذا المصطلح مع مصطلحات أخرى لا تشاركه المسمى لكنها تتقاطع معه

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٥٧١.

في بعض المسائل، منها (الضمني) وهو المعنى غير الحرفي للكلام، وتجدر الإشارة إلى سعة هذا المصطلح فهناك نظريات تداولية عدَّة (كالعرفانية، والمدمجة...) وجهت دراستها للمعاني الضمنية من خلال الأسس والقواعد التي تنطلق منها، ومن أبرز هذه النَّظريات نظرية الاستلزام الخطابي، وكذلك مصطلح (الاقتضاء) الذي يتقاطع مع الاستلزامات الخطابية الوضعية، وقد قيل فيه: "إن مفهوم الاستلزام الخطابي الوضعي يوافق كليا الاقتضاء التَّداولي"(١)، واختلف الباحثون العرب في تعريبهم لمصطلحي (الاستلزام، والاقتضاء)، فهناك من ترجم مصطلح (الاستلزام الخطابي، Implicature) الذي نريد دراسته بالاقتضاء.

وتقوم نظريَّة (الاستلزام) على الاهتمام بالمحادثة، باعتبارها المجال الأفضل لإبراز مبدأ التعاون وأحكام الخطاب التي أقرها غرايس، وينص مبدأ التعاون "على أنَّه من المفروض أن يكون كل مشارك في المحادثة متعاونا في عملية التبادل القولي، بمعنى أن مساهمته يجب أن تكون موافقة لما هو مطلوب منه، وذلك وفق ما يفرضه اتجاه المحادثة وأهدافها المقبولة ضمنيا"(٢)، فكان مبدأ المشاركة أساسا لتحليل المعاني الضمنية، وما يفترضه من وجود مبادئ تخاطبية مشتركة تيسر إدراك مقاصد المتكلم، وتحقق الغاية من التبادل الخطابي بينهم.

ولقد ارتبط مصطلح (اللزوم) في غالبية التراكيب النحوية بما سمِّي بنظرية العامل، تماما ما وجدناه سائدا على ألسنة كثير من النحاة في قولهم: "وألزموا لام فعل السكون"، وقولهم: "ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون"، وغيرها مما لا يسع المقام ذكره. ولا يسعى هذا البحث إلى دراسة هذا المصطلح بهذا المعنى الوارد، بل يسعى جاهدًا لجمع النصوص في التَّراكيب النَّحوية التي وردت عند سيبويه وشرَّاح الكتاب بمعنى الاستلزام الخطابي ودراستها. ومن المعلوم أنَّ كلّ قول يحمل جملة من الاستلزامات، لكن وجود مظاهر الاستلزام في شرح القاعدة النَّحويَّة يتفاوت بين النُّحاة، فسيبويه —مثلا– يظهر في شرحه لمسألة نحويَّة بعض

(١) القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٦

(٢) القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٦.

مظاهر الاستلزام في حين لا تظهر عند الفارسي، وقد تظهر عند السِّيرافي ولا تظهر عند سيبويه وهكذا دواليك، وسيتقيد البحث بإبراز مظاهر الاستلزام التي بيَّنها النُّحاة مركزا على كتاب سيبويه وشرحي السِّيرافي والفارسي، أو من قام بشرح نص لسيبويه وزاد في شرح القاعدة شرحا تداوليًّا ولو لم يعد كتابه من الشُّروح كالخصائص وغيره.

أمر آخر ينبغي الإشارة إليه هو أنّ معظم السياقات التي تندرج تحت هذا التصور متشعبة في الأبواب النحوية والصرفية والمعجمية، لذا ستعمد الدراسة على الاقتصار على الأبواب المرتبطة بالتراكيب النحوية (المفاهيم) دون المعجمية والاشتقاقية؛ لأن الخوض في المسائل الصرفية والمعجمية سيجعل البحث واسعا، ولا يمكن إنجازه في الوقت المحدد.

لقد ميَّز غرايس بين الاستلزامات الخطابية الوضعية، والاستلزامات الخطابية غير الوضعية، وانطلاقا من هذا التّقسيم سيعمد البحث في الفصل الأوَّل إلى بحث المتضمنات التي قدمها النحاة في المسائل النحوية (التعريف والتنكير، والنفي، والاستفهام، والأمر، والنهي، وغيرها) من خلال الوضع، وإبراز المعاني الضمنية التي خرجت عن الوضع، وكيف تعامل معها النحاة؟ وفي الفصل الثاني يسعى إلى بيان دور الظواهر النحوية (الإعراب، الحذف، التقديم والتأخير وغيرها) في الإشارة إلى الاستلزامات الخطابية، والذي يعكس في تصور الباحثة بعض الحقائق التي يلتقي فيها مع الاستلزام التداولي كما سيبينه الفصل الثالث.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تكمن مشكلة البحث في المصطلح المستخدم في هذا التصور؛ إذ إنّ المصطلح موجود في كثير من التراكيب النحوية عن طريق مجموعة من القرائن التي كانت تدل في الغالب على ملامح الاستلزام الخطابي الذي كان يقيمه النحوي من خلال الأمثلة التي يضربها في كثير من السياقات.

-تساؤلات البحث:

هناك عدة تساؤلات، من أهمها:

١. ما التراكيب النحوية التي ورد أو وقع فيها مفهوم (الاستلزام الخطابي)؟
٢. ما الظواهر النحوية التي تلتقي مع الاستلزام الخطابي التَّداولي؟
٣. ما أثر (الاستلزام الخطابي) في صياغة القاعدة النحوية؟
٤. كيف نستطيع أن نقيم تقاطعا بين ملامح الاستلزام الخطابي من وجهة نظر نحويَّة مع الاستلزام في سياقه التداولي؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

يسعى هذا البحث إلى استكمال جهود الباحثين في إبراز محاسن النحو العربي، وإظهار عنايته بضبط اللَّفظ والمعنى معا، فعمدت إلى قراءة التَّراكيب النَّحويَّة في كتاب سيبويه وشروحه، وذلك لإبراز خصائصه المعرفية والمنهجية في شرح القواعد، وتسليط الضوء على المنهج التداولي في هذه التراكيب لكونه النَّواة الأولى التي وصلنا في التَّأليف، إذ انطلق صاحبه من الاستعمال لصياغة القاعدة النَّحويَّة، فأصبح محل عناية النُّحاة شرحا ودراسة، وهو ما حدا بنا أن نسم عنوان هذه الأطروحة بـ: (**ملامح الاستلزام الخطابي في كتاب سيبويه وشروحه دراسة نحوية تداوليَّة**)؛ ونريد من وراء هذا جمع عدد كبير من التراكيب التي يمكن أن تسهم في تدقيق صياغة قواعد النحو المرتبطة بالاستلزام الخطابي من الكتاب وشروحه. واختير الاستلزام الخطابي؛ لكون النحو العربي انطلق من الاستعمال لصياغة القاعدة النحوية، كما أن من أهم الأسباب المعروفة لوضع النَّحو هو وقوع اللَّحن وشيوعه.

أهداف البحث:

تسعى هذه الأطروحة -بمشيئة الله وعونه- إلى تحقيق عدد من الأهداف أبرزها:

١ . جمع التراكيب النحوية التي ورد فيها معنى الاستلزام الخطابي (من خلال القواعد

الوضعية والسياقات المقامية).

٢. الكشف عن الظواهر النحوية التي لها أثر في بيان الاستلزام الخطابي.

٣. تتبع أثر الاستلزام في صياغة القاعدة النحوية.

٤. بيان مدى التقارب بين المنوال النحوي، والمنوال التّداولي.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث مطابق لهذا الموضوع ، لكن سبق هذا البحث أعمال مهدت لهذا الموضوع، منها:

أولا: الاقتضاء: دلالاته وتطبيقاته في أسلوب القرآن، لـ د. أشواق النجار:

وهو بحث في الاستلزام، واختارت الباحثة تعريبه بمصطلح (الاقتضاء). بحثت الباحثة فيه الاقتضاء (الصوتي، والصرفي، التركيبي، والدلالي، والتداولي) وتناولت في الاقتضاء التداولي أمثلة من القرآن على هذه المقتضيات، وكان الاقتضاء التَّداولي فيها مقتضبا، وهو مخالف لما نسعى إليه في هذه الأطروحة؛ إذ يسعى هذا البحث إلى كشف مفهوم الاستلزامات الخطابية التداولية في نصوص الكتاب وشروحه، وستتوسع الأطروحة بدراسة الاستلزام التداولي دون غيره.

ثانيا: الأسس النحوية والتداولية لمتضمنات القول، لـ د. نجوى محمد الصادق بن عامر:

عرضت الباحثة عرضا مفصلا لمتضمنات القول في التداولية سواء كانت عرفانية أو مدمجة أو غيرها، فتناولت نظرية الاستلزام الخطابي باعتبارها جزءًا من متضمنات القول، وستستفيد هذه الأطروحة من عرض الباحثة لنظرية الاستلزام الخطابي عند غرايس ومن جاء بعده، وبحث هذا المفهوم عند سيبويه وشرَّاح الكتاب.

ثالثا: ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي، لـ أ. كادة ليلى:

عرضت الباحثة الاستلزام في التداولية، ثم أتبعته باستخراج بعض الأمثلة على هذه الظاهرة من كتب البلاغة، كما أشارت إلى وجود هذه الظاهرة عند علماء الأصول ولم يتجاوز بحثها عشر صفحات.

خطة البحث:

الفصل الأول: الاستعمال في الدرس النحوي:

المبحث الأول: الاستلزام بالوضع.

المبحث الثاني: الاستلزام بغير الوضع.

الفصل الثاني: التركيب النحوي؛ ميزته ومقتضياته.

المبحث الأول: الإعراب.

الثاني: التقديم والتأخير.

الثالث: الحذف.

الفصل الثالث: الاستلزامات الخطابية وفق المفاهيم النحوية والتداولية:

المبحث الأوَّل: المعنى التداولي.

المبحث الثاني: المعنى النحوي.

منهج البحث:

سينتهج البحث عموما المنهج الوصفي التَّحليلي، غير أنَّه سيؤخذ في بعض سياقات البحث ببعض المناهج الأخرى على حسب ما يتطلبه البحث أو التَّصور.

الفصل الأوَّل

الاستعمال في الدَّرس النَّحوي

بين الوضع وغير الوضع

الفصل الأوَّل

توطئة:

ارتبطت دراسة المعنى بدراسة التَّركيب عند النُّحاة القدامى، إذ كان مدار الحكم على اللَّفظ بالمعنى، فعقد سيبويه بابا في هذا الشَّأن وقال: "**هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة**"[1]، ورأى سيبويه وبعض شُراح الكتاب أنَّ كلَّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكلَّ ما فسد به المعنى فمردود، ثم إن أهل البلاغة الذين عرفوا بمراعاتهم للمعاني أكَّدوا على أهميَّة النَّحو في الدَّلالة على الفكر، وذلك نحو قول الجرجاني: «لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا مجردة عن معاني النَّحو»[2]، ونجد هذه المسألة واضحة لديه من خلال نظريَّة النَّظم التي عنيت ببيان صلة اللَّفظ بالمعنى[3]، والأبحاث اللُّغويَّة الحديثة تؤكِّد على المعنى في الدِّراسات النَّحويَّة وتتخذه محورا لكلِّ تحليل.

يعدُّ هذا الفصل اللَّبنة الأولى لهذا البحث لكونه ينطلق من دارسة المسائل النَّحويَّة أولا؛ ليعرض من خلال السِّياق إشكالية الاستلزامات الخطابيَّة التي تقصد بالقول، هل وجدت هذه المعاني في النَّحو العربي؟ وما أثرها في صياغة القاعدة النَّحويَّة عند سيبويه وبعض شرَّاح الكتاب الذين شرحوا معاني النَّص شرحا مستفيضا؟ وما مدى تناول النُّحاة للمعاني المقصودة بالقول التي اشتهرت عند علماء البلاغة إذ عرف عنهم الدِّلالة المباشرة وغير المباشرة أو الحقيقة والمجاز، أو التَّلميح والتَّصريح وغيرها من المصطلحات التي اشتهروا بها، أو عند علماء الأصول الذين عرف عنهم تقسيم الدِّلالة إلى قسمين: دلالة المنظوم وهو العبارة الدَّالة بالوضع والاصطلاح على المعنى سواء كان خبرا أو أمرا أو نهيا أو نداء أو غيره من المعاني التي دلَّ عليها الوضع[4]،

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢٦١.

(٣) دلائل الإعجاز ص، ٣٥٣.

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، ص٢٦٠.

وقيل هو: "اللَّفظ الظَّاهر ما دلَّ على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي ويحتمل غيره احتمالا مرجوحا"[1]، أمَّا دلالة غير المنظوم: "فهو ما دلالته لا بصريح صيغته ووضعه" واختلفوا في الدِّلالات التي تنظم تحت هذا القسم وجعلها الآمدي أربعة أقسام وهي: "دلالة الاقتضاء، والتَّنبيه والإيماء، والإشارة، والمفهوم"[2]، وهذا الجانب الاصطلاحي للأصوليين ليس موحدا فما عده الآمدي من دلالة غير المنظوم نجده عند الأحناف من دلالة المنظوم الذين اختلف تقسيمهم عن تقسيم الجمهور فما كان تحت دلالة التَّنبيه والإيماء أو المفهوم عد من دلالة العبارة[3]، فلمَّا كانت الاستلزامات تختلف باختلاف النَّص والمقام التي قيلت فيه انطلقت معظم البحوث في إثبات وجودها عند البلاغيين والأصوليين، من خلال هذه التَّقسيمات[4]، وانطلق هذا البحث من تقسيم مشابه لهذه التَّقسيمات عند الفقهاء؛ لبحث اجتهادات النُّحاة في ضبط إشكالية الاستعمال في دلالته على المعنى المستلزم، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأوَّل: الاستلزام بالوضع.

المبحث الثَّاني: الاستلزام بغير الوضع.

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، ص٤٢٧.

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، ص٤٣٥.

(٣) انظر: الوجيز في أصول الفقه، ٢/ ١٣٢.

(٤) انظر: ظاهر الاستلزام في التُّراث اللِّساني العربي، ضمن مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي بالوادي- الجزائر، ص١٠٢-١١٦، كتاب التَّداوليات علم استعمال اللغة، ص٢٩٢- ٣٠٣، أصول التَّفكير الدِّلالي عند العرب من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي ص١٠١- ٤٤٣.

المبحث الأوَّل

الاستلزام بالوضع

كانت عناية النُّحاة بضبط اللَّفظ لتحصين المعنى وتشريفه والإبانة عنه، فالعرب « إنَّما تحلي ألفاظها وتدبجها وتشيها وتزخرفها عناية بالمعاني التي وراءها وتوصلا بها إلى إدراك مطالبها...(فالألفاظ) خدم للمعاني والمخدوم -لاشك- أشرف من الخادم»[1]، وقد انطلق سيبويه وشرَّاح الكتاب من الاستعمال لصياغته القواعد النَّحويَّة؛ فيجمع بين المعاني النَّحويَّة والمعاني المقاميَّة، وكان ذلك ظاهرا في كثير من المسائل النَّحويَّة، إذ تكلَّم عن دور المتكلِّم والمخاطب والمقام والعلامات الإعرابيَّة في تحديد المعنى المقصود بالقول، ويسعى هذا المبحث إلى عرض أقوالهم في المسائل المتعلِّقة في ضبطهم للمعاني وذلك من خلال المسائل الآتية:

أوَّلا: المعرفة والنَّكرة :

توسع النُّحاة في عرض أحكام هذه المسألة، وأصلوا قواعدها، وبينوا ارتباط هذه المسألة بباب الأسماء دون غيرها من المسائل، وأحكامها مفصلة في مقدمة الكتب النَّحويَّة، وليس المراد هنا عرض كل ما يرتبط بهذه المسألة، بل عرض النُّصوص والشَّواهد التي لها صلة بعناصر المقام، والتي تقرب وتوضح الفكرة التَّداولية التي بصدد الحديث عنها:

١. **النَّكرة في حيز الإثبات والنَّفي** وقد قابل سيبويه بينهما، فأشار إلى أنَّ النَّكرة نوعان: نكرة تدخل على الإثبات والنَّفي، وهي إمَّا أن تدلُّ على الواحد، فيقول قائل: أتاني رجلٌ، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيجوز أن ينفى هذا بعينه فيقال له: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك أكثرُ من ذلك فيكون هذا نفيا خاصا، أو تدلُّ على الجنس، وذلك قولك: أتاني رجلٌ لا امرأةٌ فيقال: ما أتاك رجل، أي: امرأة أتتْك، فيكون هذا

(١) الخصائص، ١/ ٢٢١.

أيضا نفيا خاصا؛ لأنَّه نفى الذُّكور دون الإناث[1]، وقد يراد بالنَّكرة المجاز لا الحقيقة وذلك قوله: أتاني اليومَ رجلٌ، أي: في قوَّته ونفاذه، ونفي هذا القول: ما أتاك رجلٌ، أي: أتاك الضُّعفاءُ، فيكون نفيا خاصا؛ لأنَّه نفى مجيء الأشداء[2]، فهنا سيبويه بيَّن النَّكرة في الإثبات والنَّفي ومقتضياتها في الحقيقة، ثم أردف المقابلة بينهما بالمعنى المستلزم المقصود بالقول الذي قد يريده المتكلِّم باستخدامه النَّكرة على غير ظاهرها، ثم أبان سيبويه بأنَّ هناك نوعا آخر من النَّكرات وهي النَّكرة العامة المتوغلة في الإبهام يُنفى بها الحقيقة والمجاز السَّابق، ولا تكون في الإثبات قال سيبويه: «فإذا قال: ما أتاك أحدٌ صار نفياً عامّا لهذا كلِّه»[3]، الواحد والجماعة، والرجال والنساء، والأشداء والضعفاء.

ويُظهر سيبويه في مقابلته بين النقيضين أنَّ الكلام قد يراد به الحقيقة، وقد يراد به المجاز، وأنَّ هناك ألفاظا عامة في اللُّغة وضعت لتنفي ما يحتمله الكلام سواء كان الكلام على معناه الظَّاهر أو مقصود بالقول، لذلك صنَّفوا بعض الألفاظ الدَّالة على العموم نحو: «أحدٌ وكَرَّابٌ وأرِمٌ وكَتِيعٌ وعَرِيب»[4]، بأنَّها ألفاظ موغلة في الإبهام يتضمن النَّفي بها الحقيقة والمجاز[5]، وكأنَّ تصنيفهم لدرجات التَّنكير منطلق من قراءتهم للمعنى الظَّاهر والمعنى المستلزم معا، وما يحتمله أحدهما من المعاني ويمتنع عنه الآخر كما في النَّكرة الموغلة في الإبهام.

٢. **جواب (كم، ومتى)**، ذكر النُّحاة بأنَّ (كم) يكون جوابها معرفة ونكرة، والفعل في الجواب واقع فيه كلِّه؛ لأنَّها سؤال عن عدد، ولا يقع الجواب إلا بجميع ما تضمنه السؤال، وإن أجيب ببعضه لم يحصل الغرض[6]، في حين أنَّ جواب (متى) يكون

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٥، شرح السِّيرافي، ٣/ ٩.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٥٥، شرح السِّيرافي، ٣/ ٩.

(٣) الكتاب، ١/ ٥٥.

(٤) الكتاب، ١٨١/٢.

(٥) انظر: حاشية الصّبان على الأشموني، ١٥٥/١.

(٦) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٩، ١٩٠ الأصول في النحو، ١/ ١٩١، همع الهوامع، ٢/ ١٤٦، ١٤٧، التذييل والتكميل، ٧/ ٢٨٠.

معرفة أو مخصصا بنعت يقربه من المعرفة[١]، والفعل في الجواب يجوز أن يكون في بعضه ويجوز أن يكون في كلِّه؛ لأنَّه استفهام عن زمن بعينه[٢]، فإن قيل: يومَ الجمعة. في جواب متى سِير عليه؟ فيقتضي: أنَّ السَّير وقع في كلِّ يوم الجمعة، أو جزء منه، هذا في الأفعال التي تتصل وتنقطع، لكن إذا قيل: اليومَ، في جواب متى صمت؟ فيقتضي أن يكون المعنى على الكلِّ ولا يجوز أن يقتضي جزءًا من اليوم[٣]، بينما في جواب (كم) إذا قيل: يومَ الجمعة أو ثلاثة أيام. في جواب كم سِير عليه؟ فيقتضي الأوَّل أنّ السّير وقع في كلِّ اليوم، ويقتضي الثَّاني: أن يكون السير وقع في جميع هذه الأيَّام الثّلاث[٤].

فلمَّا وضعت (كم) لجميع ما تقع عليه جاز عند النُّحاة أن تقع لغرض معنوي فيقول المتكلِّم: يوم الجمعة. في جواب كم سير عليه؟ إذا كان مستكثرا لساعات السَّير التي سارها، فأجرى اللَّفظ على الكلِّ وهو يريد البعض، قال السِّيرافي: «كما تقول: "يوم الرَّحيل جاءني الخلق" يريد الكثير منهم، وفلان يتكلَّم دهره، إذا كان كثير الكلام، وإن كان السُّكوت الذي يكون منه أكثر من الكلام، فاللَّفظ على الكلِّ والمعنى فيه البعض»[٥]، وهنا يشير أنَّها جاءت خلاف اللَّفظ الذي وضعت له، كما قالوا: سير عليه اللَّيلَ والنَّهارَ، والدَّهرَ، والأَبدَ. وإن كان اللَّفظ هنا معرفة فهو جواب (كم)، ولا يكون جواب (متى)؛ لأنِّه ليس اسما لوقت بعينه، وإنِّما يراد به التَّكثير والمبالغة، كما أنَّ المعنى هنا لم يأتِ على الأصل فلم يرد المتكلِّم أنَّه سار الدَّهر كلَّه ولو أراد ذلك كان الكلام محالا، لكنَّه على معنى «بعضَ الدَّهر، ولكنَّه يكثَّر. كما يقول الرَّجلُ: جاءني أهلُ الدُّنيا، وعسى أن لا يكونَ جاءه إلَّا خمسة، فاستَكثرهم»[٦]، وذكر سيبويه أنَّه لا يجوز أن تقول: "لقيته الدَّهر والأبد"، وأنت لقيته

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢١٨، شرح السِّيرافي ٤/ ١٨٩، ١٩٠.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٩، ١٩٠ الأصول في النَّحو، ١/ ١٩١، همع الهوامع، ٢/ ١٤٦، ١٤٧.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٨.

(٤) انظر: الكتاب، ١/ ٢١٧، شرح السِّيرافي، ٤/ ١٩١/ ١٩٢.

(٥) شرح السِّيرافي، ٤/ ١٩٠.

(٦) الكتاب، ٢١٨/١.

لقيته يوما منه، ولا "لقيته اللَّيل" وأنت تريد لقاءه في ساعة فإن قصد المتكلِّم المبالغة جاز إطلاقه نحو قولهم: سير عليه الدَّهر كلَّه؛ لأنَّ المراد هنا المبالغة مجازا لا تعميم السَّير في الدَّهر كلِّه[1].

والملاحظ هنا في جواب (كم) أنَّ الفصل بين الجواز والامتناع هو قصد المتكلِّم، وذلك قول سيبويه في باب «هذا باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللَّفظ على المعنى»: «لا تقول: "لقيتُه الدهرَ والأبدَ"، وأنت تريد يوماً منه، .... إلَّا أن تريد "سير عليه الدَّهرَ أَجمعَ واللَّيلَ كلَّه"، على التَّكثير»[2]، فبين سيبويه هنا أنَّه لما كانت (كم) تستلزم أن يقع الحدث على جميع أجزاء ما تضمنه الجواب، ألزم المجيب أن يكون دقيقا في إحالته على المعنى المستلزم، فإن قال المخاطَب لمخاطبه:

- كم مرة لقيت زيد؟

فيجيب المخاطب:

- لقيته الدَّهر والأبد.

فإن المعنى المستلزم من جواب المخاطَب في أصل الوضع، أن يكون لقيه كلَّ الدَّهر، وهو معنى مستحيل، لكنَّ مجيئه بلفظ دالٍّ على العموم يقصد به لقيته كثيرا من الدَّهر فإن أراد هذا المعنى المستلزم فهو الاستعمال الصحيح، لكن إن قصد أنَّه لقيه يوما وحدا فهذا لا يجوز؛ لأنَّ المعنى الذي قصده من القول المذكور مخالف للمعنى المستلزم من قوله في أصل الوضع، بل الواجب عليه أن يقول: لقيته يوما من الدَّهر.

وكذلك درس النُّحاة هذا المسألة مقترنة بالمعنى المستلزمة المقصودة بالقول من جانب آخر في تمييزهم بين جوب (كم) وجواب (متى)، ففرقوا كذلك بين علم الشَّهر (المحرم وصفر ..) وبين إضافة هذه الأعلام إلى الشَّهر (شهر محرم..)، فجعلوا العلم مجردا من الإضافة جواب (كم) كاللَّيل، الدَّهر والأبد، فإذا قيل:

- كم سير عليه.

---

(١) انظر: الكتاب، ١/٢١٦، ٢١٧.

(٢) الكتاب، ١/ ٢١٧.

فيجيب المخاطب:

– سير عليه المحرم.

فالمعنى المستلزم منه أنَّ السَّير واقع في كلِّ يوم من أيام المحرم، وإذا قيل:

–متى سير عليه؟

فيجيب المخاطب:

– سير شهر المحرم.

ويكون المعنى المستزم منه سرت في كلِّ الشَّهر، أو سرت في بعض الشَّهر[1]، وجعلوا هذا الفرق في امتناع الإجابة بالمحرم في جواب (متى) موقوفًا على السَّماع ولا يقاس عليه[2]، وإن كان كلاهما معارف لكن اقترن التَّمييز بين المعرفتين تمييزهم بين المعاني المستلزمة المقصودة منها، فالوضع يجوِّز أن تكون المعاني المستلزمة من الألفاظ الدَّالَّة على الكلِّية أن تُحمل على معنى الجزئيَّة، وهو أمر يقصده المتكلِّم فيأتي بلفظ دالٍّ على الكلِّ ويحمله على الجزء لغرض التَّكثير، وهذا الغرض المقصود ليس للمتكلِّم كما يرى النُّحاة أن يختار أحد الألفاظ الدَّالة على الكليَّة ويريد بها الجزئيَّة متى ما أراد، بل حاولوا ضبط الألفاظ التي تخرج من الكلِّية إلى الجزئيَّة لغرض التَّكثير إلى قواعد مطَّردة تُمكِّن من يتعلمها من معرفة مستلزمات الخطاب، فمثلا تمييزهم بين جواب (كم) و(متى)، فجواب (كم) لا يجوز أن يختار المتكلِّم لفظا دالا على الكلِّية ويريد بها الجزئيَّة إلَّا في الألفاظ الدَّالة على الدَّوام وقائلها لا يجوز أن يعمل الحدث على الدَّوام، كقوله:

– سرت الدَّهر.

فهذا يناقض صدق القائل إذا وقع على جميع ما يتضمنه الحدث، لذا عدل النُّحاة عن حمله على المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم، وهو عدول عن اللَّفظ الظَّاهر إلى اللَّفظ المستلزم المقصود بالقول وهو التَّكثير، وأمَّا جواب (متى) فيجوز حمل لفظه على معنى مستلزم يفيد الكلِّية أو الجزئية.

---

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٢١٧، ٢١٨، شرح السِّيرافي، ٤/ ١٩٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو، ١/ ١٩١، التذييل والتكميل، ٧/ ٢٨٢.

٣. **الألف واللَّام**، وقد كان حديث النُّحاة عن (الألف واللَّام) ضمن حروف المعاني، وكأنَّ حروف المعاني عندهم قسمان: الأوّل: ما يدخل على الجملة فيغير معناها؛ أي: ينسحب معناها على كلِّ الجمل، كما في الاستفهام، والنَّفي وغيرها، وذلك نحو قولنا: زيد قادم، فإذا أدخلنا همزة الاستفهام تغير معنى الجملة. الثَّاني: ما يختص بالمفردات فيغير معنى الكلمة، ويمكن تنزيل (الألف واللَّام) ضمن هذا القسم.

و(الألف واللَّام) لا تلزم الحرفيَّة فقد تخرج إلى الاسميَّة فتكون موصولة بمعنى الذي، لكن الذي يعنينا هنا إذا وقعت حرفا وأُريد بها معنى التَّعريف، فهي تقتضي معنيين وتكون تارة للعهد، وتارة أخرى للجنس، وقد أبان سيبويه عن المعنى الأوَّل فقال: «وأمَّا الألف واللَّام فنحو الرَّجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنَّما صار معرفة لأنَّك أردت بالألف واللَّام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنَّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ، فإنَّك إنَّما زعمت أنَّك إنَّما مررت بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسمُ، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطَب. وإذا أدخلتَ الألف واللام فإنَّما تُذكّره رجلا قد عرَفه، فتقول: الرَّجل الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهم الذى كان عهدَه ما تذكر من أمره»[(١)]، ويلفت هذا النَّص إلى أنَّ التَّعريف مختص بعلم المخاطب للشخص وتذكره له، فهو شرط في حصول العهد، فإذا قال: هذا الرَّجل، أو مررت بالرَّجل، إذا أرد المتكلِّم شيئا بعينه قد رآه المخاطَب أو سمع عنه قد اختُص به دون من يعرف[(٢)]، فكأن الكلمة هنا مكونة من (العهد(أل)+ المعهود)، وقد تدخل الألف واللّام على ذات الكلمة فتكون لاستغراق الجنس وليس للعهد نحو: هذا الرَّجل[(٣)]، فهنا (الألف واللَّام) جاءت لاستغراق خصائص جنس الرِّجال مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كلِّ رجل فحملت معنى الكمال، وجعلها سيبويه فيها معنى التَّعجب[(٤)]، أو لاستغراق جنس الرِّجال، قال سيبويه: «إذا قلت: هذا الرَّجل، فقد يكون أن تعني كماله، ويكون أن تقول: هذا الرَّجل، وأن تريد كلَّ ذكَر تكلَّم ومشى على رجلين

(١) الكتاب، ٢/ ٥.

(٢) انظر: الكتاب، ٢/ ٩٣، ١٩٨.

(٣) من أمثلة الكتاب، انظر: الكتاب، ٢/ ٩٤.

(٤) انظر: الكتاب، ٢/ ٩٦.

فهو رجل»[1]، وأشار سيبويه أنَّ (الألف واللَّام) إمَّا أن تكون للمعنى الظَّاهر أو معنى آخر يقصده المتكلِّم.

وقد تحدث الفقهاء عن معاني (الألف واللَّام) أتكون للعهد أم للجنس[2]؟ كما كان حديث النُّحاة؛ لكن الفقهاء توسعوا في عرض الأمثلة لترتب الحكم عليها إذ إنَّ الحكم يختلف باختلاف معنى (الألف واللَّام)، وهو ما أشار إليه ابن هشام في المغني في شرحه للبيت الآتي:

فأنتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرِقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ[3]

فقال: «فلأنَّ (أل) في الطَّلاق إمَّا لمجاز الجنس كما تقول زيد الرَّجل أَي هو الرَّجل المعتد به، وإمَّا للعهد الذكري مثلها في ﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[4] أَي: وهذا الطَّلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقيّ لئلَّا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال الحيوان إنسان وذلك باطل إذ ليس كلُّ حيوان إنسانا ولا كلّ طلاق عزيمة ولا ثلاثًا فعلى العهدية يقع الثَّلاث وعلى الجنسية يقع واحدة»[5].

وفي هذا النَّص نجد اهتمام النُّحاة بالمعاني، وكيف اختلفت مقتضيات الكلام في نفس الكلمة، ونجد هذه المعاني التي أوردها النُّحاة تكلَّم عنها الفقهاء في كتب الفقه وبينوا أثرها في اختلاف الأحكام الشَّرعية[6]، لكن النُّحاة تضمن حديثهم إلى جانب المعنى المعنى جانب التَّركيب فكانت عنايتهم باللَّفظ والمعنى معا.

---

(١) الكتاب، ٢/ ٩٤.

(٢) ينظر: الفصول في الأصول، ١/ ١١٨، ١١٩، البرهان في أصول الفقه، ١/ ١١٨، قواطع الأدلة في الأصول١/ ٢٤٧، المحصول، ٢/ ٣٥٧، الفروق ١/ ٢١٢، البحر المحيط في أصول الفقه ٣/ ١٩٤-١٩٦.

(٣) بيت من الطَّويل، وهو بلا نسبة في كتب النُّحاة، وورد في شرح المفصل،١/ ٢٩، ومغني البيب، ١/ ٥٣ ، والتَّذييل والتَّكميل،٣/ ٢٣٤، والخزانة، ٤٦٠- ٤٧٠.

(٤) سورة المزمل، آية:١٥.

(٥) مغني اللبيب، ١/ ٥٣.

(٦) ينظر: العدة في أصول الفقه ٢/ ٥٢٣. الإبهاج في شرح المنهاج ٢/ ١٠٣.

ثانيا: الإثبات والنَّفي:

قابل سيبويه بين معنيي الإثبات والنَّفي في سياقات عدَّة من ذلك قوله: «فمعنى ليس النَّفي كما أنَّ معنى كان الواجب»[1]، ولعلَّ هذا يعود إلى مشاركة النَّفي للإثبات في الإخبار عن اعتقاد المتكلِّم، كما يشاركه في قضية الصِّدق والكذب التي ارتبطت بمسألة الخبر إذ يقول السِّيرافي: «الخبر ما صح فيه الصِّدق والكذب»[2].

وافترض سيبويه خمسة أحوال ليُحكم على الكلام بالصِّدق أو الكذب، فذكر أنَّ منه مستقيم حسنٌ كقولهم: أتيتك أمس، ومحال نحو: أتيتك غدا، ومستقيم كذب، نحو: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ومستقيم قبيح، نحو: قد زيدا رأيت، وما هو محال كذب، نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس[3]، فإن كان الكلام يستحيل أن يطابق الواقع فيدلُّ على كذب قائله؛ لأنَّ الظَّاهر يدلُّ على كذبه قبل التَّصفح والبحث نحو: شربت ماء البحر، وإن كان على ما يجوز في الظَّاهر وقوعه فيجوز فيه الصِّدق والكذب نحو: لقيت زيدا اليوم، فإذا لم يكن الأمر على ما أخبر فهو كذب[4]، وهنا حمل سيبويه والسِّيرافي الكلام الذي تنخرم فيه شروط المطابقة المطابقة بين النِّسبة الكلاميَّة والنِّسبة الواقعية الخارجيَّة والنِّسبة العقليَّة بالكذب، ليكون «الكلام المستقيم الكذب تركيب انتظمت عناصره وأجزاؤه وفق نسق لغوي وقاعدي مقبول، يحافظ على كلِّ الرُّتب والمحلات وآثار الإعراب غير أن اللَّحن يمكن أن يأتيه من جهة دلالة الملفوظ في علاقته بالاعتقاد والواقع»[5] فالأساس الذي استند إليه سيبويه هو ملاحظة المعاني اللُّغويَّة وفق معطيات العالم الخارجي[6].

أمّا ابن جني فقد استدرك هنا على سيبويه وحمل الكلام على المجاز إن أراد المتكلّم بعضه ثم أطلق اللَّفظ على الجميع يريد التَّكثير، لكن إن أرد به الحقيقة فهو محال كذب لأنَّه لا

---

(١) الكتاب، ١/٥٩، ١٤٥، ٣/١١٥_١١٧.

(٢) شرح السِّيرافي، ١/١٥٧.

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ٢٥، ٢٦.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٢/ ٩١.

(٥) انظر: الأسس الإبستمولوجية والتَّداولية للنَّظر النَّحوي عند سيبويه، ص٢٨١.

(٦) انظر: الفكر اللساني التَّداولي قراءات في التراث والحداثة، ص٢٥.

يستقيم فسيبويه إذًا إنَّما وضع هذه اللَّفظة في هذا الموضع على أصل وضعها في اللُّغة من العموم، واجتنب المستعمل فيه من الخصوص[1] في هذا الموضع؛ لأنَّه أجاز سير عليه اللَّيل والنَّهار والدَّهر والأبد وهو محال لكنَّه حمل الخبر على التَّكثير وجعل المعنى المستلزم منه: سير عليه كثيرًا من الدَّهر[2]، وينبغي أن يحمل شربت ماء البحر كذلك على معنى مستلزم وهو: شربت بعض ماء البحر، لكن عدل إلى لفظ دالٍّ على الكلية ليضمن الكلام معنى الكثرة.

وقد تنوعت تراكيب الجمل الخبريَّة بين الاسميَّة والفعليَّة، وتعددت مقتضياتها، فأحيانا لا يذكر مع الخبر شيءٌ من الفضلات أو التَّوابع أو غيرها، نحو: انطلق زيد؛ لأنَّ المتكلِّم لم يرد الزِّيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بالانطلاق، وقد يذكرها لاختلاف وجه الكلام، وينضوي تحت مسألتي الإثبات والنَّفي عدد من الاستلزامات التي أشار إليها النُّحاة أهمها:

١. واسم الإثبات والنَّفي ودرجات الاعتقاد في الجملة الفعليَّة، نجد أنَّ المتكلِّم يضع في البنية التَّركيبيَّة شحنة دلاليَّة تختزل موقفه من مضمون الجملة، وتختلف هذه الشُّحنة الدِّلالية باختلاف أدوات النَّفي والإثبات؛ إذ إنَّ الملاحظ أنَّ حروف النَّفي مثلا متعدِّدة فهل تنوع حروف النَّفي وتعدُّد صيغها في أصل الوضع وضعت لتؤدي معنى النَّفي فقط دون أن يخالطها شيء من المعاني؟ أم يخالط هذه الحروف معان أخرى مقصودة بالكلام؟

إنَّ عرض واسم الإثبات والنَّفي عرض لمقتضيات مستلزمات القول؛ لأنَّ ما يقوله المتكلِّم دائما ما يحمل معاني ضمنية إضافة إلى المعنى الصريح، وقد تحدث النُّحاة في الجملة الفعليَّة عن هذه الأبنية المستعملة بالإثبات أو النَّفي وصلتها بالمتخاطبين وظروف القول، فخصصوا بعضها لمن جهل، وأخرى لمتردد، أو منكر.

فإثبات الفعل الماضي ونفيه تختلف درجاته أدناها فَعَلَ ونفيه لم يفعلْ[3]؛ فهي تكون لمخاطب خالي الذِّهن من الفائدة وليس لدى المخاطَب خلفيات معرفيَّة سابقة عن ما سيقوله المتكلِّم، وتختلف درجات الإثبات والنَّفي باختلاف حال

(١) انظر: الخصائص، ٢/ ٤٥٧، ٤٥٨.

(٢) انظر: الكتاب، ١/٢١٦، ٢١٧.

(٣) انظر: الكتاب، ٣/١١٧.

المخاطب فإذا ألقاها على مخاطب متردِّد فيما سمِعه أو منكر له استحسن تقوية الجملة بما يناسبها، فإذا قال: قام زيد، فالمتكلِّم أراد هنا أن يخبر مخاطَبا لم ينتظر قيام زيد ولم يتوقعه[1]، ونفي هذا الإثبات (لم يقم زيد) والكلام هنا يكون لمخاطب لا يكون معتقدا خلاف ما يقول المتكلِّم، كما كان في الإثبات، وهو ما أشار إليه السِّيرافي: «حق نفي الشَّيء وإيجابه أن يشتركا في مواقعهما، وأن لا يكون منهما فرق في أحكامهما إلا أنَّ أحدهما إيجاب والآخر نفي، وعلى هذا ساق سيبويه ما ذكره في هذا الباب فجعل (لم يفعل) نفي (فعل)»[2]، فنبه إلى أنَّ لحروف الإثبات نظائرها من حروف النَّفي وحقهما أن يشتركا في المواقع؛ فإن كان الإثبات لمخاطب خالي الذهن، نحو: ذهب زيد، والمعنى المستلزم منه أثبت ذهاب زيد، ففي حروف النَّفي ما يقابلها، نحو: لم يذهب زيد، فيستلزم منه: أثبت لك عدم ذهاب زيد، فهو إثبات أو نفي عام لا يستلزم منه معنى التَّأكيد، وهكذا دواليك.

وتزداد درجة الاعتقاد والتَّوكيد بـ(لما يفعل) وهي نفي لقولك: قد فَعَل[3]، وهي درجة أعلى من درجة الإثبات السَّابقة ونفيها؛ لأنَّها لقومٍ ينتظرون شيئا[4]، فإن قال:

- قد قام زيد.
- لما يقوم زيد.

قال السِّيرافي في شرحه لقول سيبويه في حرفي (قد، ولما): «فإنَّما يقوله لمن توقع قيامه، أو لمن سأل عنه»[5]، فكأنَّ المتكلِّم بهذا يكون أمام مخاطَب لديه شكٌّ قبل الحديث فسأل فأراد المتكلِّم أن يحمل المخَاطَب على تصديقه بهذا التَّأكيد، فكأنَّه إذا أثبت استلزم منه: أؤكد لك قيام زيد، وأشار المبرد إلى أنَّه قد يقال: «قد فعل، فتقول

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ط. دار الكتب والوثائق القومية، ١٠/ ١٥٤ ذكر المحقق: أنه لمن ينتظر قيامه، وفي شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية ذكر أنه لمن لم ينتظر قيامه، ٣/ ٣٢٤ وهو الأقرب للصواب والمعنى، وهو موافق لمخطوط شرح السِّيرافي رقم (١٣٧) المحفوظ بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٤/ ١٥، أ.

(٢) شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٥٩.

(٣) انظر: الكتاب، ١١٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب، ١١٥/٣.

(٥) شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٥٤.

مكذبا: لم يفعل»[1]، فجاء المتكلِّم جاء بحرف التَّحقيق والتَّوكيد ليحمل المخاطَب على تصديقه، فردَّ عليه مكذبا كلامه بنفي غير مؤكِّد لأنَّ كذبه ظاهر فلم يحتج إلى أن يأتي بحرف يشاركه موقعه كما ذكر السِّيرافي[2].

وإن ازداد إنكار المخاطب، يؤكِّدها بقوله:

- لقد فعل.
- ما فعل[3].

فهي جواب لقول السَّائل هل فعل؟ إذا أخبرت أنَّه لم يقع قلت: ما فعل[4]، والمستفهم يكون شاكًّا بما يستفهم عنه، وعندما يزيد المتكلِّم درجة التَّوكيد بـ(اللام+قد) وينفيه بـ(ما) جعله سيبويه بمنزلة والله لقد فعل، وفي القسم أقصى درجات التَّوكيد.

أما نفي الفعل الدَّال على الحال والاستقبال (هو يفعل) فإنَّ نفيه إذا دلَّ على الحال (ما يفعل)[5]. فاقترب هنا نفي الماضي المؤكَّد من نفي الحال فاشتركا كلاهما في حرف النَّفي؛ لأنَّ كلَّ ما يتوقعه المتكلِّم إذا ثبت في نفسه واستقر أصبح كأنَّه حاضر مشاهد؛ لذا نجد اقترب نفي الماضي المؤكَّد بأعلى درجات التَّوكيد من نفي الحال. وكذلك (لا يفعل) نفي لقوله: «هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا»[6]، أي: دالًّا على الاستقبال، وتزداد درجة توكيد الإثبات والنَّفي بـ(سوف يفعل، وسيفعل، ولن)[7] عندما يعد المتكلِّم بعدم إيقاعه في المستقبل.

إن ما نجده هنا من مراعاة لحال المخاطب في كونه لا ينتظر الفائدة ولا يتوقعها أو منتظرًا للفائدة أو مترددًا في قبولها بزيادة حروف التَّأكيد يناظر تقسيم البلاغين

---

(١) المقتضب: ١/ ١٨٥.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٥٩.

(٣) انظر: الكتاب،١١٧/٣. وذلك قوله: «لقد فَعَلَ نفي ما فعل».

(٤) انظر: الكتاب،١١٤/٣.

(٥) انظر: الكتاب،١١٧/٣.

(٦) الكتاب،١١٧/٣.

(٧) انظر: الكتاب ٣/، ١١٧.

لأضرب الخبر وهي (ضرب ابتدائي: لمخاطب خالي الذهن من الحكم، ضرب طلبي: لمخاطب متردد في قبوله، وضرب إنكاري: لمخاطب منكر له)[1]، فعناية سيبويه في بيان واسم النَّفي والإثبات كان مقرونا ببيان المعنى المستلزم المقصود بالقول الذي يرافق المعنى الظَّاهر، وهو التَّوكيد الذي يكشف عن حال المقام باختيار أحد هذه الحروف، فكلمَّا قويت العلاقة بين المتكلِّم والمخاطب وتوتَّرت سيطرت ألفاظ الاعتقاد التي يستلزم منها معنى (التَّأكيد) على البنية المنجزة[2].

وننوه إلى أنَّ المتكلِّم إذا لم يسم البنية المنجزة بوحدة معجميَّة في بداية الكلام فالكلام في الغالب يدلُّ على الإثبات ويكون لمخاطب لم ينتظر الخبر ولم يتوقعه، في حين نجد أن للنَّفي واسمًا يدلُّ عليه، لكنَّ قد يقع النَّفي بغير حرف، وقد نبه النُّحاة إلى هذا الباب، وذكروا أنَّ النَّفي لا يقتصر على الحروف فقط فقد يتحقق باسم أو فعل يدلُّ على النَّفي أو تركيب ضمن مستلزمات ما يقتضيه النَّفي كما سنرى لاحقا، وذكر السِّيرافي مثلا أن (زال) للنَّفي[3]، ونقل ابن جني عن الفارسي فقال: «اعلم أنَّ كل فعل أو اسم مأخوذٍ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه.

وذلك قولك: قام فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنَّما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها. ألا ترى أنَّك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النَّفي فقلت: (ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل) ونحو ذلك. ثم إنَّهم مع هذا قد استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضَّامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها... ثم إنَّهم قالوا: أعجمت الكتاب إذا بينته وأوضحته. فهو إذًا لسلب معنى الاستبهام لا إثباته»[4]، وفي هذا النَّص إشارة من ابن جني إلى أنَّ النَّفي قد يتحقق

(١) انظر: الإيضاح في عوم البلاغة، ٢/ ١٩٥.

(٢) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٨١.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٢/ ٣٥٨.

(٤) الخصائص، ٣/ ٧٧، ٧٨.

بالفعل أو الاسم كما يتحقق بالحرف والفصل بين الإثبات والنَّفي هو المعنى وليس اللَّفظ فقط.

٢. واسم الإثبات والنَّفي في الجملة الاسميَّة ودرجات الاعتقاد، وهي على نوعين إما أن تظهر حال اعتقاد المخاطب مع المتكلِّم، أو تظهر حال المتكلِّم فقط.

النَّوع الأوَّل: ما يظهر حال المخاطَب مع المتكلِّم سواء كان بالجملة الاسميَّة الخالية من وسم الصدر أو بوسمه، ونجد أنَّ الإثبات والنَّفي بالجملة الاسميَّة أقوى في درجة التَّأكيد من الجملة الفعليَّة؛ فالاسم «أسبق من الفعل أنَّه أقوى في النَّفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل»[١]، فكلُّ ما يتوقع اعتقاده، ويثبت في النفس، يكون كأنَّه حاضر مشاهد[٢]، والحال المشاهدة أقوى وأثبت من غيرها، ووُصفهم الاسم بهذه الطَّريقة سواء على سبيل ما استقر في النَّفس أو سار على الاعتقاد، مع ما يلازمه من الحال المشاهدة يجعله يعكس شيئا من لوازم الاستلزام وهو التَّوكيد الذي يلازم هذه الجمل استلزاما وضعيا، فإذا قال: «زيد قائم، فإنَّما يريد إفادة المخاطب وتعريفه من أمر زيد ما خفي عليه... فعلم من جهة المعنى أنَّ الوصف متى ما عري من النَّسبة إلى وقت بعينه، كان مقصورا على وقت التَّكلَّم به والإخبار..؛ [لأنَّ] حكم الخطاب إفادة المخاطب به ما يحتاج إلى معرفته»[٣]، ونقيض هذا الإثبات غير المؤَكَّد: (ليس)، نحو: ليس زيد قائما، فإنَّها تكون لنَّفي قيامه في الحال[٤].

إنَّ الجملة الاسميَّة كسابقتها في احتياجها إلى مؤكِّدات، فالمخاطب قد يكون مترددا في قبول الخبر أو منكرا له، فيُبتدأ بالمؤكِّدات ليُحمل المخاطب على تصديق القول[٥]، فعلاوة على ما تحمله الجملة الاسميَّة من دلالة على ثبوت الاعتقاد في نفس المتكلِّم فإنَّه يؤكِّدها بـ(إنَّ) في الإثبات ونظيرها في النَّفي (لا) النَّافية للجنس[٦]،

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٢.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٣٥.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي١/١٠١.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي٢/ ٣٥٧.

(٥) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٥٣. إنّ من أهداف الخبر «جعل المخاطب يقبل بإثبات سابق».

(٦) انظر: التعليقة، ١/ ٢٩٣، شرح الرماني، ١/ ٣٣٨، ٣٣٩.

و«(إنَّ) للمبالغة في الإثبات، إذ معناها التَّحقيق لا غير، و(لا) التَّبرئة للمبالغة في النَّفي، لأنَّها لنفي الجنس، فلما توغلتا في الطرَّفين، أعني في النَّفي والإثبات، تشابهتا»[1].

ودخل التَّوكيد (لا) حيث كانت نفي لجميع جنس ما تقع عليه، فإن قيل: لا رجلَ في الدَّار، إذ إنَّ النَّفي هنا لا يقصد به رجل بعينه وإنَّما يشمل النَّفي هنا صغير هذا الجنس وكبيره[2]، ونفي الجنس مبالغة وتوكيد للنَّفي.

وقال أبو علي في تمييزها عن غيرها من حروف النَّفي: «قوله: خولف بها عن حال أخواتها، يريد: أنَّها لا تعمل إلا في نكرة، وسائر أخواتها ك(ما)، و(ليس) لا يمتنع واحدة منها أن تعمل في معرفة، وإنَّما لم تعمل إلَّا في نكرة لأنَّ الواحد يراد به الكثرة، والمعرفة لا تدلُّ على أكثر من نفسها ومن الخلاف بين (لا) وغيرها من حروف النَّفي أنَّ ما ينفى به لا موجب له، وما يُنفى بغيره قد يكون له موجب، ألا ترى أنَّه إذا قال: (لا رَجُلَ في الدّار) فقد نفى جميع النَّوع، وإيجاب هذا بعيد قريب من الممتنع»[3] فهنا يبين في هذا النص أن حرفي النَّفي (ما، وليس) يختلفان في المعنى المقصود بهما عن (لا) فإن قيل : ليس عندي رجل، فعلى ما تقتضيه طبيعة الاستلزام قد يريد المتكلِّم أن يكون عنده رجلان أو أكثر، بخلاف قوله: لا رجل عندي فالمعنى المقصود بها نفي جميع جنس الرِّجال إن قليلا وإن كثيرا، لذا وصف الفارسي إيجابها بعيدا قريبا من الممتنع.

ومثل التَّأكيد بالنَّفي التَّأكيد بـ(إنَّ، وأنَّ) في الإثبات الذي نزل سيبويه بعض الحروف منزلتها، إذ قال في حديثه عن(إنَّ): «لأنَّ معنى إنَّ زيدا منطلق، زيد منطلق، وإنَّ دخلت للتَّوكيد»[4]، فالمعنى بعد دخولها لم يختلف وهو إثبات الانطلاق لزيد لكن الذي اختلف هنا هو المقام، فالمخاطب هنا ليس هو هناك فهنا شاكٌّ أو منكر لقول المتكلِّم، وتزداد قوَّة درجة التَّوكيد بالجمع بين (إنَّ) ولام التَّوكيد، وكلَّما ازداد

(١) شرح الرضي، ٢/ ١٦٠

(٢) انظر: المقتضب، ٤/ ٣٥٧.

(٣) التعليقة، ٢/ ٢٠.

(٤) الكتاب، ٢/ ١٤٤

التَّوتُّر بين المخاطب والمتكلِّم زادت المؤكِّدات؛ فالزِّيادة في المبنى تدلُّ على زيادة المعنى.

والملاحظ في ضبطهم لدرجات التَّوكيد هو ضبط للمعنى المقصود بالقول، ومع ذلك عمد النُّحاة إلى ضبط هذه المؤكِّدات في نظام مطَّرد يضبط اللَّفظ مع ضبطه للمعنى المقصود.

وثمة تمييز للنُّحاة بين مواضع كسر همزة (إنَّ) وفتحها، وإن كان يقرون بأنّهما وضعتا للتَّأكيد[1]، وصحب تمييز المواضع تميز المعاني، فعندما اُخْتُلف في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2]، إذ إنَّها قرئت بالفتح والكسر[3]، واختلفوا في توجيه القراءة، فذكر سيبويه والسِّيرافي في تفسيرهما للكسر أنَّ الكلام تم عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون. ومنع سيبويه أن تكون كقولك: ما يدريك أنَّه لا يفعل؟ على التَّوكيد، لأنَّه لو قال: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم، وأمَّا قراءة أهل المدينة بالفتح (أنَّها)، فقد تم الكلام أيضا عند قوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، ثم استأنف الكلام فأبهم أمرهم فلم يخبر عنهم بإيمان ولا غيره، وكرهوا أن يجعلوا (أنَّها) في صلة: يشعركم؛ لأنَّ ذلك يصير كالعذر لهم والإخبار بأنَّهم يؤمنون؛ لأنَّك إذا قلت لإنسان: "ما يدريك أنَّ زيدا ليس حسنًا" فالأظهر في قصد قائله: أنَّه يغلب له الإحسان.

فلذلك جعلوا (أنَّ) في قراءة الفتح بمعنى (لعلَّ)، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السُّوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلَّك، وحكى الكسائي قال: سمعت

---

(١) انظر التَّعليقة، ٢/ ٢٣٦، وذلك قوله: « ومعناها مكسورةً ومفتوحةً سواءٌ.. والمعنى واحدٌ في أنَّها للتَّأكيد.. ولم يجتمعا في موضعٍ واحدٍ، لأنَّهما جميعًا للتَّأكيد»

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٠٩.

(٣) قرأ مجاهد وابن كثر وأبو عمرو بالكسر، وقرأها نافع وحمزة والكسائي بالفتح، واختلف في قراءة أبي بكر أقرأ بالفتح أم الكسر، انظر: السبعة في القراءات، ص٢٦٥، إعراب القرآن، للنحاس، ٢/ ٩٠، حجة القراءات، ص٢٦٥، البيان في غريب إعراب القرآن،١/ ٣٣٤، النشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٦١.

رجلا يقول: (ما أدري أنَّه صاحبها) يريد لعلَّه صاحبها، فكأنَّه قال: لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون[1].

وذكر ابن يعيش[2] أن قراءتها بالفتح تكون بمعنى (لعلَّ) يؤيدها قراءة (أُبَيّ) ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3]، قال أبو علي: «قلت له: كيف كان يكونُ عذرًا لهم، فقال: لو قال لك قائلٌ في رجلٍ يقرأ شيئًا: إنّه لا يفهم ما يقرأ فقلت: ما يُدْريكَ أنّه لا يَفْهمُ، لكان ذلك عُذْرًا للقارئ؛ أي أنّه يفهمُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ﴾ مفْتوحًا، لكان التّقديرُ: (ما يُدْريكُم أنَّهم لا يؤمنون إذا جاءت)؛ أي لو جاءت لآمنوا، فكذلك على هذا تقديرُ (ألَّا إنَّهم يؤمنون بالآيات لو جاءتهم)، وليس معنى الآية على هذا... إنَّما يُخبر تعالى أنَّهم لو جاءتهم هذه الآياتُ لم يؤمنوا إيمان اختيارٍ»[4].

وقيل إنَّ (لا) زائدة وتقدير الكلام: وما يشعركم أنَّ الآيات إذا جاءت يؤمنون[5] وأنكر النَّحاس زيادة (لا) ؛ لأنَّ الزِّيادة تكون في موضع لا يُشْكِل[6].

والملاحظ أنَّ الخلاف في ظاهر المسألة كان مراعاة للمعنى المستلزم المقصود بالقول وهو الاعتذار إذا وقعت بالفتح، فعدلوا عن معنى التّوكيد بها لتكون بمعنى لعلَّ، أمَّا القول الآخر فقال بزيادة حرف النَّفي (لا)، حتى تظل (أنَّ) في معنى التّوكيد فعطل معنى حرف النَّفي هنا لأجل المعنى غير الظاهر، إذ كان للمعاني المستلزمة أثر في صياغة القاعدة النَّحويَّة التي كانت حاضرة في توجيهي النُّحاة كليهما

---

(١) انظر: الكتاب، ٣/ ١٢٣، شرح السِّيرافي، ١١/ ١٧، ١٨.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٣/ ٥٨٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء، ١/ ٣٥٠، معاني القرآن للنحاس، / ٤٧٤، الكشاف، ٢/ ٤٣، ٤٤، حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف، ٢/ ٤٣، ٤٤.

(٤) التعليقة، ٢/٢٣٥.

(٥) انظر: معاني القرآن، للكسائي، ص١٣٥، حجة القراءات، ص٢٦٦، البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٣٣٥، مغني اللبيب، ١/ ٢٥١، ٢٥٢.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢/ ٩٠.

سواء كان بقطع وما يشعركم واستئناف ﴿إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، فيكون المعنى المستلزم منها التَّأكيد بعدم الإيمان، ولو فتحت الهمزة إمَّا أن تكون بمعنى (لعلَّ) والمعنى المستلزم منها استبهام الأمر عن المحدَّث عنه أيؤمن أم لا، وإمَّا أن تجعل (لا) زائدة في ظاهر اللَّفظ، فيكون الكلام (ما يشعركم أنَّها إذا جاءت يؤمنون) فيكون المعنى المستلزم المقصود هو النَّفي أي لا يؤمنون.

ونزل سيبويه (لكنَّ) منزلة (إنَّ) فقال: «لكنَّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إنَّ»[2]، وقال في موضع آخر: «إلَّا أنَّ معنى (إنَّ، ولكنَّ) لأنَّهما واجبتان كمعنى هذا عبدُ الله منطلقا... فهو يجري في (أنَّ، ولكنَّ) في الحُسن والقُبح، مجراة في الابتداء...؛ لأنَّ المعنى واحد، وهو من كلامٍ واجب»[3]، ففي إشارة سيبويه أنَّ كلا الحرفين حملا معنى التَّوكيد؛ لأنَّه قال: «والمعنى واحد»، وجعلهما كمعنى «هذا عبد الله منطلقا» وقد حملت معنى التَّوكيد ، وذكر السِّيرافي أنَّ الفرق بينهما أنَّ (لكنَّ) للاستدراك ولا تقع في أوَّل الكلام بخلاف (إنَّ)[4]، فيؤكد بـ(لكنَّ) في الجملة الاسميَّة الاسميَّة كما أكدوا بـ(إنَّ) فهي للتَّوكيد والاستدراك، والاستدراك عند النُّحاة رفع توهم سابق عند المخاطَب[5]، ورد اعتقاد المخاطَب يكون بالمؤَكِّدات التي تزداد وتقل بحسب تردده في الخبر أو إنكاره.

إذ إنَّ دلالة التَّركيب النَّحوي مع الدِّلالة (التَّداوليَّة) كانت حاضرةً في تعجيم محلِّ الابتداء بأحرف التَّوكيد ونصب الاسم بعدها، لحمل الكلام على المعنى المستلزم الذي يقصد بالقول.

النَّوع الثَّاني: هو ما يدلُّ على حال المتكلِّم فقط، وهي أفعال الاعتقاد التي تدلُّ على اليقين والشَّك، وقد نزل سيبويه هذه الأفعال منزلة (ليس) فقال: «ولكنِّه

---

(١) سورة الأنعام، آية: ١٠٩.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٥.

(٣) الكتاب، ٢/ ١٤٩.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/ ١٨٩.

(٥) انظر: الإعجاز اللغوي في سورة آل عمران دراسة نحوية وأسلوبية، ص٢٤٥، ٢٤٦.

فعلٌ بمنزلة ليس يجيء لمعنى، وإنَّما يدلُّ على ما في علمك»[1]، «وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربتُ وأعطيتُ، إنَّما يجعلان الأمر في علمك يقينا أو شكًّا»[2]، وهذه الأفعال التي تدلُّ على اعتقاد المتكلِّم فإذا قال: (علمت، أو رأيت، أو وجدت، أو غيرها) فهي تحمل معنى اليقين، ونحو قولك:

- علمت زيدا قائما.
- وجدت زيدا قائما.
- رأيت زيدا قائما.

وفي هذا المثال الأوَّل ظهر معنى اليقين، وحمل النُّحاة المثال الثَّاني على المعنى الأوَّل، قال السِّيرافي: «وجدت من وجود القلب، فإنَّه بمعنى العلم»[3]، أمَّا في المثال الثَّالث (رأيت) فقد تحمل على العلم، قال سيبويه: «ولكنَّك إنَّما تريد بوجدت عَلِمْتُ، وبرأيت ذلك أيضاً. ألا ترى أنَّه يجوز للأَعمى أن يقول: رأيتُ زيداً الصالحَ»[4]، وقد تحمل على الشَّك والمقام هو الدَّال على أحد المعنيين، ويظهر المعنيان معا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[5]، «معناه: أنَّهم أنَّهم يظنونه بعيدا، ونعلمه قريبا»[6].

ومن المعلوم أنَّ المتكلِّم المتيقن مما يقول يُحمل كلامه على معنى التَّوكيد، وكأنَّه قال أؤكِّد لك علمي بقيام زيد، وهو ما أشار إليه سيبويه فقال: «كذلك اليَقين لأنَّك تحقَّقُ به كما تَفعل ذلك بالحقِّ»[7]، وقال في حديثه عن الحق: «ما يَنتصب من المصادر توكيداً لما قبله. وذلك قولك: هذا عبدُ الله حَقًّا، وهذا زيد الحق لا

(١) الكتاب، ٢/ ٣١٤.
(٢) الكتاب، ٢/ ٣٦٦.
(٣) شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٣٠.
(٤) الكتاب، ١/ ٤٠.
(٥) سورة المعارج، آية: ٦، ٧.
(٦) شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٣٠.
(٧) الكتاب، ١/ ٣٨٠.

الباطل»[1]، فلمَّا كانت هذه الأفعال الدَّالة اليقين مستقرة في نفس قائلها استقرارًا يجعلها تكتسب معنى مستلزمًا بالوضع ألا وهو التَّوكيد.

أمّا الأفعال الدَّالة على الشَّك نحو: «(ظننت، وحسبت، وخلت) فمعناها واحد، وهو أن تتصور الشَّيء من غير استثبات ولا دليل عليه»[2]، فهو مجرد شكٍّ يخبر به المتكلِّم فد يكون موافقا للواقع أو مخالفا له، فإن قال ظننت زيدا قائما، ربَّما يكون في الواقع إثباتا كما قال، أو يكون نفيا بمعنى: لم يقم عبد الله والمقام يحدد أحد هذه المعاني، وإن كان الظَّن وقع لوجود أدلة فقد خرج إلى معنى اليقين قال السِّيرافي: «وإنَّما يقع الظَّن بمعنى العلم في كل ما لم تدركه الحواس، وعلم من طريق الاستدلال، فقلت: (ظننت الحائط مبنيا)، وأنت قد شاهدته، لم يجز ذلك»[3]، وهنا يبين السِّيرافي أنَّ الفرق بين الظَّن عندما يكون شكًّا عند المتكلِّم أو يقينا يعود إلى المقام، إذ إن قصد المتكلِّم بـ(ظنَّ) هل هو مجرد شكٍّ أو هو مجرد ظنٍّ محمول على اليقين معتمد على الدَّلائل التي جعلت ظنَّ المتكلِّم بوقوع شيء آخر لم تدركه حواسه يقينا، لا يمكن أن يعرف إلا بالمقام أو المقال.

ويمكن القول أنَّ درجة التَّوكيد التي تحملها أفعال اليقين لا تكون هنا، بل إنَّ معنى التَّردد متضمن فيها؛ لأنَّها كما ذكر السِّيرافي تكون من غير استثبات ولا دليل، فمعنى النَّفي والإثبات المتضمن فيها مسكوت عنه يحتاج فيه إلى المقام أو المقال للدِّلالة على أحد المعنيين، وهذا التَّردد فيها يحقق نوعا من الاستلزام سواء في جهة الوضع والاستعمال، فإن قال المتكلِّم: ظننت زيدا قادما، ووجد دليل عنده على قدومه، أخرجت الفعل الذي حمل معنى الظَّن من دلالته المعجمية إلى معنى اليقين فيكون المعنى المستلزم منه هو الإثبات، لأنَّ الدَّليل أشار إلى المعنى المستلزم، «حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع

(١) الكتاب، ١/ ٣٧٨.

(٢) شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٢٩.

(٣) شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٣٠.

من يحضر حاله صادقًا فيه غير متهم الرَّأي والنَّحيزة والعقل»[1]، وإمَّا أن يكون بغير دليل، فيكون المعنى المستلزم منه هو ذلك الشَّك الواقع في نفسه دون تضمين الخبر إثباتا أو نفيا، فالنُّحاة حددوا المعنيين المستلزمين من أفعال الظَّن، وربطوها بوجود الدِّليل أو عدمه.

٣. المسألة الثَّالثة المؤكِّدات التي تقع في الجمل غير الموسومة بمؤكِّد يدلُّ عليها، وقد ذكرنا أنّ الجملة في أبسط صورها إذا خلت من وسم الصَّدر تكون لمجرَّد مستفهم غير محيط بالفائدة، وتوسم بالمؤكِّدات لزيادة الإثبات الذي أساسه توتُّر العلاقة بين المتكلِّم وبين المخاطب، ومحاولة المتكلِّم إقناع المخاطَب بقول أو ثنيه عن اعتقاد أو دحض موقف[2]، والفرق بينها وبين ما سبقها من الألفاظ التي استلزم منها معنى التَّأكيد، أنَّه هنا ابتدأ بما هو ثابت ليخبر به ثم يؤكِّده، ويؤكَّد بالحال أو المفعول المطلق.

وقد قسم النُّحاة الحال إلى قسمين، فهي إمَّا أن تكون مؤسِّسة، أو تكون مؤكِّدة، وسنقف على الحال المؤكِّدة هنا لكونها من درجات التَّأكيد التي تلحق بالجملة ولا تقع في صدر الكلام، ومن التَّأكيد بالحال، قولهم[3]:

أ. هو زيدٌ معروفاً.

ب. هو عبد الله شجاعا بطلا.

ج. أنا عبد الله كريما جوادا.

د. إنِّي عبد الله آكِلاً كما تأكل العبيد.

في هذه الأمثلة انطلق سيبويه من الحال المؤكِّدة وما يجوز فيها وما يمتنع فقال: «ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف، لأنَّه يعرف ويؤكِّد، فلو ذكر

(١) الخصائص ١/ ٢٤٩.

(٢) انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص٩٠

(٣) أمثلة الكتاب، ٢/٧٨- ٨٠.

هنا الانطلاق كان غير جائز»[1]، ففي المثال الأوَّل ذكر المتكلَّم للمخاطَب إنسانا كان يجهله أو ظنَّ أنَّه يجهله، فكأنَّه قال: أثبتْه أو الزَمْه معروفا، فالمتكلِّم يريد أن يعرف ويؤكِّد بما يرى أنَّه قد جُهل، أمَّا في الثَّاني والثَّالث فقد أراد المتكلِّم الوعيد والفخر، فنزل المخاطب منزلة من يجهل[2] فقال: (هو عبد الله، أنا عبد الله) اعرفني كما كنت تعرفني ثم ذكر الحالة التي يريد أن يبلغها إيَّاه فقال: (شجاعا، بطلا، كريما، جوادا)، قال السِّيرافي: «وهذه الصِّفات وما جانسها مما يكون مدحا في الإنسان يعرف بها، جوز أن تأتي مؤكِّدة للخبر، لأنَّها أشياء يعرف بها فذكرها مؤكِّد لذاته. فأمَّا منطلقا وقاعدا وما أشبه ذلك مما لا يعتد به الإنسان في مدح ولا ذم، فلا يكون تحقيقا للإخبار»[3]، بل هي أحوال مؤسِّسة كما سنرى لاحقا.

ومن الأحوال المؤكِّدة كذلك قولك: «(إني عبد الله، إذا صغرت نفسك لربك، ثم تفسر حال العبد فتقول: آكلا كما يأكل العبد)، فأكلك كما يأكل العبد قد حقق أنَّك عبد الله، فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ذلك ويفسد»[4].

فالمعاني المستلزمة المقصودة بالقول وهي (الفخر، والوعيد، والتَّصغير) كانت سببا في جواز مجيء المصادر المؤكِّدة لها أحوالا، وامتنع وقوع ما لم يؤكِّد هنا، لأنَّ البدء بالضمائر محال أن يأتي بعدها الاسم إلَّا للتَّعريف، فيقول، أنا عبد الله ، ليعرف بنفسه، فجاءت هذه المصادر مؤكِّدة ومحققة لهذا التَّعريف[5] وللمعاني الضمنية التي جاءت من أجلها.

وقد جعل سيبويه هذه الحال المؤكِّدة في قولنا: هذا عبدُ الله منطلقا بمنزلة (إنَّ، ولكنَّ)[6] وقال بعد أن منع أن يقع من الأحوال إلا ما يؤكد الجملة: «إنَّما ذكر الخليل –رحمه الله– هذا لنعرف ما يُحال منه وما يَحسن، فإن النَّحويين مما يتهاونون

---

(١) الكتاب، ٢/ ٧٩.

(٢) انظر: الكتاب، ٢/ ٨٠.

(٣) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٦٦.

(٤) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٦٦.

(٥) انظر: الكتاب، ٢/ ٨١، شرح الكتاب، ٦/ ١٦٦، ١٦٧.

(٦) انظر: الكتاب، ٢/ ١٤٨.

بالخُلْف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أنَّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان مُحالاً؛ لأنَّه إنَّما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التَّسمية، لأنَّ (هو، وأنا) علامتان للمضمَر، وإنَّما يضمِر إذا علم أنَّك عرفت من يعني. إلَّا أنَّ رجلا لو كان خلفَ حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا»[1]، فأشار في هذا النَّص الطَّريف إلى أهمِّية المعنى في الجواز والمنع، وأبان أنَّ المتكلِّم لا يضمر حتى يعلم المخاطب من تعني، إذن الضمائر وضعت اختصارا لذوات، ومجيء الاسم ثم الحال الدَّالة على الخبر بعده اسهابٌ وتطويلٌ يناقض الغرض الذي من أجلها وضعت الضمائر لذلك منعت الحال غير المؤكِّدة، ثم يجوز مجيئها لافتا لمعنى مقامي مهمٍ، عرض فيها استلزاما حواريا حيث استحسن هذا الموضع لأنَّ عهد المخاطَب أنَّه كان منطلقا في حاجته، فأحس بشيء خلف الحائط فقال له: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، فكأنَّ ما عهده المخاطَب صار بمنزلة شيء ثبت له في نفسه، فأكَّد المتكلِّم بهذا العهد كما يؤكِّد بالشُّجاع وغيره[2]، كما انحاز سيبويه في هذا النَّص إلى واقع الاستعمال اللُّغوي، والمعنى المقصود بالقول فنبه النُّحاة الذين أهمَّهم أمر الإعراب أن يتهاونوا في إجازة ما يخالف المعنى المستلزم المقصود بالقول، نحو: أنا عبد الله منطلقا، إلَّا إذا تحول المقام وانتقل الحال من حال مؤسِّسة إلى حال مؤكِّدة بالنِّسبة للمخاطب.

ويُظهر هنا سيبويه أنَّ القاعدة النَّحويَّة لم تكون معزولة عن السِّياق الذي يظهر المعاني المستلزمة المقصودة في القول، بل اشتملت صياغته للقاعدة على علاقة المتكلِّم بالمخاطب، والاعتبارات الخاصة لكلٍّ منهما واختلاف الظُّروف السِّياقية المصاحبة للقول، فالجواز والمنع هنا في وقوع الحال ارتبط بالمقام، فإن فهم منه التَّأكيد جاز، وإن لم يفهم منه التَّأكيد امتنع.

---

(١) الكتاب، ٢/ ٨٠، ٨١.

(٢) انظر: شرح الكتاب، ٦/ ١٦٧.

وقد أكَّدوا بالمفعول المطلق كما أكدوا بالحال، إذ يكون المصدر من جنس عامله أو بمعناه، وذلك قولهم:

أ. ضربت زيدا ضربا.

ب. هذا عبدُالله حقّاً[١].

ج. حقّاً زيدٌ منطلقٌ[٢].

فجاء المصدر هنا في المثال الأوَّل والثَّاني المؤَكِّد في عجز الكلام بعدما بدأ بخبر خالٍ الصَّدر من المؤَكِّدات؛ لأنَّ المتكلِّم أراد أن يخبر بما يحقَّه وبما هو صحيح عنده ثم يؤكِّده، قال السِّيرافي: «إذا قلنا: "ضربت زيدا ضربا" فالمصدر تأكيد للفعل، وإذا كان تأكيدا له فهو بعده، وما كان بعد الشَّيء فالأوَّل أصل له، إذ كان الثَّاني متعلقا به»[٣]، فعندما ذكر حكم المصدر لم يترك بيان الجانب المستلزم منه وهو التَّأكيد.

وضعَّف سيبويه المثال الثَّالث الذي تقدم فيه المصدر المؤكِّد على المؤَكَّد[٤]، ومنع هذا التَّقديم؛ لأنَّ الأصل في المصدر تحقيق الجملة السَّابقة له التي بدأها بما يصح عنده[٥].

٤. المسألة الرَّابعة التَّأكيد بأسلوب القَسَم[٦]، ويعمد إليه المتكلِّم عندما يكون المخاطَب منكراً ومتردّدا في قبول الخبر فيُؤَكِّده، وهو أعلى درجات التَّوكيد؛ لكونه مرتبطا بما يعظمه المجتمع فيقسم بالله أو بأسمائه أو صفاته، إذ الغالب في العرف أنَّ التَّأكيد في القسم يقتضي صدق المقْسِم في ثبوت ما أخبر عنه وتحققه أو عدم تحقُّقه.

---

(١) الكتاب١/ ٣٧٨.

(٢) الكتاب١/١٢٤.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه، ١/ ٥٧.

(٤) انظر: الكتاب١/١٢٤.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٤٦.

(٦) انظر: الكتاب، ٣/١٠٤.

وتساق جملة القَسَم لتَّأكيد جملة المقسم عليه، فهي لا تكون كلاما حتى تنعقد مع جملة المقسم عليه ويسمى جوابها، والذي يعقد بين الجملتين لتكون الأخرى جوابا للأولى هي تلك المؤكِّدات التي كانت لها الصدارة، إذ لا يمكن أن تدخل الجملة على جملة مثبته خالية الصَّدر من المؤكِّدات، وهذا يكشف عن قوة التَّأكيد بهذا الأسلوب فهو يدخل على قول مؤكَّد قبل تأكيده، ففي الإثبات يكون بـ(إنَّ، أو باللّام فقط) وفي النَّفي يكون بـ (لا، وما).

نجد أنَّ القسم في الإثبات يتحقق بحرفي التَّوكيد (إنَّ، واللام)، وذلك قولك في (إنَّ): والله إنَّه ذاهب، ووالله إنَّه لذاهب، ووالله إنَّ زيدا قائم[1]، وتقول في اللّام: والله لفعلت، «إذا كان الفعلُ قد وقع وحلفت عليه لم تَزِدْ على اللّام، ذلك قولك: والله لفعلت، وسمعنا من العرب من يقول: والله لكذبت»[2].

وحذف حرف التَّوكيد في الإثبات ممتنع لأنَّه مبالغة في التَّأكيد، فهو دخل على كلام مؤكَّد، وقد نبه ابن هشام إلى هذا الفرق ودققه تدقيقا بديعا فقال: «ولم يؤتَ بجملة القسم إلّا لمجرد التَّوكيد لا التَّأسيس»[3]، بمعنى أنَّها لا تأتي بمعنى زائد عن المعنى الموجود بها سابقا، وحذف هذا الحرف ينافي الغرض الذي هو المبالغة في توكيد الكلام المؤكَّد، إذ لا يمكن أن تدخل القسم على الإثبات المجرَّد فتقول: والله زيدٌ قائم تريد أن تؤكِّد بالقسم إثبات قيامه؛ لأنَّها كانت قبل دخول القسم إثباتا لمخاطب خالٍ الذِّهن من الفائدة، ثم أدخلت القسم فصار الكلام بمؤكِّد واحد كـ(إنَّ زيدا قائم)، ولا يكون هذا في القسم؛ لأنَّ القسم أعلى درجة من مجرَّد التَّوكيد، والمخاطب يكون أشد إنكارا حيث ظنَّ خلاف ما تقول وعقد قلبه على نفي ما تثبت، أو إثبات ما تنفي، فإن أردت أن تؤكِّد (زيد قائم) أدخلت لام القسم

(١) انظر: الكتاب، ١٤٦/٣. شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٤٤، ١٤٥.

(٢) الكتاب، ١٠٥/٣.

(٣) مغني اللبيب، ٤٠٦/٢.

المستلزم منها معنى التَّأكيد والإثبات، فتقول: والله لزيدٌ قائم[1]، وقد بلغ أقصى درجات التَّأكيد؛ لأنَّه جمع بين لفظين يُستلزم من كلِّ واحد منهما معنى التَّأكيد وهما (والله، واللَّام).

وما كان بالإثبات يكون بالنَّفي، فالنَّفي يدخل على الحروف التي تكون مؤكِّدة كما ذكرنا سلفا، فهي لا تدخل إلا على حرفين وهما (لا، أو ما)؛ لأنَّ في هذه الحروف تأكيد يزيد عن درجة النَّفي المجرَّد، فتقول:

ـ واللهِ لا أفعلُ.

ـ والله ما أفعل.

فحرفي النَّفي (لا، وما) فيهما معنى التَّأكيد كما أسلفنا، فلمَّا دخل القسم هنا أصبح مبالغة في معنى التَّأكيد، قال سيبويه: «إذا حلفتَ على فعل منفيٍّ لم تغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف»[2]، وجاز حذف (لا) في النَّفي فتقول: والله أقوم بمعنى (والله لا أقوم)[3]، قال تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[4]، تقديره: لا تزال تذكر يوسف[5].

فجاز الحذف هنا، ولم يجز حذف حروف التَّأكيد في الإثبات؛ لأنَّ العربية تركت وسم الخبر الثَّابت فإن أدخلت القسم توهم أنَّ حذف حرف الإثبات يجعل القسم كأنَّه دخل على إثبات مجرد فأكَّده، والقسم جاء لتَّأكيد كلام مؤكِّد مبالغة في تأكيده، بخلاف النَّفي إذ لا يجوز أن يحذف حرف النَّفي قبل دخول القسم ويراد بالمعنى النَّفي، فلا يمكن أن يقول: قام زيد، ويريد ما قام زيد، فلمَّا دخل القسم أصبح حذف حرف النَّفي لا يلبس، فتقول: والله أفعل، على معنى لا أفعل؛ فقدِّر

---

(١) انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص٢٧١.

(٢) الكتاب، ٣/ ١٠٥.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٤٥، جمل الزجّاجي، لابن عصفور، ٥٢٧/١.

(٤) سورة يوسف، آية: ٨٥.

(٥) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٤٥.

هنا حرف النَّفي عند حذفه؛ لامتناع سقوط الوسم المثبت إذا دخل عليه القسم، ولهذا كثر الحذف في كلام العرب لزوال اللبس [١].

فوقوع التَّأكيد في اللُّغة وتأصيل النُّحاة له دليل على شيوع المعاني المستلزمة المقصودة بالقول في ضبط قواعدهم، وهذه المسألة والمسائل السَّابقة كشفت عن عنايتهم بالمعنى مقرونا بضبط اللَّفظ، واحتياطهم في الكشف عن هذه المعاني المقصودة بالقول.

٥. المسألة الخامسة الجمع بين نقيضي (الإثبات، والنَّفي)، نجد أنَّ النُّحاة عندما وقفوا على ما ظهره تناف بين حالتين، إذ ينفي المتكلِّم ما أثبته نحو قول جرير:

ما بالُ جهلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدينِ وقد عَلاكَ مَشيبُ حينَ لا حِينِ[٢]

حكم عليه سيبويه على حرف النَّفي هنا (لا) بالزِّيادة وجعلها بمنزلة (ما) إذا ألغيت[٣]، قال أبو علي: «لا يجوز أن تكون (لا) في هذا البيت هي التي مع الاسم كشيء واحد، لأنَّ ذلك محال، وذلك أنَّه إذا قال: (علاكَ مَشيبٌ حينًا) فقد أثبت حينًا علاه فيه المشيب، وإذا قال: (لا حين)، فقد نفى كل حين مضى، فصار نافيًا لما أثبته ومناقضًا له»[٤]، إذ إنَّ الحكم بزيادة حرف النَّفي (لا) كان مراعاة للمعنى المقصود بالقول الذي يقتضي أن يكون إثباتا، كما مرَّ في مسألة فتح همزة (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٥]، إذ حكى بعض النُّحاة بزيادة حرف (لا)، حتى لا ينتقض المعنى المستلزم المقصود بالقول.

---

(١) انظر: الكتاب، ٣/١٠٥.

(٢) بيت من البسيط، وهو في ديوانه ص٤٨٤، والكتاب، ٢/ ٣٠٥، وشرح أبيات سيبويه، ٢/ ١٢٩، والتَّعليقة، ٢/ ٤١.

(٣) انظر: الكتاب، ٢/ ٣٠٥.

(٤) التعليقة، ٢/ ٤٢.

(٥) سورة الأنعام، آية: ١٠٩.

وقد ينفي المتكلِّم ما أثبت، نحو: تكلَّمت ولم تتكلَّم، إذا قصد المتكلِّم أن كلام المتحدَّث عنه غير مجزئ، أي: لم يأتِ بكلامٍ جَيِّد، فنقض الإثبات بالنَّفي لأجل المعنى المقصود بالقول[١]، ومثله: أذن ولم يؤذن، وصلى ولم يصل، ووجه الجمع بينهما كما ذكر ابن جني: «ليس أنَّ الثَّاني ناف للأوَّل لكنَّه لما لم يعتقد الأوَّل مجزئًا لم يثبته صلاة ولا أذانًا»[٢]، وهنا ليس حرف النَّفي زائدا كما سبق، ولكنّ المتكلِّم أراد أن يخبر عن معنى يقصده وهو عدم كفاءة العمل، فالمتكلِّم لم يقتنع بهذا الفعل وإن كان حاصلا، فعطف عليه بمنفي ليجعله بمنزلة ما لم يكن؛ لأنَّه يرى عدم استيفائه للفعل، فجمع المتكلِّم في ظاهر اللَّفظ ما ظاهره التَّضاد، لينبه المخاطَب على المعنى المقصود من القول.

لم يترك النُّحاة توجيه اللَّفظ الذي يكون في ظاهره خلافًا للمعنى المستلزم في القول، فقد وجهوه بزيادة حرف كما فعل سيبويه، أو بينوا المعنى المقصود بالقول الذي يمكن أن يؤول به اللَّفظ الظَّاهر كما فعل الفارسي وابن جني.

٦. المعاني التي جعلها النُّحاة بمعنى الإثبات أو النَّفي:

إن أبرز المعاني التي جعلها النُّحاة بمنزلة الإثبات والنَّفي هي التَّكثير والتَّقليل، قال أبو علي الفارسي: إنَّ «أقرب الأشياء إلى النَّفي التَّقليل، كما أنَّ أبعد الأشياء منه التَّكثير»[٣]، ومن خلال تناول النُّحاة لهذه المعاني جعلوا التَّكثير بمنزلة الإثبات، وجعلوا التَّقليل كالنَّفي، قال سيبويه: «ولا يكون كثر ما سرت فأدخلَها؛ لأنّه واجب، ويحسن أن تقول: كثر ما سرت فإذا أنا داخل»[٤]، كما ردَّ معنى التَّقليل إلى معنى النَّفي فقال: «وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلّا عمرٌو؛ لأنَّ هذا الموضع إنَّما ابتُدئ مع معنى النَّفي»[٥]، ويشير أحيانا بأن معنى (أقلَّ) حمل معنى (ما أحد)[١]، ودقق ذلك

(١) انظر: التَّعليقة، ٢/ ١٥٣.

(٢) الخصائص، ١/٢٠٥.

(٣) التعليقة، ١/ ٥٥.

(٤) الكتاب:٣/٢٢.

(٥) الكتاب، ٢/٣١٨.

السِّيرافي فقال: «(أقلُّ) ينصرف على معنيين: أحدهما: النَّفي العام، والآخر: ضد الكثرة»[٢]، ولعلَّ سبب ردهم التَّقليل إلى معنى النَّفي؛ لأنَّ الشيء إذا قلّ قارب الانتفاء[٣].

وقد كان للأحكام نصيب من هذه المقابلة بين المعاني الدِّلاليِّة وهما الإثبات والتَّكثير من جانب، والتَّقليل والنَّفي من الجانب الآخر، فقال سيبويه: «قلَّما سرتُ حتَّى أدخلَها إذا عنيتَ غير سير وكذلك أقلُّ ما سرت حتَّى أدخلَها، من قبل أنَّ قلَّما نفيٌ لقوله كَثُر مَا، كما أنَّ ما سرتُ، نفيٌ لقوله سرت، ألا ترى أنَّه قبيح أن تقول: قَلَّما سرت فأدخلُها كما يقبح في ما سرت»[٤]، فأعطى أحكام التَّكثير أحكام الجملة المثبتة فرفع الفعل بعدها، والتَّقليل أحكام الجملة المنفيَّة، فنصب الفعل بعدها.

وإن كان (كثر، وقل) حملا في معناهما المعجمي معنى التَّكثير والتَّقليل، وهناك حروف أخرى حملت ذات المعنى وهما (كم، ورُبَّ) واختلف في دلالتها على التَّكثير والتَّقليل فسيبويه قال: «اعلم أنَّ لكم موضعين: فأحدهما الاستفهام...، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رُبَّ)»[٥] فجعل سيبويه معنى (رُبَّ) كمعنى (كم)، إلَّا أنَّ بعض شراح الكتاب سارعوا للفصل بين المعنيين فقال السِّيرافي: «[كم] التي للخبر تضارع (رُبَّ)..، وكم للتَّكثير، وربَّ للتّقليل»[٦]، وقال الفارسي: «الاشتراك بين(كمْ) و(ربَّ) في أنَّهما يقعان صدرا وفي أنَّهما لا يدخلان إلَّا على نكرة وفي أن الاسم النَّكرة الواقع بعدهما يدلُّ على أكثر من واحد، وإن كان الواقع بعد (كم) يدلُّ على كثير، والواقع بعد (ربّ) يدلُّ على قليل»[٧]، إلَّا أنَّ ابن هشام رفض أن

---

(١) الكتاب:٢/٣١٤. وذلك قوله: «أقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد؛ لأنّه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد» قال السِّيرافي: «أقل رجل يقول ذلك، وأقل مبتدأ وفيه معنى الجحد؛ لأنَّ معناه ما يقول ذلك أحد» ٨/ ١٠٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، ٨/ ١٧٣.

(٣) انظر: الخصائص، ٢/ ١٢٦.

(٤) الكتاب، ٣/٢٢.

(٥) الكتاب: ٢/١٥٦.

(٦) انظر: شرح السِّيرافي، ٢/ ٤٩٢ ساقط من نسخة دار الكتب والوثائق القومية.

(٧) التَّعليقة، ١/٣٠٠.

تكون (رُبَّ) بمعنى التَّقليل وجعلها ترد كثيرا بمعنى التَّكثير، فقال: «وليس معناها التَّقليل دائما خلافًا للأكثرين، ولا التَّكثير دائما خلافًا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتَّكثير كثيرا وللتَّقليل قليلا فمن الأوَّل ...

رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عـــــــلمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمـــــالاتُ[1]

و[البيت مسوق] للافتخار وَلَا يُنَاسب... التَّقليل. ومن الثَّاني:

أَلا ربَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذي ولدٍ لم يَلــدَهُ أَبَوَانِ[2]

...وَنَظِير رب فِي إِفَادَة التَّكثير (كم) الخبرية وَفِي إفادته تَارَة وإفادة التَّقليل أُخْرَى»[3] ولعلَّ ما ذكره ابن هشام يوافق قول سيبويه عندما جعل (رُبَّ) كمعنى (كم) ولم يصير أحدهما للتَّقليل والآخر للتَّكثير كما فعل بعض النُّحاة، وما ذكره ابن هشام يردُّ معنى الحرفين (رُبَّ، وكم) إلى سياقه وأنَّ مستلزمات القول هي التي تحدد معنى الحرف سواء كان للتَّكثير أو التَّقليل، فلمَّا أشكل الاستعمال في تحديد معنى الحرف لم يجعله سيبويه وابن هشام يحمل معنى ثابت بل جعلاه يحمل معنيين مستلزمين بالوضع، والسِّياق يحتم أحدهما، فتكون المعاني المستلزمة من (رب) في البيت الأوَّل هي (كثيرًا ما نزلت الجبال)، وفي البيت الثَّاني (قليل أن يولد مولود وليس له أب)؛ وجعلوا الكثرة محمولة على الإثبات، والقلة على النَّفي، لأن الشي إذا قل قارب الانتفاء.

وكذلك ضمن التَّحقير معنى النَّفي، فكأنَّ تحقير وجود شيئا يتضمن معنى النَّفي، كتحقير المتكلِّم لسيره فمثلا، فيقول: إنَّما سرت فقعدت، فلم يعتد بسيره سيرا

---

(١) بيت من المديد، لجذيمة الأبرش، وهو في: الكتاب ٥١٨/٣، المقتضب ١٥/٣، الأصول ٤٥٣/٣، شرح أبيات سيبويه للسّيرافي٢٥٠/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٦، ٣١٠، الخزانة ٤٠٤/١١. والعلم: الجبل، وشمالاتُ: جمع شمال وهي الريح التي تهب من الشمال، ويريد أنّه يفتخر بأنّه يرقب الطليعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره.

(٢) من الطويل، لرجل من أزد السراة، وهو في الكتاب، ٢/ ٢٦٦، الأصول ١، ٣٦٤، المغني ١/ ١٣٥.

(٣) المغني، ١/ ١٣٥.

فصار بمنزلة النَّفي[1]، وترتب عليه إلحاقه بحكم يجوز في النَّفي ولا يجوز في الإثبات كما سنرى في مبحث الإعراب.

ولم يكن التَّقليل وحده ضُمن معنى النَّفي فقد جعل الفارسي التَّمني مُضمنا لمعنى النَّفي فيقول: «ألا ترى أن (أنَّ) في قولك: (لَوْ أنَّ زيدًا جاء)، بمنزلة (لَمْ يَجِيءْ زيدٌ)، وقائم مقامه»[2]، إذ إنَّ التَّمني أو التَّرجي لو عدنا إلى حروفه التي تدلُّ عليه لوجدنا أنَّه يستلزم معنى النَّفي، فلو قلنا: عسى زيد يقوم، وليت زيدا قائما، يستلزم زيد لم يقم، وهكذا دواليك.

وهنا المعنى الإنشائي (التَّمني) استلزم معنى خبريًا عند الفارسي ولا يكون العكس، إذ لا يستلزم النَّفي هنا معنى التَّمني، وكذلك نبه ابن ولاد بأنَّ (لو) الذي يقع عليها لفظ التَّمني فهو يحمل معنى النَّفي ضمنيا[3]، وأشار الصَّبان في حاشيته إلى أنَّ (لو) التي حملت معنى الشَّرط قد تضمن معنى النَّفي فقال: «وأما لو فالنَّفي فيها ضمني لا قصدي»[4]، ولعلَّ ما دعاهم إلى استخراج ما يحقق نوعا من الاستلزام السَّاري مع طبيعة التَّراكيب، التي جعلت غالبية المفاهيم النَّحويَّة تأخذ بعدا وظيفيا يتماشى مع مستلزمات الخطاب، وهذا ما يلاحظه المتخصص في تلك الأمثلة المضروبة من قبل النُّحاة والتي تعكس حتما عدَّة جهات من مستلزمات الوضع اللُّغوي القائم في المفاهيم النَّحوية، هو استنادها إلى قواعد نحويَّة أخرى، كالاستثناء، إذ تناولوا فيه التَّقليل على أنَّه مضمن لمعنى النَّفي[5]، وكذلك الشَّرط[6]، كما سنرى لاحقا.

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٤.

(٢) التَّعليقة، ٢/ ١٣١.

(٣) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص١٦٧.

(٤) حاشية الصبان، ٢/ ٢١٢.

(٥) انظر: الكتاب، ٣١٤، ٣١٨، شرح السِّيرافي، ٨/ ١٧٣، ١٧٤.

(٦) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص١٦٦-١٦٩، التعليقة، ٢/ ١٣١، حاشية الصبان، ٢/ ٢١٢.

ثالثا: الاستثناء، والحصر:

يتردد باب الاستثناء بين الإثبات والنَّفي، فإن دخل على الإثبات صيَّر ما بعده منفيا وإن دخل على المنفي صيَّر ما بعده مثبتا، ولتفرع مسائله لم نتناوله في المسألة السَّابقة مع كونه جزءًا من مسألة الإثبات والنَّفي؛ إذ إنَّه يعدُّ أسلوبا من أساليب التَّأكيد التي تؤكِّد الجملة الخبريَّة؛ والاستثناء إخراج الشَّيء مما دخل فيه هو وغيره، فيخرج بعض ما يوجبه لفظ من عموم ظاهر نحو: قام القوم إلا زيدا، إذ يخرج المتكلِّم من قلب السَّامع الوهم بأنَّ زيدا قد فعل[١]، وقد يخرج عموم حكم، من ذلك قولك: والله لا أكلمك إلَّا يوم الجمعة. لأنَّ قولك: (لا أكلمك) حكم اللَّفظ ألَّا يكلمه أبدا. ويوم الجمعة داخل في جملة الأوقات التي لا يكلمه فيها في الحكم، وخرج يوم الجمعة من ذلك الحكم بالاستثناء[٢]، أو إخراج بعض اللَّفظ عن عموم معنى دلَّ عليه اللَّفظ[٣]، نحو قولك: ما قام إلَّا زيد، وفيه معنى الحصر الذي يتحقق كذلك بـ (إنَّما).

والملاحظ في حد السِّيرافي للاستثناء أنَّ المعنى المقصود منه معمم على جميع ما ورد في هذه الصِّيغة ليكون بهذا الحد الذي وضعه السِّيرافي أن المعنى المستلزم المقصود من الاستثناء مفهوم بالوضع؛ لأنَّه يمكن القياس المطَّرد على هذه الصِّيغة مع ثبات المعنى المقصود منه، ليصبح الاستثناء عند النُّحاة مفهومًا من الوضع الذي يدلُّ على المعنيين المباشر وغير المباشر كما يسميه أهل البلاغة، وقد ضبطت أحكام هذا التَّركيب من حيث العلامات والتَّقديم والتَّأخير ليكون نظمًا واضح المعالم مفهم المعنى، في حين نجد أن مفهوم الاستثناء عدَّه جمهور الفقهاء من أقسام دلالة غير المنظوم وهو المخالفة[٤]، وعدوها من دلالة غير المنظوم؛ لأنَّ المعنى المعنى المستلزم المقصود من قوله: ما قام إلَّا زيد، هو أثبت قيام زيد، وأنفي قيام أحد سوى زيد، بحجة أن أنفي قيام أحد تفهم من المعنى وليس المعنى الحرفي، في حين نجد أنَّ تعريف النُّحاة لهذا التَّركيب جعلت المعاني المستلزمة مستفادة من وجود (إلَّا) بدليل اطِّرادها في جميع المسائل؛ لتصبح المفاهيم النَّحويَّة ذات بعد وظيفي يتماشى مع مستلزمات الخطاب.

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/ ١٦٢، ١٩٤، ١٩٧.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/ ١٩٤.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/ ١٩٤.

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، ص٤٤٠.

وضبط النُّحاة لدلالة الاستثناء أولى وأجدى من جعلها في دلالة غير المنظوم؛ لأنَّ الملاحظ أنَّ النَّظم وقواعده التي يجب اتباعها هي التي تدلُّ على المعنيين سواء كان المعنى المباشر أو غير المباشر، وإن كان الأحناف خالفوا الأصوليين، وجعلوها من عبارة النَّص، أو المعنى الحرفي للنَّص، وهو «المعنى الذي يتبادر فهمه من الصِّيغة، ويكون مقصودًا أصالة أو تبعًا، ويطلق عليه المعنى الحرفي للنَّص»[1]، وردهم الدِّلالة لنَّص يناظر ضبط النُّحاة لمعناه من خلال الوضع، وقد فصل النُّحاة القول في مسائل الاستثناء وسيُذكر بعض منها في الآتي:

١. الاستثناء التَّام المتصل وهو الاستثناء الذي استوفى جميع الأركان (المستثنى، والمستثنى منه، والأداة)، وما بعد إلَّا من جنس ما قبلها، فإن دخل على المثبت صير ما بعد (إلَّا) منفيًا، وإن دخل على المنفي صيره مثبتا، فإذا اجتمع النَّقيضان ترافعا وصار الكلام بعد (إلَّا) مثبتا، وذكر ابن جني بأنَّ الإنسان إذا تناهى في الضَّحك بكى، وإذا تناهى في العظة أهمل، وكذلك في الصَّنعة فإذا بالغ في نفي النَّفي استلزم من الكلام معنى الإثبات المؤَكَّد[2]، وقد ذكر سيبويه عندما تناول أحد الحروف التي تحل محل (إلَّا) في الاستثناء وذلك قولك: أتوني ليس زيدا، قال سيبويه: «أتوني، صار المخاطَب عنده قد وقع في خلَده أن بعض الآتين زيدٌ، حتى كأنَّه قال: بعضُهم زيدٌ، فكأنَّه قال: ليس بعضهم زيدا»[3]، فحمل الاستثناء معنى التَّوكيد حيث إنَّه جيء به لرَّد توهم عند المخاطب، وقد ذكرنا سابقا أنَّ المخاطب إذا توهم أو شكَّ في الخبر لا بد من تقويته بمؤَكِّد، فحمل الاستثناء معنى التَّوكيد من جانب تخصيص اللَّفظ على خلاف ما أوجبه عموم لفظ سابق، أي باستلزامه لمعنيين في ذات التَّركيب، وهما الإثبات العام والنَّفي الخاص، أو العكس النَّفي العام والإثبات الخاص، وفيه غاية التَّأكيد.

ويتحقق الاستثناء بـ(إلَّا) أو ما جاء فيه معنى (إلَّا) كـ (غيرٌ، وسوى، ولا يكون، وليس، وعدا، وخلا، وحاشى)، وذكر السِّيرافي أنَّ حرف العطف (لكنْ) فيه

(١) الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ٢/ ١٣٨.

(٢) انظر: الخصائص، ٣/ ٢٤٤.

(٣) الكتاب، ٢/ ٣٤٧.

معنى الاستثناء؛ وذلك أنَّها للاستدراك فإن كان ما قبلها منفيا كان ما بعدها مثبتا مستدركا له ما نفي عما قبله[1]، فهنا جمعوا نظائر (إلَّا) مع اختلاف أعمالها، لاتفاقها في المعنى إذ كونها تحمل ضمنا معنى التَّأكيد الذي يؤدِّيه في ردِّ التَّوهم الحاصل في ذهن المخاطَب، بإثبات ما نفي، أو نفي ما أثبت.

كما أجروا أحكام بعض المعاني التي حملت معنى النَّفي ضمنيا في الاستثناء على أحكام النَّفي كالتَّقليل، لقرب التِّقليل عندهم من النَّفي نحو: أقلَّ رجل يقول ذلك إلَّا زيد، قال سيبويه في تفسيره لأقلِّ رجل: «لأنَّه صار في معنى ما أحدٌ»[2]، قال السِّيرافي: «أقل رجل يقول ذلك. وأقلَّ مبتدأ وفيه معنى الجحد؛ لأنَّ معناه: ما يقول ذاك أحد»[3]، ففي حديثهم عن التَّقليل يجعلون الكلام وكأنَّه معقود على النَّفي مع كون النَّفي معنى مستلزما في التَّقليل، وليس هو المعنى الحرفي له، ليكون المعنى المستلزم من قول المتكلِّم: قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلَّا زيد[4]: ما أحد يقول، فكأنَّ ندرة وجوده ألزمته معنى النَّفي.

وكذلك الشَّرط لما سبق الاستثناء جعلوه متضمنا لمعنى النَّفي في شرحهم المعنى، كما في شرحهم قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[5]، فجعل سيبويه الاستثناء هنا صفة بمعنى (غير الله) وذكر أنَّه لو كان استثناء فهو محال[6]، ونقل ابن ولاد أنَّ المبرد خالفه وجعله استثناء بمنزلة النَّفي[7]، أمَّا بعض النُّحاة فقد أبقى الاستثناء على أصله وجعل (لو) متضمنة لمعنى النَّفي، ونقل ابن السَّراج قول

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/ ١٨٩.

(٢) الكتاب، ٢/ ٣١٤.

(٣) شرح السِّيرافي، ٨/ ١٠٩.

(٤) الكتاب:٢/٣١٤.

(٥) سورة الأنبياء، آية: ٢٢.

(٦) انظر: الكتاب، ٢/ ٣٣٢.

(٧) الانتصار لسيبويه على المبرد، ص١٦٦-، ١٦٩، وفي المقتضب كان موافقا لقول سيبويه، ٢/ ٤٠٨، لعل ذلك يعود يعود إلى ما نقل عنه ابن جني: «ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسماه مسائل الغلط. فحدثني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا» الخصائص، ١/ ٢٠٧

ابن عباس فقال: «قال أبو العباس –رحمه الله: لو كان معنا إلا زيدًا لغلبنا أجود كلام وأحسنه، والدَّليل على جودته أنَّه بمنزلة النَّفي، نحو قولك: ما جاءني أحد إلَّا زيد وما جاءني إلَّا زيد، أنَّك لو قلت: لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكنا، فزيد معك كما قال تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ والله تعالى فيهما»[1]، وابن هشام أشار إلى أنَّ «نفي التَّعَدُّد لانتفاء الفساد مُسلَّم»[2]، وفيه إقرار بالمعنى المستلزم من القول مع اختلافهم في شرح التَّركيب، وفي ردَّ النُّحاة المعاني المستلزمة المقصودة بالقول إلى معان أخرى تضمنت معناها دور مهم في ضبط المعاني المتفرعة.

٢. الاستثناء التَّام المنفي غير المتصل، أي يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، نحو: ما فيها أحد إلَّا حمار، فجعلها سيبويه هذا التَّركيب يستلزم معنيين:

المعنى الأوَّل: ليس فيها إلا حمار، وذكروا (أحداً) توكيداً أنَّه ليس فيها إنسان، ولا يجوز أن يكون الحمار مستثنى من النَّاس. والآخر: على المجاز أن يجعله المتكلِّم إنسانها. يريد: جعلتَ الحمار إنسانَ تلك الدار على المجاز لا الحقيقة[3]، وكلا التَّوجيهين حملا معنى ضمنيا أوله التَّأكيد.

فجعل «الحمار إنسانَ تلك الدار، لأنَّها قد خلت من أهلها، وصار فيها الوحش بدلاً منهم فكأنَّهم ناسها، فيكون (أحدُ) واقعاً على الحمير، لأجل أنَّهم قدِّروا كأنَّهم ناس تلك الدار»[4] جعلوه كقولك: عتابَك السَّيف، وأنيسك أصداء القبور[5]، فالمجاز هنا كأنَّه جعل الحمار إنسانا فيكون الاستثناء كأنَّه متصلا، وقد يكون العكس فقد جعل الإنسان حمارا لما يراه من صفات غير أخلاقية كما هو واقعنا اليوم إذ يطلق الحمار على من ساء أدبه، فعراه من معنى الإنسانيَّة وجعله من جنس الحمير، تحقيرا وذما له، فهو إمَّا أن يجعله استثناء متصلا مجازا فيكون الحمار

(١) الأصول، ١/ ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) مغني اللبيب، ١/ ٢٦٣.

(٣) انظر: الكتاب، ٢/ ٣١٩.

(٤) شرح أبيات سيبويه، ١٨٣/٢.

(٥) انظر: الكتاب، ٢/ ٣٢٠، التعليقة، ٢/ ٥٥.

كأنَّه إنسان تلك الدَّار، أو يجعله استثناء منقطعًا للتَّوكيد فيجعله من جنس منقطع عمَّا قبله على سبيل الحقيقة، ويمكن أن يجعله منقطعا على سبيل المجاز، فكأنَّ الحمار في الحقيقة إنسان أطلق عليه لفظ (حمار) على سبيل المجاز تحقيرا وذما، فالمعنى المجازي هنا لا يدلَّ عليه ظاهر قوله، لكنَّه يفهم من المعنى المستلزم القول الذي جاء عليه أصل الوضع، إذ إنَّ تفسير المعاني المقصودة بالقول كانت حاضرة في شرح التَّركيب، فالمجاز الذي هو باب من أهم أبواب البلاغة كان حاضرا بقوة هنا، فكشف سيبويه وشراحه عن دور التركّيب في الإبانة عن هذه المعاني .

٣. الاستثناء المفرغ والحصر، ويقصد بالمفرغ ما خلا من المستثنى منه، كما أنَّ الاستثناء المفرغ يحمل معنى الحصر الذي يتحقق بأدوات الاستثناء وغيرها كما سيأتي.

يشترط في الاستثناء المفرغ أن يكون ما قبل إلَّا غير موجب سواء كان نفيا أو غيره، ومن ذلك قولهم في النَّفي: ما أتاني إلَّا زيد، أي: أتاني زيد، ويقال في غير النَّفي: هل في الدَّر إلَّا زيد، فهنا لما دخلت (إلَّا) على الاستفهام صيرته خبرا منفيا[١].

ويعنينا من هذا الباب المعنى المترتب على هذا التَّركيب (الاستثناء المفرغ)، فيجب أن يكون معنى الكلام في المثال السَّابق أنَّ المتكلِّم لم يأته أحد سوى زيد، فأثبت الإتيان لزيد وحده ونفى عن غيره[٢]، فإن علم أنَّ أحدا جاءه غير زيد فيكون كاذبا، فالاستثناء هنا أفاد فائدتين: إثبات الفعل لما بعد (إلَّا)، والأخرى هنا نفيه عمن سواه، فأفاد معنى الحصر الذي هو في غاية التَّأكيد، الذي لا يتحقق بالإثبات الموجود في الجمل الابتدائية، قال السِّيرافي: «فإذا قلنا: (ما أتاني إلا زيد) فكأنّك قلت: ما أتاني رجل وحده ولا رجلان مجتمعون ولا متفرقون»[٣]، فجاء بالمعاني المستلزمة التي قد تفهم من هذا التَّركيب.

---

(١) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص١٦٨.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/١٦٤.

(٣) شرح السِّيرافي: ٨/ ١٧٤.

وثمة اختلاف بين (غير) و(إلَّا) إذ وقعت في هذا الموقع، فالمعنى المتعارف عليه أنَّ ما بعد (إلَّا) مخالفٌ لما قبلها، لكنَّ المتكلِّم بـ(غير) يجوز أن يريد بها الاستثناء أو لا، فإن قال: ما أتاني غير زيد، فيحتمل أن زيد جاءه وإن كان اللَّفظ لا يدلُّ عليه ظاهرا[1]، كما يحتمل أنَّ زيدًا لم يأته، فزيد مسكوت عنه والمتكلِّم لم يتعرض للإخبار عنه بإثبات مجيء ولا نفي[2]، قال السِّيرافي: « غير أنَّ العادة جرت بأن يراد بمثل هذا الكلام: أنَّ زيدا داخل في الفعل الذي خرج عنه غيره. وخارج عن الفعل الذي دخل فيه غيره. ولو قال قائل: (ما أتاني غير زيد) ولا يريد إثبات الإتيان لزيد. لم يكن كاذبا. ولكنَّه ملغز ملبس»[3]، والمعنى إن لم يرد الاستثناء، وأراد الصِّفة: ما أتاني مثل زيد[4]، وهنا يرجع السِّيرافي المعنى إلى العرف بأنَّ حكم ما بعد (غير) في النَّفي الأكثر فيه الاستثناء، ويقرُّ بأنَّ الوضع ترك المعنى مفتوحا إمَّا أن يتكلَّم به صفة أو استثناء، ويمكن للشَّخص أن يتنصل من قوله، ويعمد إلى هذا إن أراد أن يلبس على المخاطَب ليوهمه، فمثلا إن سئل هل أتاك غير زيد؟ فيجيب: ما أتاني غير زيد، يريد: ما أتاني مثل زيد، فإن كشف المخاطب مجيء غيره، لم يكن كاذبا؛ لأنَّ معنى اللَّفظ الذي جاء به أصل الوضع يدلُّ على النَّفي والإثبات، لكنَّ المتكلِّم عدل من المعنى الذي اشتهر به إلى المعنى الآخر ليلبس على مخاطبه، فكأنَّ الاستلزام الحواري بينهما حتَّم أن يختار المتكلِّم من أصل الوضع ما يوهم مخاطبه؛ لأنَّ العلاقة بين المتخاطبين تقتضي أن لا يعلم المخاطب بما كان عند مخاطبه لتوتر العلاقة بينهما، ويعكس قول السِّيرافي: "ملغز ملبس" حضور العلاقة بين المتخاطبين لبيان المعاني المستلزمة المقصودة بالقول والتي كانت حاضرة في نظم الكلام، ليجعل التَّركيب يأخذ بعدا وظيفيا يتماشى مع مستلزمات الخطاب.

---

(١) التعليقة، ٢/ ٧٣.

(٢) انظر: الكتاب، ٢/ ٣٤٣ شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية، ٣/ ٩٠، التَّعليقة، ٢/ ٧٤، شرح الرُّماني، ١/٥٤٠، الخصائص، ١/ ١٣٦.

(٣) شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية، ٣/ ٩٠. ساقط من تحقيق دار الكتب والوثائق العلمية.

(٤) انظر: شرح الرُّماني، ١/ ٥٤٣، ٥٥٠.

وكما أفاد الاستثناء المفرغ معنى الحصر فإن المعنى يستفاد كذلك من (إنَّما)، إذ تركبت (إنَّما) من (إنَّ) الداخلة على الجملة الاسميَّة للتَّأكيد كما ذكرنا، ومن (ما) الكافة التي كفتها عن العمل، وعندما دخلت (ما) على (إنَّ) زادت المعنى تأكيدا، حيث اقتضى أن يلزم المحصور والمحصور فيه موقعيهما في التَّركيب[١].

ودلالة (إنَّما) على الحصر ملازمة لها على الأرجح[٢]، وقال السِّيرافي: « (إنَّما) تكون على وجهين: أحدهما تحقير الشَّيء، والآخر الاقتصار عليه»[٣]، وفي هذا النَّص نجد كأنَّ السِّيرافي يجعلها تأتي للحصر تارة، وللتَّحقير تارة أخرى، مع أنَّ المثال الذي ذكره (إنَّما تكلمت وسكت)[٤] يتضمن معنى الحصر، لكن هذا النَّص يفسره قول سابق للسِّيرافي وذلك قوله: «جعل (ما) كافة يغير معناها؛ لأنَّك إذا قلت: إنَّما زيد البزَّاز تقلِّل أمره وكأنَّك تسلبه ما يدعى له غير البز، وليس الأمر في سائر الحروف كذلك، ولم تعمل (إنَّما) فيما بعدها؛ لأنَّ ما أبطلت عملها»[٥]، فهنا ضمنها معنى الحصر مع معنى التَّحقير، ومعنى الحصر تحقق بإثبات البز، ونفي ما يتوهم المتوهم مما يضاد هذه الصِّفة، إذن كأنَّ السِّيرافي يجعل الحصر معنى مستلزمًا لـ(إنَّما) وقد يشاركه معان سياقية أخرى كما في هذا المثال.

وما ذكرناه للنُّحاة هنا لا يختلف كثيرا عمَّا ذكره الفقهاء في مفهوم المخالفة، الذي عد منها مفهوم الحصر[٦]، والمفهوم «ما فهم من غير تصريح بالتَّعبير عنه سمي مفهوما»[٧]، فالعناية بالمعنى المقصود من التَّركيب كان محطَّ عناية سيبويه وشراحه،

---

(١) انظر: مقال أبي أوس الشمسان، جريدة الجزيرة، العدد ٤٢١، ١١/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

(٢) أشار أبو أوس إلى الاختلاف في دلالة (إنَّما) على الحصر ثابتة أم لا ،انظر: مقال أبي أوس الشمسان، جريدة الجزيرة، العدد ٤٢١، ١١/ ٢/ ١٤٣٥هـ. والعدد٤٢٤، ٣/٣/ ١٤٣٥هـ.

(٣) شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٤.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٤.

(٥) شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية ، ٢/ ٤٦٧. مسقط من ط. دار الكتب والوثائق القومية.

(٦) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ٥/ ١٢١.

(٧) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ٥/ ١٨١- ١٨٤.

التي كان لها أثر جلي في جمع النَّظائر وترتيب حكم على حكم لأنَّه قد ضمن معناه، لكنَّه عند الفقهاء لم يخضع لدلالة النَّظم بل عدَّ من دلالة غير المنظوم[1].

رابعا: التَّوابع والحال والتَّمييز:

ينضوي تحت هذه المسألة عددٌ من المسائل التي تشترك في بعض الخصائص وتختلف في أخرى، ولهذه المتممات قيمة دلاليَّة مع كونها زوائد تركيبيَّة إلا أنَّها تؤثر في دلالة الإسناد، وقد تحقق دلالات استلزامية لا تتحقق بغيرها، وسيكتفى هنا بعرض المعاني المستلزمة لهذه المقيدات لكلِّ مسألة من مسائل الآتية:

١. **الصِّفة:**

عُدَّت الصفة عند النُّحاة من الفَضلات[2] وصنَّفوها من التَّوابع، لأنَّها تتبع الموصوف في أحكامه كالإعراب والإفراد والتَّذكير وغيرها من الأحكام المفصلة في كتب النُّحاة، وقد ربط سيبويه وشراح الكتاب الصِّفة بالموصوف وجعلوها كالشَّيء الواحد، وردوا سبب إعراب الصِّفة بإعراب الموصوف؛ لأنَّها تمام الاسم، قال سيبويه: «ألا ترى أنَّ قولك: مررت بزيدٍ الأَحمرِ، كقولك: مررتُ بزيد، وذلك أنَّك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت: مررت بزيد، وأنت تريد الأحمر، وهو لا يُعْرَفُ حتَّى تقول الأَحمر، لم يكن تمَّ الاسم، فهو يجرى منعوتا مجرى مررت بزيد إذا كان يعرف وحده، فصار الأَحمر كأنَّه من صلته»[3]، فجعل في هذا النَّص وجود الصِّفة بمنزلة عدمها بحسب حال المخاطب؛ المخاطب؛ فإذا قال المتكلِّم: مررت بزيد فعرفه المخاطب اكتفى به المتكلِّم، وإن لم يعرفه حتى يقول: زيد الأحمر صار في معرفة المخاطب به بعينه، كزيد إذا عرفه منفردا فأصبح وجودها مطلبا[4].

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، ص٤٤٠.

(٢) الفَضلة بفتح الفاء، وهي بقية الشَّيء.

(٣) الكتاب، ١/ ٨٨.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه، ٣/ ١١٨، التعليقة، ٢/ ٦٨.

وقد أوضح سيبويه وشراح الكتاب أنَّ الصِّفة في الأصل تلحق الموصوف للتَّعريف والتَّنبيه[1]؛ لأنَّ حق الكلام أن يجعل المتكلِّم «الأخص هو الذي يبدأ به، فإن اكتفى به المخاطب لم يحتج إلى أن يأتي بنعت وإلَّا [زاد] من المعرفة ما يزداد به المخاطب معرفة»[2]؛ وكأنَّ الصِّفة في الأصل مراعاة لمبدأ التَّعاون بين الطَّرفين، فإن كان المخاطَب عرف المتحدَّث عنه قبل وصفه استغني عن الصِّفة، وإن لم يعرِّفه زِيد من أوصافه ما يحتاجه المخاطب لمعرفته؛ لأنَّ هذه الأوصاف تزيل الشَّك الذي تعرض له المخاطب في الاسم المتحدَّث عنه قبل الوصف[3].

فإن كان الاسم معرفة فيخرجه الوصف من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللَّبس فيه إلى أن يزول، فإن قال: مررت بمحمَّد العالم، ولم يزل اللَّبس؛ لأنَّ المخاطَب قد يعرف جماعة بأعينهم اسم كلِّ واحد منهم محمَّد، ويشتركون في العلم، فيحتاج المخاطَب إلى تخليص هذا الاشتراك، فإنَّ المتكلِّم هنا يضيف من الأوصاف (الفقيه، الزَّاهد...) ما يزيل اللَّبس عن المخاطَب، ويتبعه حركة إعراب الموصوف، فيجيء المتكلِّم بالصِّفة ليستلزم من الكلام القطع واليقين فإذا قال: مررت بمحمد العالم فيستلزم منه مخاطبه أنَّه مرَّ بمحمد العالم وليس محمد الآخر غير العالم، فإن كان المخاطب يعرف كلا المحمدين بعلمهما فيأتي بصفة أخرى تميزه بأنَّه هو المرور به وليس الآخر، فيقول: مررت بمحمد العالم الزَّاهد، فيستلزم منه أنَّه مرَّ بمحمد العالم وليس محمد الآخر العالم غير الزَّاهد، فينبغي أن يكون الزَّاهد لأحدهما دون الآخر، فإن اشتركا في الزُّهد يأتي بصفة أخرى لم يشتركا بها وهكذا إلى أن يجعله معلوما عند مخاطبه .

وأمَّا النَّكرة فيخرجها الوصف من عموم اللَّفظ إلى ما هو أخص منه فإن قال: مررت برجل ظريف، فهو أخص من قولك: مررت برجل[4]، وقد يحمل مع التَّخصيص في النَّكرة معنى آخر، وذلك إذا كانت الصِّفة من المقادير وانفردت بما يستلزم لفظها من الطُّول والقصر والقلَّة والكثرة، ومن هذه المعاني المستلزمة في الصِّفة «إذا قال:

---

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ١٥٢، شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية، ٢/ ٤٧٩

(٢) شرح السِّيرافي، ٦/ ٨٣.

(٣) انظر: الخصائص، ١/ ٣٩٩، ٤٠٠.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ٥٠، ٩/ ١٤٠، التعليقة، ١/ ٢٢٣.

مررت بحبل ذراع، فكأنَّه قال: قصير، فإذا قال: بحبل سبع أذرع، فكأنَّه قال: بحبل طويل، وإذا قال: بإبل مائة، فكأنَّه قال: بإبل كثيرة، وإذا قال: بإبل خمسين، فكأنَّه قال: بإبل قليلة»[1]، فلو لم يقل في المثال الأوَّل ذراع، لما خصص مقدار الحبل، كما حمل مع التَّخصيص معنى آخر مقصود بالقول وهو قصير، وهكذا دوليك.

وترتب على الأصل الذي جاءت عليه الصِّفة وهو التَّعريف أو التَّخصيص قواعد أخرى أبرزها:

- عدم وصف المضمر، قال سيبويه: «اعلم أنَّ المضمر لا يكون موصوفا، من قِبل أنَّك إنَّما تضمر حين ترى أنَّ المحدَّث قد عرف مَن تعني»[2]، ومنع النُّحاة وصف المضمر استكمال للقاعدة التَّداولية للصِّفة؛ لأنَّ الصِّفة تزاد لتخليص الاسم مما لحقه من الشَّك عند المخاطب، فهي «تحلية يفرق بها بين أسماء لوازم مشتركة اللَّفظ»[3]، في حين أنَّ الشَّخص لا يضمر إلَّا بعد أن يدرك أنَّ المخاطب علم من الشَّخص المقصود بالحديث، إذ إنَّ الضَّمير والصِّفة هما مراعاة لحال المخاطب وفي اجتماعهما تناقض للأصل الذي وضعتا له، فالضمير لابد أن يعرف المخاطب المقصود به فإن أورده المتكلِّم عرف المخاطب قطعا أن المقصود به فلانٌ وليس غيره، والصِّفة يستلزم منها أن تخلص الاسم الموصوف ممن يشاركه الاسم فيعرف المخاطب من خلال الصِّفة أن المقصود به فلانٌ قطعا وليس غيره، فإن وصف الضَّمير فقد انتهك أصل الوضع للضمير الذي جعله بعض النُّحاة أعرف المعارف لكونه لا يلبس على مخاطبه في معرفة المقصود به قطعا وليس ظنا.
- إنَّ الصِّفة النَّكرة لا توصف بالمعرفة في الغالب، والعكس، قال أبو علي: « إنَّما امتنع وصف النَّكرة بالمعرفة، لأنَّ النَّكرة تدلُّ على أكثر من واحد، والمعرفة مختصَّة تدلَّ على واحد، فمن حيث لم يَجُز أن يكون الواحد جمعًا، لم يَجز أن توصف النَّكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنَّكرة»[4]، وإذا قال المتكلِّم جاءني رجل العاقل، جاء

(١) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٠٦.

(٢) الكتاب، ٢/ ١١.

(٣) شرح السِّيرافي، ٦/ ٨٧.

(٤) التَّعليقة، ١/ ٢٠٥.

بالنَّكرة لإخبار المتكلِّم بجنس من جاءه ولم يرد إخبار المخاطب ذات الشَّخص؛ فإذا قال العاقل وحَّد الصِّفة لتدلُّ على شخص معين بذاته، وهو بهذا نقض ما استلزمه الكلام من الإخبار بالنَّكرة وهو عدم تحديد هوية القادم.

ولكنَّ وصف المعرفة بالنَّكرة غير ممتنع عند الخليل، نحو: له صوتٌ صوتُ الحمار؛ لأنَّها تضمنت معنى التَّشبيه كما نقل عنه سيبويه وذلك قوله: «وزعم الخليل أنَّه يجوز له صوتٌ صوتُ الحمار على الصَّفة لأنَّه تشبيه، فمن ثم جاز أن توصف النَّكرة به»[1]، وكأنَّ المعنى المستلزم المقصود بالقول عند الخليل كان مسوغا بأن تأتي المعرفة صفة للنَّكرة.

وقد أجاز النُّحاة الوصف بـ(غير) وما شابهه إذ أضيف إلى المعرفة أن ينعت بها النَّكرة والمعرفة؛ لأنَّ (غير) نكرة موغلة في الإبهام فإن أضيفت للمعرفة بقيت على إبهامها لم تكتسب من المضاف تعريفا، فتقول: مررت برجل غيرك؛ فالمخاطب لما قال، مررت برجل جاز أن يكون الرَّجل المخاطب نفسه أو غيره، قال سيبويه: «مررتُ برجلٍ غيرِك، فغيرك نعت يفصل به بين من نعتَّه بغير وبين من أضفتها إليه حتَّى لا يكون مثله أو يكون مرَّ باثنين»[2] فهنا بين سيبويه المعاني المستلزمة التي أفادتها الجملة من الوصف بغير، إذ إنَّ الوصف بـ(غير) استلزم أمرين:

أحدهما: أن يكون مرَّ برجل آخر غير المخاطب.

والآخر: أنَّه مرَّ بواحد لا اثنين ولا جماعة[3]، فكشف أنَّه مع إضافتها للمعرفة استلزم وحدة الممرور به لكنَّه لم يعرِّف ذات أو ماهية الممرور به فبقي على تنكيره ولم يناقض الأصل الذي جاء عليه التَّنكير، بخلاف صوت الحمار الذي اكتسب من المضاف إليه التَّعريف.

---

(١) الكتاب، ١/ ٣٦١.

(٢) الكتاب، ١/ ٤٢٣.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ٥٢، ٥٣.

- أنَّ الغالب في الصِّفة أن تكون مشتقة فإذا جاءت جامدة تأوَّلوها، نحو: مررت برجل أسدٍ، فضعَّف هذا سيبويه[1]، وأجازه السِّيرافي وذلك قوله: «ولا يوصف بالأنواع ولا بالجواهر، وإنَّما الوصف بالتَّحلية فاحتجن لذلك إلى تقدير... والذي عندي: أن جواز أسد في الصِّفة والحال واحد، وذلك أنَّك لست تريد في الحال إذا قلت: مررت بزيد أسدا شخص الأسد الذي هو السَّبع، وإنَّما تريد شديدا. وإذا كان أسد في الحال بمعنى شديد، كان في الصِّفة مثله لأنَّ مرجعه إلى معنى شديد»[2]، فلمَّا خرجت الصِّفة عن الغالب فيما جاء عليه الوضع وهو التَّعريف والتَّخصيص ضعَّفها سيبويه، في حين تأولها السِّيرافي وأجازها لما تستلزمه من معنى مقصود بالقول، وكأنَّ هذا الخروج على تقدير: شجاع، على المدح للموصوف.

فإن كان الأصل في الصِّفة التَّعريف أو التَّخصيص، فهذا لا يعني أنَّها جاءت في مواضع أخرى لغير التَّعريف والتَّخصيص، ويظهر ذلك في قول الفارسي: «قد تكون مع الموصوف كالاسم الواحد في بعض المواضع، وذلك إذا لم يُعرف الموصوف إلَّا بالصِّفة»[3]، فبين في هذا النَّص أنَّها في بعض المواضع تكون للتَّعريف، في إشارة إلى أنَّها في بعض المواضع تخرج عن التَّعريف إلى معان أخرى.

ومن مواطن مجيء الصِّفة لغير التَّعريف والتَّخصيص مجيئها للمدح والثَّناء في كلمات مطَّردة (كلّ، وحقّ، وجدّ)، قال سيبويه: «أنت الرَّجل كلُّ الرَّجل، ومررت بالرَّجل كلِّ الرَّجل. فإن قلت: هذا عبد الله كلُّ الرَّجل، أو هذا أخوك كلُّ الرَّجل، فليس في الحُسن كالألف واللَّام؛ لأنَّك إنَّما أردت بهذا الكلام هذا الرَّجل المبالغ في الكمال، ولم ترد أن تجعل كلَّ الرَّجل شيئا تعرِّف به ما قبله وتبينه للمخاطب، كقولك: هذا زيد. فإذا خفت أن يكون لم يُعرَف قلت: الطَّويل، ولكنَّك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته، ثم أخبرت أنَّه مستكمِلٌ للخِصال. ومثل ذلك قولك: هذا العالم حقُّ العالم، وهذا العالم كلُّ العالم، إنَّما أراد أنَّه مستحق للمبالغة في العلم. فإذا

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٤٣٤.

(٢) شرح السِّيرافي، ٦/ ٦٤، ٦٥.

(٣) التعليقة، ٢/ ٦٨.

قال هذا العالم جدُّ العالم»[1]، ومعنى كلّ الرَّجل: أنَّه اجتمع فيه من الخير ما تفرق في جميع جنس الرِّجال، ومعنى جدُّ العالم، أي كأن ما سواك هزل، وحقّ العالم، أي من سواك باطل[2]، فبين في هذا النَّص بأنَّه لما اختلف الموصوف اختلف حكم الصِّفة كذلك، فاختلف الموصوف من وجهين:

الوجه الأوَّل: أنَّ الموصوف هنا وهو(الرَّجل) دلَّت (الألف، واللَّام) فيه على الكمال، فلمَّا حمل معنى مستلزمًا مقصودًا بالقول، وهو الثَّناء والمدح كما ذكر في مسألة التَّعريف والتَّنكير، جاءت الصِّفة (كلّ الرَّجل) تابعة له للمبالغة في مدحه بالكمال، بخلاف عبد الله «اسم علم وليس فيه معنى تقريظ ولا تخسيس»[3] فامتنع أن يوصف بصفة تؤكِّد المعنى الذي في الألف واللَّام كما ذكر سيبويه وشرَّاح الكتاب بأنَّ المتكلِّم في الألف واللَّام لم يرد التَّثبيت والبيان للأوَّل بل أراد التَّأكيد، وتأكيد المدح ممتنع في عبد الله، فعبد الله ليس مما يمدح به[4]، إذ إنَّ المنع هنا جاء مراعاة للمعنى المستلزم المقصود بالقول الذي في الموصوف المبدوء بالألف واللَّام.

الوجه الثَّاني: كأنَّ المخاطب كان عارفا بالموصوف، ومعرفة المخاطب أوجبت أن يُعدل بالصِّفة من استلزامها معنى التَّعريف إلى استلزامها المبالغة بالثَّناء والمدح، ونجد أنَّ العلاقة بين المتكلِّم والمخاطَب كانت حاضرة عن صاحب الكتاب وشرَّاحه، وكان لهذا الوجه أثر في صياغة قاعدة الصِّفة، أتستلزم معنى التَّعريف والتَّخصيص أم تخرج إلى غيره من المعاني؟ ليكون للعلاقة بين المتخاطبين أثرٌ مهم في توجيه هذه المعاني المستلزمة من الصِّفة.

وكذلك جاز مدح اسم الجنس النَّكرة كما جاز في المحلى بـ(الألف، واللَّام)؛ لبقاء العلَّة، فتقول في النَّكرة: هذا رجلٌ كلُّ رجل، وهذا عالمٌ حقُّ عالم[5]، فجاز أن يمدح الموصوف هنا؛ لأنَّ رجل اسم جنس يفيد الشَّخصيَّة، فنعت تبيانا لكمال شخصه في

---

(١) الكتاب، ٢/ ١٢.

(٢) شرح الرَّضي، ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣.

(٣) الأصول، ٢/ ٢٢.

(٤) انظر: الكتاب، ٢/ ١٣، شرح السِّيرافي، ٦/ ٨٩ ، التَّعليقة، ١/ ٢٢٨، ٢٢٩، شرح الرَّضي، ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(٥) انظر: الكتاب، ٢/ ١٣.

جنسه وكأنَّه قال: هذا رجل اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرِّجال[1]، خلافا لوكان اسم علم، نحو: عبد الله، فعبد الله لا يدلُّ إلَّا على ذاته، ولا يمكن أن ينعت لكماله على ذاته.

وكما جاءت الصِّفة للمدح جاءت بضده، نحو: أنت اللَّئيم كلُّ اللَّئيم، وأنت اللَّئيم حقُّ اللَّئيم، أو جد اللئيم، فكان معنى الكلام هنا المبالغة في صفة اللُّؤم[2]، إذ إنَّ المتكلم لما قال: أنت اللَّئيم، فيستلزم منه: أنت الكامل في اللُّؤم، ثم جاء بالصِّفة ليؤكِّد ما ذكره في الموصوف، وجعلها الرَّضي قياسا في (كلٍّ، وحقٍّ، وجدٍّ) التي تكون للمبالغة في مدح أو ذم الموصوف الدَّالُّ على الجنس نكرة كان أو معرفة[3]، بمعنى أنَّ المعنى المستلزم من (كلٍّ، وحقٍّ، وجدٍّ) إذا وقعن صفات إمَّا المدح أو الذَّم بحسب ما تضاف إليه، ولا تأتي للتَّعريف أو تخصيص.

وكان خروج الصِّفة هنا عن المعنى الأصلي وضعيا؛ لأنَّ لفظ الموصوف دلَّ على معنى الصِّفة فكأنَّ الصِّفة أصبحت مبالغة في المدح أو الذَّم الذي يستلزمه لفظ الموصوف كما ذكر سيبويه، وألحق كذلك سببا آخر شارك هذا الخروج يعود للمقام وهو معرفة المتكلِّم بالموصوف قبل إلحاق الصِّفة[4]، وقد أشار الرَّضي إلى هذا في الصِّفة التي يستلزم منها معنى التَّأكيد، وذلك قوله: «وإنَّما يكون الوصف للتَّأكيد، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا به بالتَّضمن[5] نحو: ﴿نَفۡخَة وَٰحِدَةٌ﴾[6] و﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾[7]، فإن كان ذلك المعنى المصرح به المصرح به في المتبوع، شمولا، أو إحاطة، فالتَّابع تأكيد، لا صفة»[8]، فعندما كان الحديث في

(١) انظر: شرح الرَّضي، ٢/ ٢٩٢، شرح التَّسهيل لناظر الجيش، ٧/ ٣٣٣٧.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ٨٩، شرح الرَّضي، ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣.

(٣) انظر: شرح الرَّضي، ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣.

(٤) انظر: الكتاب، ٢/ ١٢.

(٥) التَّضمن دلالة اللَّفظ على جزء معناه كما هو معروف عند الفقهاء، ونفخة دلت على النفخ والوحدة، فجاء الوصف الوصف تأكيدا له.

(٦) سورة، الحاقة، آية: ١٣.

(٧) سورة، النَّحل، آية: ٥١.

(٨) انظر: شرح الرَّضي، ٢/ ٢٨٨.

قوله تعالى: ﴿نَفۡخَة وَٰحِدَةٌ﴾[1] غيبيا، إذ إنَّ العقل البشري عاجز عن تصور النَّفخة من حيث المشهد والهيئة والصُّورة، فكيف تكون واحدة؟ فجاءت الصِّفة تؤكِّد هذا المعنى الموجود في ذات الموصوف الذي لم يستطع الإنسان إدراك حقيقته، وهنا يتحرك العمل اللغوي على جهة التَّضمين لا التَّصريح، ولكن وفق قالب وصفي يحاول وصف ما جاوز التَّصور العقلي ليقربها إلى ذهن المتلقي عن طريق مستلزمات الصِّفة لذا قال تعالى: ﴿نَفۡخَة وَٰحِدَةٌ﴾[2]. وإذا تعاملنا معها وفق التَّصور البشري الذي يعرف حال النَّفخة من حيث المشهد والصُّورة، لا يمكن أن يعي أو يصل تصوره أنَّ هذه النَّفخة ستغير الكون الخارجي، فجاءت الصِّفة لتؤكِّد وتحقق نوعا من الاستلزام مع طبيعة العلاقة التَّخاطبيَّة القائمة بين التَّصور البشري وفعل النَّفخ الذي يستوجب إرادة ربانية تتجاوز التَّصور والحكم والتَّقدير.

٢. التَّأكيد:

لم يحصر النُّحاة المؤَكِّدات في باب واحد وإنَّما أشاروا لها في مواضع متفرقة، كما ذكرنا في تأكيد الإثبات والنَّفي، لكنَّهم تناولوا باب التَّأكيد، ضمن باب التَّوابع وضموا فيه المؤَكِّدات التي تتبع ما قبلها في حركة إعرابه، إذ إنَّ المتكلِّم يعمد إليه لتقوية المؤَكَّد وتمكينه في ذهن المخاطب وقلبه[3] فجعلوا المؤَكِّدات على نوعين:

النَّوع الأوَّل: التَّأكيد اللَّفظي، إذ يكرر المتكلِّم اللَّفظ، نحو: جاء زيد زيد، وفي إعادة اللَّفظ دلالة على التَّنبيه والتّأكيد، ليحمل المتكلِّم مخاطبه على تصديقه، وقد يعاد اللَّفظ لمعان مستلزمة أخرى كالتَّعظيم، والتَّفخيم[4].

النَّوع الثَّاني: التَّأكيد المعنوي، وجملةُ الألفاظ التي يؤَكَّد بها في المعنى تسعةُ ألفاظٍ: (نَفْسُهُ، عَيْنُهُ، أَجْمَعُ، أَجمَعُونَ، جَمعَاءُ، جُمَعُ، كُلُّهُم، كِلَاهُمَا، كِلْتَاهُما). ومنها ألفاظ تأتي

(١) سورة، الحاقة، آية: ١٣.

(٢) سورة، الحاقة، آية: ١٣.

(٣) انظر: معاني النَّحو، ١٣١/٤.

(٤) انظر: الخصائص، ٣/ ٥٦.

للتوّكيد وغيره، وألفاظ مخصوصة جاءت في أصل الوضع للتَّأكيد ولا تزول عن الإتباع والتَّأكيد كـ(أجمعون)[1].

٣. العطف:

يعدُّ العطف من التَّوابع إذ إنَّ المعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه ومعناه، ويكون عطف بيان، أو عطف نسق بأحد حروف العطف التي تعدَّدت معانيها ومستلزماتها بحسب ما تدخل عليه، ومن أبرز مسائل العطف:

أ. أنَّ الأصل في حروف العطف أنَّ كلَّ حرف منها وضع لمعنى، كـ(الواو) التي تأتي لمطلق الجمع، وتشرك بين (المعطوف، والمعطوف عليه) في المعنى، حتى يكون الثَّاني داخلا فيما دخل الأوَّل فيه من المعنى المذكور للأوَّل في الجمع والتَّفريق، فإن قال المتكلِّم: مررت بزيد وخالد، فيجوز أن يكون مرَّ بهما معا، أو مرَّ بخالد قبل زيد، أو العكس فيكون مروره بزيد قبل خالد، فهنا يستلزم حرف الواو أن يكون مرورا واحدا أو يكون مرورين، فإذا أراد نفي مرور واحد قال: ما مررت بزيد وعمرو، فيحتمل أنَّ المتكلِّم يقصد نفى المرور بهما مطلقا، أو يريد نفى أنَّه مر بهما جميعا، فإن كان مرِّ بكل واحد على انفراد لم يكن كاذبا، وكذلك إذا أراد نفي المرورين قال: ما مررت بزيد وما مررت بعمرو، فنفى مروره بكلِّ واحد منهما على انفراد[2].

وقد يعمد المتكلِّم إلى أحد النَّفيين للإبهام على المخاطب فقد يقول له: مررت بزيد وعمرو يقصد المرور بهما متفرقين، فينفي المتكلِّم ذلك فيقول: ما مررت بهما حتى يتنصل من قوله، وهو ما أشار له السِّيرافي في قوله: «وذلك أن الثَّاني مكذِّب للمثبت فيما ثبَّته وخبَّر به. فإذا كان الذي خبَّر به مرورين كلَّ واحد منهما وقع بأحد الرَّجلين، وقال: ما مررت بهما. احتمل أن تريد: وما مررت بهما بمرور واحد، فلا يكون مكذِّبا، وإذا قال: ما مررت بزيد، وما مررت

(١) انظر: التَّعليقة، ٢/ ٩٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٤٣٨، ١٢/ ١٧٨، التَّعليقة، ١/ ٢٢٠، ٣٣٣، شرح السِّيرافي، ٦/٧٠، ٦٧، ٧٧.

بعمرو، فقد كشف التَّكذيب له وأبطل التَّأويل»[1]، فهنا أبان النُّحاة إن كان ظاهر اللَّفظ يدلُّ على نفي المرور نحو: "ما مررت بزيد وعمر" لكنَّه في أصل الوضع هو نفي للمرور الواحد، فيمكن أن يستلزم منه إثبات المرورين، فكأنَّه قال: ما مررت بزيد وعمرو معا، وإنَّما مررت بهما على انفراد، وإن كان أصل الوضع لنفي المرورين، نحو: ما مررت بزيد وما مررت بعمر، فقد يستلزم منها إثبات المرور الواحد، فكأنَّه قال: ما مررت بزيد وعمرو معا ومررت بكل واحد منهما على انفراد، فالمعاني المستلزمة التي جاءت من حرف العطف (الواو) لم يغفلها النُّحاة بيانها عند وقوعها في تراكيب الجمل.

وقد يستلزم أحد هذه المعاني في بعض المواضع، فمثلا إذا دخلت على فعل يقتضي المشاركة، نحو: اختصم زيد وعمرو، فتقتضي الواو هنا وقوع الأمرين معا دون بقية المعاني.

ومثلها (أو) التي تتعد مقتضيات بحسب ما تدخل عليه، نحو: مررت برجل أو امرأة، «إنَّما ابتدأ بيقين ثمَّ جعل مكانه شكًّا أبدله منه، فصار الأوَّل والآخر الادَّعاء فيهما سواء»[2]، فالمتكِّلم بـ(أو) أثبت المرور بأحد المتعاطفين ونفى عن الآخر[3]، لكن السَّامع لا يعلم أيهما مثبت وأيهما منفي، فقد يكون المتَّكلم نفسه شاكًّا لا يعلم حقيقة بمن مرَّ به، ويجوز أن يكون المتكلِّم «غير شاكٍّ إلَّا أنَّه أبهمه على حال قصدها في ذلك كما يقول القائل: كلَّمت أحد الرَّجلين واخترت أحد الأمرين وقد عرفه بعينه ولم يخبر به»[4]، فهنا يكشف النُّحاة أنَّ العطف قد يلجأ له المتكلِّم إمَّا أن يكون في الحقيقة شاكًّا في الحقيقة، أو للإبهام على سامعه، حتى وإن علم مخاطبه أنَّه يعرف من مرَّ به فيمكن له أن يتنصل من قوله؛ لأنَّ المعنى المستلزم منه يبقى مفتوحًا، فإن قال: مررت بمحمد أو صالح، فيستلزم منه أنَّه مر بأحدهما، يحتمل أنَّه مرَّ بمحمد،

(١) شرح السِّيرافي، ٦/ ٧٦، ٧٧.

(٢) الكتاب، ١/ ٤٤٠.

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ٤٣٨.

(٤) شرح السِّيرافي، ١١/ ١٣٧.

ويحتمل أنَّه مرَّ بصالح، فإن علم مخاطِبه من غيره أنَّه مرَّ بصالح على وجه القطع والثُّبوت، فلا يكون المتكلِّم كاذبا؛ لأنَّه جاء بحرف يستلزم منه معانٍ محتملة، ولا يمكن أن يحمل فيها على التَّكذيب.

وقد تأتي للتَّخيير، أو الإباحة بعد الطَّلب، فالتَّخيير أن يباح للمخاطب شيءٌ من شيئين كانا محظورين ثم أزال المتكلِّم الحظر عن أحدهما وبقي في الآخر نحو: خذ دينارا أو ثوبا، فكأنَّ المخاطب كان ممنوعا من أخذ الدِّينار أو الثَّوب ممن له الملكيَّة ثم أباح له اختيار أحدهما، وكذلك تزوج هند أو أختها، أي: خذ واحدة منهما، إذ إنَّ العقيدة الإسلاميَّة حظرت الجمع بين الأختين، فلذا جعل النُّحاة قائلها يقصد بها التَّخيير انطلاقا مما تعاهد عليه المجتمع الإسلامي، أمَّا معنى الإباحة فهو ألَّا يكونا في الأصل محظورين فيما يراه المخاطب، نحو: البس خزًّا أو ديباجا، أي كلُّ صنف من هذا اللباس يجوز لك أن تلبسه[1]، فالنَّظر إلى المثالين في معنيي التَّخيير والإباحة يعود إلى خلفيات معرفية ومقامية بين المتخاطبين ومن خلال هذا المقام حاول النُّحاة استخرج هذه المعاني المستلزمة لحرف (أو).

وذكر السِّيرافي أن (أو) قد يؤتى بها للجمع بين لفظين بمنزلة شيء واحد ليبالغوا فيه إذا شبهوا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُ﴾[2]، قال السِّيرافي: «أكثر تشبيهاتهم أنَّ أشياء قد عرفت بصفات خير أو شر أو رفعة أو ضعة أو غير ذلك وتقرر ذلك في نفوسهم، فإذا أرادوا المبالغة في وصف شيء شبهوه بمثله من تلك الأشياء أو فضلوه عليه إذا أرادوا الانتهاء في المبالغة. والغرض فيه أن ما شبهوه فيه ما يفضل به من تلك الحال فكيف ما شبهوه وجاز إذا أرادوا هذا المعنى. مثال هذا: أنَّهم إذا شبهوا السَّريع الذي رضوا بسرعته فقالوا: هو كالرِّيح ...ويبالغون به فيقولون: هو أسرع من الرِّيح ... في باب الدِّلالة على سرعته كشيء واحد. وكذلك:

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ١١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٢) سورة النَّحل، آية: ٧٧.

﴿كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُ﴾ بمنزلة شيء واحد فجمع اللَّفظين اللذين يتناهون ويبالغون فيه إذا شبهوا... وإنَّما دخول (أو) على ذلك. لأنَّ المشبه بكلِّ واحد من ذلك مفردا غير مخطئ في التَّشبيه»[1]، في إشارة منه إلى أنَّ (أو) قد يستلزم منها عند الجمع بين اللَّفظين المترادفين المبالغة في التَّشبيه.

ب. التَّقاطع بين حروف العطف، فيستعمل الحرفان منها في معنى واحد مع أن الأصل في الوضع الاختلاف، لكن وقع فيها من المجاز والاتساع حتى استعمل أحدها في موضع الآخر، نحو اجتماع (الواو، وأو) على معنى واحد وذلك قولهم: خذه بما عزَّ أو هان، وخذ بما عزَّ وهان[2]، «ولا فرق بينهما في المعنى. وكلُّ واحدة منهما تجزئ عن أختها فيما يراد ويقصد»[3]، فقصد المتكلِّم بهما واحد فأيهما ذكره أجزأه عن الآخر، إذ إنَّ المعنى المستلزم المقصود بالقول: خذه بما بذله لك من العزيز والهين، فالمعنى المستلزم من الحرفين هنا معنى الجمع بين الأمرين، وامتنعت المعاني المستلزمة الأخرى من هذين الحرفين، إذ ليس الغرض والقصد عندما يذكر الواو مثلا أن نأخذ بهما في حال ولا حالين[4].

ت. امتناع وقوع أحد الحروف موقع الآخر في بعض المواضع، ومنه امتناع وقوع الفاء موقع (الواو)، كما في قول الشاعر:

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأتيَ مِثلَهُ عارٌ عَلَيكَ إِذا فَعَلتَ عَظيمُ [5]

فلو قال: (لا تَنهَ عَن خُلُقٍ فَتَأتيَ مِثلَهُ) فسد المعنى؛ لأنَّه صار معناه متى نهيت عن خلق أتيت مثله وليس هذا مقصود القول[6]، فلم يجز الفاء؛ لأنَّه

---

(١) شرح السِّيرافي، ١١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٢) انظر: الكتاب، ٣/ ١٨٤، شرح السِّيرافي، ١١/ ١٥٥، ١٥٦.

(٣) الكتاب، ٣/ ١٨٥، شرح السِّيرافي، ١١/١٥٥.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ١١/١٥٦.

(٥) بيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ٤٠٤، الجمل، ٩٦/١، الكتاب، ٤٢/٣، المقتضب، ٢٦/٢، الأصول١٥٤/٢، الخزانة ٥٦٤/٨ ونسبه للأخطل. وقال بدر الدين العيني: «نسبه أبو علي الحاتمي لسابق البربري، والصحيح عندي كونه للمتوكل، أو لأبي الأسود» انظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ٤/ ١٨٧٦.

(٦) انظر: شرح السِّيرافي، ٤٤/١٠.

يجعل النَّهي عن خلق سببًا لإتيان مثله، في حين أنَّ الواو بمعنى: لا تجمع النهي عن خلق وإتيان مثله وهو المعنى المراد[1].

فهنا كشف النُّحاة المعاني المستلزمة من حروف العطف في جواز اجتماعها أو وجوب انفرادها من خلال التَّوسع في جمع المعاني لكلِّ حرف مما امتلأت به الكتب النَّحويَّة وحروف المعاني، ولا يمكن عرض تفاصيل هذه الاستلزامات الخطابيَّة لحروف العطف في هذا البحث لسعة استلزاماتها، فهو بحث قائم بذاته، ومثله في ذلك حروف الجرِّ التي تحتاج إلى بحوث منفردة لتتبع المعاني المقصودة منها.

٤. البدل:

يقيم سيبويه البدل على استلزامات حواريَّة افتراضية، إذ يفترض سيبويه أن سائلًا سأل، فاقتضى المقام من المتكلِّم أن يأتي بالبدل، وذلك قوله: «فإنَّما يجيء على البدل، وكأنَّه قال: انطلقوا فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان. فقوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[2] على هذا فيما زعم يونس»[3]، ويقول في وضع آخر: «وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطب كأنَّه قد عرفهم، كما قال: مررت برجل زيد، فتنزله منزلة من قال له: من هو؟ وإن لم يتكلِّم به. فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم تعرفهم»[4]، فكأنَّ هذا الباب في تصور سيبويه قائم على استلزام حواري يفترض المتكلِّم أنَّ المخاطب سيسأل فأتبعه بما يزيد بيانه بالبدل، فنزل الكلام منزلة المخاطب السَّائل.

إذن وضع البدل في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه، وكأنَّ المبدل منه لم يذكر، ووضعهم البدل مكان المبدل منه ليس المراد منه إلغاءه وإزالة الفائدة بل للدِّلالة

(١) انظر: الكتاب، ٣/ ٤٢، شرح السِّيرافي، ١٠/٤٤، شرح الرُّماني، ١/ ٨٨٣، ٨٩٢.

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٣.

(٣) الكتاب، ٢/ ٤١.

(٤) الكتاب، ٢/ ٧٠.

على أنَّ البدل قائم بنفسه، وجيء به؛ لأنَّه قد يكون للشَّيء الواحد أسماء من معان يشتق له منها تلك الأسماء، فيجوز أن يشتهر ببعض الأسماء عند قوم، وببعض أسمائه عند آخرين، فيجمهما المتكلِّم جميعا عن طريق البدل، ليبينه غاية البيان، لذلك نزله منزلة المخاطب السَّائل؛ لأنَّ المتكلِّم إذا أتى بأحد الاسمين قد لا يعرفه المخاطب بالاسم المذكور بل بالاسم الآخر لذا جمع بينهما، وذلك قوله: "زيد رأيت أباه عمرا"، فيجوز أن يكون المخاطب يعرف أبا زيد شكلا ولكنَّه لا يعلم أنَّ اسمه عمرو، ويجوز أن يكون عارفا بعمرو، ولكنَّه لا يعرف أنَّه أبو زيد، فإذا أتى المتكلِّم بالأمرين جميعا عرفه من وجه آخر ربَّما لا يكون يعرفه قبل.

وإذا قال: "رأيت زيدا رجلا صالحا" يجوز أن يكون غرضه أن يبين للنَّاس مروره برجل صالح، ويبين أيضا أنَّه زيد، فليس كلُّ من عرف زيدا عرف أنَّه رجل صالح، فأتى بالعلم الذي يعرف به، ليجتمع له بذلك غرضه، فهذا هو القصد في البدل[1]، وقد يقول المتكلِّم: ضربت عمرًا، فهنا وقع ضرب بعضه لا جميعه، فقد يكون ضرب إصبعه أو يده، أو ناحية من جسده، فأوقع الضَّرب عليه كلّه مجازا، ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببدل البعض فقال: ضربت زيدًا وجهه أو رأسه[2].

وقد ترتب على إقرارهم بأنَّ البدل زيادة بيان إذا جمع بينه وبين المبدل منه ما يلي:

أ. يجوز الإبدال من ضمير الغائب عند سيبويه، وذلك قولك: مررت به المسكينِ، وإنَّما جاز على أن يكون المسكين بدلا من الضمير؛ لأنَّ الغرض من البدل مع المبدل منه البيان، وفي ضمير الغائب قد يلتبس على المخاطب من المقصود به، ولكنَّ سيبويه منع الإبدال من ضمير المتكلِّم والمخاطب، فلا تقول: بي المسكينِ كان الأمر، أو بك المسكينِ مررت، فقال: «فلا يحسن فيه البدل، لأنَّك إذا عنيت المخاطَب أو نفسَك فلا يجوز أن يكون لا يدرى من تعنى، لأنَّك لست

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ٣٥، ٣٦.

(٢) انظر: الخصائص، ٢/ ٤٥٢.

تحدث عن غائب»[1]، فلَّما كان الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب والمتكلِّم في غاية الوضوح إذ كونهما موجودين في الحال المشاهدة، ولا يحتاج استعمالهما إلى بيان، منع سيبويه أن يأتي بلفظ لا يفيد معنى زائدا على المعنى الذي يحمله الضمير، بخلاف الغائب الذي قد يحتاج إلى توضيح لغياب صاحبه عن الحال المشاهدة، فالمعنى المستفاد من البدل هو المتحكم في المنع والجواز عند سيبويه، فقد أقامه على استلزام حواري مفترض فيه أن يسأل المخاطَب عن الاسم الذي ذكره فيأتي المتكلِّم بالآخر لأنَّ المخاطَب قد يعرفه بأحدهما، وعليه فقد منع الإبدال من ضمير المتكلِّم والمخاطب؛ لأنَّ المتكلِّم والمخاطب حاضران، فمشاهدة المخاطَب للمخاطِب أقوى وأدل على بيانه ومعرفته، والمجيء بالبدل يناقض الأصل الذي وضع له وهو افتراض سؤال مخاطِبه عن المقصود؛ لأنَّ المخاطَب سيعرف المتكلِّم بالحضور والمشاهدة، وكذلك ضمير المخاطَب كيف يسأل المخاطب عن نفسه من هو، وهل سيعرف المتكلِّم مخاطبه بنفسه أكثر مما يعرفه هو عن نفسه؟ فعندما ناقض المعنى المستلزم من البدل الضَّمير منع سيبويه الإبدال؛ ليظهر بهذا المنع أثر القواعد النَّحوية في مراعاة الاستلزامات الخطابية.

ب. أخرجوا المبدل منه في بدل الغلط من أن يكون مقصودا بالفائدة، فإن قال المتكلِّم: مررتُ برجلٍ حمارٍ، فيبدل الحمار مكان الرِّجل، إمَّا أن يكون المتكلِّم غلط أو نسي فاستدرك[2]، وقد يقول: رأيت زيدا عمرا، فهو أراد أن يقول: رأيت عمرا، فغلط بالاسم فنحَّاه وجعل عمرا مكانه[3]، فلا بد أن يكون المغلوط فيه هو الذي يبدأ به المتكلِّم على جهة سبق اللسان إلى الشيء الذي لا يريده، فيلغيه، حتى كأنَّه لم يذكره بلفظ مما يريده، فعندما قال زيدا ألغاه بقوله عمرو، فالمتكلِّم استدرك أنَّ رؤيته لم تقع بعد في زيد وإنَّما وقعت في عمرو[4].

(١) الكتاب، ٢/ ٧٦.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٤٣٩.

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ١٥٢.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ٣٧، ٣٨.

نلاحظ من خلال الأمثلة التي طرحها سيبويه والسِّيرافي أنَّ بدل الغلط، لا يكون في كلام مكتوب، بل هو من مقتضيات الاستلزام الحواري الذي يقع بين البشر؛ لأنَّهم منعوا أن يقع في الكلام الفصيح، فيقول السِّيرافي: «ولا يجوز أن يقع في شعر ولا قرآن ولا كلام معمول محكّك[1]»[2]، فيشير في هذا النَّص إلى أنَّ البدل الغلط لا يقع في شعر لأنَّ الشعر عند العرب من الكلام الفصيح ولا يقوله الشَّاعر إلا بعد تفكير، وكذلك القرآن فهو خطاب من الله المنزه عن الخطأ والنِّسيان والغفلة، ولا يكون في كلام يصدر بعد روية وتفكير، ليصبح بدل الغلط في التَّخاطب لا في النَّص المكتوب؛ لأنَّ كاتب النَّص يراجع ما سيكتب فيشطب ويصحح ما أخطأ فيه[3]؛ لذا قال السِّيرافي "ولا كلام معمول محكّك"؛ فالنَّص المكتوب صادر عن روية وتدبر، ويبقى الخطاب البشري في التَّعامل اليومي الذي يعتريه الغفلة والنِّسيان والغلط، بخلاف المتكلِّم المعظم الذي لا يمكن أن يقع في الخطأ كما في خطاب الله، لذا منع النُّحاة مجيء بدل الغلط في خطابه تعالى، كما منعوا تأخير اللَّفظ المغلوط به، فالأحكام النَّحويَّة سواء بوجوب تقديم اللَّفظ الذي سبق اللِّسان إليه، أو تحديد الجهة التي يصدر منها هذا الغلط، كانت مراعاة للقاعدة التَّداولية.

٥. الحال:

عُدَّت الحال عند النُّحاة من الفَضلات[4]، وهو وصف أو ما قام مقامه، فضلة مسوق لبيان الهيئة، أو للتَّوكيد، أمَّا الحال المؤكَّدة فقد تناولنها سابقا بما يغني عن إعادتها، وأمَّا المؤسِّسة فلا تكون فيه الصِّفة ملازمة لصاحب الحال على سبيل الدَّوام والثُّبوت، بل صفة متصف بها وقت وقوع الفعل المخبر عنه غير لازمة له غالبا، إذ إنَّ

(١) الكلام الذي يصدر عن رؤية وتفكير.

(٢) شرح السِّيرافي، ٤/ ٣٧، ٣٨.

(٣) انظر: أثر سياق الكلام في العلاقات النَّحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتُّراث النَّحوي العربي والمناهج اللُّغوية الحديثة، ص١٤، ١٥.

(٤) الفَضلة بفتح الفاء، وهي بقية الشَّيء.

الغالب[1] فيها أن تكون نكرة مشتقة منتقلة أو مؤكِّدة ويكون زمن وقوعها مستصحبا لعاملها، نحو: جاء عبد الله راكبا، فالركوب مستصحبا المجيء[2]، وقد ترتب على ما خالف ذلك عدد من التَّوجيهات:

أ. قد يكون الملفوظ به من الحال متأخرا عن عامله، وليس مستصحبا له، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ﴾[3]، قال السِّيرافي في توجيهه لهذه الآية: «وليس في حال الدُّخول حلق ولا تقصير، وإنَّما هو شيء يقع بعد الدُّخول، وإنَّما يقع مثل هذا فيما علم ووثق به»[4]، ونستشف هنا من قول السِّيرافي أنَّ الإخبار بمثل ذلك يتطلب من القائل العلم اليقين بوقعه ومعلوم أنَّ القائل هنا وهو الله –عزَّ وجل– عالم بما كان وما سيكون، لكنَّ السِّيرافي كشف أنَّ العلم ربما يكون من خلال استلزام حواري وليس محصورا بالمعرفة الغيبية، فقال بعد ذلك: «ولو قيل للإنسان: ادخل الدار، فقال: وما أصنع فيها؟ لجاز أن يقال: ادخلها آكلا فيها شاربا، على معنى: مقدّرا ذلك ومستوحيا»[5]، فما عرف عند المتخاطبين وطبيعة المجتمع أنَّ من يدخل الدَّار يكرم ويضيف، لذا جاز أن يخبر باعتبار ما سيكون، فالمعنى المستلزم المقصود بالقول وهو الإكرام أي: ستُضيف آكلا شاربا هو المجوز للإخبار بحال مستقبلية.

ب. أنَّ الحال المعرفة بـ(أل) أو بالإضافة تؤوَّل بنكرة؛ «لأنَّ النَّكرة أصل، والمقصود بالحال: تقييد الحدث المذكور، على ما ذكرنا، فقط، ولا معنى للتَّعريف هناك، فلو عرفت، وقع التعريف ضائعا»[6]، ومن تعريف الحال: مررت بهم الجماء الغفير، أي: مجتمعين، «وزعم الخليل –رحمه الله– أنَّهم أدخلوا الألفَ واللَّام في هذا الحرف

(١) انظر: شرح الرَّضي، ٢/ ٣٢.

(٢) انظر: الأصول، ١/ ٢١٣، شرح السِّيرافي، ٦/ ١٦٣، ١٧٩.

(٣) سورة الفتح، آية: ٢٧.

(٤) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٧٩.

(٥) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٧٩.

(٦) شرح الرَّضي، ٢/ ١٥.

وتَكلَّموا به على نيَّةِ مالا تدخله الألفُ واللَّام»[1]، فهنا ردوا الحال إلى أصل الوضع فأولوا المعرفة بنكرة وهو (مجتمعين)، وأشاروا إلى تضمن الحال معنى آخر وهو التَّكثير[2]، وكذلك في قولهم: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل، جعلوها على معنى مرتبين، كما أشار السِّيرافي على المعنى المتضمن فيها فقال: «فالدَّليل على التَّكثير بلفظ التَّثنية أنَّك تقول: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل؛ فإنَّما غرضك أن يدخل كلّ وجئت بالأوَّل فالأوَّل حتَّى تعلم أنَّه شيء بعد شيء»[3]، فهنا جميع ما خرج عن أصل الوضع أولوه وردوه إلى الوضع وأشاروا إلى المعنى المستلزم منه.

وكما أولت في التَّعريف بـ(أل) أوِّلت بالإضافة، وذلك قوله: مررتُ بهم قضَّهم بقضيضهم، أي: ومررت بهم جميعا[4]، قال السِّيرافي: «رأيت سليما قضّها بقضيضها، ومعناها: أجمعين، أو كلَّهم، وهو مأخوذ من القضِّ وهو الكسر، وقد يستعمل الكسر في معنى الوقوع على الشَّيء بسرعة، كما يقال: عقاب كاسر، وكأن معنى قضّهم: انقضّ بعضهم على بعض وتجمعوا»[5]، وأشار السِّيرافي إلى المعنى المستلزم من اختياره للقض والتي تعني سرعة الاجتماع، والتي لا يمكن فهمها من الحال الذي أولت بها وهي (مررت بهم جميعا)، فهنا دلَّت الحال على معنى الاجتماع مع معنى آخر مستلزم وهو سَّرعة اجتماعهم الذي أفيد من عدولهم عن الأصل إلى كلمة (قض).

وكذلك: "مررت به وحدَه" قال سيبويه: «وحده فإنَّما يريد: مررت به فقط لم أجاوزه»[6]، ليبين في هذا النَّص المعنى المستلزم للجملة، فكشف أنَّ الحال هنا يقصد بها معنى النَّفي من خلال توكيد المتكلِّم بالممرور به منفردا وهذا يقتضي النَّفي عمن سواه، إذ إن المعنى المقصود وهو النَّفي جاء من مستلزمات الحال،

---

(١) الكتاب، ١/ ٣٧٥.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥١.

(٣) شرح السِّيرافي، ٥/ ١٢٢.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥٠.

(٥) شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥٠.

(٦) الكتاب، ١/ ٣٧٤.

وأشار المبرد إلى أنَّ الحال هنا قد تكون للفاعل، وقد تكون للمفعول به، فعلى كونها حالًا من الأوَّل يكون المتكلِّم قصد المفعول به دون غيره فيكون المعنى المستلزم منه: لم أعتمد غيره في مروري، وإن كان حالًا من الآخر فعلى معنى: مررت به منفردا في مكانه فاختلف المعنى باختلاف صاحب الحال، وفي كلا الحالتين استلزما معنى النَّفي[١].

ومن المضاف أيضا قوله: "رجع فلان عوده على بدئه"[٢]، إذ أولوها بنكرة بمعنى: أتاني فلان عودا على بدء[٣] أي: نقض مجيئه برجوعٍ[٤]، قال المبرد: «أن يكون حالاً في قول سيبويه، لأنَّ معناه رجع ناقضاً مجيئه»[٥]، فالمعنى المقصود بالقول من الحال هو خيبة العائد حيث لم يصب شيئا مما ذهب له، والملاحظ في كل ما خرج عن الأصل تناوله النُّحاة بالتَّأويل إلى الأصل، بالإضافة إلى أن المعنى المؤول هو معنى مستلزم منه.

ج. إذ كانت الحال جامدة أولوها بمشتق إن أمكن، وذلك قولك: بايعته يدا بيد، كأنَّه قال: بايعته نقدا[٦]، قال سيبويه: «وأمَّا بايعته يدا بيد، فليس فيه إلا النَّصب، لأنَّه لأنَّه لا يحسن أن تقول: بايعته ويد بيد، ولم يرد أن يُخبر أنَّه بايعه ويده في يده، ولكنَّه أراد أن يقول: بايعته بالتَّعجيل، ولا يبالي أقَريباً كان أم بعيدا»[٧]، وأشار سيبويه إلى أنَّ معنى الحال المؤولة هنا هي (نقدا)، وكشف أنَّ الحال اقتضت معنى آخر مستلزمًا مقصودًا بالقول وهو التَّعجيل بالمبايعة، أي: أخذت منه، وأعطيته متعجلا سواء كان المشتري قريبا أو بعيدا[٨].

---

(١) انظر: المقتضب، ٣/ ٢٣٩، شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥٤، ١٥٥.

(٢) مجمع الأمثال، ١/ ١٢٦.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ٨، ٩.

(٤) انظر: الكتاب، ١/ ٣٢٩.

(٥) الكامل في اللغة والأدب، ١/ ٢٢٦.

(٦) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ٧.

(٧) الكتاب، ١/ ٣٩١.

(٨) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ٨.

وكذلك قولهم: مررت بزيد أسدا، بتأويل شديدا، قال السِّيرافي: «وذلك أنَّك لست تريد في الحال إذا قلت: مررت بزيد أسدا شخص الأسد الذي هو السَّبع، وإنَّما تريد شديدا»[1]، مع تضمنه لمعنى التَّشبيه والمبالغة في وصفه بالشَّجاعة، أما سيبويه فعده ضعيفا وأوله بحذف مضاف، تقديره: مثل أسد[2]، وأما السِّيرافي هنا فقد طوع القاعدة لمراعاة المعاني المستلزمة المقصودة بالقول كما رأينا في الأمثلة السَّابقة.

وقد تكون الحال الجامدة مكررة فتؤول بمشتق، وذلك قولهم: هو جاري بيت بيت، أي: ملاصقا، فأجازوا هنا لما تقتضيه معنى الكلمتين معا من شدة القرب المكاني بينهما، والذي لا يظهر في ظاهر اللَّفظ، وكذلك قولهم: جاءني رجلا رجلا[3]، يريد: مرتبين واحدًا خلف الآخر، فالحال تحققت بكلا الكلمتين، لأنَّ إفرادها لا يؤدي معنى تكرارها، قال السِّيرافي: «ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرّة واحدة فتعلم به أنَّه شيء لا يقتصر به على الأوَّل، وأنَّ ذلك المعنى يعود بعد الأوَّل ويكثر فتكتفي بذلك اللَّفظ، ... لأنَّه دخله بالتَّثنية لفظا معنى التَّكثير لا معنى التَّثنية»[4]، فأشار في هذا النَّص بأنَّ تثنية اللَّفظ لم تكسب اللَّفظ المعنى الحقيقي للتَّثنية، وهو كونه جاءه رجلان، بل إنَّ المعنى المقصود بالقول هو التَّكثير، والمبالغة في عدد الرِّجال، وكلُّ ما خرج عن القاعدة ردَّ لها، وبين أن الخروج رافقه معنى آخر مستلزم لا يفهم منه لو جاء على الأصل.

وقد يكون الاسم الجامد في طور التَّفضيل، نحو قولهم: هذا بسرا أطيب منه رطبا، فأجازوا هنا مجيء الحال جامدة؛ لأنَّها دلَّت على التَّحول والانتقال الذي هو أصل في الحال، إذ جاءت الحال لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على نفسيه في سائر أزمانه، فيجوز أن يكون المفضل ماضيا أو مستقبلا، فقد يكون المتكلِّم يشير إليه وهو رطبا فيكون فضل ما مضى على ما هو كائن الآن، لكن النُّحاة لم يتركوا

(١) شرح السِّيرافي، ٦/٦٤.

(٢) الكتاب، ١/ ٤٣٤.

(٣) انظر: الكتاب، ٢/ ١١٨، شرح السِّيرافي، ٥/ ١٢٢، ١٢٣.

(٤) شرح السِّيرافي، ٥/ ١٢٢، ١٢٣

الحال بمعزل عن القاعدة فأشاروا إلى أنَّه إذا كان المتكلِّم قال ذلك إذا كان أمامه رطبا فقد فضل الماضي، وإن أشار إليه وهو بسر فقد فضل المستقبل، وتقدير الكلام: هذا إذ كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا[1]، فالمعنى المقصود بالقول مرتبط بالمقام، قال سيبويه: «فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينًا مستقبلا»[2]، قال السِّيرافي: «غير أنَّه لابد على دليل على المضي منه والاستقبال.... فإذا قلت: هذا بسرا أطيب منه تمرا، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر أو رطب، فالتَّفضيل لما مضى والتَّقدير لهذا: إن كان بسرا أطيب منه إذ[3] كان تمرا»[4]، فجعل السِّيرافي الإشارة إليه هي الدَّالة على المعنى المقصود بالقول، كما أنَّها هي الدِّالة على العامل المقدر، فالمقام إذن هو الذي سيرشد السَّامع لضبط المقدر في القاعدة، كما سيرشده للمعنى المستلزم المقصود في القول.

وقد أظهرت الأمثلة السَّابقة دور الحال في الكشف عن المعاني المستلزمة للأقوال، وهو ما أبان عنه ابن جني من خلال المقارنة بين شاهدين ذكر في أحدهما الحال، وآخر خلا من الحال، فمما ذكر فيه الحال قول الشَّاعر:

تقول وَصَكَّتْ وَجْهَها بِيَمِينها أَبَعْلِيَ هَذَا بالرَّحَى المتقَاعِسُ[5]

فهنا أبانت الحال (وصكت وجهها) أنَّ الاستفهام الذي يليها ليس استفهاما حقيقيا، بل هو قوة إنكار وتعاظم للصُّورة التي رأتها، والذي كشف عن هذا المعنى الحال، فلو لم يذكر الحال لما فهم منه المعنى المستلزم المقصود بالقول. ومما فقد منه الحال، وبقي المعنى مبهما، قول الشَّاعر:

---

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٤٠٠، التعليقة، ١/ ٢١٤، أما السِّيرافي أضمر (أن كان) في الماضي، و(إذا) في المستقبل، انظر السِّيرافي: ٦/ ١٩، ولعله تصحيف، إذ نجد في الهامش ما يوافق قول سيبويه في بعض النُّسخ.

(٢) الكتاب، ١/ ٤٠٠.

(٣) لعل هنا تصحيف في تقدير إذ في المستقبل؛ لأن إذ تقع في أصل الوضع لما مضى، والصواب (إذا)، انظر: الكتاب: ١٠٧/١، شرح السِّيرافي ٣/ ١٩٣- ١٩٥، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص١٤٠.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ١٩.

(٥) بيت من الطَّويل، وهو لهذلول بن كعب العنبري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٩٦، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٠/٨ ، والخصائص ٢٤٥/١، والمنصف ١٣٠/١، ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٠/٨.

قلنا لها قفي لنا قالت قاف لا تحسبي أنَّا نسينا الإيجاف[1]

فهنا في قول: "قالت قاف" لا يعلم ماذا أردت هل هي إجابة له، أو رد عليه وتعجب من قوله "قفي لنا"، فلو ذكر الحال مع قولها "قالت قاف" فقال: "وأمسكت بزمام بعيرها" أو "عاجته علينا" لتبين المعنى المتضمن في القول؛ لأنَّه ليس كل حكاية تروى أو خبر ينقل إلينا يشفع لنا في فهم الأحوال المصاحبة له فليس المخبر كالمعاين، وما يستفاد بالحضور والمشاهدة، ليس كالمنقول بالسماع الذي لا يعرج فيه صاحبه على الحال الذي قيل فيها كما في البيت السَّابق[2]، ويعد مفهوم (الحال) من المفاهيم النَّحويَّة التي تحمل بعد وظيفيا يتماشى مع مستلزمات الخطاب، فمجيء المتكلِّم بالحال يدلُّ المخاطَب على المعنى المستلزم من التَّركيب الذي يبين ما حدث في الحضور والمشاهدة ويغير مستلزمات الكلام.

٦. التَّمييز:

هو اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام جملة أو مفرد[3]، نحو قولهم: هو أشجاع النَّاس رجلا، فمعناه هو أشجع الناس إذا صنفوا رجلا رجلا، فالشَّجاعة له غير منقولة إلى غيره، لكنَّ المتكلِّم قد يقول هذا ويكون المعنى المستلزم منه: هو أشجع النَّاس رجالا، وإنَّما تقول هذا إذا أردت أن قبيلته ورجاله أشجع من رجال غيره، فالذي يحدد المعنى المستلزم هو قصد المتكلِّم، وقد ضبط النُّحاة الفرق بين المعنيين فإن أراد أنَّه أشجع النَّاس إذا صنفوا رجلا رجلا جاز دخول (من) عليها فتقول: هو أشجع النَّاس من رجل، فلمَّا دخلت تحتم المعنى الأوَّل، وإن أراد الآخر امتنع دخول (من) عليها[4]، فارتبط الجواز والعدم عند النُّحاة بالمعنى المستلزم المقصود بالقول.

---

(١) من الرَّجز، بلا نسبة انظر: شرح السِّيرافي، ٢/ ١٤٢، والخصائص، ١/ ٢٤٧.

(٢) انظر: الخصائص، ١/ ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص١١٦.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٤.

سادسا: الطَّلب:

يتضمن الطَّلب عددا من المسائل التي تشترك حينا في بعض الخصائص وتختلف أخرى، وسيعرض هنا أبرز الاستلزامات التي ذكرها النُّحاة في مسائل (الأمر، والنَّهي، والدُّعاء، والاستفهام).

١. الأمر والنَّهي:

اقترن معنى الأمر بمعنى النَّهي في كثير من مسائل الكتاب، فضمن الحديث عنهما في باب واحد فقال: «هذا باب الأمر والنَّهي»[١]، لما بينهما من استرسال دلالي؛ إذ إنَّ كلَّ منهما يستلزم الآخر، فالنَّهي عن إتيان الشَّيء هو أمر بخلافه، وكذلك في الأمر يقتضي أن يكون نهيًا عن خلافه، نحو قوله: ﴿ٱنتَهُوا خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[٢]، قال سيبويه: «لأنَّك حين قلت: (انتهِ) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنَّك تحمله على ذلك المعنى، كأنَّك قلت: انتهِ وادخل فيما هو خير لك، فنصبته؛ لأنَّك قد عرفت أنَّك إذا قلت له: انتهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخر»[٣]، في حين ذكر الفارسي أنَّ الأمر والنَّهي «يشتركان في الإرادة، ويفترقان في أنَّ الأمر إرادةٌ بتكليف، والنَّهي إرادة بلا تكليف»[٤].

وترتب على هذا الاستلزام بين الأمر والنَّهي قواعد نحويَّة إذ جاز نصب ما بعد النَّهي على معنى الأمر، ولا يكون ذلك في بعض المسائل الأخرى فجاز أن تقول: انته خيرًا لك، ولا يجوز ينتهى خيرًا له ولا «أأَنتهِى خيراً لي؛ لأنَّك إذا نهيت فأنت تزجِّيه إلى أمر، وإذا أَخبرتَ أو استفهمت فأنت لست تريد شيئًا من ذلك، إنَّما تعلم خبرا أو تسترشد مخبرًا»[٥] فلمَّا كان الأمر بالانتهاء، أمر بترك شيء، وتارك الشَّيء آتٍ

---

(١) الكتاب، ١/١٣٧، ١٤٥، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٩٠، ٣/٩٣، ١٠٠.

(٢) النساء، آية: ١٧١.

(٣) الكتاب، ١/٢٨٣.

(٤) التَّعليقة، ٢/ ٢٠٣.

(٥) الكتاب،١/ ١٤٦ طبعة بولاق، وأوردها عبدالسلام هارون « إنّما تُعْلِمُ خيرا »١/٢٨٩.

ضده[1]، أصبح له قوة الإضمار، بخلاف الاستفهام إذ لا يستلزم معنى آخر يرافقه دائما فيدلُّ كما في الأمر والنَّهي فامتنع النَّصب[2].

وقد استلزمت صيغة الأمر (افعل) معنى التَّنبيه والنِّداء للمخاطب بالإضافة إلى دلالتها على طلب إيقاع الفعل المأمور به، لذا نجدها لا يأمر بها إلَّا للمخاطَب، ولا يجوز بها أمر الغائب، قال السِّيرافي بعد تناوله لصيغة الأمر: «الأمر إنَّما يكون بمواجهة المخاطب وتنبيهه وندائه»[3]، ومثلها أسماء الأفعال الدَّلة على الأمر التي قد تدخل عليها الكاف لتنبيه المخاطب أنَّه المقصود، فتقول: رُوَيْدًا، ورويدك زيدا، قال سيبويه: «واعلم أن رُوَيْداً تَلحقها الكاف وهي في موضع افعل،... وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنَّما لحقت لتُبيِّنَ المخاطَب المخصوص، لأنَّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأنثى، فإنَّما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعنى، وإنَّما حذفَها في الأوَّل استغناء بعلم المخاطب أنَّه لا يعنى غيره»[4]، فهنا استلزمت الكاف معنى التَّنبيه والتَّأكيد للمخاطب أنَّه هو المقصود بالقول، ولذا جعلها النُّحاة لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّها تضمنت معنى التَّنبيه، وسقوطها لا يغير معنى الكلام إذ يستغنى عنها بإقبال المخاطب على المتكلِّم[5]، ونظير الكاف التي في رويدًا، الكاف في قولهم: هلمَّ لك، فتضمنت الكاف معنى التَّبين والتَّأكيد والاختصاص، إذ جيء بها بعد استغناء الكلام عنها وتمامه دونها، فكأنَّه قال: هلمَّ، ثم قال: إرادتي بهذا لك[6].

(١) انظر: شرح السِّيرافي،٥/ ٥٣.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ٥٩.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١٨.

(٤) الكتاب، ١/ ٢٤٤.

(٥) انظر: شرح السِّيرافي:٥/ ١٣.

(٦) انظر: الكتاب، ١/ ٢٤٦، شرح السِّيرافي:٥/ ١٥.

ويتفرع عن معنى الأمر والنَّهي عدد من المعاني:

أ. الدُّعاء:

فالدُّعاء بمنزلة الأمر والنَّهي، «وإنَّما قيل: "دعاء" لأنَّه استُعْظِمَ أن يقال: أمر أو نهي»[١]، فلمَّا كان المخاطب معظما عند المتكلِّم عدل النُّحاة عن تسميته أمرًا إلى تسميته دُّعاءً؛ كما أنَّ الدُّعاء يتضمن معنى الالتماس، إذ إنَّ المتكلِّم يتلمس من مخاطبه إيقاع المدعوبه أو صرفه، بخلاف الأمر إذ يريد من مخاطبه إيقاع ما أمره به[٢].

ب. العرض:

يتحقق العرض بالحروف المركبة وهي (هلَّا، وألَّا، ولولا، ولوما)، ويقعن على الفعل الماضي والمستقبل، فإن كان للماضي فيستلزم أحد المعنيين، الأوَّل: لتنديم المخاطب على ما فاته، والآخر: لومه على ما فرَّط فيه. وإن كان للمستقبل فيقصد به حث المخاطب على إتيانه[٣]، ويحمل العرض معنى من معاني الأمر إلَّا أنَّه يقتضي لطفًا في المأمور به، قال سيبويه: «هلَّا تقولَنَّ، وألّا تَقولنّ. وهذا أقربُ؛ لأنَّك تَعْرِض، فكأنَّك قلت: اِفْعَلْ»[٤]. فنزل معاني العرض وجعلها بمعنى (اِفْعَل).

وربَّما عرض المتكلِّم الكلام على نفسه فيكون فيه كالمخاطَبِ كقولك: هلَّا أَفْعَلُ، وألَّا أَفْعَلُ، هلَّا فَعَلْت[٥]، وهو من حديث النَّفس الذي لم يغفله سيبويه فيريد المخاطب به لوم النَّفس أو تنديمها، أو حضها على الفعل كما أراد لو كان الخطاب لشخص آخر.

---

(١) شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٣٣.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ١٩.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ٣٦.

(٤) الكتاب، ٣/٥١٤.

(٥) الكتاب، ١/٢٦٨.

خروج الأمر عن معناه:

لقد اقتضت صيغة (اِفْعَل) الدِّلالة على الأمر لكنَّها قد تخرج منه إلى معنى آخر، ونجد أنَّ هذا المعنى المقصود التي تخرج إليه صيغة الأمر مطَّردًا في اللَّغة، وذلك عندما ينجزم الفعل جوابا له، وذلك في قول القائل: ائتني آتك، فلمَّا ركبت الجملة وانجزم الآخر استلزم من التَّركيب معنى الجزاء، ومثله في النَّهي لا تفعل يكنْ خيراً لك، ونزله سيبويه في باب الجزاء فقال: «باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي»[1].

وكما خرجت صيغة الأمر (اِفْعَل) إلى الجزاء خرجت إلى معنى التَّعجب في صيغة مطردة وهي (أفْعِل به)، فإن قائل: أحسن بزيد! لم يرد من مخاطبه الإحسان إلى زيد كما هو في أصل الصِّيغة بل أراد التَّعجب منه، وهذا المعنى المستلزم من هذا القول لم يغفله النُّحاة بل جُعل من الصِّيغ القياسية لفعل التَّعجب وإن كان ظاهره يدلُّ على الأمر. واستلزام الأمر للمعاني الأخرى مستفاد من الوضع، ففي خروجها للجزاء كان للتَّركيب والإعراب دور في الدِّلالة على المعنى المستلزم، وأمَّا التَّعجب فكان لزومها تركيبًا واحدا سببا في استلزامه فلو أبدل التَّركيب بحرف جر آخر، فقال: أحسن لزيد أو إلى زيد، لم يستلزم منه التَّعجب.

٢. الاستفهام:

الأصل في الاستفهام أن يطلب المتكلِّم من مخاطبه إخباره عن أمر لم يستقر عنده إما شكًّا، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ فالمتكلِّم مدع أنَّ عنده أحدهما لكن يريد من المخاطب أن يحدد أيهما[2]، أو جهلا بالمسؤول عنه، نحو: هل تضرب زيدا؟ فلا يمكن أن يدعي المتكلِّم أنَّ الضَّرب واقع[3].

(١) الكتاب،٣/٩٣.

(٢) الكتاب،٣/ ١٦٩، التَّعليقة: ٢/ ٢٨٥، ٢٨٦، شرح السِّيرافي،١١/ ١١٨، ١١٩.

(٣) الكتاب،٣/ ١٧٦، شرح السِّيرافي، ١١/ ١٣٢.

وقد يكون ردا على توهم مخاطبه بأنَّه عارف بالأمر فيسأل مسترشدا ليخبر مخاطبه أنَّه جاهل بالخبر، وهذا الاستفهام مبني على حوار تخاطبي، قال السِّيرافي في شرحه لقول سيبويه: «قد سمعنا من العرب من يقال له: ذهب معهم، فيقول: مع منين؟ وقد رأيته، فيقول: منا، أو رأيت منا. وذلك أنَّه سأله على أنَّ الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأنَّ الأمر ليس على ما وصفه المحدِّث»[1] قال أبو سعيد: «وإنَّما جاز أن يقول: مع منين؟ وهو يستفهم عن الهاء والميم في معهم، وأن يقول: منا؟ وهو يستفهم عن الهاء في رأيته؛ لأنَّ المتكلِّم بنى أمر المخاطب على أنَّه عارف بالاسم المكنيّ، ولم يكن عارفا به؛ فأورد مسألته على غير ما ذكره المتكلِّم. وكأنَّ السَّائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلِّم أن يكلِّمه به إذا لم يعرف، والذي كان ينبغي للمتكلِّم أن يقول: ذهب مع رجال، ورأيت رجلا، فلمَّا غلط المتكلِّم في توهمه على المخاطب أنَّه يعرفه ردَّه المخاطب إلى الحقِّ في حال نفسه أنَّه غير عارف بمن ذكره، وسأل عن ذلك، وجعل المتكلِّم كأنَّه قد تكلَّم به»[2]، فهنا أحال السِّيرافي في شرحه الباب إلى قواعد تداوليَّة، روعي فيها حال المخاطب كما في الضمير وفي (أل) التي تقتضي معنى العهد أن يكون المخاطب عارفا بالمعهود، فلمَّا غلط المتكلِّم في خطابه ونزل المخاطب منزلة من عرف المقصود بالضمير أو المعهود، ردَّ المخاطب توهمه، وفي قول السِّيرافي: «كان ينبغي ..» إشارة إلى أنَّ الخطاب خرج عن أصله التَّداولي فردَّ عليه المخاطب بضمير من جنس ما خوطب به، والمتدبر لقواعد هذا الاستفهام المفصلة في كتب النُّحاة[3] يجد أنَّها قائمة على مراعاة الاستلزام التَّخاطبي بين المتخاطبين.

وقد يخرج الاستفهام إلى معان أخرى فيدلُّ الوضع على خروجها أو تبقى على أصلها في الظَّاهر وتخرج في المعنى المقصود إلى معان أخرى لا يكون لأصل الوضع دلالة عليها، واطرد خروجها لتؤدي معان أخرى في عدد من المواضع، أبرزها:

---

(١) الكتاب، ٢/ ٤١٢.

(٢) شرح السِّيرافي، ٩/ ١٤٧، ١٤٨.

(٣) انظر: الكتاب،٢/ ٤١٢، ٢/ ١١١، ١١٢ شرح السِّيرافي، ٩/ ١٤٧، ١٤٨، ١/ ٧٣٩، ٧٤٠.

أ. التَّسوية:

خرجت الهمزة عن معنى الاستفهام لتؤدِّي معنى التَّسوية، كما ذكر ذلك سيبويه: «كما أنَّ التَّسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام»[(١)]، فالاستفهام قد يضمن معنى التَّسوية وذلك قولك في الاستفهام: أزيد عندك أم عمرو؟ فالشَّيئان الذي يسأل عنهما قد استوى علمه فيهما؛ لأنَّك إذا استفهمت عن شيءٍ كان ما استفهمت عنه عندك وخِلافه سواءٌ[(٢)].

فالهمزة في التَّسوية تجرَّد منها معنى الاستفهام وبقي معنى التَّسوية، نحو قولهم:

- سواء علي أقمت أم قعدت.
- ما أبالي زيدا لقيت أم عمرا[(٣)].
- قد علمت أزيد في الدَّار أم عمرو.

ففي المثال الأوَّل والثَّاني ظهرت التَّسوية من خلال ما سبق الألف من معنى معجمي دلت على عدم اهتمام المتكلِّم بقيام المخاطب أو جلوسه، أو لقائه بزيد أو عمرو، لكنَّ في المثال الثَّالث ظهر العكس تماما، كما ذكر ذلك السِّيرافي وذلك قوله: «والمتكلِّم فيه بمنزلة المسئول والمخاطَب يصير بمنزلة السَّائل لأنَّ الذي يقول: قد علمت أزيد في الدَّار أم عمرو، قد عرفه بعينه، والمخاطَب إذا قال له القائل: قد علمت أزيد في الدار أم عمرو، يعتقد في قول المتكلِّم أنَّ أحدهما في الدَّار لا يعرفه بعينه. فهو بمنزلة السَّائل في الأوَّل»[(٤)]، فالمتكلِّم كشف عن علمه لمخاطبه، وأبقى المخاطب دون معرفة وكأنَّ هذا الأمر لا يهم مخاطبه ولا يريد أن يخبره؛ لذا سوى بين الأمرين.

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٢.

(٢) انظر: التَّعليقة، ١/ ٣٧٥، ٢/٢٨٠، شرح السِّيرافي، ٨/ ٤١.

(٣) انظر: الكتاب، ٣/ ١٧٠، ١٧١، ١٨٠، ١٨١، شرح السِّيرافي، ١١/ ١٢٠، ١٢١، ١٦٠.

(٤) شرح السِّيرافي، ١١/ ١١٩.

فالمعنى المستلزم والمقصود في القول فيما ظاهره الاستفهام، هو معنى التَّسوية الذي أبانه النُّحاة وجعلوه من مواطن اتساع العرب في الكلام[1]، كما كشفوا أنَّ التَّسوية تقع من جانبين إما جانب المتكلِّم أو جانب المخاطب.

ب. وقوع (أي) الاستفهامية صفة لنكرة:

وذلك نحو قولهم: مررت برجل أيِّ رجل، فالمتكلِّم لم يرد أن يستفهم عن الرَّجل ومن هو، بل أراد مررت برجل كامل[2]، فجرد أي من معنى الاستفهام، واستعيرت لوصف الشَّيء بالكمال بقصد المبالغة في المدح[3]؛ لأنَّ الصِّفة تأتي لبيان معنى في متبوعه، وهنا لا يدُّل على معنى في متبوعه في أصل الوضع بل منقول من الاستفهام لحمل الكلام على معنى مستلزم وهو المدح، فخرجت (أي) عن ظاهرها لتؤدي معنى آخر مقصودًا بالقول.

ج. الإنكار:

وقد فرق النُّحاة بين الاستفهام الذي يكون للاسترشاد والاستفهام الواقع للإنكار في قواعد قعدت له، وهذا الاستفهام كسابقه الذي يستفهم المخاطب لرفع توهم مخاطبه بمعرفته في الخبر في كونهما يستلزمان حوارا بين المتخاطبين، ونجد أن القاعدة النَّحويَّة التي بنيت لضبط هذا الاستفهام بنيت على خطاب اللَّاحق للمتقدم، إذ وضعوا علامات تلحق الاستفهام الإنكاري، وهذه العلامات على لفظين[4]:

أحدهما: بلحاق حرف آخر اللَّفظ فيتبع حركته حركة الاسم الذي أنكره، وإن كان آخر اللَّفظ ساكنا فيحرَّك لاجتماع السَّاكنين بحرف ساكن يلقاه، ويتبعه الحرف الذي منه حركته، كما في التَّنوين، إذا قال أحد المتخاطبين: جاء زيد، فأراد الآخر أن ينكر، يقول: أزيدُنِيه؟ فأبقى الضَّم حكاية على قول مخاطبه ونون التَّنوين ساكنة فحركت بالكسر لأنَّه ستوصل بحرف لين ساكن، وأتبعت بالياء لكسر

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ١١/ ١١٩.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ٥٦.

(٣) انظر: الخصائص، ٢/ ١٨١، ١٨٦، شرح الرَّضي، ٢/ ٢٩١.

(٤) انظر: الكتاب، ٢/ ٤١٩- ٤٢٢، التَّعليقة، ٢/ ١٢٢، ١٢٣، شرح السِّيرافي، ٩/ ١٦٧، ١٦٨.

النُّون، وإن قال: رأيت زيدا؟ ومررت بزيد؟ قيل في الإنكار: أزيدَنيه في المنصوب، وأزيدِنيه في الجر، وإن كان الاسم الذي وقع عليه الإنكار منتهيًا بحرف علة أضيف له حرف مثله وحذف الحرف الأصلي، نحو: جاء المثنى، فيقول منكرا : آلمثنَّاه؟! وعلامة الإنكار لازمة؛ لأنَّ الإنكار ثابت على حاله.

والأخرى: أن يترك لفظ المتكلِّم على حاله ويؤتى بعلامة الإنكار منفصلة، وهي أن يؤتى بلفظة (إنيه) بعد اللَّفظ الذي وقع عليه الإنكار، ففي قولهم: جاء زيد، يقول المنكر: أزيدٌ إنيه؟!

وهذه الزِّيادة الملحقة في الاستفهام الحواري الإنكاري مختصة بالإنكار، فإن أراد المتكلِّم الاسترشاد امتنع أن تلحق به الزِّيادة[1]، واجتهاد النُّحاة في التَّقعيد لضبط صياغته، يقابله اهتمامه بالجانب الآخر وهو الجانب المعنوي، إذ جعلوا الإنكار على معنيين[2]:

أحدهما: أنكرتَ أن تُثبت رأيَه على ما ذكر.

والآخر: أن تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر.

نجد في الأوَّل أنَّ المتكلِّم أنكر إثبات قوله ويكذِّب به أو يبطله ليستلزم من الكلام معنى النَّفي، كرجل قال لك: أتاك زيد، وزيد ممتنع إتيانه عندك، فينكره لبطلان مجيئه عند المتكلِّم، ومن ذلك قول الرِّجل: أتعرف زيدا؟ فيقول منكرا: أزيدَنيه، فهو منكر أن يكون الكلام على ما قال، وكأنَّه قال: هو أخمل من أن أعرفه، إذ إنَّ المسؤول هنا يرتفع عن معرفته لزيد، أو أنَّ المسؤول لا تبلغ رتبته إلى أن يعرف مثل زيد[3]، فالتَّحقير والإنكار جعلا الكلام مستلزما معنى النَّفي.

وقد يقول: أزيدُنيه، لمن سأله عن إتيان زيد، وزيد من عادته إتيان المسؤول، فينكر أن يكون الكلام إلَّا كما قال؛ وأنكر على وجه التَّعجب، والإنكار لسؤاله عمَّا لا يشك في وجوده، ومثله أزيدَنيه؟! عندما سئل: أتعرف زيد؟ منكرا أن يكون

---

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ٤٢٢.

(٢) انظر: الكتاب، ٢/٤٢٠، التَّعليقة، ٢/ ١٢٠، شرح السِّيرافي، ٩/ ١٦٦.

(٣) انظر: الكتاب، ٢/ ٤٢٠، التَّعليقة، ٢/ ١٢١، شرح السِّيرافي، ٩/ ١٦٦.

على خلاف ما ذكر، أي: أعرف زيدًا، فأنكر على السَّائل سؤاله بمعرفته إياه وكأنَّ المسؤول عنه لا يجهل حتى تسأل عنه[1].

وتدخل علامة الإنكار فيما يكون من كلام المسؤول كما سبق أو يكون على معنى كلامه أيضًا وإن لم يكن نفس لفظه، وذلك نحو قول الأعرابي: أأنا إنِيه، إنكارا لمن قال له: أتَخْرُجُ إنْ أخصبت البادية؟، فقوله (أنا) حمله على ضمير المخاطب المستتر وهو (أنت) في قوله أتخرج؛ لأنَّه أصبح في الإنكار متكلِّما، إذ أنكر على السَّائل سؤاله عن خروجه إذا أخصبت البادية؛ لأنَّ خروجه مما لا يشكُّ فيه، وهذا الوجه من الإنكار يستلزم منه معنى الإثبات.

والملاحظ أنَّ الاستفهام الإنكاري آل إلى معنيين إمَّا النَّفي إذ ينكر المسؤول أن يكون الكلام على ما قال، أو الإثبات إذ ينكر عليه أن يكون إلَّا كما قال، وإن كان الإنكار من المعاني المستلزمة في القول إلَّا أننا نجد أن الوضع اللُّغوي كشف عن هذا المعنى المستلزم.

(١) انظر: التَّعليقة، ٢/ ١٢١، شرح السِّيرافي، ٩/ ١٦٦.

المبحث الثَّاني

الاستلزام بغير الوضع

ذكرنا في المبحث السَّابق كيف ارتبطت القواعد النَّحويَّة عند النُّحاة بالتَّداوليَّة، فعرضنا عنايتهم بالسِّياق والمقام وأحوال المتكلِّمين ومقاصدهم ودور المخاطَبين في فهم الخطاب، وعرضنا كيف كانت عناية النُّحاة في عرض المعاني المستلزمة التي يمكن حصرها في أثناء صياغة القاعدة، وكيف التقوا في المعاني ذاتها التي نجدها في بحوث البلاغيين أو في كتب الفقهاء.

وقد سعينا فيما مضى إلى بيان حرص سيبويه وشُرَّاح الكتاب على بيان القواعد والأصول الموضوعة عليها الخطاب والتي لا تقف عند حدود المعنى الظَّاهر للكلام بل تجاوزته إلى الكشف عن معانٍ أخرى، وسنسعى في هذا المبحث إلى عرض الاستلزامات التي خرج التَّراكيب عمَّا جاءت له في أصل الوضع، والتي بذل النُّحاة فيها جهدا كبيرا لدِّلالة على المعاني المستلزمة منها والتي يمكن حصرها كما رأينا في المبحث السَّابق، لنقف هنا على هذه المعاني المستلزمة التي أشار إليها النُّحاة ولا يمكن حصر معانيها بالوضع بل شاركته عناصر أخرى في الكشف عن مضمونها كالمقام والاعتقاد والعرف وجهة المتكلِّم وغيرها، من خلال المسائل الآتية:

أولا: تضمن الجملة الاسميَّة معان متفرقة:

إنَّ الأصل في الجملة الاسميَّة أن تأتي للخبر، فإن لم توسم فهي دالَّة على الإثبات. وإن وسمت بما يدلُّ على معنى الإثبات أو النَّفي فهي بما وسمت له، فيكون لهذا اللَّفظ الظَّاهر دور في الدِّلالة على معناها، لكن قد تخرج إلى معان أخرى، خلاف ما قعد له النُّحاة، ومن مظاهر مخالفته لهذا الأصل الذي ذكرناه في المبحث السَّابق ما يلي:

١. تضمن الجملة الاسميَّة المثبتة معنى النَّفي:

لقد ذكرنا في المبحث السَّابق كيف خرج الإثبات إلى معنى النَّفي من خلال ما وضع له من حروف أو أفعال أو أساليب تنقله من الإثبات إلى النَّفي، لكن ما سنعرضه هنا الجمل التي حملت معنى الإثبات في ظاهرها واستلزمه معنى النَّفي على خلاف الأصل، كما في التَّفضيل فإن قلنا: أنت أكرم من خالد، جاء الكلام عل ظاهره وهو إثبات زيادة كرم المخاطب على خالد، لكن أحيانا يستحيل حمل الكلام على ظاهره لذلك نجد سيبويه وشراح الكتاب ردوه إلى معان مستلزمة مقصودة بالقول.

وقف سيبويه على قول العرب: أنت أكرم علي من أَضربَك، وأنت أَنكدُ من أَن تَتْرُكَه، فوجد أنَّ المعنى من ظاهر هذا القول مستحيل، فكأنَّ المتكلِّم قال: أنت أكرم من الضرب، وأنت أنكد من التَّرك، ووجه تعذر التَّفضيل هنا كونه بين متغايرين لا يعقل أن يفاضل بينهما.

لذلك نجد أنَّ الشَّرح الذي عمد إليه النُّحاة للكشف عن هذا المعنى هو شرح للاستلزامات الحواريَّة، فيبينوا كلام المتكلِّم ورد المخاطب عليه قال السِّيرافي: «إن قدَّرته: أنت أكرم عليّ من ضربك، لم يجز لأنَّك لست تريد أن تخبر أنَّه أكرم عليك من ضربه، وهذا هو ظاهر الكلام، وإن حمل المعنى عليه بطل»[١]، وقال أبو علي الفارسي: «(أنتَ أكرمُ علي أن أضربك) أن تقدير قولهم: (أنْ أضربك) كأن قائلاً قال: أنا أضْرِبُهُ، وظنَّ سامعٌ أنَّه عناه فقال: أتَضْرِبُني فنفى المتكلِّم الأوَّل ذلك بقوله: أنت أكرمُ عليَّ مِن أن أضربَك: أي من صاحب هذا الضَّرب الذي نسبته إلى نفسك»[٢]، فأشار السِّيرافي إلى أنَّ ظاهر الكلام محال، وحمل عليه المعنى عليه باطل، في حين ردَّ الفارسي الكلام إلى التَّخاطب للكشف عن المعنى المستلزم، فافترض وجود متخاطبين ومقام معين وهو وجود أكثر من شخص،

(١) شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٦

(٢) التَّعليقة، ١/ ١٤٩.

فكأنَّ المتكلِّم قال: أنا أضربه، يريد أحدا بعينه خلاف من ردَّ عليه من السَّامعين، فردَّ المتكلِّم توهمه بهذا القول.

فهنا ردَّ النُّحاة المعنى المقصود بالقول إلى النَّفي فجعلوا ما كان ظاهره الإثبات نفيا بغير أداة، والملاحظ هنا في قوله: أنت أكرم علي من أن أضربك، أنَّه أظهر احترامه للمخاطَب في بداية الكلام، لذا حمل النُّحاة الكلام على النَّفي؛ لأنَّه لا يمكن أن يقوم بالعمل الذي يخالف مقام هذا الاحترام، فتصوروا لهذا الكلام مقاما وجُعل هذا الخطاب جوابا له، فكأنَّ المخاطب سأل: أتضربني؟ فيمكن أن يجيب المتكلِّم بصريح العبارة فيقول: لن أضربك، لكنَّ المتكلِّم عدل عن هذا وقال: (أنت أكرم علي من أن أضربك) بعبارة مثبتة ضمنت معنى النَّفي ليبين مقام الاحترام الذي يتنافى مع ما قال المخاطَب، ومقام الاحترام بينه اسم التَّفضيل وهو (أكرم).

وكذلك قوله: أنت أَنكدُ من أَن تَتْرُكَه التي جعلها سيبويه على السَّعة كالمثال السَّابق وقدر المعنى بأنت أنكد من صاحب تركه[1]، ولو قسناها على الاستلزامات الحوارية السَّابقة، لقلنا إنَّ المتكلِّم قال: سيتركه، فقال السَّامع: أنا أتركه، فقال له: أنت أنكد من أن تتركه، أي: أنَّك تحمل من الشَّر الذي يجعلك لن تتَّركه في حاله، فكأنَّ سلوك المخاطب غير السَّوي هو الذي حول الكلام المثبت إلى نفي، أنَّ النَّكد الذي يتحلى فيه لن يجعله يترك أحدا في حاله.

أمّا الرَّضي فعندما تناول ما ظاهره مشكل في حمل المعنى عليه، نحو: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا فحملها على أبعد، فقال: «فليس المقصود تفضيل المتكلِّم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد: بعدهما عن الشعر والقول، وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه»[2]، فحملها الرَّضي على البعد الذي يستلزم منه معنى النَّفي.

(١) الكتاب، ١/ ٢١٣.

(٢) شرح الرَّضي، ٣/ ٤٥٥.

واختلف النُّحاة[1] في تفسير هذا الأسلوب ومع هذا الاختلاف نجد أنَّهم يقرون بأنَّ الكلام هنا يستلزم معنى النَّفي، والملاحظ في الأمثلة التي ذكرها النُّحاة[2] يمكن أن نحملها على ما فسرنا به كلام سيبويه، فنجد أنَّ الذي جعلها تستلزم معنى النَّفي هو تقديرهم وتعظيمهم للمتحدَّث عنه فينفي المتكلِّم الحدث المخالف لهذا التَّقدير، نحو: أنت أكرم علي من أن أَضربَك، وزيد أعقل من أن يكذب، وهو أعلم من أن يجهل؛ لأنَّ المتكلِّم قد يرى المتحدَّث عنه ذا خلق فلا يصدر عنه ما ينافي خلقه، وقد يكون العكس فقد يكون المتحدَّث عنه غير معظَّم عند المتكلِّم ونسب إليه من الأفعال العظيمة التي يستحيل أن تكون في المتحدَّث عنه من وجهة نظر المتكلِّم فيستلزم منها معنى النَّفي نحو: أنت أَنكدُ من أَن تَتْرُكَه، وهو أبخل من أن يجود، وغيرها.

وقد أشار السِّيرافي كذلك إلى مسألة أخرى ضمن جزءًا منها النَّفي فذكر أنَّ الظَّرف ينقسم إلى قسمين: أحدهما يتضمن أجزاءه كلُّها الفعل، نحو: (لم أكلِّم فلانا اليوم) لا يجوز أن يكون كلَّمه في جزء منه فلو قال: والله لا كلَّمتك اليوم ثم كلَّمه في جزء منه حنث، والآخر يتضمن جزءا منه الفعل، وإن كان اللَّفظ يجري على الكلِّ ، فيقول: صحت اليوم «وقد أحاط العلم بأنَّه لا يكون صياحه متصلا بلا فتور ولا مراوحة، وإنَّما ذلك على ما يعتاد من عادة الناس في الأفعال التي تتصل والتي تنقطع»[3]، فأبان أن بعض الأفعال تكون مثبتتا في جزء من الظَّرف وينتفي في جزء منه، فقائل صحت يوم الجمعة يقتضي أنَّه لم يبكي في بعض الوقت، وأعاد السِّيرافي هذا المعنى المتضمن هنا إلى ما يرى في الحال المشاهدة التي تمنع ثبات الفعل في كلِّ اليَّوم.

---

(١) انظر: حاشية الصبان، ٣/ ٧٣.

(٢) انظر: الكتاب،١/ ٢١٣ شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٦، التَّعليقة، ١/ ١٤٩، شرح الرضي، ٣/ ٤٥٥، حاشية الصبان، ٣/ ٧٣، معاني النَّحو، ٤/ ٣١٤.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي،٤ / ١٨٨.

٢. تضمن الجملة الاسميَّة معنى التَّأكيد بدون واسم له:

تكمن فائدة مسألة (التَّعريف، والتَّنكير) التي وضعها النُّحاة في ضبطها للمبتدأ والخبر، إذ إنَّ الأصل في الجملة الخبريَّة الواجبة[١] أن يبدأ المتكلِّم باسم يتساوى فيه مع المخاطب في معرفته ثم يسند إليه ما هو ثابت عنه مجهول عند مخاطبه، وذلك قولك:

- عبد الله منطلق.

فهنا بدأ بالأعرف ثم أخبر عن المنكور[٢]؛ لأنَّه يخبر المخاطب عمن يعرفه بما لا يعرفه حتى يستفيد المخاطب من الكلام إذ الفائدة واقعة في الخبر[٣].

واشترط هنا سيبويه أن يكون المبتدأ معروفا عند المخاطب، فيقول: «ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل منزلتك بالمعرفة»[٤]، كما كره أن يخبر المتكلّم المخاطب بفائدة معلومة فيقول: «ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النَّكرة. ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسانٌ حليما أو كان رجل منطلقا، كنت تُلبس، لأنَّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللَّبس»[٥]، قال السِّيرافي في شرحه لهذا: «يعني أن ابتداءك بالنَّكرة لتحدث عنها غير مستقيم؛ لأن المخاطب ليس ينزَّل منزلتك في معرفتها. وحكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطب المتكلّم في معرفة ما خبَّره به»[٦].

---

(١) الواجب «هو الشَّيء الثَّابت عند المتكلِّم وقوعه أثناء الحديث أو قبله أو وعد المتكلِّم بإيقاعه » انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص٥٢.

(٢) انظر: الكتاب١/٤٧، ٤٨.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١٠١.

(٤) الكتاب،١/٤٨.

(٥) الكتاب، ١/٤٨، ويقول في موضع آخر: ولو قلت كان رجلٌ في قوم عاقلا لم يحسن؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدّنيا عاقل وأن يكون من قوم وعلى هذا يحسن ويقبح» ١/٥٤.

(٦) شرح السِّيرافي، ٢/ ٣٧٣.

فلم يغفلوا في شرحهم عناصر الخطاب وهو (المتكلِّم، والمخاطب)، ودور العمل بهذه القاعدة في فهم المخاطَب وتجنب الإلباس عليه، ولم يقف السِّيرافي عند هذه القاعدة بل كشف أن تصنيفهم للمعارف متعلقة بالمخاطَب وخلفياته المعرفية فيقول: «اعلم أنَّ التَّعريف معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلِّم»[1] فيذكر المتكلِّم ما يعرفه هو ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا، نحو: في دار الرَّجل بستان، فالبستان مجهول عند المخاطَب، وقد يكون المنكور مجهولا عند المتكلِّم نحو قوله: أنا في طلب غلام أشتريه، وهو لا يقصد غلاما بعينه.

نجد أن النُّحاة عندما ضبطوا قاعدة الخبر الواجب التي تراعي الخلفيات المعرفية للمخاطب، وجدوا عددا من صيغ الخبر ورد المبتدأ فيها نكرة واستساغه العرب حتى جرت مجرى المثل عندهم، وذلك قولهم[2]:

أ- شيء ما جاء بك.

ب- شر أهر ذا ناب.

فوصف سيبويه الكلام هنا بالحسن وإن بدأ بالنَّكرة[3].

فما الذي جعلهم يستحسنونه هنا ويستكرهونه هناك؟ ما الفرق بين الموضعين؟ لقد اشترط النُّحاة البدء بالمعرفة في الخبر الموجب لتحقيق الفائدة المرجوة من الخطاب واستقبحوا البدء بالنَّكرة؛ لأنَّ الخبر لم يفد المخاطب بما لا يعرفه، ثم انتقض هذا الشّرط مع جوازه عند النُّحاة لاختلاف جهة الكلام يقول ابن جني عندما وقف على هذه الأمثلة: «فاعلم إذًا **أنَّه لا تنقض مرتبة إلّا لأمر حادث فتأمَّله وابحث عنه**»[4].

فلو بحثنا هذا الأمر الحادث في هذه الأمثلة لوجدنا أنَّ الكلام هنا في المثالين (أ) و(ب) حملا معنى الإثبات فما الذي سوغ الابتداء بالنَّكرة، لقد جعل

---

(١) شرح السِّيرافي، ٦/٨١.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٣٢٩،

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ٣٢٩.

(٤) الخصائص، ١/ ٣٠٠، ٣٠١

سيبويه والسِّيرافي المعنى المستلزم منه: ما جاء بك إلَّا شيءٌ، وما أهر ذا ناب إلَّا شرٌ[1]، فهنا جعل الكلام بقي على الخبر الواجب؛ لكنَّه أعاده إلى معنى نفي النَّفي ونفي النَّفي إيجاب لكنَّه يحمل معنى زائدًا على مجرد الإثبات، إذن الذي سوغ الابتداء بالنَّكرة هنا هو الحصر وتأكيد الخبر[2]، وللحصر أداة لكنَّه عدل المتكلِّم عنها إلى النَّكرة للتنبيه عليها.

أمَّا ابن جني فعندما وقف على شرح هذا المثال قال: «وأما قولهم: "شر أهر ذا ناب" فإنَّما جاز الابتداء فيه بالنَّكرة من حيث كان الكلام عائدًا إلى معنى النَّفي، أي: ما أهر ذا ناب إلَّا شر، وإنَّما كان المعنى هذا لأنَّ الخبرية عليه أقوى، ألا ترى أنَّك لو قلت: أهر ذا ناب شر لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكِّد، فإذا قلت: ما أهر ذا ناب إلَّا شر كان ذلك أوكد...**وإنَّما احتيج إلى التَّوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرًا عانيًا مهمًا**. وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر فقال: شر أهر ذا ناب؛ أي ما أهر ذا ناب إلا شر تعظيمًا عند نفسه أو عند مستمعه. وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد. **"فلما عناه وأهمه، وكد الإخبار عنه"**، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتَّأهيب لما دعا إليه»[3].

فهنا كشف النُّحاة عن العلاقة بين اللَّفظ والمعنى المستلزم المقصود منه، أمَّا ابن جني فقد شرح المثالين شرحًا تداوليًّا، ووقف على عناصر الخطاب (المتكلِّم، والمخاطب، والمقام) ليعلل السَّبب الذي جواز الابتداء بالنَّكرة هنا، مركزًا هنا على قصد المتكلِّم من كلامه عندما قال هذا القول، وأنَّ المتكلِّم كان يراعي المقام الذي كان فيه، وهو إشفاقه من سماع هرير الكلب وأن يكون طارق شرٍّ، ثم بين أنَّ هذا

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٣٢٩، شرح السِّيرافي، ٥/ ١٠٢.

(٢) انظر: الخصائص، ١/ ٣٢٠، همع الهوامع، ١/ ٣٨٢، حشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ١/٢١٥.

(٣) الخصائص، ١/ ٣٢٠.

المعنى المستلزم المقصود من الكلام لا يكون إذا اختلف المقام وذلك قوله: «وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد»[1].

٣. تضمن الجملة الاسميَّة معنى التَّعجب:

لقد وضع النُّحاة صيغًا قياسية خاصة بالتَّعجب وهي (ما أفعله، وأفعل به)، لكن المتتبع لكتب النُّحاة يجد أنَّ لهذا المعنى صيغًا عديدة غير قياسية أشار إليها النُّحاة، ومن هذه الصِّيغ الابتداء بالنَّكرة، نحو قول العرب:

أ- عبدٌ صريخ أمة[2].

ب- ذليل عاذ بقَرْمَلَة[3].

وهو مثل يقال: إذا استعان الرَّجل بضعيف لا نصرة له، وحسَّن مجيء المبتدأ نكرة حمل الكلام على معنى العجب[4]، فالأصل في الوضع أن يكون المبتدأ لمخاطب يجهل بالخبر لكنَّه لما حمل معنى آخر مقصودًا بالقول وهو التَّعجب جاز أن يكون على خلاف الكلام المعقود الذي يأتي عليه المبتدأ والخبر.

٤. تضمن الجملة الاسميَّة معنى الدُّعاء:

وقد خرجت الجملة الاسميَّة المثبتة إلى معنى الدُّعاء كما خرجت إلى غيره من المعاني، وجعل النُّحاة المسوغ لهذا الخروج هو الابتداء بالنَّكرة، وذلك نحو:

أ- أَمْتٌ في الحَجَرِ لا فِيكَ[5].

ب-ويلٌ لك.

---

(١) الخصائص، ١/ ٣٢٠.

(٢) انظر: الأمثال، ص١٦٦، ويروى "عبد صريخه أمة" جمهرة الأمثال، ٢/ ٤٠، ورد في شرح السِّيرافي، ٥/ ١٠٣.

(٣) أي: بشجرة لا تستره ولا تمنعه، أي هو ذليل عاذ بأذلَّ من نفسه. انظر: مجمع الأمثال، ١/ ٢٨٥، وورد في شرح السِّيرافي، ٥/ ١٠٣.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١٠٣

(٥) انظر: الكتاب، ١/ ٣٢٩،

والمبتدأ في هذين المثالين نكرة مقدمة، وجاز التَّقديم هنا؛ لأنَّه ليس في المعنى خبرا إنَّما هو دعاء، كأنهم قالوا: جعل الله في الحجر أمتا لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهي مما توصف بالبقاء والخلود[١]، وليلزمه الويل.

فلمَّا وقف السِّيرافي على قوله: "أمت في حجر لا فيك" ذكر أنَّ سيبويه جعلها خبرًا محضًا والمبرد جعلها دعاءً[٢]، في حين نقل صاحب كتاب (المحكم والمحيط الأعظم) الكلام عن سيبويه وفسرها بالدُّعاء[٣]، وهو ما ذهب إليه ابن جني[٤] وبعض أصحاب المعاجم[٥] بأنَّها بمعنى الدُّعاء.

لكن عندما نقف على قول سيبويه نجده قال بعد أن ذكر قول العرب: "شر أهر ذا ناب" قال: «وقد ابتُدئَ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوبِ وليس بالأصل، قالوا في مَثَلٍ: "أَمْتٌ في الحجر لا فيكَ"»[٦]، أمَّا اختلافها عن "شر أهر ذا ناب" وهو معنى الحصر والتَّأكيد كما ذكرنا، لكن ما معنى قوله: «وعلى غير ما فيه معنى المنصوب» فربما يريد الدُّعاء كما ذكر السِّيرافي؛ لأنَّه قبل هذا الموضع ذكر المنصوبات التي فيها معنى الدُّعاء، فإذا كان ليس بمعنى الدُّعاء فهل يعني أنَّ سيبويه يقر بأنَّه خبر محض كما ذكر السِّيرافي؟

نجد أنَّ سيبويه ذكر أنَّ الكلام قد ابتُدئَ على غير ذا المعنى، فهو لم يخرجه على أنَّه خبر محض ولا يحمل معنى آخر غير الإخبار، بل فيه إشارة إلى أنَّه يحمل معنى مخالفًا للمعنى السَّابق، لكنَّه لم يفصل في هذا المعنى كما لم يفصل في المعنى الذي سبقه وهو قولهم: "شرٌ أهر ذا ناب"، بل وجدنا المعنى مفصلا في كتب الشُّراح وكتب النُّحاة بعده كما ذكرنا، إذن ما هو المعنى الآخر الذي قصده سيبويه؟

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي ٥/ ١٠٣، الخصائص، ١/ ٣١٩، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (أمت)، تاج العروس، مادة (أمت).

(٢) انظر: شرح السِّيرافي ٥/ ١٠٣، ولم أجد قول المبرد في كتابيه: المقتضب، والكامل.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، مادة (أمت).

(٤) انظر: الخصائص، ١/ ٣١٩.

(٥) انظر: لسان العرب، مادة (أمت)، وتاج العروس، مادة (أمت).

(٦) الكتاب، ١/ ٣٢٩.

نجد أنَّ كلَّ من وقفنا على كتابه وذكر هذا المثال: "أمت في حجر لا فيك" جعلها بمعنى الدُّعاء[1]، إلا السُّهيلي جعلها بمعنى (التَّزكية) فيقول في ذكر مسوغات الابتداء بالنَّكرة: «ومما ابتدى به – وهو نكرة – ما دخله معنى الدُّعاء أو معنى يخرجه عن أن يكون الكلام خبراً محضاً ... فمن ذلك ما أريد به التَّزكية نحو قوهم: "أمت في الحجر لا فيك"، لأنَّهم لم يقولوا: "أمت في الحجر" ويسكنوا ههنا، حيث قرنوه بقول: "لا فيك"، فصار معنى الكلام: إضافة "الأمت" إلى "الحجر" أقرب من إضافته إليك، والأمت والحجر أليق به منك ونحو هذا، **لأنَّهم أرادوا تزكية المخاطب ونفي العيب عنه ولم يريدوا الإخبار عن "أمت" أنَّه في الحجر**، بل هو في حكم النَّفي عن الحجر وعن المخاطب معاً، إلا أنَّ نفيه عن المخاطب أوكد وإذا دخل الحديث معنى النَّفي فلا غرو أن يبتدأ بالنَّكرة، فقد تقدم حسن الإخبار عنها في النَّفي لما فيه من العموم والفائدة، وهو بديع لمن تأمله»[2]، فالذي سوغ الابتداء بالنَّكرة عند السُّهيلي أنَّ الكلام دخله معنى النَّفي لكن النَّفي هنا لم يكن للحصر كما في قولهم: "شرٌّ أهر ذا ناب" بل كان لمعنى التَّزكية، ولعله المعنى الذي أراده سيبويه إذ إنَّه ذكر هذا المثال بعد مثال الحصر.

إنَّ هذه المعاني المستلزمة المقصودة بالقول التي ذكرها النُّحاة لا تتعارض فقد يقول المتكلِّم: "أمتٌ في حجر لا فيك" والمعنى المستلزم منه الدُّعاء، وقد يقولها على سبيل التَّزكية كما ذكر السُّهيلي، إذ يجوز في القول الواحد أن يكون فيه أكثر من معنى مستلزم، ويكون للمقام دور ترجيح أحدهما، وفي قول السِّيرافي هي عند سيبويه خبر محض ثم إشارته إلى أنَّ الابتداء بالنَّكرة لابد أن تتضمن معنى يدلُّ على وعيهم بالمعنى المقصود بالقول وارتباطه بالابتداء بنكرة.

هذه النُّصوص الطَّريفة عند النُّحاة كانت مراعاة للمعاني المستلزمة في ضوء القاعدة النَّحويَّة، فنجد أحكامهم الجواز والمنع والقبح والحسن ارتبطت...الخ بالمعاني المقصودة بالقول، وخلاصة ذلك أنَّه يقبح «تقديم المبتدأ نكرة في الواجب،

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي ٥/ ١٠٣، الخصائص، ١/ ٣١٩، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (أمت)، لسان العرب، مادة (أمت)، وتاج العروس، مادة (أمت).

(٢) نتائج الفكر، ص٣١٦.

ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النَّكرة»[1]، وذكر السِّيرافي أنَّ هناك محاولة من بعض النَّحويين لضبط المعاني الحادثة التي ذكرنها وذلك قوله: «وقد رأيت بعض النَّحويين يذكر أن كلَّ نكرة مبتدإ بها من هذا النَّحو، ففيه معنى عَجَبٍ أو دعاء»[2]، وقد فاته بعض المعاني التي ذكرناها كالحصر والتَّزكية وقد يكون هناك معانٍ لم نقف عليها، فالمعاني المقصودة يحددها السِّياق لكن النُّحاة ضبطوها ببدء المتكلِّم بالنَّكرة ليعبر عن معانٍ حادثة.

فهنا المعاني المستلزمة المقصودة بالقول لا يدلُّ عليها ظاهر اللَّفظ، فظاهرها يدلُّ على أنَّه خبر محض، ولكن مع خروج هذه التَّراكيب إلى معاني مستلزمة اجتهد النُّحاة في ضبط القاعدة ليكون هذا الخروج مضبوطا وَفق قواعد منتظمة يدركها المتكلِّم، فيعرف من خلال مجيئها بنكرة أنَّ هناك معنى مستلزم منه فعليه إدراكه.

وقد تخرج الجملة الاسميَّة المنفيَّة من معناها عندما تخرق القاعدة ويبقى هذا الخروج شاذا لا يقاس عليه كما وصفه النُّحاة، نحو اجتماع الضِّدين في الوقت الواحد وهما (التَّعريف والتَّنكير)، نحو قول العرب: (لا أبا لك)، وأصلها عند النُّحاة (لا أباك)، والاسم بعد (لا) النَّافية يقتضي أن يكون نكرة، والإضافة هنا تقتضي التَّعريف والفصل بين المضاف والمضاف اليه باللَّام الزَّائدة تؤذن بالتَّنكير[3]، ووصف السِّيرافي زيادة اللَّام بالشذوذ وأخرجه عن القياس. وذكر أنها لا تزاد إلا في (لا) و(النداء) [4]، يقول السِّيرافي: «وأصل هذا أن الإضافة وقعت قبل اللَّام، وهي في نية التَّنوين المانع من تعريف الإضافة كما لا تعرف إضافة (مثل) إلى (زيد)»[5].

---

(١) الخصائص، ١/ ٣٠٠.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١٠٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٦، شرح السِّيرافي ٨/ ١١٩،

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/ ١١٩.

(٥) شرح السِّيرافي، ٨/ ١١٩.

اكتفى سيبويه ببيان خروج هذه المسألة عن الأصل[1] لكن النُّحاة بعد سيبويه لم يكتفوا ببيان مخالفة هذا المثال للأصل وخروجه مخرج المثل؛ بل بينوا أثر هذا الخلاف في المعنى وكشفوا أن المقصود هنا ليس الخبر المحض وهو (نفي الأب عن المخاطب) بل هو معنى مستلزم يبينه المقام، فذكر ابن جني والخوارزمي، والصَّبان بأنَّها جاءت بمعنى الدُّعاء[2].

ومنع ابن جني أن يكون هذا دعاء صريحا، وذلك قوله: « فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة وإن كان في اللَّفظ خبرًا. ولو كان دعاء مصرحًا وأمرًا معنيًّا لما جاز أن يقال لمن لا أب له، لأنَّه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة؛ ألا ترى أنَّك لا تقول للأعمى: أعماه الله. ولا للفقير: أفقره الله وهذا ظاهر باد»[3]، ففرق هنا بين الدُّعاء الصَّريح والدُّعاء المضمن في القول، وأنَّ المضمن هنا يجوز أن يقال لأي شخص سواء وجد أباه أم لم يوجد، بخلاف الدُّعاء الصَّريح الذي لا يجوز أن يدعى عليه بما هو فيه.

وذكر الزَّجاجي بأنَّها قد يراد بها المدح أو الذَّم وذلك قوله: «إنَّما يراد بقولهم لا أبا لك أنَّه لا أب لك من الآباء الأشراف أو من الآباء المذكورين، فإن ما هو كلام مجراه مجرى السَّب، وربما وضع موضع المدح كقولك: للرئيس الفاضل لا أبا لك إنَّما تريد لا أبا لك من الآباء الخاملين النَّاقصين»[4]، وذكر الخوارزمي بأنَّها كلمة فيها جفاء تستعمل عند الحث على أخذ الحق والإغراء، وأن بعض العرب الجفاة استعملها عند المسألة والطَّلب[5]، وهذه المعاني التي ذكرها النُّحاة تدلُّ على وعيهم بتعدد الاستلزامات للتَّركيب الواحد باختلاف مقاماته.

وفي هذه المسألة أبان النُّحاة أنَّ الخروج عن الأصل تبعه اختلاف المعنى المستلزم، واختلاف المعاني باختلاف المقام، إذن فالبحث في القواعد النَّحويَّة المطردة

---

(١) انظر: شرح الكتاب ٢/ ٢٧٦- ٢٧٨.

(٢) انظر: الخصائص، ١/ ٣٤٤، ٣٤٥، التمير ١/ ٥٠٨، حشية الصبان، ٢/ ٨.

(٣) الخصائص، ١/ ٣٤٥.

(٤) اللَّامات، ص١٠٥.

(٥) انظر: التَّخمير، ١/ ٥٠٨.

والقواعد التي تخرج عن الأصل بحث في الاستلزامات التي تقصد بالقول، وتعدّد توجيهات النُّحاة للمعاني المستلزمة المقصودة بالقول بحسب المقام يزيد في إثبات وجود آليات التَّداول في الكتب النَّحوية، وهو ما ذكره أبو حيان في تناوله لأحد المسائل التي خرجت عن الأصل فقال: «هو من تغليب المعنى على اللَّفظ»[1]، فلم يكن البحث عن مستلزمات الكلام مقتصرا على علماء البلاغة أو الأصول، بل نجد أنَّ لمستلزمات الكلام عند النُّحاة دورًا في الكشف عن اطراد حكم أو شذوذه كما في هذه المسألة.

٥. تضمن الجملة الاسميَّة معنى الأمر:

وكما خرج الخبر المنفي إلى معنى الدُّعاء خرج كذلك إلى معنى الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِ ﴾[2]، «وفيها معنى: ينبغي لهن أن يرضعن، ويكون في ذلك معنى الأمر، وإن لم يكن لفظ الأمر، كما لو قال المولى لعبده: الواجب عليك أن تفعل، أو الذي أريده منك أن تخرج إلى السَّوق، وجب عليه فعل ذلك، وإن لم يظهر لفظ الأمر له بذلك»[3]، وهنا حمل الخبر على معنى الأمر ونظَّر لهذا قول المولى لعبده بصيغة الخبر وهو يريد الأمر في إشارة منه إلى أثر مقام المتكلِّم في المجتمع في معنى القول.

فلمَّا كان العبد مأمورا بطاعة سيده كانت توجيهات ورغبات سيده أمرا لا خبرا، وكذلك ما نراه اليوم كقول الأستاذ لطلابه: الواجب يوم الاثنين فهو أمر لا خبر؛ لأنَّ كلام الأستاذ محمول على وجوب التَّنفيذ لكونه له السُّلطة في هذا المكان، وكمنزلة السُّلطان من رعيته، والمدير في شركته، والوالد لولده وهكذا دواليك. وكذلك لما كان كلام المعبود للعباد متعبدا بتلاوة نصِّه، فكيف بأمره ونهيه وتوجيهاته وأخباره التي حملت في بعضها على محمل الأمر، لذا نجد السِّيرافي في موضع آخر عندما حمل

(١) انظر: التذييل والتكميل، ٦/ ١٢٨.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٣٣.

(٣) شرح السِّيرافي، ١٠/ ٦١.

الخبر على معنى الأمر قال: «تثب مرضعة الحولين الجنة»[1]، فوضع جزاء من يكمل الأمر الجنَّة، وكأنَّه بنى قوله على أنَّ من اتبع أمر الله فسيثب الجنَّة، وجعله جزاءً، ولو كان خبرا لم يترتب عليه الجزاء.

وقد تتحقق صيغة الأمر كما ذكر السِّيرافي، بقول القائل: دلو زيد بقربك استدعاء لملئها[2]، وما أشار إليه السِّيرافي نجده كثيرا في كلامنا المعاصر إذ يقول المتكلِّم: الجو بارد، والباب مفتوح، وهو يريد من المخاطب إغلاق جهاز التَّكييف، وإغلاق البَّاب، فجاء بما ظاهره الخبر ومقتضاه الأمر، وهو ما أبانه السِّيرافي ورد الكلام لمعرفة مقتضاه إلى المقام، فعدما وقف على قول الشاعر:

يا أيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونَكَا[3]

إذ استشهد بعض النُّحاة بهذا الشَّاهد على أن دلوي في موضع نصب بفعل محذوف دلَّ عليه اسم الفعل الذي بعده، فرفض السِّيرافي حجتهم بهذا الشَّاهد وقال: «وليس في هذا حجَّة، لأنَّه يجوز أن يكون دلوي في موضع رفع كأنَّه قال: دلوي عندك، كما تقول: دلو زيد بقربك استدعاء لملئها، إن لم يكن ذلك في لفظ الفعل، وهو حمله على أنَّه في موضع نصب، وأن العامل فيها دونكا.

وقد يجوز عند بعض النَّحويين أن يكون العامل فيها مضمرا كأنَّه قال: املأ دلوي، والدَّليل على أن هذا يجوز أنه لو قال: يا أيها المائح دلوي، ولم يزد على ذلك لجاز؛ لأنَّ الحال التي هم فيها تدلُّ عليه»[4]، فأشار هنا في النَّص الطَّريف أنَّ لفظ الخبر يجوز أن يكون أمرا دون ذكر فعل الأمر، واستشهد بأنَّ القائل يا أيها المائح دلوي وسكت فهم الكلام من خلال الحال المشاهدة، فجاز تقديرها: بـ(دلوي عندك)، جملة خبرية حملت معنى مستلزمًا وهو الطَّلب، كما قدر ذلك السِّيرافي في

---

(١) شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٢٤.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي ٥/ ١٥٩.

(٣) بيت من الرَّجز، نسب إلى رؤبة، في أمالي ابن الشَّجري١/ ١١٠، ونسب إلى جارية من بني مازن في شرح التَّصريح على التَّوضيح، ٢/ ٢٩١، وهو في شرح السِّيرافي بلا نسبة ٥/ ١٥٩. و المائح: النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفًا.

(٤) شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥٩.

بداية النَّص، ويمكن تقدير فعل محذوف أي: املأ دلوي، فحذف فعل الأمر لدلالة الحال فيكون الطَّلب صريحا لا مستلزما، لكنَّ دلالة الجملة الخبريَّة على الأمر ليس بالوضع بل بالمقام، لذا نجد السِّيرافي أحال مقتضى الكلام إلى المقام، ولا يمكن لنا حمل الجمل الخبريَّة على مقتضى الأمر إن لم يدلُّ عليها سياق المقال أو المقام.

ثانيا: خروج الجملة الفعليَّة إلى معان متفرقة:

الأصل في الخبر أن يحتمل معنى الصِّدق أو الكذب، فإن خرج إلى معنى الدُّعاء انتفت عنه صفة الإخبار وما يتضمنه من معنى الصِّدق والكذب إلى حمل معنى الطَّلب، وقد يحدث الضِّد فيخرج الطَّلب إلى معنى الإخبار وسوف نتناول هذه المسألة، من خلال المسائل الفرعية الآتية:

١. **خروج الخبر المثبت إلى معنى الأمر:**

أمَّا في خروج الخبر إلى معنى الأمر، وذلك قولك: «اتَّقى الله امرُؤٌ وعمل خيرًا، إعرابه إعراب فَعَلَ ومعناه معنى لِيَفْعَل ولِيَعْمَل»[(١)]، أي: ليتَّق اللَّه امرؤ وليفعل خيرًا[(٢)]، فخرجت صيغة الماضي من الإخبار والدِّلالة على معنى الثُّبوت والوقوع إلى المعنى المستلزم وهو الأمر، لأنَّ هذا يقوله «الواعظ لمن يسمع كلامه، وليس قصده أن يخبر عن إنسان بأنَّه قد اتقى الله»[(٣)].

وذكر السِّيرافي أنَّ الألفاظ بحسب قائلها فقد تكون ظاهرها خبرا والمراد بها أمرٌ، وذلك قوله: «وهو أنَّ الألفاظ الجارية منا على معان، لا تجوز على الله –تعالى– فإذا رأينا تلك الألفاظ مجراة عليه حملناها على ما يجوز في صفاته ويليق به. ألا ترى أن الامتحان منا والاختبار إنَّما هو بمنزلة التَّجربة، وإنَّما يمتحن ويختبر منا من يريد أن يقف على ما يكون، وهو غير عالم به، والله تعالى يمتحن، ويختبر ويبلو بمعنى الأمر، لا

(١) الكتاب،٣/٥٠٤.

(٢) انظر: الكتاب،٣/١٠٠.

(٣) الكتاب،٣/٥٠٤.

بمعنى التَّجربة، وهو عالم بما يكون»[1]، وأشار في هذا النَّص إلى تمييز الخطاب بحسب المتكلِّم وقدرته، وأن خطاب الخالق ليس كخطاب البشر، لذا تعدُّ "يختبر، ويبلو، ويمتحن" في النَّص القرآني بمعنى الأمر بخلاف لو قالها شخص ليس لديه المعرفة الغيبية، فهي تأتي على الأصل التي وضعت له.

٢. خروج الخبر المثبت إلى معنى الدُّعاء:

إذ إنَّ الأصل في الجمل الفعليَّة أن تبدأ بفعل ماض أو مضارع أو أمر، فإن بُدأت بالأوَّل أو الثَّاني حملت الدِّلالة على الخبر في أصل الوضع، وقد تخرج صيغة الماضي من معنى الخبر إلى معنى الدُّعاء، وذلك قولهم: غفر الله لك، ورحمك الله، وأعزك الله، وأطال الله بقاءك، ولعن الله فلانا، وغيره[2]، قال سيبويه: «فجاءوا به على لفظ الخبر وإنَّما يريدون به الدُّعاء»[3].

ومن المعلوم أنَّ صيغة الفعل الماضي تدلُّ على ثبات الوقوع لشيء في أصل الوضع، بخلاف الدُّعاء الذي يحمل معنى طلب وقوعه، وإيقاع الدُّعاء بمعنى الماضي غير ملبس للمخاطب؛ لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ المتكلِّم غير محيط بعلم الله، فلمَّا زال اللَّبس عند المخاطب كثر الدُّعاء بلفظ الماضي، كما يقول السِّيرافي: «وإنَّما جاز لفظ الخبر في الدُّعاء؛ لأنَّه يعلم أنَّ القائل لهذا لا يعلم ما فعله الله بمن يدعو له من الرَّحمة وغيرها فيخبر به، فيعلم أنَّ لفظ الإخبار منه على معنى الدُّعاء، ولا يجوز: قام زيد في معنى: ليقم زيد؛ لأنَّ القائل لهذا يجوز أن يعلمه فيخبر به»[4]، ويشير السِّيرافي في هذا النَّص إلى أنَّ الخروج عن أصل الوضع يعود إلى مبدأ التَّعارف بين المتكلِّم والمخاطَب ومراعاتهم لقواعد الخطاب خصوصا مراعاتهم لخلفيات عقديَّة مشتركة، فلمَّا كان الإخبار عن الله مستحيل أن يعلمه كلا الطَّرفين المتكلِّم والمخاطَب جاز

---

(١) شرح السِّيرافي ٣/ ٦٩، ٧٠.

(٢) الكتاب، ١/ ٣١٤، ٣/ ٥٠٤، التَّعليقة، ٢/٤٣، شرح السِّيرافي، ٨/ ١٥٦، ٩/ ١٨٢ شرح الرُّماني، ١/ ٤١٦.

(٣) نسبه السِّيرافي إلى سيبويه في نسخة أبي بكر بن مبرمان وأبي محمد بن درستويه، وهي غير موجودة في الكتاب، طبعة بولاق، وتحقيق عبد السلام هارون، انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٩/١٨٢.

(٤) شرح السِّيرافي، ٩/ ١٤٨.

الإخبار به؛ لأنَّ الإخبار بجملة يكون ظاهرها محالٌ يعلم منه أنَّ المتكلِّم يقصد معنى آخر مستلزمًا من القول، وهنا أراد الدُّعاء، وإن كان الكلام يمكن أن يعلمه أحد الطَّرفين، امتنع أن يخرج إلى معنى الدُّعاء بل يبقى على الأصل الظَّاهر وربَّما تشاركه معان أخرى، لكن لا يقطع بخروجه.

كما منعوا أن يرافق خروج الإثبات المجرد إلى معنى الدُّعاء أحد حروف التَّحقيق والتَّأكيد التي يؤتى بها لزيادة الإثبات، نحو: (قد) فلا تقول: قد غفر الله لك وأنت تريد الدُّعاء، وكذلك (السِّين، وسوف) لا يصح دخولهما على فعل الدُّعاء لأنَّهما يضمران الكلام يقينا ثابتا[1]، إذ يتضمن معنى التَّأكيد كما أشرنا في المبحث السَّابق، وهو ينقض المعنى الذي خرج إليه وهو طلب الإيقاع، فالمنع هنا مراعاة للمعاني المستلزمة التي تتنافر فيما بينها، مع صحة التَّركيب في ظاهر القول، ومع خروجه عن المعنى الظَّاهر كان هناك جهد في ضبط قواعده فمنعوا ما ينقض المعنى المستلزم من الدُّخول عليه.

واختير الدُّعاء بلفظ الماضي غالبا حتَّى يكون تارة بقصد التَّفاؤل بوقوعه[2]، لكنَّه قد يقع بغير الماضي: نحو: يرحمك الله[3]، قال الرُّماني: «لأنَّ الدُّعاء يخرج مخرج الخبر، والمعنى معنى الدُّعاء، كقولك: أدام الله عزك، والأصل: ليدم الله عزك، وليطل الله بقاءك، إلا أنَّه خرج مخرج الخبر؛ للتَّفاؤل بأنَّه واقع، ولا يجوز مثل ذلك في الأمر إلا على طريق النَّادر؛ لأنَّ ما يسأل الله – جل وعز – فيه فهو في الأمر الكبير الذي تشتد الحاجة إليه في غالب الأمر، فيقضي ذلك التَّفاؤل له بالواقع، وليس كذلك أمر العباد؛ إذ لا يقدرون على ما يقدر الله عليه من كبير الأمر وصغيره»[4]، ففي هذا النَّص أشار إلى الرُّماني إلى عدة أمور:

أ. أنَّ إيقاعها بلفظ الخبر كان تفاؤلا بثبوته، فردَّ هنا ما خرج عن الصِّيغة إلى أصل الوضع وهو الثُّبوت والوقع وجعل ما خرج عنها تفاؤلا

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ١١، ١١٣.

(٢) انظر: شرح الرُّماني، ١/ ٤١٦.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٩/ ١٨٤.

(٤) شرح الرُّماني، ١/ ٤١٦.

بما كان عليه أصل الكلام، وهو التَّعليل ذاته الذي يردده علماء البلاغة، كما في قول السَّكاكي: «التَّفاؤل بالوقوع، كما إذا قيل لك في مقام الدُّعاء: أعاذك الله من الشُّبهة، وعصمك من الحيرة، ووفقك للتَّقوى؛ ليتفاءل بلفظ المضي على عدها من الأمور الحاصلة التي حقّها الإخبار عنها بأفعال ماضية...وتارة؛ لإظهار الحرص في وقوعه»[1].

ب. أنَّها تخرج للأمر كما تخرج للدُّعاء.

ج. أنَّه جعل الخروج كثير في الدُّعاء نادرا في الأمر، وسيبويه يقول: «واعلم أَنَّ الدُّعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنَّما قيل: "دعاء" لأنَّه استُعظِمَ أن يقال: أمر أو نهي. وذلك قولك: اللهمَّ زيدًا فاغفر ذنبه، وزيدا فأَصلح شأنه، وعمرًا ليجزه الله خيرًا. وتقول: زيدًا قطع الله يده، وزيداً أمرَّ الله عليه العيش؛ لأنَّ معناه معنى زيدًا ليقطع الله يده»[2].

وذكر السِّيرافي وقوع أفعال بمعنى الدُّعاء دون أن تسند إلى الله، وذلك بعد أن ذكر أقسام الفعل، وذكر أنَّها على قسمين:

الأوَّل: فعل يفعله بنفسه لا يعتمد به غيره، وتسمى اللَّازمة، نحو قولهم: قام زيد.

والآخر: فعل يعتمد به غيره، ولابد أيضا أن يفعله بنفسه، ويعتمد به غيره، نحو: شتمت زيدا، أو يفعل سببه بنفسه، ويعتمد به غيره، ضربت زيدا، فلا يقول: شتمتُني، وضربتُني، فيفعله بنفسه ويعتمد به على نفسه لدخول اللَّبس في الكلام، بل يقول ضربتُ نفسي، لكنَّه يجوز في أفعال الاعتقاد أن يقول حسبتُني؛ لأنَّ المعتمد والمقصود بالقول، هو المفعول الثَّاني، بخلاف الأفعال الأخرى التي امتنع أن يتعدى الفاعل إلى ضميره إلا في قول العرب: فقدتُني، وعدمتُني، لأنَّ الكلام هنا محمول على غير ظاهره، إذ إنَّ الفاعل «لا بد من أن يكون موجودًا وإذا عدم نفسه صار عادما معدوما، وذلك محال. وإنَّما جاز ذلك لأنَّ الفعل له في الظَّاهر، والمعنى لغيره؛ لأنَّه

(١) مفتاح العلوم، للسكاكي، ص٤٣٢.

(٢) شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٣٣.

يدعو على نفسه بأن يعدم، فكأنَّه قال: عدمني غيري»[1]، فلمَّا كان الكلام محمولًا على غير الظَّاهر، كان لهذا المعنى المستلزم أثر في إجازة هذه الأفعال التي منعت في غيرها؛ ليظهر السِّيرافي بهذا الحكم أنَّ القاعدة النَّحويَّة راعت المعنى المستلزم من القول وهو الدُّعاء، وإن كان في أصل الوضع لا يتعدى الفاعل إلى ضميره، فحمل الكلام على غير ظاهره.

ووقع الدُّعاء كذلك في مصادر مسموعة عن العرب، نحو: سَقياً، وَرْعياً، وخَيْبةً، كأَنَّه قال: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك الله رعياً، وخيبك الله خيبة، وأوقف النُّحاة هذه المصادر التي فيها معنى الدُّعاء على السَّماع، إذ لا يجوز أن يقال: طعاما، على معنى أطعمك الله[2]، ففي ظاهر اللَّفظ لا يظهر فيه معنى الدُّعاء، لذلك اضطر النُّحاة إلى حصره بالسَّماع.

٣. خروج الخبر المنفي إلى معنى الدُّعاء:

فالخبر المنفي قد يخرج من الخبر إلى معنى الدُّعاء كما خرج الخبر المثبت عندما يكون الفعل مسندًا إلى الله، نحو قولهم: لا ساءك الله، فجاء بها في لفظ الماضي مبالغة بالتَّفاؤل بنفي السُّوء عنه[3]، وقد يدخل على ما كان دعاء في الجمل المثبتة، نحو: لا غفر الله لك، ولا رحمك، ولا أعزك الله، ولا أطال بقاءك، ليقلب المعنى الذي كان دعاء للمخاطب قبل دخول حرف النَّفي إلى دعاء عليه بأن لا يصيبه خير هذه الأفعال.

والمتتبع لما جُعل دعاء هو ما كان مرتبطا بالله، وقد فرقوا بين مصطلحات (الأمر، والدُّعاء) مع اشتراكهما في الخصائص النَّحويَّة، لكن هذا التَّمييز كان مرتبطا بالمخاطب لذا أشاروا إلى أنَّ الخروج قليل في الأمر كثير في الدُّعاء، وهذا نابع من خلفيات معرفية مشتركة، فراعوا في المصطلحات حال المخاطب وهيبته.

---

(١) شرح السِّيرافي، ٩/ ٧٠، ٧١.

(٢) انظر: الكتاب، ٣١١، ٣١٢، التَّعليقة، ١/ ١٩٦، شرح السِّيرافي، ٥/ ٦٨، ٨٢، ٨٣.

(٣) انظر: شرح الرُّماني، ١/ ٤١٦.

قال السِّيرافي: «الدُّعاء وإن كان لا يسمى أمرا على ما ذكرنا فسبيله سبيل الأمر في الإعراب من كلِّ وجه، وهو أيضا في المعنى مثل الأمر، وذلك أنَّ الدَّاعي ملتمس من المدعو إيقاع ما يدعوه به، كما أنَّ الآمر مريد من المأمور إيقاع ما يأمره به»[1]، فوصف الدُّعاء بأنَّ المتكلِّم يلتمس من المخاطب إيقاعه، وفي الالتماس قوَّة احترام وتقدير للمسؤول، إذ إنَّ العبارة لا توحي بطلب صريح الإيقاع ففيه معنى الرَّجاء، في حين وصف الأمر بأنَّه طلب يريد المتكلِّم تحقيقه، وأراد؛ أي ألجأ المخاطب إلى تحقيقه، قال ابن خباز: «وحقيقة الأمر طلب الفعل ممَّن هو دونك، والرَّغبة طلبه من مثلك، والدُّعاء طلبه ممن فوقك»[2]، فالتَّمييز بين الأمر والدُّعاء كان حاضرا في كتب المتقدمين، والتي خلت أو تكاد تخلو منها كتب المتأخرين، ومنبع هذا التَّمييز هو اختلاف جهة المخاطَب، فتبع ذلك تمييزهم في اختلاف المستلزمات ففي الدُّعاء تلمس، وفي الأمر إرادة، وهذه الاستلزامات لا تعود إلى التَّركيب في حد ذاته، فالأمر والدُّعاء يشتركان في التَّركيب عينه، بل تعود إلى مراعاتهم جهة الخطاب والخلفيات العقديَّة التي بني عليها النحو العربي.

ثالثا: خروج الصِّفة عن أصل الوضع:

إنَّ الأصل في الصِّفة أن تأتي للتَّعريف أو التَّخصيص، وقد تخرج إلى معان أخرى يدلُّ على خروجها لفظ الموصوف كما يدلُّ عليه أحد عناصر المقام وهو المخاطب إذا كان عارفا بالموصوف.

ومن أبرز مواطن خروج الصِّفة عن معناها إذا كانت من صفات الله –عزَّ وجل– وقد أشار إلى هذا السِّيرافي فقال: «إنَّ الصِّفة قد تأتي على غير وجه البيان لما قبلها، ولكن على المدح وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يعرفه، ويأتي ذلك في صفة الله –تعالى– على وجه التَّقرب إليه والثَّناء عليه، وذكر صفاته كقول القائل: قد أحسن الله الكريم الرَّحيم المنعم

(١) شرح السِّيرافي، ٤/ ١٩.

(٢) توجيه اللمع، ص٦٣.

إليّ»[1]، فهنا أبان بأن ذكر صفات الله –تعالى– تكون لغير التَّعريف، وكذلك ذهب الفارسي إلى أنَّ صفات الله تكون لغير التَّعريف والتَّخليص، فقال في ذكره لـ(كلٍّ) وخروجها عن معنى الصِّفة: «ليس بصفة مُخَلَّصَةٍ مميزة، إنَّما هو ثَناءٌ، وكذلك صفات الله –عزَّ وجلّ–»[2].

فإخراج الصِّفة من التَّعريف أو التَّخليص وجعلها تستلزم معنى الثَّناء والمدح، يعود إلى ارتباط النَّحو بالثَّقافة الإسلاميَّة التي أثرت في وضع القواعد، فتعظيمهم لله ولإقرار بربوبيته وأنَّ المخاطب ينبغي عليه إذا ذكر الله عرفه، لذا نجدهم في كتبهم يسارعون في نفي وقوع الصِّفة على الأصل إذا وقعت في أسماء الله –عز وجل– وصفاته يذكرونها على الثَّناء والمدح دون تفصيل بهذه الصِّفات كما يفصلون معاني الصِّفات إذا جاءت لغير الله، ويعود هذا إلى قاعدة تداوليَّة وهو تعظيم الموصوف وكونه لا يجهل عند المخاطَب.

وقد تخرج عن معناها الذي وضعت له إذا كان صفة للبشر عرف المخاطَب الموصوف قبل ذكر هذا الصفة، وهو ما أشار إليه السِّيرفي وذلك قوله: «ويأتي في صفات[3] الآدميين على المدح لهم لمن لعلَّه لا يعرفه بذلك... كما يقول القائل لأهل بلد: قد رأيت قاضيكم الفقيه المنصف العفيف»[4] فهنا خرجت الصِّفات إلى المدح؛ لأنَّ المتكلِّم يعرف المتحدَّث عنه بمجرد لفظ الموصوف قبل ذكر الصِّفات، لذا حملت الصِّفات هنا معنى المدح لما تضمنته هذه الصِّفات من معانٍ سامية، وقد تدلُّ على الذَّم والشَّتم، نحو مرت بزيد اللَّئيمِ الفاسقِ الخبيثِ لما تستلزمه من معان مبتذلة، وقد أبان الرَّضي هذا المعنى التَّداولي في شرحه فقال: «إنَّ مجيئه لمجرد الثَّناء، أو الذَّم، أو التَّأكيد قليل، وإنَّما يكون لمجرد الثَّناء أو الذَّم، إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب، سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم، نحو: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[5]، إذ لا شريك له، تعالى، في اسم (الله)، ونحو: أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم، أو كان مما له شريك فيه، نحو: أتاني الفاضل العالم، أو الفاسق، الخبيث، إذا عرف المخاطب زيدا

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ٨٨.

(٢) انظر: التعليقة، ١/ ٢٢٨.

(٣) في النُّسخ (صلاة) وهو تصحيف من النَّاسخ.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ٨٨.

(٥) سورة النَّمل، آية: ٣٠.

الآتي، قبل وصفه، وإن كان له شركاء في هذا الاسم»[1]، ففي الصِّفات الأوَّلى والثَّانية جعل الصِّفات معلومة لأنَّه لا شريك له لله في هذه الصِّفات، كما لا شريك للشَّيطان في هذه الصِّفات، وهذا يعود إلى الاعتقاد الإسلامي الذي كان سائدا في توجيه معاني النَّحو، أمَّا في الصِّفة الثَّالثة فهو يعود لحال المخاطب، فإن كان المتكلِّم عارفا بأنَّ المخاطَب فهم من يقصد فجاء بالصِّفات التي للمدح أو الذَّم، وهذا لا يعلم بالوضع إنَّما يعلم من خلال المقام.

وقد يأتي المتكلِّم بصفات مدح وثناء ويريد بها الضِّد، وهو ما لا يظهر في ظاهر الكلام وإنَّما يبينه السِّياق أو المقام، فمثال الأوَّل قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[2]، فظاهر الكلام هو المدح والثَّناء، وهو في الحقيقة يراد به الذليل المهان[3]، والذي دلَّ عليه هو السِّياق إذ وصف عذابه في الآية التي تسبقها والتي تليها، فمن المحال أن يحمل اللَّفظ على ظاهره والسِّياق السّابق بخلافه.

وأمَّا دلالة المقام في مجيء اللَّفظ على خلاف ظاهره فيمثله قول السِّيرافي، وذلك قوله: «والذي يصيره مدحا وثناء أو شتما وتقبيحا، قصد المتكلِّم به إلى ذلك، وربما قصد الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزء به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره، وهذا معروف في عادات كلام النَّاس»[4]، فبعد أن عرض الصِّفات وما يكون فيها من المدح والثَّناء، أو الذَّم والشَّتم من خلال الوضع، كشف هنا أنَّ ما حاولوا تقعيده يأتي على خلافه من خلال المقام، وليس للقاعدة النَّحويَّة دور في الإبانة عن المعنى المستلزم، بل المحاورة هي التي تكشف هذا المعنى، وفي هذا النَّص الطَّريف يكشف عن أثر الحوار في استخراج مستلزمات القول؛ لأنَّ في الخطاب الحواري يعرف المخاطب مقاصد المتكلِّم، إما من خلال نبرة صوته، أو مكانة المتحدَّث عنه في المجتمع فيتكلم عنه بخلاف ما اشتهر عنه، ولهذا ردَّ الكلام كلَّه في ظاهره إلى قصد المتكلِّم، ولذا قال ابن جني : «وليست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينقل إلينا

(١) انظر: شرح الرَّضي، ٢/ ٢٨٨.

(٢) سورة الدُّخان، آية: ٤٩.

(٣) انظر: الخصائص، ٢/ ٤٦٣.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ١٥٠.

يشفع به شرح الأحوال التَّابعة له، المقترنة -كانت- به. نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها»[1].

رابعا: خروج الأمر والدُّعاء إلى معنى الخبر:

وسنقف هنا على التَّراكيب التي اشتهر مجيئها بمعنى الأمر أو الخبر، لكن لما اختلفت جهة المتكلِّم عدت خبرا كما هو في المسائل الآتية:

١. خروج الأمر إلى معنى الخبر:

ذكرنا في المبحث السَّابق كيف خرج الأمر إلى معنى الجزاء، والتَّعجب باطِّراد في أصل الوضع، لكن قد يخرج إلى الخبر بغير الوضع وإنَّما دلَّ على ذلك السِّياق والمقام، نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا﴾[2]، فليمدد، بمعنى فسيمد، أو فليمدنَّ، «فجاء بصيغة الأمر، وإن لم يكن في الحقيقة أمرًا؛ لامتناع ذلك في حق الله تعالى»[3]، فالخروج هنا ليس له ضابط وضعي غير أنَّه يعود للمقام وهو استعظامهم أن يكون المأمور هو الله، ليتضح من خلال المثال أنَّ الخطاب اللُّغوي يتأثر بمنزلة المتكلِّم والمخاطب والمقام في تحديد معنى القول، كما أشار السِّيرافي في قوله: «وهو أنَّ الألفاظ الجارية منا على معان، لا تجوز على الله -تعالى- فإذا رأينا تلك الألفاظ مجراة عليه حملناها على ما يجوز في صفاته ويليق به»[4]، فلمَّا استعظم أن يكون الأمر على معناه أخرج إلى الخبر ليناسب المعنى المستلزم من الكلام مع مقام قائله.

---

(١) الخصائص، ١/ ٢٤٧.

(٢) سورة مريم، آية: ٧٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص١٢٣.

(٤) شرح السِّيرافي ٣/ ٦٩، ٧٠.

٢. خروج الدُّعاء إلى معنى الخبر:

ذكرنا فيما سبق أنَّ الأصل في الخبر أن يبدأ بمعرفة، وإن بُدئ بنكرة فقد خرج الكلام عن الخبر المثبت إلى أغراض أخرى يستلزمها معنى الكلام كالدُّعاء وغيره، نحو: سلام عليكم وإنَّما تريد معنى سلَّم الله عليك، ولكنَّه يخرجه مخرج ما قد ثبت على طريق التَّفاؤل، فكأن السَّلام قد ثبت ولزم له، وإن كان فيه معنى الدُّعاء؛ لأنَّه لما دعا الله عز وجل وثق بالإجابة، فأخرج الكلام مخرج ما قد ثبت[١]، كما أنَّ قولك: رحمةُ اللهِ على زيد، «مبتدأ وخبر فيه معنى رحمه الله الذي يراد به الدُّعاء»[٢] وجعلوا هذا القول من مسوغات الابتداء بالنَّكرة، وهي قاعدة مطردة يمكن القياس عليها.

وهذه القاعدة المطَّردة جعلها سيبويه في الخطاب البشري لكن عندما وقف على قوله -عزَّ وجل-: ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[٣] وقوله: ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾[٤]، أي: هؤلاء ممن دخل في الشرِّ والهلكة ووجَبَ لهم هذا، لأنَّ هذا الكلامَ إنَّما يقال لصاحب الشَّر والهلكة، أشار أنَّه لا ينبغي أن يقال دعاءٌ، لأنَّ الكلام بذلك قبيح[٥].

قال السِّيرافي: «وكذلك ما في القرآن مما يتعارفه النَّاس في كلامهم دعاء إذا وقع من الله عزَّ وجلَّ فهو من طريق اللَّفظ على ما قد تعارفه النَّاس، وهو من الله عزَّ وجل واجب، لأنَّ القائل إذا قال: قاتلك الله، ولعنك الله، فإنَّما يريد أن يوقع الله ذلك بالذي دعا عليه، فإذا قاله الله عزّ وجل فهو على طريق أنَّه يوقعه...؛ لأنَّ القائل من النَّاس يذكره على جهة الدُّعاء عليهم، والله عزَّ وجل يذكره على طريق وجوب ذلك لهم، لأنَّه هو المدعو المستدعى منه ذلك»[٦]، فلمَّا وجد اختلاف صيغ

---

(١) انظر: شرح الرُّماني، ١/ ٤١٥.

(٢) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٦٠.

(٣) سورة المطففين، آية:١.

(٤) سورة المرسلات، آية: ١٥.

(٥) انظر: الكتاب، ١/ ٣٣١.

(٦) شرح السِّيرافي، ٥/ ١٠٦.

صيغ الخطاب واختلاف مقامي المتكلِّم والمخاطب هنا عنها في الدُّعاء؛ لأنَّ المتكلِّم هنا هو المدعو المستدعى هناك وهو (الله) عز وجل.

وهنا نجد أنَّ استدراك سيبويه والسِّيرافي للمعنى نابع من اعتقاد إسلامي، إذ لم يجعلا معنى خطاب الله كخطاب النَّاس، ولعلَّ هذا ينبه إلى تداوليَّة الكتاب ومراعاتها لعناصر الخطاب، فسيبويه وضع القواعد لخدمة الدين الاسلامي فهو يخاطب من يعتقد اعتقاده، ولو قيل لشخص ملحد إنَّ ما كان دعاء في كلام البشر فهو في خطاب الخالق خبرا ثابتا لم يكن يقنع بهذا الكلام؛ لأنَّه لا يعظم الخالق كما يعظمه من يؤمن بألوهيته؛ ولا يعتقد بقدرته التي ميَّزها النُّحاة بثبوت قول الخالق وتحققها وامتناعه أن يكون دعاء، بخلاف كلام البشر الذين ردوا أقوالهم إلى معنى الدُّعاء؛ لاستحالته علمهم الغيبي.

ويعدُّ هذا من محاسن النّحو العربي في كونه تداوليًّا قبل التَّداولية، يقول بيار لارشي: «هي تداوليَّة قروسطية عربية إسلامية.. وسنبين..أنَّ بعدا براغماتيا أو تداوليًّا مشتركا يجمع جمعا قويًّا وطريفا بين مختلف الاختصاصات التي تتناول اللُّغة في نطاق الحضارة العربيَّة والإسلاميَّة في الحقبة التَّاريخيَّة التي تسمى بالقرون الوسطى (ق٨ م/ ق١٨م) و نحن نعني بذلك العلوم التي تختصُّ بدراسة اللُّغة مثل النَّحو والبلاغة أو تلك التي تعتبرها من مقدِّماتها مثل علم الكلام والفقه»[1].

خامسا: خروج الاستفهام إلى معانٍ أخرى:

ذكرنا فيما مضى أنَّ الاستفهام قد يخرج إلى معان أخرى كالتَّسوية والإنكار وغيرها من المعاني التي ضبط النُّحاة قواعد خروجها من خلال استلزامات حواريَّة اطَّردت فيها القواعد، وثمة خروج آخر للاستفهام إذ خرج إلى معان أخرى كالتَّوبيخ والتَّقرير والإنكار وغيرها من المعاني دون أن يكون للوضع دور في الإشارة إلى هذا الخروج، فالاستفهام الحقيقي هو أنَّ السَّائل يريد

(١) إطلالات على النّظريات اللّسانيّة والدّلاليّة، ص ٥٠٠.

به من مخاطبه أمراً لم يستقرَّ عنده[1]، في حين أننا في الاستعمال نجد أن المتكلِّم يستفهم عن أمر يجوز أن يكون عنده موجودا، ويجوز أن يكون معدوما[2]، فإن كان الأمر عنده معدوما أو وقع فيه الشَّك فهو استفهام حقيقي، وإن كان الأمر عنده موجودا فقد خرج إلى أغراض أخرى، وتعود معرفة علم المتكلِّم أو جهله لتحديد غرض الاستفهام إلى معرفة السِّياق والظُّروف المحيطة بالقول، ومن أبرز المعاني التي خرج إليها الاستفهام ما يلي:

١. خروج الاستفهام إلى معنى الأمر:

لقد خرج الاستفهام إلى معنى يشاركه في الطَّلب وهو معنى الأمر، فكثيرًا ما أشار سيبويه إلى جوانب الاتفاق بينهما، وذلك قوله: «إنَّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنَّه كالأمر في أنَّه غير واجب»[3]، وإن كان يشاركه في بعض الخصائص، وفي المعنى الأساسي وهو غير الواجب[4]، إلَّا أنَّه يخالفه في بعض الخصائص التي تجوز في الأمر وتمنع في الاستفهام، وأجازها النُّحاة لتضمن الاستفهام معنى الأمر، وذلك في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ﴾[5]، ثم قال:﴿ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ﴾[6]، ويمتنع أن ينجزم الفعل هنا على معنى الاستفهام، فاعتمد في الجواب على (هل)؛ لأنَّ (هل) ضمنت معنى الأمر إذ «لم يكن القصد عن استفهامهم عن الدِّلالة على التِّجارة المنجية، هل يدلُّون عليها، أو لا يدلُّون، وإنَّما المراد الأمر لهم، والحث على ما ينجيهم»[7]، فأشار السِّيرافي إلى أنَّ المقصود بالقول ليس الاستفهام

---

(١) انظر: الكتاب، ٩٩/١.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٣/ ١٥٧.

(٣) الكتاب، ٩٩/١.

(٤) «هو ما لم يقع في الكون الخارجي أثناء الخطاب أو بعده، أو جهل المتكلِّم وقت وقوعه»، انظر: الواجب وغير الواجب في كتب سيبويه، ٥٧.

(٥) سورة الصف، آية: ١٠، ١١.

(٦) سورة الصف، آية: ١٢.

(٧) شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٢٤.

وإنَّما الأمر، ولما خرج الكلام عن ظاهره جاز أن ينجزم فعل آخر على المعنى المستلزم من القول، وامتنع أن يكون الكلام هنا على ظاهره؛ لأنَّ مقام القائل هنا ليس مقام أن يسأل أيدلهم أم لا، لأنَّه نص تشريعي يرشدهم إلى عبادة ليفعلوها، فكيف يسألهم أيدلهم أم لا، وليس بالدِّلالة تجب المغفرة[1].

ومثله قول المتكلِّم لشخص يتكلَّم: هل أنت ساكت؟ فليس هنا المقام مقام استرشاد أهو ساكت أم لا؟ فهو أصلا يتحدث أثناء إلقاء الكلام عليه، فأراد المتكلِّم بهذا معنى الأمر، أي: اسكت[2]، إذ إنَّ عناصر القول (المتكلِّم، والمخاطب، والمقام) هي التي تدلُّ على المعنى المستلزم من الكلام، وليس للتَّركيب وحده دور في ضبط مستلزمات هذا الخطاب، دون معرفة المخاطب والمتكلِّم والسِّياق التي قيل فيها.

٢. خروج الاستفهام إلى معنى التَّقرير:

والتَّقرير هو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه[3]، والفرق بين التَّقرير والاستفهام الحقيقي أن الاستفهام يكون ممن لا يعلم لمن يعلم أو يتوهم أن يعلم عن المسؤول، أمَّا التَّقرير فيكون ممن يعلم لمن يعلم ليتحقق أنَّه فعله عن قصد أو ليثبته على ما فعله[4].

أ. التَّقرير بثبوت المقرَّر:

ويخرج الاستفهام إلى معنى التَّقرير بحرفي الاستفهام وهما (الألف، وهل)، وقد نفى سيبويه خروج (هل) لتؤدي معنى آخر وأجازه في الألف وذلك قوله: «هل تضرب زيداً، فلا يكون أن تدَّعي أن الضَّرب واقع، وقد تقول: أتضرب زبداً وأنت تدَّعي أنَّ الضرب واقع.

---

(١) انظر: الكتاب، ٣/ ٩٤، التَّعليقة، ٢/ ٢٠٣، شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٢٣، ١٢٤.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٢٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب، ١/ ١٨.

(٤) انظر: رصف المباني، ص١٣٦.

ومما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أنَّك تقول للرَّجل: أطرباً؟! وأنت تعلم أنَّه قد طرب، لتوبِّخه وتقِّرره. ولا تقول هذا بعد (هل)»[1]، وشرح السِّيرافي هذا القول فقال: «وفصل سيبويه بين (الألف) وبين (هل): بأنَّ ما بعد (هل) لا يكون تقريرا ولا توبيخا لو قلت: هل تضرب زيدا؟ لم يجز أن تدعي وقوع الضرب وتوبيخه عليه وتقريره به كما يقول القائل: أتضرب زيدا وهو أبوك توبيخا له بذلك فأرى أن مذهب (الألف) أوسع من مذهب (هل) فجاز في الألف من معادلة (أم) ما لم يجز في (هل)»[2].

فأشاروا في هذه النُّصوص إلى جواز خروج (الألف) بخلاف (هل) التي تلزم الاستفهام ولا تخرج عنه، وهذا يتعارض مع قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[3]، فجاءت الهمزة هنا بمعنى (قد)، لتقرير المخاطب «لأنَّه أتى عليه حين من الدّهر قبل أن ينفخ فيه الروح ولم يكن مذكورا إلى أن نوَّه الله -عزَّ وجل- به فصار مذكورا. وأكثر القول أن الإنسان: آدم. ولم يكن آدم مذكورا، وذكر بعض العلماء أنَّ الإنسان يجوز أن يكون: (النَّاس كلَّهم). وكلُّ إنسان يأتي عليه من حال تكونه في الرَّحم إلى أن يولد حين لا يكون فيه مذكورا»[4]، فهنا خرجت هل من الاستفهام الحقيقي لتؤدي معنى التَّقرير وهذا الذي نفاه سيبويه حيث أشار في أكثر من موضع أنَّها لا تخرج عن الاستفهام وأن أصلها مسبوقة بالألف (أهل) فلمَّا لم تخرج عن الاستفهام استغني عن الألف وذلك قوله: «هل إنمَّا تكون بمنزلة قد، ولكنَّهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلاَّ في الاستفهام»[5]، وهو وما انتبه إليه السِّيرافي عندما أورد هذه الآية وغيرها من

---

(١) الكتاب، ٣/ ١٧٦.

(٢) شرح السِّيرافي، ١١/ ١٣٢.

(٣) سورة الإنسان، آية: ١.

(٤) شرح السِّيرافي، ١١/ ١٦٦.

(٥) الكتاب، ٣/ ١٨٩، وكذلك ١/ ١٠٠، وذلك قوله: « فإنَّما هي بمنزلة قد، ولكنّهم تركوا الألفَ استغناء، إذ كان هذا (الكلامُ) لا يقَعُ إلاّ في الاستفهام».

الآيات التي خرجت (هل) عن معنى الاستفهام وعرض أمثلة من الفراء على خروجها، فاعتذر لسيبويه بأنَّ الذي ذكر سيبويه جواز خروجه في الألف ممتنع في (هل) لأنَّ قولهم: أتضرب زيدا؟ لمن قد ضربه توبيخ وتهديد، ولم يأت مثل هذه المعاني في (هل)[١]، والعذر الذي اعتذر له السِّيرافي منقوضٌ فسيبويه لم يذكر أن هل لم تخرج عن الاستفهام في هذا المثال فقط بل ذكر أنَّها لا تخرج كما نقلنا عنه في أكثر من موضع دون أن يسند له مثالا[٢]. وقد أورد السِّيرافي أمثلة أخرى في خروجها عن معنى الاستفهام نقلا عن الفراء وذلك قولهم: «فهل وعظتك، فهل أعطيتك، تقرِّره بأنَّك أعطيته ووعظتَه»[٣]، فالمنقول له الكلام لا يمكن أن يعرف أنَّ هذا تقريرٌ إن لم ينقل له تفاصيل المقام، فلمَّا كان الكلام لمخاطَب قد وعظه مخاطِبه وأعطاه قبل الاستفهام استلزم منه أن يكون بمعنى التَّقرير، ومن قرأ هذا الاستفهام سيجعل معناه على الأصل الذي جاء به الوضع ما لم ينقل له الأحوال المحيطة بهذا القول التي نقلته من معنى الاستفهام الحقيقي إلى معنى آخر مستلزم منه مقصودا بالقول.

وأمَّا خروج ألف الاستفهام إلى معان أخرى فليس فيه خلاف عند سيبويه وشرَّاح الكتاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾[٤]، وقوله – عز وجل–: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُ﴾[٥]، أي: قد شرحنا لك صدرك، وقد آتاكم نبأ الذين كفروا من قبلكم، فالمعنى «على الإيجاب لأنَّ ألف الاستفهام هاهنا يؤدي عن معنى التَّقرير والتَّوقيف فيصير النَّفي إيجابا»[٦].

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ١١/ ١٦٧.

(٢) انظر: الكتاب،١/ ١٠٠، ٣/ ١٨٩.

(٣) شرح السِّيرافي، ١١/ ١٦٦، ١٦٧.

(٤) سورة الشَّرح، آية: ١.

(٥) سورة التَّغابن، آية:٥.

(٦) إعراب القرآن للنَّحاس، ٥/ ٢٥١.

ومن خروج الهمزة قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1]، فهنا استفهام تقريري[2] لا يطلب من المخاطب الرَّد، فنزول الماء واخضرار الأرض مشاهد، فالمراد هنا تنبيه المخاطب وتقريره، فكأنَّه قيل: «أتسمع؟ أنزل الله من السماء ماء فكان وكان كذا»[3]، وقد ترتب على خروج الهمزة حكم نحوي إذ جاز أن يرفع المضارع بعد الفاء حملا على المعنى المستلزم من القول، ولو كان استفهاما حقيقيا لامتنع الرَّفع ووجب فيه النَّصب؛ لأنَّ اخضرارَ الأرض ليس سببُها رؤيَتَكَ، فلمَّا كان الكلام تقريرا وهو تنبيه ليس بنفي، إذ إنَّ النَّفي انتقض بالاستفهام فأصبح المعنى إثباتا فحمل عليه الفعل (فتُصبحُ)[4]، وجعل سيبويه قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾[5]، واجبا حملا على المعنى الذي آل إليه مع كون الاستفهام عند سيبويه غير غير واجب[6].

فالألف وإن استعملت في التَّقرير فهو لفظ استفهام؛ وذلك أنَّ المقرِّر مستدعٍ لاعتراف المقرَّر، كما أنَّ المستفهِم مستدعٍ إخبار مستفهَم فهما جميعا من واد واحد، وإن قال المقرِّر مثلا: ألم آتك، أو أليس زيد بقائم، على سبيل التَّقرير، كان على المقرَّر أن يقول: بلى، أو لا، فيجب كما كان يجيب في الاستفهام[7].

كما يتحقق التَّقرير بحرف العرض لكونه مركبا من ألف الاستفهام والنَّفي، نحو قولهم: ألا تأتينا، فإما أن يريد المتكلِّم تقرير المخاطب، وقد يكون استدعاء وعرضا[8]، فالأصل في معناه العرض والاستدعاء، لكنَّ المقام هو المرشد للمعنى،

---

(١) سورة الحج، آية:٦٣.

(٢) تفسير أبي السُّعود، ١١٧/٦

(٣) الكتاب:٣/٤٠.

(٤) انظر: التَّعليقة، ٢، ١٥٧.

(٥) سورة الحج، آية:٦٣.

(٦) انظر: الكتاب،١/١٤٥، ٣/ ٤٠، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص١٧٣.

(٧) انظر: الكتاب، ٤/ ٢٣٤، شرح السِّيرافي، ٣/ ١٥٩.

(٨) انظر: الكتاب،٣/ ١٣٧، ١١/ ١٦٨.

أي إذا لم يكن هناك حال تبين المعنى المقصود فالأصل أن يأتي على ما وضع له، لكن إن كان المتكلِّم يتكلم مع شخص يأتيه فالمعنى المستلزم منه سيكون تقريرا.

ب. التَّقرير بنفي المقرَّر:

قد يضمن الكلام معنى النَّفي دون أن يكون هناك حرف نفي كما في الاستفهام الذي يؤول إلى معنى النَّفي، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[1]، فالمعنى المستلزم من مما ظاهره الاستفهام هو النَّفي، أي: ما قلت للنَّاس اتخذوني وأمي إلهين، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[2] أي: لم يأذن الله لكم[3]، فاللَّفظ المثبت لما لحقته همزة التَّقرير أصبح نفيا، بخلاف السَّابق لما لحقت همزة التَّقرير المنفي أصبح مثبتا.

ومثل خروج الهمزة لتؤدي معنى النَّفي فقد خرجت هل كذلك، وذلك قولهم: وهل يقدر أحد على مثل هذا؟، والمعنى المستلزم منه: ما يقدر أحد على مثل هذا[4].

٣. خروج الاستفهام إلى معنى الإنكار والتَّوبيخ والرَّد:

سبق أن أشرنا إلى خروج الاستفهام إلى الإنكار بالوضع بقواعد ضبطت، لكن قد يخرج إلى الإنكار كما سيذكر هنا، وهذا الخروج ليس خروجا مطردا بل يعتمد على معرفة المقام، إذ إن للحال المحيطة بالقول دورًا في توجه المعنى وفي الإشارة لمعنى الإنكار، نحو قولك: ما شأنك قائما؟ فقد يريد المتكلِّم الاستفهام الحقيقي، أي: ما تصنع وما تلابس في هذه الحال، وقد يكون المخاطب قائمًا والمتكلِّم يعرف قيامه، فقال له منكرا

(١) سورة المائدة، آية: ١١٦.

(٢) سورة يونس، آية: ٥٩.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٣/ ١٥٩، الخصائص، ٢/ ٤٦٦، / ٢٧٢.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ١١/ ١٦٦، ١٦٧.

لقيامه: ما شأنك قائما؟ فكأنَّه قال: لم قمت؟ إنكارًا وتوبيخا له بسبب قيامه[1]، وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله -عز وجل-: ﴿فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ﴾[2]، «كأنَّه أنكر إعراضهم فوبخهم على السَّبب الذي أدَّاه إلى الإعراض، فأخرجه مخرج الاستفهام في اللَّفظ، وتأويل ما لهم تأويل ما شأنك، كأنَّه قال: ما تصنعون؟»[3]، فالكلام في ظاهره استفهام، والمعنى المستلزم منه الإنكار، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾[4]، بمعنى: أيقولون افتراه، على جهة الإنكار والتَّوبيخ لهم[5].

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[6]، فهنا المعنى المستلزم مما ظاهره الاستفهام هو الإنكار والتَّوبيخ[7]، مع أنَّ الذين خوطبوا بالقتل ليسوا هُمُ القتلة، القتلة، «إنَّما قتل الأنبياء أسلافهم الذين مضوا فتولوهم على ذلك ورضوا به فنسب القتل إليهم»[8]، فالقتل وقع قبل الخطاب، وهم اتبعوا أسلافهم ورضوا بإيمانهم وفخروا بفعلهم، فأوقف معنى الاستفهام على جهة التَّوبيخ لهم، «كما يقول القائل لمن يعنفه بما سلف من فعله فيقول: ويحك لم تكذب؟ لم تبغض نفسك إلى النَّاس؟»[9]، فالمعنَّف كذب، وبغَّض النَّاس له قبل الخطاب، لكن المتكلِّم جاء به على صيغة الحاضر والفعل ماضيا توبيخا وإنكارا له.

ونقل ابن جني عن أحد الشُّعراء استفهاما تضمن معنى الإنكار عندما حكى الحال المصاحبة للاستفهام، وذلك قوله:

---

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ٦١، شرح السِّيرافي، ٦/ ١٤٨.

(٢) سورة المدثر، آية: ٤٩.

(٣) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٤٨.

(٤) سورة يونس، آية: ٣٨.

(٥) انظر: التَّعليقة، ٢/ ٢٨٢، شرح السِّيرافي، ١١/ ١٢٥.

(٦) سورة البقرة، آية: ٩١.

(٧) انظر: شرح السِّيرافي، ١١/ ٩٧، دراسات في اسلوب القرآن، ٣/ ٩٨.

(٨) معاني القرآن للفراء، ١/ ٦١.

(٩) شرح السِّيرافي، ١١/ ٩٧.

تقول وَصَكَّتْ وَجْهَها بِيَمِينها أَبَعْلِيَ هَذَا بالرَّحَى المتقَاعِسُ[1]

ففي قولها: (أَبَعْلِيَ هَذَا بالرَّحَى المتقَاعِسُ) يدلُّ على قوة إنكارها وتعاظم الصُّورة التي رأت عليها زوجها، فالحال في قولها: "صكت وجهها" جعل الكلام يحمل على غير ظاهره ليستلزم معنى الإنكار.

وقد يتحقق الاستفهام الإنكاري بالحذف لدلالة المقام عليه، نحو: أقياماً يا فلان والنَّاس قعودٌ، أَجلوساً والنَّاس يعدُون؟ أمقيما ونحن راحلون؟ أصبي وأنت شيخ؟ ومثله: أطربا وأنت قنَّسريّ؟ فهو لم يرد الاستفهام «وهذا الكلام يقوله الإنسان عند فعل يشاهده ممَّا ينكر عليه من أجل شيء آخر، كأنَّه إذا قال: أقياما والناس قعود فقد أنكر عليه القيام من أجل قعود النَّاس، وأنكر الجلوس من أجل فرارهم توبيخا له على ذلك. ومثله: أصبي وأنت شيخ...أطربا وأنت قنَّسريّ، وهو: المسنّ في هذا الموضع، إنكارا للطرب مع هذه الحال»[2].

٤. خروج الاستفهام إلى معنى الرَّد والتَّبصير:

وإن كان معنى الرَّد امتزج مع معنى الإنكار إلَّا أنَّ السِّيرافي أفرده، وذلك قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾[3]، ردًّا على من ادعى ذلك ونسبه إليه الإناث[4]، قال سيبويه: «فقد علم النَّبي -صلى الله عليه وسلم- والمسلمون: أنَّ الله -عز وجلَّ- لم يتخَّذ ولداً، ولكنَّه جاء حرف الاستفهام ليبصَّروا ضلالتهم. ألا ترى أنَّ الرَّجل يقول للرَّجل: آلسعادة أحب إليك أم الشَّقاء؟ وقد علم أن السَّعادة أحب إليه من الشَّقاء، وأنَّ المسؤول سيقول: السَّعادة، ولكنَّه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه»[5]، إذ أبان سيبويه في هذا النَّص أنَّ السَّائل يعرف الإجابة بالمنطق بالمنطق والعرف لكنَّه جاء بصيغة الاستفهام لتبصير المسؤول أنَّ أحد الجانبين مردود

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) شرح السِّيرافي، ٥/ ١١١، ١١٢.

(٣) سورة الزُّخرف، آية: ١٦.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ١١/ ١٢٥.

(٥) الكتاب، ٣/ ١٧٣.

غير مقبول، ولا يمكن قبوله، مع ما يشوبها من معنى الإنكار[1] عند القول بالجانب الآخر المخالف للحقيقة.

٥. خروج الاستفهام إلى معنى التَّوعد:

ويخرج الاستفهام إلى معنى التَّوعد بالألف؛ لأنَّ قائلها قد يكون المسؤول عنه معلوما فيعمد إلى ذلك ليخرج الكلام عن معناه الظاهر إلى معنى «التَّوعد نحو قولك لمن يشتمك أو يجترئ عليك: أتشتمني؟ وأتجترئ علي؟» فالشَّتيمة والجرأة على السائل واقعة، فكيف يسأله أشتمه أم لا، لذلك لما تناول النُّحاة أحرف الاستفهام نبهوا إلى المعاني المستلزمة التي تؤول إليها هذه الأحرف.

٦. خروج الاستفهام إلى التَّحقير:

لم يصرح سيبويه وشراح الكتاب بهذا المعنى لكن نجد في شرحهم للمعنى المستلزم ما يفهم منه معنى التَّحقير، وذلك قولهم: من أنت زيدا؟ « أصل هذا أنَّ رجلا غير معروف بفضل كأنَّه يسمَّى بزيد، وكان زيد مشهورا بشجاعة وضرب من ضروب الفضل التي يذكر بها الرَّجل، فلمَّا تسمَّى الرَّجل المجهول بزيد الذي هو معروف بالفضل دفع عن ذلك وأنكر عليه، فقيل له: من أنت زيدا على جهة الإنكار، أي من أنت ذاكرا زيدا ومعرِّفا هذا الاسم»[2]، ففي قوله من أنت؟! استلزم معنى التَّحقير له مع ما يشوبه من معنى الإنكار على المخاطب[3]، لأنَّه تسمى باسم مشهور في الفضل والعلم لا ينطبق على شخصه، وهذه المعاني المستلزمة من الاستفهام أشار إليها النُّحاة، وبينوا الحال والمقام التي كانت سببا في إخراجها إلى المعنى المستلزم، إذ لا يمكن أن تبقيه على المعنى الحقيقي، وقد ضبطها السِّيرافي بضابط مهم وهو إن كان يسأل عن شيء مجهول فيكون على الحقيقة، وإن كان يسأل عن معلوم فيخرج إلى أغراض أخرى[4].

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ١١/ ١٢٥.

(٢) شرح السِّيرافي، ٥/ ٦٣.

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ٢٩٢، شرح السِّيرافي، ٥/ ٦٢، ٦٣، همع الهوامع، ٢/ ١٨.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٣/ ١٥٧.

وفي خروج الاستفهام إلى المعاني المختلفة نجد إشارة النُّحاة إلى احتمالها معنى ظاهرًا وهو الاستفهام الحقيقي، ولكن عدل عنه إلى المعنى المستلزم لدلالة المقام عليه، كما أشاروا إلى المعاني المستلزمة للاستفهام التي دلَّ عليها أصل الوضع كما أشرنا سابقا.

خلاصة الفصل الأوَّل

اتخذ البحث من الأسس النَّحوية للبحث عن الدِّلالة الاستلزاميَّة مرجعا، فعرض جهود النُّحاة في بيان الدِّلالة الصَّريحة والدِّلالة المستلزمة، وحرصهم على ضبط المعنى المقصود بالقول في ضوء القواعد النَّحويَّة لضبط إشكالية الاستعمال في دلالته على المعنى المستلزم، فأعادوا بعض المعاني الضِّمنية إلى البنية التَّركيبية للجملة؛ ليصبح استخراج مستلزماتها بدقة عالية ودرجة كبيرة من النِّظامية والانتظام، في حين بقي بعض المستلزمات لا يحكمها الوضع بل يختلف باختلاف أعراف النَّاس واعتقادتهم وما ورثوه من أسلافهم.

وينضوي تحت هذا الفصل مبحثان، وهما الاستلزامات الوضعيَّة، والاستلزامات غير الوضعية، أمَّا الاستلزامات الوضعية، فقد أدرج ما يكون منحوتا من نظام اللُّغة وذلك من خلال المسائل التَّالية:

أولا: التَّعريف والتَّنكير:

وذكرنا دور هذه المسألة في الدِّلالة على المستلزم كما في عدول المتكلِّم عن المعرفة إلى النَّكرة ليضمن القول معنى مجازيًا كما في قوله: أتاني رجل؛ لأنَّ الأصل في جنس الرِّجال القوَّة، وكذلك تمييزه بين جواب (متى) وجواب (كم) في وقوعها على جميع ما تقع عليه أو بعضه، وعدول المتكلِّم في جواب (كم) إلى ألفاظ معرفة بـ(أل) تدلُّ على وقت طويل هو عدول عن اللَّفظ الظَّاهر إلى المعنى المستلزم.

ثانيا: الخبر بين الإثبات والنَّفي:

فوجد أنَّ الواسمات الموضوعة لهذا الضَّرب درجات في تأكيد الخبر أو نفيه، وهو دليل على شيوع المعاني المستلزمة المقصودة بالقول، كما ميزوا بين المؤكِّدات المتشابهة كفتح همزة (إنَّ) وكسرها وتبع هذا التَّمييز تمييز للمعاني المقصودة بالقول، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾، فجعلوا الكسر للتَّوكيد، أمَّا الفتح فلا تكون للتَّأكيد بل بمعنى

(لعلَّ)، ولو وقعت للتَّأكيد جعلوا (لا) المفاد منها معنى النَّفي زائدة وإن كانت ظاهرة، وهنا يدل على عنايتهم بضبط اللَّفظ مقرونا بالمعنى.

وكذلك إنزالهم بعض المعاني المستلزمة منزلة المعاني الأساسية ومحاولة التَّقريب بينها كما في التَّقليل والتَّكثير، فجعلوا التَّكثير بمنزلة الإثبات، والتَّقليل بمنزلة النَّفي لضبط القواعد والأحكام المتصلة بكلٍّ منها لتطِّرد أحكام النَّظم.

ثالثا: الاستثناء:

وفيه جمعوا الأدوت التي تؤدي معنى الاستثناء على اختلاف أعمالها، وجعلوا حدِّهم للاستثناء يفهم منه معنيان أحدهما مباشر وآخر غير مباشر، واعتمدوا المعنى المستلزم لما قبل (إلَّا) ليبنى عليه ما بعد (إلَّا) كما في التَّقليل والشَّرط، وجعلوا أحد أدواته وهي (غير) في حكم المسكوت عن ما بعدها الذي قد يعمد إليه المتكلِّم عندما تتوتَّر العلاقة بينه وبين مخاطبه ليلغز عليه ويوهمه ليفهم منه خلاف الحقيقة.

رابعا: التَّوابع والحال والتَّمييز:

ذكرنا كيف ضبط النُّحاة المعاني المستلزمة منها سواء كان في ضبطهم للأصول كما في الصِّفة، إذ جعلوا الأصل فيها أن تأتي للتَّعريف والتَّخصيص لكنَّها قد تستلزم معنى المدح أو الذَّم كما في (كلِّ، وحقِّ، وجدِّ) إذا كان موصوفها نكرة أو معرفة يدلُّ على الجنس، وغيرها من الأحكام، ومثله في الحال حيث ضبطت قواعده وما خرج منها ردَّ بالتَّأويل إلى الأصل، مشيرين إلى المعنى المستلزم الذي فهم من التَّأويل الذي رافق الخروج، وارتبطت القواعد النَّحوية في الجواز والمنع بالمعنى المستلزم المقصود بالقول كما كشفنا ذلك في بدل الغلط والتَّمييز.

خامسا: الأمر والنَّهي:

بين النُّحاة كيف استلزم كلٌّ منهما الآخر إذ إنَّ الأمر بالشَّيء هو نهي عن خلافه والعكس، وترتب على المعنى المستلزم قواعد لا تستساغ في غير هذا الباب، كما قعدوا للمعاني المتفرعة من هذه المعاني الأساسيَّة كالدُّعاء وجعلوا الأحكام مساوية لأحكام ما تفرعت عنه إلَّا أنَّه اختلف عنه جهة المخاطب فقط، وكذا العرض استلزم اللين في الطَّلب ووضعت له أدوات

دالَّة عليه، كما خرجت صيغة الأمر عن معناها باطِّراد لتؤدِّي معانٍ مستلزمة كالتَّعجب (أفعل به)، أو بالتَّركيب لتحمل معنى الشَّرط.

سادسا: الاستفهام:

فيخرج عن الاستفهام ليؤدي معانٍ استلزاميَّة مقصود بالقول كالتَّسوية، أو المدح وذلك عند وقوع أي الاستفهاميَّة صفة لاسم جنس، وقد بنيت بعض القواعد فيه على استلزامات حواريَّة، وذلك عند لبس أحد المتخاطبين بإخبار مخاطبه عن شخص يعتقد أنَّه عرفه، فيرد مخاطبه باستفهام عن الشَّخص المتحدث عنه لتنبيه مخاطبه أنَّه غير معلوم عنده، وكذلك في الإنكار المضمن معنى الإثبات أو النَّفي، ولهما قواعد خاصَّة ضبطت في كتب النُّحاة.

أمَّا المبحث الثَّاني وهو الاستلزامات غير الوضعيَّة فقد أدرج تحته تلك الاستلزامات التي لا يمكن ضبط معانيها من خلال الوضع فقط، إذ كان لعادات النَّاس وأمزجتهم وتقاليدهم واعتقاداتهم وما ورثوا من أسلافهم دور في بيان المعنى المقصود بالقول، وأشار إليها النُّحاة، وينضوي تحته عدد من المسائل:

أولا: تضمين الجملة الاسميِّة الخبريَّة عددًا من المعاني:

وقد أشرنا إلى تضمنها معنى التَّأكيد دون وجود الواسمات التي ذكرت في المبحث السَّابق، وكذلك معنى التَّعجب أو الدُّعاء، أو التَّزكية وغيرها، واجتهد النُّحاة في ضبط قاعدة خروجها وهو البدء بالنَّكرة، أو الجمع بين نقيضين كالتَّعريف والتَّنكير الذي أدى إلى شذوذ القاعدة.

وكذلك خروج الخبر المثبت إلى النَّفي دون أن يكون هناك حرف أو فعل ضمن معنى النَّفي كما في خروج اسم التَّفضيل الذي أشار النُّحاة إلى استلزامات حواريَّة مساعدة على فهم التَّركيب.

ثانيا: خروج الجملة الفعليَّة الخبريَّة إلى معان متفرقة:

ورد النُّحاة هذا الخروج إلى الاعتقاد الاسلامي، مع حرصهم على ضبط القواعد حتى لا ينتقض المعنى المستلزم الذي دلَّ عليه القول، نحو منعهم دخول (قد) على الفعل المضمّن معنى الدُّعاء؛ لأنَّه ينقضه.

ثالثا: خروج الصِّفة عن أصل الوضع:

فأشاروا إلى أن المتكلِّم قد يتكلَّم مثلا بالمدح، والمعنى المستلزم منه السُّخريَّة، دلَّ عليه تعابير الوجه، أو يراه من الإشارات التي تفهم في حال الحضور.

رابعا: خروج الأمر والدُّعاء إلى معنى الخبر:

وقد راعوا جهة الخطاب في توجيه المعنى، إذ إن المعاني تتغير بتغير قائلها، كما في (ويل) فعدت خبرا مثبتا إن كان الخطاب من الله، ومثله الأمر.

خامسا: خروج الاستفهام إلى معان متفرقة:

أشاروا إلى خروج الاستفهام عن معناه الأصلي، وحاولوا ضبط هذا الخروج في أنَّ المستفهم إمَّا أن يستفهم عن معدوم أو شكٍّ فهو استفهام حقيقي، أو عن موجود ليريد به معان أخرى، واعتدوا بالمعنى المستلزم ورتبوا عليه قواعد أخرى كما في همزة التَّقرير إذ جوزوا رفع الفعل المعطوف عليها، وهكذا دواليك.

الفصل الثَّاني

التَّركيب النَّحوي ميزته ومقتضياته

توطئة:

عرض في الفصل السّابق الاستلزامات الخطابيَّة في مسائل نحويَّة متفرقة كلَّ واحدة منها لها أحكام خاصة قد لا تكون في الأخرى، وأُظْهِر فيها المعاني المستلزمة المقصودة بالقول في أصل الوضع والتي كان لها أثرٌ في صياغة القاعدة النَّحويَّة، أو الاستلزامات التي خرجت عن أصل الوضع لتؤدي المعاني المقصودة بالقول دون أن يكون للفظ الظَّاهر أو المعنى الحرفي دور في الإشارة إلى هذا الخروج، لكنَّ هذا الخروج لم يتركه النُّحاة بدون توجيه للقاعدة أو للمقام كتعظيمهم للمتكلِّم أو للمخاطَب، وإشارتهم في بعض التَّراكيب إلى شذوذ القاعدة أو خرقها، وغيرها من الأسباب التي خرج به اللَّفظ من المعنى الظَّاهر إلى معنى آخر مستلزم مقصود بالقول كصوت المتكلِّم، وتعابير وجهه، وسينتقل هذا الفصل من دراسة المسائل الجزئيَّة إلى دراسة ظواهر عامة تميَّز بها النَّحو العربي في دراسته لبعض القواعد التي تشترك فيها جميع التَّراكيب، وكيف ميزوا في كلِّ ظاهرة أثرها في ضبط المعاني سواء كانت هذه المعاني ظاهرة، أو مستلزمة، وسيركز البحث على الظَّواهر الآتية:

المبحث الأوَّل: الإعراب.

المبحث الثَّاني: الحذف.

المبحث الثَّالث: التَّقديم والتَّأخير.

المبحث الأوَّل

الإعراب

الثَّابت الذي لا شك فيه أنَّ إطلاق صفة (الحال) الملازمة للمفاهيم النَّحويَّة كان يتوزع في الغالب على حسب ما تقتضيه طبيعة التَّراكيب أو السِّياقات؛ ذلك أنَّ «حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف، وذلك أنَّ الكلام إنَّما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجنَى من الكلمة الواحدة، وإنَّما تُجنَى من الجمل ومدارج القول، فلذلك كان حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف»[1]، وتشريف الوصل على الوقف جاء من كون المتكلِّم إذا وصل ذكر علامات الإعراب التي تزيد كلامه بيانا، وتفصح عن مقاصده، وهي أهم سمة من سمات اللُّغة العربيَّة.

تعدُّ العلامة الإعرابيَّة عنوان الاستعمال اللُّغوي في النَّحو العربي، إذ أصبحت محط عناية التَّأليف النَّحوي في العصور المتأخرة لضبط التَّراكيب ولسلامة اللُّغة من اللَّحن، وهذه العلامات التي عدَّت عنوانا لضبط المعاني الدِّلاليَّة كالابتداء والفاعلية والمفعولية وغيرها من المعاني الدِّلاليَّة لا يسعى هذا البحث إلى عرضها وتبيانها، بل يسعى هذا البحث إلى عرض التَّركيب الذي تتناوب عليه علامتان، ويعمد فيه المتكلِّم إلى اختيار أحدهما مع توفر عناصر الصِّحة من الوجهة النَّحوية التي تجوز كلا العلامتين في التَّركيب، أو لزوم التِّركيب علامة واحدة وتتعدد توجيهاته بين عدد من الأبواب، ليبحث أثر تعدُّد هذه العلامات ومقتضى كلُّ علامة، والآثار المترتِّبة على عدول المتكلِّم عن إعرابها من باب إلى باب آخر، وسنتناول اختلاف العلامات من خلال مطلبين:

المطلب الأوَّل: الفوارق الاستلزامية للعلامة الإعرابيَّة في الأفعال.

المطلب الثَّاني: الفوارق الاستلزامية للعلامة الإعرابيَّة في الأسماء.

---

(١) الخصائص، ٢/ ٣٣٣.

المطلب الأوَّل: الفوارق الاستلزامية للعلامة الإعرابيَّة في الأفعال.

يتردَّد الفعل المضارع في التَّصور النَّحوي أحيانا بين علامتي الرَّفع والنَّصب مع جواز كلا العلامتين في نفس التَّركيب الظَّاهر الذي لم يتغير بتقديم أو تأخير، أو حذف أو إضافة، ولم تكن هذه الظَّاهرة في مسألة واحدة بل تجاوزت إلى عدَّة مسائل، فما الذي جوَّز تلك العلامتين في تلك المسائل، وأيهما أولى بالاختيار؟ وما أسباب عدول المتكلِّم عن إحدى العلامتين إلى الأخرى؟ من أهم هذه المسائل:

أوَّلا: رفع الفعل ونصبه بعد (إذن):

إنَّ الفعل الواقع بعد (إذن) إمَّا أن ينصب فيكون النَّاصب له هو (إذن)، أو يرفع فيكون حينئذ حرفًا غير عامل فيما بعده، قال سيبويه: نحو قولك لمن يحدثك بالحديث: «إذن أظنُّه فاعلًا، وإذن إخالُك كاذبًا، وذلك لأنَّك تخبر أنَّك تلك السَّاعة في حال ظنٍّ وخِيلةٍ، فخرجت من باب (أن، وكي)، لأنَّ الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ، ولو قلت: إذن أظنَّك، تريد أن تخبره أنَّ ظنَّك سيقع لنصبت، وكذلك إذن يضربُك[1]، إذا أخبرت أنَّه في حال ضربٍ لم ينقطع»[2]، فميَّز سيبويه من خلال هذا النَّص بين معنيين استلزمهما تركيب واحد (من جهة الاقتضاء)، وذلك في قوله: إذن أظنُّه فاعلا، وبين: إذن أظنَّه فاعلا، فالرَّفع يقصده المتكلِّم إذا كان فعل الظَّن واقعا كما يكون الفعل واقعا إذا قال: إذن يضربُك، وإذن أكرمُك إذا أخبر أنَّه الآن في حال ضرب أو إكرام فالضَّرب والإكرام ثابت مشاهد بالنِّسبة للمخاطب.

أمَّا إذ كان الفعل غير واقع ويحمل معنى الاستقبال كان النَّصب أولى به، قال أبو عليّ الشّلوبين في بيان شروط عملها: «وَهُوَ ألَّا تدخل إلَّا على مستقبل، فإذا أدخلناها على فعل

---

(١) الكتاب:١٦/٣ ووردت في تحقيق عبد السّلام هارون بالنّصب "إذن يضربَّك". وكذلك وردت في نسخة بولاق ٤١٢/١، وهو تصحيف يتعارض مع قول سيبويه بأن ما وقع يكون بالرَّفع، وورد في شرح السِّيرافي ١٩٣/٩، انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص ١٢٧، ١٢٨.

(٢) الكتاب:١٦/٣.

حال لم تعمل أصلا وإن كانت متقدِّمة؛ لأنَّه ليس في الدُّنيا ناصب يدخل على فعل حال، فوجب لها هنالك الإلغاء»[1]، وأشار إلى أنَّه لا يكون النَّصب في الحال؛ «لأنَّ حروف النَّصب إنَّما معناهنَّ ما لم يقع»[2]، فالاستلزام القائم على مبدأ القصد من جهة، والمقام من جهة أخرى هما المتحكمان في العلامة، وذلك هو الذي يتضح من قول سيبويه: "يريد، وليس في حال حديثك" والإرادة هنا بمعنى القصد.

وقد كانت العلامة الإعرابيَّة فاصلة بين معنيين مقصودين بالقول، يحددها قصد المتكلِّم، لذلك نجد النُّحاة لا يعتدُّون بقول النَّائم والسَّاهي؛ لأنَّه صادر عن غير قصد[3]، وقد دقق أبو هلال العسكري المراد بالمعنى وذلك في قوله: «إنَّ المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه وقد يكون معنى الكلام في اللُّغة ما تعلق به القصد... والكلام لا يترتب في الإخبار والاستخبار وغير ذلك إلا بالقصد»[4]، فاعتدُّوا بقصد المتكلِّم في تسيير المعاني المستلزمة من الكلام.

ثانيا: الرَّفع والنَّصب بعد حتى:

تعدُّ (حتَّى) حرف ابتداء[5] إذ كونه لا يؤثر في حركة ما بعده رفعا أو نصبا، فليس هو الرَّافع أو النَّاصب للفعل، وإنَّما يدخل على الفعل ليصل ما بعده بما قبله[6]، وقد علق سيبويه الحركات الإعرابيَّة بمقاصد المتكلِّم، ومن ما جاز فيه الرَّفع والنَّصب:

- سرت حتَّى أدخلُها.
- سرت حتَّى أدخلَها.

---

(١) شرح المقدّمة الجزولية ٢/ ٤٧٧.

(٢) المقتضب٢/١٢.

(٣) انظر: المزهر، للسيوطي ١/٣٤.

(٤) معجم الفروق اللّغوية ١/ ٥٠٣، ٥٠٤.

(٥) انظر: الكتاب، ٣/١٧، ١٨. وذلك قوله: «فحتّى ههنا بمنزلة إذا، وإنّما هي كحرف من حروف الابتداء».

(٦) انظر: شرح كتاب السّيرافي،١٠/ ١٣.

فعندما يعمد المتكلِّم إلى الرَّفع فهو يستلزم أحد المعنيين[1]:

المعنى الأوَّل: أن يكون المتكلِّم يحكي حالًا سابقة، فسيره ودخوله وقعا فيما مضى، وكأنَّه يقول: سرت فإذا أنا داخل، ويريد أنَّ الدُّخول كان متصلًا بالسَّير.

المعنى الثَّاني: أن يكون السَّير قد كان، ويكون الدُّخول الآن بمعنى: حتَّى أنِّي الآن أدخلها[2]، فالسَّير وقع قبل الحديث والدُّخول وقع أثناء الخطاب، وأيهما اقتضاه قصد المتكلِّم سيعلم أثناء الخطاب، فإن المخاطَب من خلال الحال المشاهدة سيعلم أي المعنيين مقصودًا بالقول. وإن نصب المتكلِّم فالنَّصب بـ(أنْ) المضمرة[3]، ويقتضي ذلك أحد معنيين:

المعنى الأوَّل: الغاية، فيكون بمعنى (إلى)، نحو قولك: سرت حتَّى أدخلَها، فيجعل المتكلِّم الدَّخول غاية لمسيره[4]، فكأنَّه قال: سرت إلى أن أدخلها، وكأن المتكلِّم مازال في سيره سيره حتَّى يصل إلى غايته.

المعنى الآخر: للتَّعليل، وتكون بمعنى (كي)، فالدُّخول علة للسَّير، وكأنَّه قال: سرت كي أدخلَها، فيكون «السَّير قد كان والدُّخول لم يكن»[5]. والذي يحدد أحد المعنيين هو المقام، فإن كان مازال في حال سير علم أنَّه سيواصل سيره ليصل إلى مبتغاه، وإن كان السَّير قد انتهى وبقي الدُّخول علم أنَّ العلة من السَّير السَّابق هي إرادته الدُّخول الذي لم يتحقق من قبل حتَّى زمن خطابه.

فالذي جوز هذه العلامات وتعدُّد مستلزماتها من جهة الاقتضاء، هو وقوع الفعل وتحققه قبل (حتَّى)؛ لأنَّ ما بعد (حتَّى) مرتبط وقوعه بوقوع ما قبلها وقد يتحقق ما قبلها ويبقى ما بعدها منصوبا[6]، نحو: «سرت حتَّى أدخلُها وقد سرت حتَّى أدخلُها، وكذلك: إنِّي سرت حتَّى

---

(١) انظر: الكتاب، ٣/١٧، ١٨.

(٢) انظر: الكتاب، ٣/١٧، ١٨.

(٣) انظر: الكتاب، ٣/١٧.

(٤) انظر: الكتاب، ٣/١٦، ١٧.

(٥) انظر: الكتاب، ٣/١٧.

(٦) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٨.

حتَّى أدخلُها...فإن جعلت الدُّخول في كلِّ ذا غاية نصبت»[1]، وإن كان ما بعد (حتَّى) لا يؤديه الفعل الذي قبله فالوجه فيه النَّصب وحده، نحو: سرت حتَّى أسمعَ الأذان، وسرت حتى أُصبحَ، فالوجه فيه النَّصب وحدَّه؛ لأنَّ السَّير لا يؤدي إلى سماع الأذان، إنَّما يؤدي الأذان إلى الصبح، وكذلك الإصباح؛ لأنَّ الإصباح لا يؤديه السَّير، إنَّما هي غاية طلوع الشَّمس[2].

وارتبطت العلامة الإعرابيَّة عند النُّحاة بمعان مستلزمة يجوز أو يمتنع بمقتضاها إحدى العلامتين، نحو قولهم: قلَّما سرت حتَّى أدخلها، فإنَّه يجوز الرَّفع على حال، ويمتنع الرَّفع على حال أخرى، فيقال: قلَّما سرت حتَّى أدخلُها أو أدخلَها، فإذا كان قلَّما وأقلَّ تتضمن معنى القلَّة الذي هو ضد الكثرة جاز فيه الرَّفع والنَّصب؛ لأنَّ السَّير القليل قد يؤدي إلى الدُّخول، والمعنى المقصود بالقول هو الذي سيؤثر في اختيار إحدى العلامتين فإن قصد المتكلِّم بأنَّه دخلها مع قلة السَّير رفع، وإن أراد أنَّه سار قليلا لأجل أن يدخلها نصب[3].

وقد يكون التَّقليل يتضمن معنى النَّفي، قال السِّيرافي: «وأقلَّ ينصرف على معنيين: أحدهما: النَّفي العام، والآخر: ضد الكثرة»[4]، فإن تضمن معنى النَّفي امتنع فيما بعد حتَّى الرَّفع، ووجب فيه النَّصب؛ لأنَّ الشَّيء إذا قلَّ قارب الانتفاء[5]، فيقول: قلَّما سرت حتَّى أدخلَها، وأقلُّ ما سرت حتَّى أدخلَها، فكأنَّه قال: ما سرت، كما أنَّه إذا قال: ما سرت حتَّى أدخلَها، لم يجز الرَّفع في الفعل بعد (حتَّى)[6]، فجعلوا المعنى المتضمن في استلزامه لإحدى العلامات الإعرابيَّة كالمعنى الصَّريح، فلمَّا كان الفعل قبل (حتَّى) لم يكن ولم يتولد، كان الفعل المترتب عليه أولى بامتناع وقوعه.

ثمَّة مظاهر أخرى كان للمعنى المستلزم فيها أثر في العلامات الإعرابيَّة مع كون ما قبل (حتَّى) في الظَّاهر فعل ثابت، نحو قولهم: «إنَّما سرت حتَّى أدخلُها، وحتَّى أدخلَها، إن جعلت

---

(١) الكتاب،٣/٢٠.

(٢) انظر: الكتاب، ٣/ ٢٧، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٢٠.

(٣) انظر: الكتاب٣/٢٢، التَّعليقة، ٢/ ١٤٠، ١٤١، شرح السِّيرافي١٠/ ١٥.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي٨/ ١٧٣.

(٥) انظر: الخصائص، ٢/ ١٢٦.

(٦) انظر: الكتاب٣/٢٢، التَّعليقة، ٢/ ١٤٠، ١٤١، شرح السِّيرافي١٠/ ١٥.

السَّير غاية»[1]، فجاز فيه الرَّفع والنَّصب؛ لأنَّ ما قبل (حتَّى) فعل واقع فيجوز في الفعل المترتب عليه أن يقع، أو لا يقع، لكنَّ سيبويه قال في موضع آخر: «إنَّما سرت حتَّى أدخلَها إذا كنت محقراً لسيرك الذي أدى إلى الدُّخول ويقبح إنَّما سرتُ حتى أدخلُها»[2]، فامتنع هنا الرَّفع مع كون الفعل قبل (حتَّى) في ظاهر اللَّفظ الصَّريح فعل ثابت، وفي الغالب يمتنع الرَّفع إن كان الفعل قبل (حتَّى) فعلًا غير ثابت، ووجه ذلك السِّيرافي[3]، فذكر أنَّ (إنَّما) تتضمن معنيين: أحدهما تحقير الشَّيء، والآخر الاقتصار عليه.

فإمَّا أن يقصد المتكلِّم معنى الاقتصار فيجوز فيما بعد (حتَّى) الرَّفع والنَّصب، نحو قولهم في رجل ادُّعِي له الشَّجاعة واليسر والكرم، فاعترف المتكلِّم بواحدة دون باقي الصِّفات، فقال: إنِّما هو شجاع، فأثبت له معنى الشَّجاعة دون غيرها، وعلى هذا المعنى جاء قولهم: إنَّما سرت حتَّى أدخلها، فالمتكلِّم أثبت له السَّير الذي أدى إلى الدُّخول، فجاز فيما بعد (حتِّى) الرَّفع والنَّصب، لأنَّ المتكلِّم أثبت فيه السَّير فبقي الفعل المترتب عليه فإمَّا أن يثبت وقوع الدُّخول فيرفع، أو عدم وقوع الدُّخول في وقت الإخبار فينصب على الغاية، فكأنَّه قال: إنَّما سرت إلى أن أدخلَها.

وإمَّا أن يقصد المتكلِّم بـ(إنَّما) معنى التَّحقير فيجب النَّصب؛ لأنَّ التحقير يتضمن عند قائله معنى النَّفي، وذلك قولك: لمن تحقر صنيعا له: إنَّما تكلمت وسكت، وإنَّما سرت فقعدت، فلم تعتد بكلامه ولا بسيره، فعلى هذا الوجه نصب سيبويه: إنَّما سرت حتَّى أدخلَها؛ لأنَّ المتكلِّم لم يعتدّ بسَيرِه سيرًا، فكأنَّ السَّير المؤدي للدُّخول معدوم، فاستحال في الفعل المتولِّد عنه أن يرتفع وهو معدوم على الحال[4]، فصار استلزام ما ظاهره الإثبات معنى التَّحقير الذي جعل بمنزلة النَّفي موجبا لاختيار النَّصب، فجعلوا التَّحقير بمنزلة النَّفي الصَّريح، وضمنوه أحكام المعنى الصَّريح، كما كان التَّقليل بمنزلة النَّفي[5]، ومعرفة المخاطب لقصد المتكلِّم: أهو الاقتصار أم

---

(١) الكتاب،٣/٢١.

(٢) الكتاب،٣/٢٢.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي١٠/ ١٤.

(٤) انظر: التَّعليقة، ١/ ٢٩٠، شرح السِّيرافي١٠/ ١٤، ١٥.

(٥) انظر: الكتاب،٣/٢٢ـ٢٤، التَّعليقة، ١/ ٢٩٠، ٢/ ١٤٠، ١٤١، انظر: شرح السِّيرافي٨/ ١٧٣، ١٠/ ١٤، ١٥.

التَّحقير مقترنة بالسِّياق الذي قيلت فيه، فإن كان قطع مسافة طويلة ولم يبقَ له سوى بضع خطوات على الوصول، أو قطع كلَّ المسافة علم مخاطبه أنَّه يقصد معنى الاقتصار، ويبقى الرَّفع دالا على الدُّخول والنَّصب على عدم الدُّخول، فإن كان في بداية سيره وتكاسل في المشي وبقي له مسافة طويلة حتى يدخل علم مخاطبه أنَّه يريد التَّحقير، وكان النَّصب فقط ليدلُّ على عدم الدُّخول، فهذه القرائن هي التي تساعد المخاطَب على معرفة المعاني المستلزمة التي يقصدها المتكلِّم، والمتأمل في ضبط النُّحاة لقاعدة العلامات الإعرابيَّة يجد أنَّهم راعوا فيها ضبط المعاني سواء كانت ظاهرة أو مستلزمة.

ثالثا: الفعل بعد حروف العطف (الفاء، والواو ، وأو):

حروف العطف تعطف فعلًا على فعل آخر، فيأخذ حركة إعرابه أو يغاير حركة ما قبله بحسب ما يقتضيه المعنى، وتفصيل ذلك فيما يلي:

١. الفاء:

تدخل الفاء على الفعل لإشراك ما بعده بما قبله، أو للقطع، أو لجعل الأوَّل سببًا في الثَّاني[١]، والفعل بعدها إمَّا أن يلزم علامة واحدة، إذا كان الفعل قبل الفاء واجبا[٢]، نحو: إنَّه عندنا فيحدثُنا، وسوف آتيه فأحدِّثُه على أن تشرك بينه وبين الأوَّل، وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنَّ قائله في المثال الأوَّل قد أخبر بوقوع الحديث، وفي الآخر وعد المتكلِّم وعدا مطلقا بإيقاعه لذا منع سيبويه نصب الفعل وأوجب الرَّفعُ[٣].

وكذلك كلُّ ما تضمن معنى الوجوب وجب فيه الرَّفع وامتنع النَّصب، فلا تقول: كثر ما سرت فأدخلَها، بل فأدخلُها؛ لأنَّه واجب[٤]، فالتَّركيب ليس المانع للنَّصب بل هو المعنى الذي يتضمنه القول من الوقوع والثُّبوت، وفي التَّركيب ذاته إذا كان ما قبل

(١) انظر: الكتاب، ٢٨/٣، الأصول، ٢/ ١٨٢، شرح السِّيرافي، ١٠، ٣٤، ٣٥.

(٢) انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص١٢٩، ١٣٠.

(٣) انظر: الكتاب، ٣٨/٣.

(٤) انظر: الكتاب،٢٢/٣.

الفاء غير موجب[1]، كالنَّفي جاز أن تعددت العلامات والتي يترتب عليها تعدد الاستلزامات، وذلك قولهم:

- ما تأتيني فتحدِّثُني.
- ما أتيتني فتحدِّثَني.

ومن خلال اختيار المتكلِّم لإحدى العلامتين اللتين يصح استعمالهما في التَّركيب ذاته وعدوله عن الأخرى يتوصَّل المخاطب إلى قصد المتكلِّم عن طريق التَّنوع الاستعمالي الذي تأخذه الحركات، محققة بعدا وظيفيا يتماشى مع السِّياق الاستعمالي؛ فالرَّفع عند النُّحاة يقتضي على جهة الاستلزام معنيين:

أحدهما: أن يشرك المتكلِّم ما بعد الفاء بما قبلها، وكأنَّه قال: ما أتيتني وما تحدّثُني[2]، فالثَّاني منفي كما كان الأوَّل منفيا.

الآخر: أن ينفي المتكلِّم الإتيان ويثبت الحديث[3]، كأنَّه قال: ما أتيتنا فأنت تحدّثُنا السَّاعة[4]، وضعف السِّيرافي هذا الوجه، لأنَّه ليس لأحدهما تعلق بالآخر، وإنَّما رفع لأجل القطع بين الجملتين[5].

والأصل في الفاء أن تكون عاطفة، والعطف إمَّا أن يكون عطفًا ظاهرًا فيعطف ما بعدها على ما قبلها، فيدخله في إعرابه وظاهر معناه، كما في الوجه الأوَّل من مستلزمات الرَّفع التي تقتضي عدة جهات من المعاني، وقد يكون العطف متأولا فينصب المتكلِّم ما بعد الفاء بإضمار (أن)[6] على وجهين:

أحدهما: أن يقصد المتكلِّم ما أتيتني فكيف تحدِّثُني، فنفى الإتيان نفيا مطلقا فامتنع الحديث لامتناع شرطه وهو الإتيان، أي: لو أتيتني لحدَّثتني[7].

---

(١) انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص٢٤٧- ٢٥١.

(٢) انظر: الكتاب، ٣/٣٠، التَّعليقة، ٢/ ١٥٣.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي١٠/ ٣٥.

(٤) انظر: الكتاب، ٣/٣١، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٦.

(٥) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٦.

(٦) شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٤.

(٧) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٥.

وأمّا الآخر: فيقتضي ما تأتيني أبدًا إلَّا لم تحدِّثني، أي: منك إتيان كثير ولا حديث منك[1]، فالنَّصب هنا ضمَّن الكلام معنى الاستثناء، الذي نقض معنى النَّفي الظَّاهر في الإتيان وجعله مثبتا، وجعل ما ظاهره الإثبات مستلزما معنى النَّفي.

ولما وقف ابن السَّراج على النَّصب بعد الفاء، قال: « اعلم أن ما ينتصب على باب الفاء ينتصب على غير معنى واحدٍ وكل ذلك على إضمار (أنْ) إلا أنَّ المعاني مختلفة، ... ومن شأن العرب إذا أزالوا الكلام عن أصله إلى شيءٍ آخر غيروا لفظه وحذفوا منه شيئًا، وألزموه موضعًا واحدًا إذا لم يأتوا بحرف يدلُّ على ذلك المعنى، ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل ليكون ذلك دليلًا لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام»[2].

فأشار في هذا النَّص الطَّريف إلى أنَّهم حذفوا (أن) مع بقاء عملها، لأنَّها يستلزم منها معان أخرى لها في أصل الوضع ما يدلُّ عليها، لذا تأوَّلوا العطف هنا وجعلوه مرَّة يستلزم معنى الشَّرط، وأخرى يستلزم معنى الاستثناء، كما أنَّ عدول (الفاء) عن الأصل الذي وضعت له وهو العطف هو الذي دلَّ على هذه المعاني المتأوَّلة.

وفي مواضع أخرى عطف على النَّفي فكرهوا تعدد العلامات واختاروا أحد المقتضيات الاستلزامية ليناسب المعنى المقصود بالقول، نحو قولهم: لا يسعني شيء فيعجزَ عنك، فاختاروا توجيها واحدا، وهو لا يسعني شيء إلَّا لم يعجز عنك، أي: لا يسعني شيء عاجزًا عنك، ومنعوا النَّصب على التَّوجيه الثَّاني وتقديره: لا يسعني شيء فيكون عاجزاً عنك؛ لأنَّ المعنى محال، وتقديره: لا يسعني شيء أصلًا، ولا يعجز عنك شيء، والرَّفع على أحد التَّوجهين فاسد أيضا؛ لأنَّه يؤول معناه إلى أنَّه لا يسع المتكلِّم شيء وهو محال[3]، ففساد المعنى المستلزم في القول كان خلف رد النُّحاة لبعض التَّوجيهات.

---

(١) الكتاب، ٣/٣٠، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٥، ٣٦.

(٢) الأصول، ٢/ ١٨١.

(٣) انظر: الكتاب، ٣/٣٢، ٣٣، التَّعليقة، ٢/ ١٦١، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٦، ٣٧، شرح الرُّماني، ١/ ٨٦٥.

وعندما وقف النُّحاة على قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ﴾[1]، فرفع بعد نفي على وجهين: الأوَّل على الإشراك فيكون معنى الكلام لا يؤذن لهم وما يعتذرون، فالعطف كان بإشراك الحركة ومعنى النَّفي فهو على ظاهر القول، والوجه الآخر على القطع، كأنَّه في التَّقدير: ولا ينطقون، ولا يُؤذن لهم فهم يعتذرون[2]، قال الفارسي: «فالتأويل الأوَّل أسوغ لأنَّ الكلام فيه على وجه لا إضمار فيه. ولو حملت الآية على الوجه الثَّاني لكان اعتذارهم ليس بعذر على الحقيقة كلا نطق، وصار هذا كقولك: تكلَّمت ولم تتكلَّم إذا لم يأتِ بكلامٍ جَيّد»[3]، فإن كان ﴿فَيَعۡتَذِرُونَ﴾معطوفة على ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ﴾ فيستلزم من الآية معنى النَّفي، وعلى القطع يستلزم منه معنى عدم الاعتداد بعذرهم فكأنَّ اعتذارهم ثابت، لكن بمنزلة من يجمع بين فعلين أحدهما مثبت والآخر منفي، فجمع بين فعلين متناقضين في الإثبات والنَّفي؛ ليحمل الكلام على معنى مستلزم وهو عدم الاعتداد بالفعل، فإنَّه وإن كان مثبتًا في ظاهره فيكون المعنى المستلزم منه عدم قناعة القائل بفعله فجعله كأنَّه غير موجود.

وكذلك مما تعدَّدت علاماته ومقتضياته في غير الواجب: العطف على الأمر، وذلك قولهم:

- ائتني فأحدِّثُك.
- ائتني فأحَدِّثَك.

فالرَّفع إذا لم يجعل المتكلِّم الإتيان سببا للحديث، ولكنَّه وعد المخاطب وعدا مطلقا بالحديث معه، فكأنَّه قال: ائتِني فأنا ممن يحدِّثك البتَّة جئت أو لم تجئ،

(١) سورة المرسلات، آية: ٣٥، ٣٦.

(٢) انظر: الكتاب، ٣/ ٣٠، التَّعليقة، ٢/ ١٥٢، ١٥٣، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٢٥ ، شرح الرُّماني، ١/ ٨٥٦، ٨٦٣.

(٣) التَّعليقة، ٢/ ١٥٣.

والنَّصب على معنى: لِيَكُنْ إتيانٌ فحديثٌ، فعلق المتكلِّم شرط الحديث بالإتيان من المخاطَب[1].

وثمة موضع آخر يجوز فيه رفع الفعل ونصبه في العطف على الأفعال الواقعة بعد أفعال الظَّنّ، وهي أفعال لا يمكن إدراجها في الأفعال الواجبة التي تلزم علامة واحدة، أو غير الواجبة التي يجوز فيها تعدد العلامات، إذ إنَّ التَّركيب والسِّياق يحدّدان قصد المتكلِّم، فإذا قصد المتكلِّم الفعل (الواجب) استلزم منه سياق المقام أن يرفع الفعل عند العطف، نحو: حسبته شتمني فأثبُ عليه، وإن أراد غير الواجب نصب، قال سيبويه: «حسبتُه شَتَمَني فَأَثِبَ عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعًا، ومعناه: أن لو شتمني لوثبت عليه، إن كان الوثوب قد وقع فليس إلَّا الرَّفع؛ لأنّ هذا بمنزلة قوله: ألستَ قد فعلت فأفعلُ»[2]، وهنا يفصل سيبويه الأحكام الإعرابية وَفق مقاصد المتكلِّم على حسب ما يتمشى مع مستلزمات التنوع في الحركات الإعرابية؛ فإن قصد أنَّه شُتم فوثب تحتَّم الرَّفع، وإن أراد امتناع وقوع الفعل لامتناع شرطه نصب، فالفوارق الاستلزاميَّة الملازمة والمصاحبة لتعدُّد العلامة الإعرابيَّة يحدِّدها قصد المتكلِّم، لذا لما وقف السِّيرافي على تجويز سيبويه الرَّفع لقول ابن أحمر:

يُعالِجُ عاقِراً أَعْيَتْ عَلَيهِ لِيُلْقِحَها فينْتِجُها حُوَارَا[3]

أشار إلى أنَّ رفع (ينتجها) سهو وغلط من سيبويه؛ لأنَّ العاقر لا تلد ولا يكون لها نتاج، وابن أحمر يصف رجلا يحاول مضرته وإذلاله وجعله في عجزه عن المساس به، كمن يحاول معالجة ناقة عاقر ليلقحها، وذلك لا يكون، فكأنَّ هذا الرَّجل يعالج هذه العاقر لتلد وهي لا تلد، فلا يكون في (ينتجها) إلَّا النَّصب[4].

---

(١) انظر: الكتاب،٣/٣٦، ٣٧، التَّعليقة ٢/ ١٥٨، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣١.

(٢) الكتاب:٣/٣٦.

(٣) بيت من الوافر، ، وهو لابن أحمر في ديوانه، ص:٧٣، وفي ديوانه (عَاصَت) بدل(أعيت) والكتاب ٣/٥٤، والمعاني الكبير، ٥/٨٤٦، ٦/١١٣٤ ، وشرح المفصل، ٣/ ٢٧١، ٢٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٥٩.

٢. **الواو**:

يأتي الفعل بعد الواو على الجمع والإشراك بين الفعلين، أو القطع[١]، ومن ذلك قول العرب: لا تأكلْ السَّمك وتشربَ اللَّبن، ويجوز: وتشربْ أو وتشربُ، فجاز في الفعل المعطوف الجزم على العطف، والنَّصب بإضمار (أن)، والرَّفع على القطع.

واختار سيبويه في هذا التَّركيب النَّصب، ومنع الأخرى مع توفر عناصر الصحة التَّركيبيَّة المجوزة لكلٍّ العلامات الإعرابيَّة، فالمتكلِّم إذا عدل عن الحركات واختار النَّصب في قولهم: لَا تَأْكُل السَّمك وتشربَ اللَّبن، أي: لا يكون منك جمع بينهما في زمن واحد، فهو لم ينهه عن أكل السَّمك على حدة، أو شرب اللَّبن على حدة، فلما أخرجت إلى معنى الجمع؛ أضمر معها: (أن)؛ ليُؤذن بإخراجها إلى هذا المعنى، وجعلت (الواو) بمعنى (مع)[٢]، ولو أكل المخاطَب السَّمك على انفراده ثم بعد ذلك شرب اللَّبن لم يكن مخالفا في النَّصب، ونبه على أنَّ (الفاء) لو حلت محلَّ (الواو) فسد المعنى؛ لأنَّ الفاء تفيد وقوع الفعل الذي يليها بعد الفعل الأوَّل، في حين المراد بالواو الجمع معا في الوقت ذاته[٣].

ومنع سيبويه الجزم، لأنَّ المقصود في الجزم النَّهي عن أكل السَّمك على كلِّ حال، أو يشرب اللَّبن على كلِّ حال، في حين المقصود في كلام النَّاس والمعتاد ألَّا يجمع بينهما للضرر الذي يُعتقد في الجمع بينهما[٤]، أمَّا في الرَّفع فنهي عن أكل السَّمك على كلِّ حال، وإباحة شرب اللَّبن[٥].

لذا نجد أنَّ اختيار سيبويه للنَّصب وعدوله عن الجزم والرَّفع مع صحة التَّركيب النَّحوي كان مراعاة للمستلزمات التَّخاطبيَّة التي تتماشى ومقتضى الحال، وهو الأمر الذي يعطي للتَّركيب بعدا تواصليًا بين المتكلِّم والمتلقي، وهنا يتحرك السِّياق التَّداولي

---

(١) انظر: الكتاب، ٣/٤١، شرح الرُّماني، ١/ ٧٨٧.

(٢) انظر: الكتاب، ٣/ ٤٢، ٤٣، الأصول، ٢/ ١٥٤، شرح السِّيرافي، ١٠/٤٤، ٤٥، شرح الرُّماني، ١/ ٧٨٧.

(٣) انظر: الكتاب، ٣/ ٤٢، شرح السِّيرافي ١٠/٤٢، ٤٤، ٤٥.

(٤) انظر: الكتاب، ٣/ ٤٢، ٤٣، شرح السِّيرافي ١٠/٤٥.

(٥) انظر: التَّذييل والتَّكميل، ١/١٢٣.

على حسب هذا النَّوع من الاختيار الذي يراعي مقاصد المتكلِّم للمعنى التَّداولي، إذ إنَّ قائل هذا الكلام ليس مُشَرِّعًا للأحكام حتَّى يأمر وينهى بدون سبب يتعلق بنهيه أو إباحته، فلذا ردَّ سيبويه ما ظهره نهي أو إباحة دون سبب، وأباح ما كان فيه نهي يعتقد فيه قائله الضَّرر الذي يلحق المنهي عند فعله للمنهي عنه؛ وكأنَّ النَّصيحة التي قدمها المتكلِّم هي المجوز للحركة النَّصب عند سيبويه دون غيرها، وأشار السِّيرافي إلى أنَّه لو أراد مريد أن ينهى عن أكل السَّمك على كلِّ حال أو شرب اللَّبن على كلِّ حال جاز الجزم[1]، في إشارة منه إلى أنَّ الجزم قد يحقق له معنى النَّهي، كأن يكون ممتلكًا للسَّمك واللَّبن فينهى مخاطِبه أن تمتد يده إلى ما يملكه على أي حال كان.

ومنه قول الشاعر:

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأتيَ مِثلَهُ عارٌ عَلَيكَ إِذا فَعَلتَ عَظيمُ[2]

فالتَّركيب يجوز فيما بعد الواو النَّصب والجزم، لكنَّ النُّحاة أجازوا النَّصب على معنى، لا تجمع بين الإتيان والنَّهي، أي: لا يكن منك نهي عن الفعل وإتيان مثله، فالنَّصب بإضمار (أن)[3].

وإن عطف على إشراك الأوَّل بالثَّاني فسد المعنى؛ لأنَّه لو قال: (لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأتِ مِثلَهُ) فتقدير الكلام: لا تنه عن خلق ولا تأتِ مثله، لأنَّ المتكلِّم إذا قال: لا تضرب زيدا وتكرم عمرا، فقد نهى عن ضرب زيد على حدة، ونهى عن إكرام عمرو على حدة، وكل واحد منهما غير معلق بالآخر وكأنَّه قال: لا تضرب زيدا، ولا تكرم عمرا[4].

قال السِّيرافي: «ولو قال هذا لكان قد نهاه أن ينهى عن شيء، ونهاه أن يأتي شيئا من الأشياء، وهذا محال، فرد الأوَّل والثَّاني في التَّقدير إلى غير ظاهر الكلام ليدل

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي ٤٥/١٠.

(٢) بيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي، وهو في: ديوانه ٤٠٤، الجمل ٩٦/١، الكتاب ٤٢/٣، المقتضب ٢٦/٢، الأصول١٥٤/٢، الخزانة ٥٦٤/٨ ونسبه للأخطل، وقال بدر الدين العيني: «نسبه أبو علي الحاتمي لسابق البربري، والصحيح عندي كونه للمتوكل، أو لأبي الأسود» انظر: المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية ٤/ ١٨٧٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٢، شرح السِّيرافي ٤٤/١٠، شرح الرُّماني ١/ ٨٨٣، ٨٨٤.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي ٤٤/١٠.

على أنَّه يريد: لا تجمع بينهما»[1]، فبين في هذا النَّص أنَّهم عدلوا عن ظاهر القول إلى قول متأول ليناسب قصد المتكلِّم؛ لأنَّ المعنى الظَّاهر محال، إذ يكون بعطف جملتين على بعضهما ليس لأحدهما صلة بالأخرى.

٣. (أو):

فالعطف بـ(أو) كالعطف في (الفاء، والواو)، فإما على الإشراك أو القطع، أو النَّصب على إضمار (أن)[2] ويراد به: «تقرير وجود فعل إن لم يعرض له مانع فيرتفع به وجوده»[3]، نحو: أنا ألزمك أو أخرجُ إلى ضيعتك، أو أخرجَ، فالرَّفع على العطف والإشراك أو القطع، ويقصد به المتكلِّم أن يفعل أحد الأمرين، وإن نصب الفعل بعد (أو) على معنى (إلَّا أن) بمعنى: أنا ألزمك إلَّا أن أخرج إلى ضيعتك، فالنَّصب ضمن الكلام معنى الاستثناء فاللُّزوم منتهٍ بالخروج، فيُضمَّن ما قبل الفعل معنى النَّفي إذا ثبت الفعل المنصوب، وكأنَّ المتكلِّم لن ألزمك عند خروجي لضيعتك، فجاء النَّصب للتَّنصيص على معنى الانتهاء[4].

ومنه قولهم : لألزمنَّك أو تعطيَني[5]، ويجوز أو تعطيني، فدخلت (أو) فجاز فيما بعدها الرَّفع والنَّصب، ونُصب الفعل بعدها بـ(أن) للعدول عمَّا أوجبه اللَّفظ الأوَّل[6]، وتقدير ذلك: لألزمنك إلى الوقت الممتد الذي أوله عطاؤك لي، فالنَّصب هنا أخرج ما قبل (أو) من عموم اللَّفظ إذ أبطل معنى اللُّزوم الدَّائم، وخصصه باللُّزوم المنتهي بوقوع

(١) شرح السِّيرافي ١٠/٤٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٦، ٤٧، التَّعليقة ٢/ ١٦٤، شرح السِّيرافي ١٠/ ٥١.

(٣) اللَّمْحَة في شرح الملْحَة ٢/ ٨٣٩.

(٤) انظر: شرح الرَّضي ٤/٧٩.

(٥) الكتاب ٣/٤٦.

(٦) انظر: شرح السِّيرافي ١٠/٥١.

الفعل المنصوب وهو العطاء[1]، وفي الرَّفع يقصد المتكلِّم أحد هذين الفعلين، فإمَّا اللُّزوم وإمَّا العطاء.

من خلال ما عرضناه يتبين أنَّ تعدُّد العلامات تختلف مستلزماتها الخطابيَّة باختلاف مقاصد المتكلِّم، فعدوله من الرَّفع إلى النَّصب، هو عدول عن المعنى الظَّاهر إلى المعنى المتضمن في القول، وهو نفي وقوع الفعل الأوَّل عند ثبوت الفعل الآخر؛ الشَّيء الذي جعل من الاستلزام الخطابي يأخذ بعدا تخاطبيا بين مرسل الخطاب ومتلقيه على حسب تغير ذلكم المقصد القائم في ذاتية المتكلِّم الملازم والمصاحب لحركية العلامة التي تتغير من مقال مقصدي إلى آخر.

رابعا: الرَّفع والنَّصب بعد أفعال الاعتقاد:

ذكرنا فيما مضى أنَّ أفعال الاعتقاد على قسمين: قسم يتضمن معنى اليقين، وقسم آخر يدلُّ على الظَّن من غير استثبات ولا دليل، أمَّا الأفعال الدَّالة على العلم واليقين فهي متضمنة معنى التَّأكيد؛ لأنَّ المتكلِّم يخبر عن اعتقاد راجح عنده، فيحمل مخاطبه على تصديقه، وقد منع الفعل بعدها أن يأتي منصوبا، لأنَّ النَّصب نقيض العلم.

وقال سيبويه لما وقف على قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[2]، قال: «وليست (أنْ) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع؛ لأنَّ ذا موضع يقين وإيجاب»[3]؛ فيكون التَّقدير: أنَّه لا يرجع، ولم تقرأ إلا بالرَّفع[4]، فكأنَّ المتكلِّم بأفعال الاعتقاد الاعتقاد النَّابعة عن ثقة ما سيقوله رفع الفعل لتكون (أنْ) بعدها مخففة من (أنَّ) المؤكِّدة لتقوي هذا القول.

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ٥١.

(٢) سورة طه، آية:٨٩.

(٣) الكتاب،٣/١٦٦.

(٤) قال ابن خالويه في كتابه الحجة في القراءات السَّبع: «لم يختلف القراء في رفعه ولا النَّحويون أنها مخففة من الشديدة» الشديدة» ١/ ١٣٤، انظر: الدّر المصون، ٤/ ٣٩٦.

أمَّا أفعال الظَّن فيقولها المتكلِّم إمَّا بدليل حمله على هذا القول، أو من غير استثبات ولا دليل[1]، قال سيبويه: « فأما ظننت وحسبت وخلت ورأيت، فإنَّ (أن) تكون فيها على وجهين: على أنها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون أنَّ الثَّقيلة»[2]. فإن رفع الفعل بعد أحد هذه الأفعال فقد قواه بمؤكِّد لحمل فعل الاعتقاد إلى درجة العلم، وإن نصب فقد أبقاه على درجة الظَّنِّ، وذلك قولهم:

- قد حسبت أن لا يقولُ ذاك.
- قد حسبت أن لا يقولَ ذاك.

فالرَّفع على كون (أنْ) هنا مخففة من الثَّقيلة، وقد حسن الرَّفع ههنا «لأنَّك قد أثبتَّ هذا في ظنِّك كما أثبتَّه في عِلمك، وأنَّك أدخلته في ظنَّك على أنَّه ثابت الآن كما كان في العلم ولولا ذلك لم يحسن أنَّك ههنا ولا أنَّه، فجرى الظَّنُّ ههنا مجرى اليقين؛ لأنَّه نَفيه»[3]، فالمتكلِّم هنا كما بين سيبويه أراد أن يخبر أنَّ الظَّنَّ الذي وقع في نفسه قد أدرك وثبت عنده وقوع المظنون، أو رأى بعض الأدلة التي تفيد وقوع هذا المظنون أو قرب وقوعه، فأدخل عليها (أنْ) المخففة من الثَّقيلة ليجعل الظَّنِّ بمنزلة اليَّقين فكأنَّه قال: علمتُ أنَّه يقولُ ذاك، وينصب الفعل إذا أدركه الظَّنُّ و المظنون به ولم يعلم بوقوعه، ولم يكن لديه دليلٌ على ثبوت المظنون، فهو مجرد شكٍّ وقع في نفسه.

يُلحظ في أفعال الاعتقاد أنَّها على ثلاثة أقسام:

- القسم الأوَّل: يدلَّ على اليقين والفعل بعدها لا يجوز فيه إلَّا الرَّفع الذي يدلُّ على الوقوع، فيزيد تأكيد معنى العلم؛ لأنَّه لو نصب الفعل فقد نقض معنى العلم[4].

(١) شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) الكتاب، ١٦٦/٣.

(٣) الكتاب، ١٦٦/٣.

(٤) انظر: الكتاب، ١٦٦/٣، ١٦٧، التَّعليقة، ٢/ ٢٧٥، شرح السِّيرافي، ١١/ ١١٢.

- القسم الثَّاني: وهي أخشى وأرجو وأطمع والتي ينصب الفعل بعدها وجوبا؛ لأنَّ قائلها يخبر عن رغبته بوقوع الفعل بعدها ولا يريد أن يخبر بوقوع طمعه أو إشفاقه، فهو يعلم بعدم وقوعه أو ثبوت الفعل لكن يرغب في تحققه[1].
- القسم الثَّالث: وهي أفعال الظَّن التي تتأرجح بين القسمين السَّابقين فإما أن يقصد المتكلِّم فيها التَّحقق والثَّبوت، فيخبر بأنَّه ظن وتحقق ظنَّه أو أنَّه رأى من الأدلَّة ما يثبت تحقق الظَّن فيرفع الفعل بعدها، أو يكون اعتقاد المتكلِّم مجرَّد شكٍّ وقر في نفسه ولم يتوفر له دليل أو أي شيء من عناصر العلم فنصب لتقترب هنا من القسم الثَّاني التي يخبر بها عما في نفسه، وهو ما أشار إليه السِّيرافي في قوله: «إنَّها أفعال وقعت في القلب واعتقدَها صاحبها بغير دليل ولا برهان، وإذا وقف على صورتها وعلم أنّ ذلك الاعتقاد لما كان بغير دليل جوَّز أن يكون معتقده يصح، وجوَّز أن لا يصح، وجوَّز أن يكون وأن لا يكون»[2]، فنصب بـ(أن)؛ لأنَّ الفعل بعدها غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت[3]. ونستشف من هذا القسم الأخير أثر مقاصد المتكلِّم في ضبط المعاني المتضمنة في القول من خلال حركات الإعراب.

المطلب الثَّاني: الفوارق الاستلزاميَّة للعلامة الإعرابيَّة في الأسماء:

قد تتعاقب على الاسم الواحد علامتان في التَّركيب عينه، كما كان في الفعل، أو يلزم علامة واحدة وتتعدد توجيهات إعرابه في أبواب مختلفة، وسيعنى المبحث هنا في عرض توجيه النُّحاة لهذه العلامات، والمقصود منها من خلال المسائل التَّالية:

أوَّلا: الاسم بين النَّفي، والاستفهام والتَّعجب:

فالعلامات الإعرابية قد تكون فاصلة بين معان دلاليَّة أساسية فالتَّركيب الواحد تعتوره ثلاثة معانٍ، لكنَّه يختلف في علاماته باختلاف معانيه، قال السِّيرافي في شرحه لقول سيبويه:

---

(١) انظر: الكتاب، ٣/ ١٦٧، التَّعليقة، ٢/ ٢٧٦، شرح السِّيرافي، ١١/١١١، ١١٢.

(٢) شرح السِّيرافي،١١/ ١١١

(٣) انظر: الكتاب، ٣/١٦.

«واتفاق اللَّفظين واختلاف المعنيين»[1]: «وإن كان أراد باللَّفظ الحركة، فهو قولك: "ما أحسن زيدا" إذا أردت التَّعجُّب، و"ما أحسنَ زيدٌ"، إذا أردت أنَّه لم يحسن، و"ما أحسنُ زيدٍ" إذا استفهمت أيّ شيء منه أحسن، أعينه، أم أنفه، أم وجهه، أم خدُّه؟»[2]، في التَّعجب نصب (زيد) على كونه مفعولا، ورفع على كونه فاعلا إذا أريد بالتَّركيب معنى النَّفي، ويجر باعتباره مضاف إليه إذا أريد معنى الاستفهام، فالعلامة الإعرابية كانت فاصلة بين ثلاثة معان مستلزمة من التَّركيب ذاته، وهي النَّفي، و الاستفهام، والتَّعجب.

ويظهر دور العلامات الإعرابية في الفصل بين معانٍ أساسية تشترك في التَّركيب، وتختلف في المعاني؛ لأنَّ الحرف الذي ابتُدئ فيه هذا التَّركيب –وهو (ما)– يقع في صدر التَّعجب والاستفهام والنَّفي، فالصَّدر معجم بالحروف التي لها دور في الدِّلالة على المعاني الدِّلالية التي ينسحب معناها على عجز الجملة، لكن اتضح هنا أنَّ الصَّدر قد يتقاطع مع الإعراب ليؤدي المعاني الاستلزامية، فموضوع الإعراب «على مخالفته بعضه بعضا من حيث كان إنَّما جيء به دالا على اختلاف المعاني»[3]، فقائل: ما أحسن الرَّجل، لا يمكن أن يظهر المعنى المستلزم المقصود بالقول لمخاطِبه ما لم يفصح عن علامات الإعراب؛ لأنَّ هذه الجملة يستلزم منها عدَّة معانٍ، لكن إن أعرب كشف عن المعنى المستفاد من أصل الوضع، فإن قال: ما أحسنَ الرَّجلُ، فهنا أفاد النَّفي المؤَكَّد المستلزم من الوضع عند النَّفي بـ(ما)، فكأنَّه قال: أؤكد لك عدم إحسان الرَّجل، والذي شاركه في الدِّلالة على هذا الاستلزام الخطابي هو الإعراب.

ثانيا: الاسم بين الإعراب والبناء، أو التَّعريف والتَّنكير:

قد يتناوب على الاسم الواحد علامة بناء حينا وإعراب حينا آخر، وقد تكون العلامة ذاتها واحدة لكنها تكون أحيانا معرفة، وأخرى نكرة، كما سنرى في المسائل التَّالية:

(١) الكتاب، ١/ ٢٤.

(٢) شرح السِّيرافي، ٢/ ٦٩.

(٣) الخصائص، ١/ ١٧٦.

١. فمما تناوب عليه علامة إعراب وبناء، الاسم النَّكرة في النِّداء: وذلك قولك: يا رجلا صالحا[١]، أو يا رجلُ خذ بيدي، فأما النَّكرة فلم تُبْن هنا؛ «لأنَّها لم تقع موقع معرفة، ألَّا ترى أنَّك إذا قلت: يا رجلًا، لم ترد واحدًا بعينه مقصودًا، إنَّما نادَيتَ واحدًا من هذا النَّوع فكلٌّ من أجابك منهم فهو الذي أردتَ، وأنت في المعرفة قاصدٌ لواحد بعينه، ولو أردت رجلًا بعينه ناديت [بـ(يا رجلُ)] لكان حكمه حكم (زيدٍ) في أنَّه مقصود بعينه»[٢].

فالعلامات هنا تفصح عن مقاصد المتكلِّم والمقام الذي هو فيه، فإن أعرب علم أنَّه لا يقصد شخصًا بعينه فكلُّ سامع هو مقصود بالقول، وإن بُني علم أنَّه يقصد شخصًا مخاطَبًا بالقول دون غيره، وهو ما ذكره سيبويه فقال: «وصار معرفة لأنَّك أشرت إليه وقصدت قصدَه»[٣]، فهنا النَّكرة صارت معرفة من خلال حرف النِّداء مع البناء، لإقبال المتكلِّم عليه وقصده إياه بحرف النِّداء[٤].

٢. تنوين التَّنكير الذي يلحق الأسماء، وذلك نحو: جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر، فهنا لحق التَّنوين الاسم العلم المبني للفرق بن المعرفة والنَّكرة، وتكاد تحصر الكتب النَّحويَّة المتأخرة تنوين التَّمكين في الأسماء المبنية للفرق بين نكرتها ومعرفتها[٥]، حتى لا يكاد يخلو كتاب من الكتب النَّحويَّة المتأخرة من هذه العبارة، وكأنَّ تنكير العلم محصور على الأسماء المبنيَّة؛ لأنَّ الحركة عندهم انتقلت من البناء إلى حركة إعراب فسارعوا في حصر التَّنكير على الأسماء المبنية، في حين لو عدنا إلى الكتب المتقدمة لوجدناه أكثر ضبطًا ودقة، فقد رُبط التَّنوين بالمعاني المستلزمة المقصودة بالقول، وليس باختلاف الحركة، قال السِّيرافي: «اعلم أنَّ المعرفة تشارك النَّكرة في موضعين، يصير لفظ المعرفة

---

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ١٨٢.

(٢) التَّعليقة، ١/ ٣٢٨.

(٣) الكتاب، ٢/ ١٧٩.

(٤) انظر: التَّعليقة، ١/ ٣٤٣، ٣٧٠، شرح السِّيرافي، ١/ ١٥٤.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب، ٢/ ٨٧٦، مغني اللبيب، ٢/ ٣٤٠، الجنى الداني، ص١٤٥، شرح التَّسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ٨/ ٤٠٤٦، شرح الأشموني، ٣١/١، شرح التَّصريح على التَّوضيح،٢٤/١، حاشية الصَّبان، ١/ ٥٥.

كلفظ النَّكرة في موضعين وأصلهما التَّعريف، وإنَّما دخلهما التَّنكير على تأويل أذكره.

وإنَّما يكون التَّنكير والتَّعريف فيهما على قصد المتكلِّم، وذلك في الأسماء الأعلام التي لا ألف ولا لامًا فيها، وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين أو تقديره، تقول في الأعلام: جاءني زيدٌ، وزيدٌ آخر، ومررت بعثمانَ وعثمانٍ آخر، وما كلُّ إبراهيمٍ أبا إسحاقٍ»[1]، ليبين هنا أن تنوين التَّنكير يلحق عامة أسماء الأعلام سواء كانت مبنيَّة أو ممنوعة من الصَّرف أو مصروفة، وإنَّما قصد المتكلِّم هو المسؤول عن تحديد جنس التَّعريف سواء اختلفت الحركة أم لم تختلف، ليكون المعنى المستلزم من قوله: جاءني زيدٌ، وزيدٌ آخر، جاءني زيد المعروف عندك، وزيد لا تعرفه، فيستلزم من التَّنوين معرفة المخاطَب للشخص ومن التَّنوين الآخر عدم معرفته للشَّخص، ولا يجوز أن يكون المخاطَب يعرفه، ليكون المعنى المستلزم في الوضع من التَّنوين هنا التَّمكين في الاسم الذي يعرفه المخاطَب، والتَّنكير يلحق الاسم الذي لا يعرفه، وقرائن السِّياق هي التي تحدد أيهما قصد المتكلِّم.

فهل يمكن للشَّخص أن يُنكِّر الاسم المبني فيلحق به تنوين التَّنكير، ولا ينكر الشَّخص المعرفة المنون؟ إنَّ إلصاقه بالأسماء المبنية مراعاة للَّفظ دون المعنى لأنَّه لما اختلفت الحركة علَّلوا الاختلاف، ولما بقيت على حالها تركوها نحو: جاءني زيدٌ، وزيدٌ آخر، واتصل بي محمدٌ ومحمدٌ لا أعرفه، وكأنَّ التَّنوين في الأوَّل هو ذاته في الآخر، في حين أن التَّنوين عندهم في قوله: مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر، يستلزم منها في الوضع أنَّ المخاطَب لا يعرفه، وبين المتأخرون هذا المعنى المستلزم لاختلاف الحركة، وتركوا بيان المعنى المستلزم عندما لم تتغير العلامة، لكن لما انطلق السِّيرافي من قصد المتكلِّم في تحديد وقوع تنوين التَّنكير في أسماء الأعلام سواء كانت معربة كما في زيد ومحمَّد، أو ممنوعة من الصَّرف كعثمان، أو مبنية كسيبويه، فاطَّردت القاعدة، ولما انطلق المتأخرون من اللَّفظ في صياغة القاعدة انكسرت القاعدة.

(١) شرح السِّيرافي، ٦/ ٥٦، ٥٧، مخطوط السِّيرافي، ٢/ ١٤٥،أ.

ثالثا: الاسم بين الخبر والظَّرف:

ذكر النُّحاة أنَّ (دون) لها معنيان[1]، الأوَّل بمعنى حقير أو رديء، وتعرب خبرا مرفوعا، وذلك نحو قولك: هذا دونُك، أي: هذا حقير ومسترذل. كما تقول: ثوب دون، إذا كان رديئا، والآخر: أن تستعمل في معنى المكان تشبيها، ولا يجوز فيها إلَّا النَّصب على الظَّرفيَّة، «فيقال: زيد دون عمرو، في العلم والشَّرف ونحوه، كأنَّ هذه المناقب منازل يعلو بعضها بعضا، كالأماكن التي بعضها أعلى من بعض، ثم جعل بعض النَّاس في موضع من الشَّرف أو من العلم، وجعل غيره أسفل من موضعه»[2].

ففَرق الإعراب كان بسبب وجود مستلزمين في كلمة واحدة، فإن رفع المتكلِّم فقال: زيدٌ دونُك، فالمعنى المستلزم منه في الوضع: زيدٌ حقير، وإن قال زيدٌ دونَك، فالمعنى المستلزم، أنَّه أقل منزلة منك، وقد تكون منزلة المخاطَب رفيعة فيكون المتحدَّث عنه درجته أقل لكن لا يعني أنَّه وصل إلى مرحلة الاسترذال والتَّحقير.

رابعا: الاسم بين الخبر والاستفهام.

كان للعلامة الإعرابية دور في التَّمييز بين معنيين متباينين، أحدهما: خبر مضمن معنى المدح والآخر: معنى الاستفهام، نحو قول القائل: من ذا خير منك؟ فالمتكلِّم لم يرد أن يستفهم بل أراد مدح المخاطب والإشادة بفضله، وكأنَّه قال: من ذا الذي هو أفضل منك، إذ أنكر المتكلِّم أن يكون هناك شخص خيرا من مخاطبه[3]، وهو ما أشار إليه سيبويه في قوله: «مَن ذا خيرٌ منك، فهو على قوله: من الذي هو خيرٌ منك، لأنَّك لم ترد أن تشير أو تومِئ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسؤول فيُعلِمَكه، ولكنَّك أردت من ذا الذي هو أفضل منك. فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضلُه عليه، فأردت أن يُعلِمَكَه نصبت خيراً منك، كما قلت: من ذا قائما، كأنَّك قلت: إنَّما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٤٠٩، ٤١٠، شرح السِّيرافي: ٦/ ٣٣، ٣٤.

(٢) شرح السِّيرافي، ٦/ ٥٦، ٥٧، مخطوط السِّيرافي، ٢/ ١٤٥،أ.

(٣) انظر: الكتاب، ٢/ ٦١، شرح السِّيرافي: ٦/ ١٤٨، ١٤٩.

فَضَلَك بها»[1]، ليبين في هذا النَّص أثر الإعراب في بيان المعنى المتضمن الذي يستلزمه القول مع وصف حال المتكلِّم مع مخاطبه، فإن رأى شخصا تبين له فضله فأشار إليه ويريد من المخاطَب أن يعلمه عن هذا الشَّخص الذي عرف فضله ولم يعرف اسمه نصب فيستلزم من قوله: من ذا خيرًا منك؟ معنى الاستفهام أي: أرشدني، وإن لم يشر إلى أحد رفع على المدح والثَّناء للمخاطَب، فيكون المعنى المستلزم من قوله: من ذا خيرٌ منك، لا يوجد شخص أفضل منك، ونفي وجود شخص أفضل منه، وهو مدح وثناء.

خامسا: العطف في الأسماء:

الأصل في عطف المفردات أن يتبع الاسم إعراب ما قبله في حركة إعرابه، لكنَّ هذا الإتباع أُوجب في بعض المسائل، وأُجيز في بعضها الآخر في الباب الواحد، فمثلا في العطف في باب إنَّ واخواتها أجيز في بعض حروفها إتباع الاسم المعطوف لحركة ما قبله، أو العطف على الموضع، ومنع في بعضها العطف على الموضع، ففي (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ)، جاز في الاسم المعطوف عليهما بعد تمام الخبر، النَّصب والرَّفع، وذلك قولك:

- إن زيداً قائما وعمراً.
- إنَّ زيدا قائما وعمرو.

فيعمد المتكلَّم إلى النَّصب إن قصد التَّوكيد إذا كان مخاطبه شاكا في قيام زيد وعمرا، فأكدهما معا من خلال العطف بالنَّصب، وإن رفع فهو على معنى الابتداء، لكون زيد لا يشك في قيام عمرو وإنَّما وقع شكه في زيد فقط.

ويظهر أثر المعنى المستلزم في عدول المتكلَّم من حركة إلى حركة أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾[2]، قرأها جمهور القراء بالرَّفع[1]، وجعل

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ٦١، شرح السِّيرافي: ٦/ ١٤٨، ١٤٩.

(٢) سورة التّوبة، آية: ٣.

النُّحاة الرَّفع على معنى الابتداء؛ لأنَّ دخول الحروف (إنَّ، وأنَّ، ولكنّ) لا يغيران الخطاب عن وجهه وما كان عليه وهو الإثبات[٢]، وإنَّما تأتي زيادة في التَّأكيد[٣] لمخاطَب شَّاكٍّ أو مكذب للخبر، فلمَّا رأى المتكلِّم زوال الشَّك عن المخاطَب في الاسم المعطوف نزع عنه التَّوكيد، وجاء بخبر مثبت خال من المؤكِّدات، والذي ظهر من خلال الرَّفع.

ولفت صاحب التَّحرير والتَّنوير إلى نكتة قرآنيَّة بليغة في رفع (رسوله)، فذكر أنَّه لإيضاح المعنى مع الإيجازِ في اللَّفظ[٤]، فالرَّسول -ﷺ- مأمور من عنده -سبحانه- بالبراءة منهم وبراءته تابعة لبراءة الله[٥]، فلمَّا كان الرَّسول-ﷺ- مأمورا وبراءته تابعة لبراءة الله لم يكن المخاطب بحاجة لتَّأكيد الإثبات في براءة الرَّسول-ﷺ- منهم، فهي ستكون مشاهدة لهم؛ لأنَّ الرَّسول-ﷺ- لن يدع ما أُمر، أمَّا براءة الله فسينكرها المشرك المخاطب كما أنكر ما جاء به الرَّسول عن الله، فكان التَّوكيد هنا بجملة اسميَّة دالَّة على الثُّبوت كانت مراعاةً لحال المخاطب المشرك المنكر لبرأة الله منهم دون رسوله.

وامتنع الابتداء في (كأنَّ، وليت ولعلَّ)؛ لأنَّ هذه الحروف تغيران معنى الابتداء عند دخولها على صدر الجمل، إذ أحدثت فيها معنى التَّشبيه والتَّمني والتَّرجي، ولذا قال سيبويه: «واعلم أنَّ (لعلَّ، وكأنَّ، وليت) ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في (أنَّ)، إلَّا أنَّه لا يُرفع بعدهن شيء على الابتداء، ومن ثم اختار الناس ليتَ زيدا منطلقٌ وعمرا وقَبُح عندهم أن يحملوا عمرا على المضمر حتى يقولوا هو، ولم تكن (ليت) واجبة ولا (لعلَّ) ولا (كأنَّ)، فقبح

---

(١) وقرئ بالنّصب انظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢/٢٠٢، ٢٠٣، الحجة في القراءات السبع،١/ ١١٥،١٣٠، المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري،١/٢٢٥، مشكل إعراب القرآن للقيسي، ١/٣٥٨، البيان للأنباري، ١/٣٩٤، الدر المصون، ٦/٨، ٩. وقرئ بالجر شذوذا انظر: إعراب القراءات الشواذ، ١/٦٠٧.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٢٣٨، ٢/ ١٤٤، التَّعليقة، ١/ ١٥٦، ١٥٧، ٢٩٤، شرح السِّيرافي،٩/ ٩٢، وشرح السِّيرافي: ط: دار الكتب العلمية،٢/ ٤٧٢، ٤٧٣.

(٣) انظر: الكتاب، ٢/ ١٤٤، ١٤٥، التَّعليقة، ١/ ٢٩٤.

(٤) انظر: التّحرير والتّنوير، ١٠/ ١٠٩.

(٥) انظر: الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية،١/٢٩٧.

عندهم أن يُدخلوا الواجب في موضع التَّمني فيصيروا قد ضموا إلى الأوَّل ما ليس على معناه بمنزلة إنَّ»[1].

فأشار سيبويه في النَّص إلى أنَّ الحركات الإعرابيِّة في الجواز والعدم هنا مراعاة للمعاني المستلزمة في القول، فلمَّا كان التَّأكيد معنى مستلزمًا لا يغير ما يدخل عليه (وإنَّما يدخل على جميع المعاني، فيعمد إليه المتكلِّم بحسب حال مخاطِبه)جاز فيه الأمران، في حين أنَّ الحروف الأخرى ضُمِّنت معان أخرى لا يمكن أن يظهر القول بدونها، فمثلا (كأنَّ) أصلها مركبة من (كاف التِّشبيه) و(أنَّ) المؤكِّدة، فلما كان التَّأكيد هنا لصيقا بمعنى آخر وهو التَّشبيه، وهو المعنى المتحكم في القول، لم يسمح له بمغايرة الحركة الإعرابيَّة؛ لأنَّ الحرف الذي أكَّده لا يفهم المعنى بزواله.

ومثل العطف على اسم (إنَّ) العطف على اسم (كان) وخبرها، فيجوز فيه تعدُّد العلامات لتعدد المقتضيات، إذ إن (كان) تدخل على الجملة الاسميَّة التي كانت دلالتها قبل دخولها مقصورة على الحال[2]، فإذا دخلت عليها صيرت معناها لما مضى، فإذا قيل: ما كان عبدُ الله منطلقًا ولا زيدٌ ذاهبٌ، فرفع إذا لم يعطفه على معنى خبر كان، وجاء به على الزمن الأصلي للجملة الاسميَّة وهو الدِّلالة على الحال فكأنَّه قال: ما كان عبدُ الله منطلقًا، ولا زيدٌ ذاهبٌ الآن، فنفى ذهاب عبد الله الآن، وإن نصب في العطف على الخبر، فقال: ما كان عبدُ الله منطلقًا ولا زيدٌ ذاهبًا، فقد اقتضي الإشراك في الزَّمن، لينفي ذهاب عبد الله فيما مضى.

وكذلك العطف على خبر (ما) النَّافية المجرور بالكاف، وذلك قولك:

أ. ما زيد كعمرو ولا شبيها به.

ب. ما زيد كعمرو ولا شبيهٍ به.

ففي المثال (أ) عطف على موضع الخبر وهو النَّصب؛ لأنَّ (ما) الحجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر، لكنَّه هنا لما جرَّ بكاف التَّشبيه جاز في الاسم المعطوف مراعاة اللَّفظ أو المحلِّ،

(١) الكتاب، ٢/ ١٤٦.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ١/١٠١، ١٠٢.

لكنَّه عدل المتكلِّم عن اللَّفظ واختار المحلَّ لأجل المعنى المستلزم وهو النَّفي العام أي: أنه ليس مماثلا له ولا مشابهًا[1]، أمَّا في المثال (ب) فعطف على اللَّفظ وجرَّ الاسم المعطوف كما جرَّ في المعطوف عليه، وعدل المتكلِّم عن الموضع إلى اللَّفظ في اختيار العلامة لأجل المعنى المستلزم وهو النَّفي الخاص، حيث أثبت بالجرِّ وجود شبيه لعمرو ونفي شبه زيد عن عمرو وعن شبيهه[2]، لنستشف أنَّ تجويزهم لعدد من العلامات في التَّركيب الواحد ليس زخرفة للَّفظ وحفظًا له من اللَّحن فقط، بل هو مراعاة للمعاني المستلزمة التي لا تفهم من ظاهر اللَّفظ بل من خلال العلامات، ففي النَّصب استلزم الكلام نفي وجود الشَّبيه بوجه عام، في حين أنَّه في الجرَّ استلزم إثبات وجود شبيه آخر غير عمرو، الذي نفي عنه شبهه بزيد أو بشبيه زيد.

سادسا: الصِّفة بين الإتباع والقطع:

ذكرنا في الفصل السَّابق أنَّ التَّابع يتبع متبوعه، فالصِّفة مثلا تتبع الموصوف في حركة الإعراب لتَّعريف الموصوف أو تخصيصه في أصل الوضع، لكنَّها تخرج عن الأصل لتضمن الموصوف معنى الصِّفة مع معرفة المخاطب بالموصوف قبل وصفه، وقد تخرج فقط لمعرفة المخاطب بالموصوف، وفي هذا الفصل سنذكر الصِّفات التي تعدَّدت أوجه الإعراب فيها، وتوجيه النُّحاة لها.

من المعلوم أنَّ الصِّفة تتبع الموصوف في حركة الإعراب، لكن قد تتناوب على الصِّفة عدد من حركات الإعراب التي تخالف الموصوف مع التزامها تركيبا واحدا، فاختلف توجيه إعرابها عند النُّحاة باختلاف حركتها، وذلك قولك:

أ- مررت بزيدٍ الفاسقِ الخبيثِ.

ب- مررت بزيدٍ الفاسقَ الخبيثَ.

ج- مررت بزيدٍ الفاسقُ الخبيثُ.

---

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٦٩، التَّعليقة،١/ ١٠٤، شرح السِّيرافي، ٣/٥٥، ٥٦.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٦٩، التَّعليقة،١/ ١٠٤، شرح السِّيرافي، ٣/٥٥، ٥٦.

د- مررت بعبدِالله العالمِ الفقيهِ.

هـ- مررت بعبدِالله العالمَ الفقيهَ.

و- مررت بعبدِالله العالمُ الفقيهُ.

إنَّ اختلاف العلامات مع التزام الجمل تركيبا واحدا في ظاهر اللَّفظ يكشف عن الفوارق الاستلزاميَّة للعلامة الإعرابية التي تبين قصد المتكلِّم من الخِطاب، فتجويز النُّحاة للعلامات ليس من باب ضبط رسم الكلام، بل هو ضبط لمستلزمات القول التي قد تدلُّ عليها علامة الإعراب.

ونجد أن اختيار المتكلِّم للمثال (أ) و(د)؛ لأنَّ المخاطَب قد يلتبس عليه المقصود بالموصوف فيذكر المتكلِّم من الأوصاف ما يرفع اللَّبس، فإن كان المخاطب عارفا بالموصوف تضمنت معنى الشَّتم في (أ)، وفي (د) معنى المدح والتَّعظيم والأمر يعود للمقام في ترجيح أحد المعنيين، لكنَّه في المثال (ب) و (ج) عدل المتكلِّم عن الإتباع فخالف بين حركة الصِّفة والموصوف لأجل أن يحمل الكلام على المعنى المستلزم وهو الذَّم والشَّتم، وكأنَّه بهذا العدول أراد أن يلفت انتباه مخاطبه إلى هذا المعنى المستلزم الذي أشار إليه في قوله: (الفاسق الخبيث)، أمَّا في الأمثلة (هـ) و (و) فعدل عن الحركة لإظهار معنى مناقض لما كان في (ب) و(ج) وهو المدح والتَّعظيم، قال السِّيرافي: «هذا الباب في التَّعظيم والمدح، والباب الذي في الشَّتم والتَّقبيح يجريان مجرى واحدا، والإعراب فيهما على طريق واحد، وفي كلِّ واحد منهما ثلاثة أوجه:

١. إمَّا الصِّفة وإتباع الثَّاني الأوَّل، وإن كان قصدك فيه المدح والثَّناء، كنحو ما يذكر من تكبير صفات الله -تعالى- على جهة المدح له والثَّناء عليه.
٢. وإمَّا أن تنصبه بإضمار "أذكر".
٣. وإمَّا أن تستأنفه فترفعه بإضمار الابتداء»[1]، إذن فالنَّصب في الجمل السَّابقة باعتبارها جملة فعلية مقطوعة مما سبق أضمر فيها الفعل وتقديره: (أعني)، وفي الرَّفع باعتبارها جملة اسمية بتقدير: (هو).

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ١٥٠. وأشار الفارسي إلى ذلك في قوله: «النَّصب في باب ما لا يكون إلا على المدح والذَّمِّ كالرَّفع في أنَّه من جملة ثانية غير الأولى، كما أنَّ الرَّفع من جملة ثانية» التَّعليقة، ١/ ٢٥٨.

وحمل على هذا التَّوجيه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[1]، فقرئت بالرَّفع والنَّصب[2]، فمن رفع فعلى تقدير وجهين:

الأوَّل: أن يكون تابعا لما قبله.

والآخر: أن يكون منقطعا تقديره: هي حمَّالةُ الحطب، وتقدير النُّحاة القطع لتصبح كأنَّها جملة أخرى؛ لحمله على المعنى المستلزم في القول وهو الشَّتم، إذ إنَّ حمل الحطب لا يعدُّ ذما، لكن عندما حمل على القطع، دلَّ ذلك على الذَّم، فكان الإعراب دالًّا على المعنى المستلزم الذي لا يظهر في المعنى الحرفي.

وكذلك عندما يعدل القائل عن حركة الإتباع إلى النَّصب؛ ليحمل الكلام على الشَّتم وتقديره: أعني حمالةَ الحطب[3]، والحطب هنا بمعنى النَّميمة[4]، فشتمت بما عرف عنها، وقال سيبويه: «إنَّما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطَبين»[5]، بعد أن ذكر بيت عروة الصعاليك العبسي:

سَقَوني الخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُوني عُدَاةَ اللهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورِ[6]

في إشارة إلى أنَّ نصب عداة على الذَّم يكون بشيء يعرفه المخاطب عنهم، وقد يكون الرَّفع والنَّصب لغير معنى المدح أو الذَّم وإنَّما للتَّرحم، نحو قولك:

أ. مررت بعبد الله المسكينِ.

ب. مررت بعبد الله المسكينَ.

ت. مررت بعبد الله المسكينُ.

---

(١) سورة المسد، آية: ٤.

(٢) قراءها عاصم وحده بالنَّصب، وقراءها الباقون بالرَّفع، انظر: السبعة في القراءات، ص٧٠٠.

(٣) انظر: الكتاب، ٢/ ٧٠، إعراب القرآن للنحاس، ٥/ ٣٠٦، شرح السِّيرافي، ٦/ ١٥٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء، ٣/ ٢٩٩، تأويل مشكل القرآن، ص١٠٣.

(٥) الكتاب ٢/ ٧٠.

(٦) بيت من الوافر، وهو لعروة بن الورد وفي ديوانه: (النَّسء) بدل(الخمر) ص٦٣، الكتاب ٢/٧٠ ، مجالس ثعلب ٣٤٩/٨، أمالي المرتضي ١٤٧/١، الأغاني ١٧٠/٢، لسان العرب، مادة: (نسا).

وذكر سيبويه أنَّ التَّرحم لا يكون بكل صفة، إنَّما يترحم بـ(المسكين، والبائس) ونحوهما مما ترحمت به العرب[1]، فالإتباع كسابقه إما أن تكون للتَّعريف، أو للتَّرحم إن كان المخاطب عارفا بالموصوف، وفي القطع فقد استلزمت معنى الرَّحمة، فالرَّفع بتقدير: (هو المسكين)، والنَّصب تكون على تقدير فعل يستلزم معنى الرَّحمة، وتقديره: (ارحم المسكين).

وقد قُيدت هذه التَّراكيب بعدد من الشُّروط، أهمِّها:

١. أنَّ الصِّفات المقطوعة مما قبلها لا بد أن يتوفر فيها شرطان تداوليَّان حتى يصير الكلام مدحا وثناء أو ذما وشتما، قال سيبويه: «ليس كلُّ موضع يجوز فيه التَّعظيم، ولا كلُّ صفة يحسن أن يعظَّم بها، لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحب الثِّياب أو البَّزاز، لم يكن هذا مما يعظم به الرَّجل عند النَّاس، ولا يفخم به، أمَّا الموضع الذي لا يجوز فيه التَّعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيهٍ عند النَّاس، ولا معروفٍ بالتَّعظيم ثم تعظمه كما تعظم النَّبيه»[2] قال السِّيرافي في شرحه لقول سيبويه: «يحتاج التَّعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظَّم:

أحدهما: أن يكون المعنى الذي عُظِّم به فيه مدح وثناء ورفعة.

والآخر: أن يكون المعظَّم قد عرفه المخاطب وشهر عنده ما عظِّم به، أو يتقدم من كلام المتكلِّم ما يتقرر به عند المخاطَب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التَّعظيم، وهذا معنى ما ذكره سيبويه: (مررت بقومك الكرام، ثم قلت: المطعمين في المَحْلِ[3])، وتقول: مررت بعبد الله الكريم الفاضل، على التَّعظيم لما قدمت ذكر الكريم صار كأنَّه قد عرف وشهر»[4]، فهنا ربط سيبويه وشراح الكتاب كالسِّيرافي، والفارسي[5] الجواز والمنع بأسباب تداوليَّة، وهي أن تكون الصِّفة معظمة

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ٧٤، ٧٥.

(٢) الكتاب، ٢/٦٩.

(٣) أي: الجدب.

(٤) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٥٥.

(٥) انظر: التَّعليقة، ١/ ٢٦٣.

مع معرفة المخاطَب بما عظِّم به، وإلَّا يمتنع النَّصب فهنا نجد تعليق الحكم النَّحوي في جوازه ومنعه بالمعنى الضمني، ومثل ما قيل في التَّعظيم يكون في الذَّم.

٢. ترتبت على القاعدة السَّابقة، قاعدة أخرى وهي اختلافات أحوال التَّعظيم باختلاف المعْنِيّ بها، قال سيبويه: «ليس كلَّ شيء من الكلام يكون تعظيما لله -عزَّ وجلَّ- يكون تعظيما لغيره من المخلوقين لو قلت: الحمدُ لزيد تريد العظمةَ لم يجز، وكان عظيماً»[١]، يبين سيبويه في هذا النَّص بأنَّ الصِّفات التي يقصد بها المتكلِّم التَّعظيم، ينبغي للمتكلِّم أن يعطي لكلِّ مقام مقال، إذ يقول: الحمد لله الحميدُ أو الحميدَ، فلا يُعظَّم أحدًا من البشر بما يعظَّم به الله، ومنع التَّعظيم هنا مع سلامة التَّركيب النَّحوي يدلُّ على أنَّ حكم الجواز والمنع مرتبط بصحة المعنى المقامي لا بصحة التَّركيب، ولو فعل المتكلِّم ذلك كان (عظيما) أي كأنَّه اقترف ذنبا كبيرا ينافي به أصول العقيدة الإسلاميِّة، وهذا يشير إلى وعي سيبويه في علاقة اللُّغة بالثَّقافة «فما يقرره سيبويه من قبول أو رفض لبعض التراكيب والمعاني في [هذا النَّص] ليس بسبب مخالفتها لأصول النَّحو أو قواعده، بل لأنَّها تنافي الطَّريقة التي كان يتكلَّم بها العرب ولا سيَّما في المجتمع الإسلامي، حيث لا يعظَّم بالحمد إلا الله. فالكلام، كما هو في تصور سيبويه، ممارسة ثقافية، وعبارات القوم وأمثالهم تكشف عن ثقافتهم وهويتهم ونمط تفكيرهم وعقيدتهم وطرق عيشهم، فلن تفهم لغتهم ما لم تعرف حضارتهم»[٢].

٣. أنَّ التَّرحم في النَّصب والرَّفع يخالف المدح والذَّم في الشُّروط التَّداوليَّة، فالاسم الذي يمدح أو يشتم قد وجب للمعظم أو المشتوم واشتهرا به قبل أن يعظم أو أن يشتم، وقد ذكره المتكلِّم على جهة الثَّناء والمدح، أو على جهة الوضع منه، أمَّا التَّرحم فإنَّما «هو رقة وتحنّن يلحق الذَّاكر على المذكور في حال ذكره إياه، رقة عليه وتحننا»[٣]، فكأنَّ المترحم عليه لا يشترط فيه أن يكون المخاطب عارفا فيه، لذا أشار السِّيرافي إلى أنَّ

---

(١) الكتاب، ٢/٦٩.

(٢) أثر سياق الكلام في العلاقات النَّحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتُّراث النَّحوي العربي والمناهج اللُّغوية الحديثة، ص٥٣.

(٣) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٥٩.

إظهار الرَّحمة والشَّفة على المتحدَّث عنه تكون في وقت الحديث، لذا قال السِّيرافي: «مذهب التَّرحم على غير منهج التَّعظيم والمدح»[1]، يقصد في الشُّروط الخاطبيَّة.

٤. أنَّه لا يمكن إظهار النَّاصب أو الرَّافع لهذه الصِّفات المقطوعة، إنَّما هو اجتهاد النُّحاة لضبط القواعد واطِّرادها، لذا أشاروا إلى المعنى المستلزم في الصِّفات المقطوعة؛ ومنعوا إظهار المحذوف[2]؛ لأنَّه لو أظهر لم يعد الكلام مدحا أو ذما، بل يصبح تعريفا أو تخصيصا[3]، وهو ما عدلوا عنه حين غايروا بين العلامتين.

ثمة أساليب تتضمن المدح والذَّم في أصل الوضع نحو: (نعم، وبئس)، لكن العرب لم تقف عليها بل عمدت إلى أساليب أخرى تتضمن المدح والذَّم، إذ إن التَّلميح في كلامهم أكثر من التَّصريح، وقد بينا هنا أنَّ المتكلِّم إذا وقف على بعض الصِّفات التي جاءت في أصل الوضع للتَّعريف والتَّخصيص عدل عن العلامة إلى علامة أخرى ليدلُّ على المعنى المستلزم، لذلك تقول العرب "رب إشارة أبلغ من عبارة"، وهو ما نجده في إشارات النُّحاة عندما تناولوا هذا الباب، وعندما وقف سيبويه على قول حسان:

لا بأسَ بالقوم من طُولٍ ومن عِظمٍ جسمُ البِغال وأحلامُ العصافيرِ[4]

ذكر أنَّه لم يرد الشَّاعر أن يجعله شتما ولكن أراد أن يعدِّد صفاتهم ويفسرها، وتقدير الكلام: أمَّا صفاتهم فكذا، وأمَّا أحلامهم فكذا، وأجاز الخليل أن تنصب على الشَّتم لهم، قال السِّيرافي: «وقوله: ولم يرد أن يجعله شتما يريد إنَّه لم يجعله شتما من طريق اللَّفظ، وإنَّما هو شتم من طريق المعنى، وهو أغلظ من كثير من الشَّتم»[5]، وهنا يبين أن المعنى المستلزم أشد وأنكى من التَّصريح؛ لأنَّ عظم الجسم ليس بشتم ولا ذم، وإنَّما الذَّم وقع على أحلامهم الحقيرة الصَّغيرة مع عظم أجسامهم، لذلك أجازوا فيها النَّصب لما يستلزمه من معنى الذَّم والشَّتم

---

(١) شرح السِّيرافي: ٦/ ١٥٩.

(٢) انظر: الكتاب، ٢/ ٧٠، وذلك قوله: «وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره».

(٣) انظر: التَّذييل والتَّكميل، ٣/ ٣١٤.

(٤) بيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه، ص٢١٩/١، وشرح ديوانه للبرقوقي، ص٢٦٧ ، والكتاب ٧٣/٢ -٧٤، وشرح أبيات الكتاب للنحاس، ص١١٨، وخزانة الأدب ٧٢/٤ ، ونهاية الأرب ١٥٣/١٠ ، مادة: (قوا).

(٥) شرح أبيات سيبويه، ١/ ٣٩٠.

بضمهم الصِّفتين معا؛ لأنَّ عظم الأجسام مع قلَّة العقول ذمٌّ أبلغ من ذمِّ صغر العقل مع صغر الجسم[1].

سابعا: الاسم بين البدل والصِّفة والمفعول المطلق:

قد يعدل المتكلِّم من علامة إلى علامة أخرى في التَّركيب الواحد مع صحة العلامة التَّجويزية لكلا العلامتين، نحو قولهم:

أ. مررت به فإذا له صوتٌ صوتُ الحمار.

ب. مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ الحمارِ.

ج. مررت به فإذا له علمٌ علمُ الفقهاء.

د. مررت به فإذا له علمٌ علمَ الفقهاء.

فهنا مع اتحاد التَّراكيب اختلفت الأحكام والمعاني المترتبة عليها عند النُّحاة، في المثال (أ) و(ب) جعله الخليل في الرَّفع صفة؛ لأنَّه تضمن معنى التَّشبيه فجاز وصف النَّكرة بالمعرفة، في حين جعله سيبويه والسِّيرافي على البدل أو الابتداء، وفي النَّصب على كونه مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف تقدير: يصوت صوتَ الحمار، فالفرق بين الرَّفع والنَّصب أنَّه في الرَّفع كأنَّ المتكلِّم يخبر عن صوت المتحدَّث عنه أنَّه كصوت الحمار وأنَّ هذه الصِّفة لصوته ثابتة عند المتكلِّم قبل أن يخبر الخبر، أمَّا في النَّصب فإنَّما أَخبر المتكلِّم أنَّه مرَّ به وهو يصوِّت صوتَ حمارٍ[2].

وأمَّا في المثال (ج) و(د) فإن رفع المتكلِّم فقد أثبت أنَّ الصِّفة مستقرة وثابتة في المتحدَّث عنه، وإن نصب فإنَّه لا يقر بثباتها في المتكلِّم، فإنَّما يخبر أنه مرَّ به وهو يتعلَّم علم الفقهاء، لكنَّه لم يكن مستكملا له.

وثمة فرق بين الصِّفة الثَّابتة في النَّفس والصِّفة العارضة، فالصِّفة الثَّابتة في النَّفس هي تلك الصِّفة التي يتصف بها الإنسان بشكل ثابت ومستقر كالعلم

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه، ١/ ٣٩٠، شرح السِّيرافي، ٦/ ١٥٩.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٣٦٢.

والشَّجاعة والحلم والقوَّة وغيرها، فهي لازمة للذَّات لا تنقطع عنها؛ إذ لا يكون الإنسان عالما، وغدا جاهلا، فيوصف كلَّ يوم على حال، لكنَّها قد تتجدد تجددا إيجابيا كأن يكون الجاهل عالما، فهذه الصِّفة التي تغيرت تلحق الذَّات فتلصق بها وتلازمها، أمَّا الصِّفة العارضة فهي التي لا يمكن أن تستقر على جهة الثَّبات وإنَّما يلازمها التَّحول من حال إلى آخر وهذا ما نجده في الصِّفات العلاجيَّة[1] التي لا تستقر على حال، كالصَّوت والمشي وغيره، وهو بخلاف العلم الذي يحقق ثباتا واستقرارا واستمرارية، وقد تعامل سيبويه وشراح الكتاب مع الصِّفات حسب ما تقتضيه من ثبات وعَرض.

وجعل سيبويه النَّصب أجود من الضَّم في المثال (أ) و(ب)، واختيار النَّصب لما تستلزمه الحركة من مسايرة الوصف القائم في الصِّفة وهذا ما صرَّح به سيبويه قائلا: «وإذا قال: له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فإنَّما أَخبر أنَّه مرَّ به وهو يصوِّت صوتَ حمارٍ»[2]، إذ إنَّ الفتح دلَّ على أنَّ صوت المتحدَّث عنه كصوت الحمار وقت المرور به، لكنَّه في الضَّم اقتضى الكلام أنَّ صوته مستقر وثابت مثل صوت الحمار، وهذا يخالف طبيعة الصَّوت عند الإنسان، فأحيانا يخفض الإنسان صوته ويرفع وتتقلب أحول الصَّوت بحسب الحال التي يقتضيها المقام، لذا نجد أنَّ سيبويه راعى في ترجيح الحركات الإعرابية المعاني التي تستلزمها تلك الصِّفات.

ونجد أنَّ الصِّفات التي في المثال (ج) و(د) ثابتة؛ لذا جعل سيبويه الرَّفع أجود لما تستلزمه الحرَّكة من الدِّلالة على الاستقرار والثُّبوت وعليه قال سيبويه: «وإنَّما كان الرَّفع في هذا الوجه لأنَّ هذه خصال تذكرها في الرَّجل، كالحلم والعلم والفضل، ولم ترد أن تُخبِر بأنك مررت برجل في حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ، ولكنَّك أردت أن تَذكر الرَّجل بفضلٍ فيه، وأَنْ تَجعل ذلك خَصلةً قد استَكملها...،

وإذا قال: له علمٌ علمُ الفقهاءِ، فهو يُخبِر عمَّا قد استقرَّ فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِه منه، أو رَآه يَتعلَّم فاستدَلَّ بحُسن تعلُّمهِ على ما عنده من العلم، ولم يرد أن

(١) ما دل على حركة محسوسة، والتي تحتاج في حدوثها إلى تحريك عضو.

(٢) الكتاب، ١/ ٣٦٢.

يُخبِر أَنَّه إنَّما بدأ في علاج العلم في حال لقيه إيّاه، لأنَّ هذا ليس مما يُثْنَى به، وإنَّما الثَّناء في هذا الموضع أن يخبر بما استَقرَّ فيه، ولا يخبر أنَّ أمثل شيء كان منه التعلُّمُ في حال لقائه»[1]، نستشف من هذا النَّص أنَّ ترجيح سيبويه للحركة كان مبنيا على تضمن الحركة الإعرابية ما تتضمنه هذه الصِّفة من الثَّبات غالبا في ذات من يطلبها حتى تَعْلق في صاحبها وتصبح بمنزلة اليد والرِّجل، لذا ترجَّح الرَّفع وضعف النَّصب، لأنَّ النَّصب يدلَّ على آنية الصِّفة فكأنَّه مرَّ به وهو في حالة تعلُّم ولكنَّه لم يستكمل العلم، وقد استغني عن النَّصب بقولهم: يتعلَّم إذا لم يستكمل العلم، كما قالوا: يَتديَّن، ويَتشرَّف، ويَتفهَّم، للّذين لم يَستكملوا الصِّفات التي تعلق بالشَّخص على جهة الثُّبوت، فبعد النَّصب[2].

إنّ سيبويه كعادة النُّحاة لا يتعامل مع الإطلاق أو التَّصور النَّحوي (القاعدي) من جهة الموقع الإعرابي فحسب، بل زيادة على ذلك راعى الصِّفة على حسب ما هو مستقر وثابت من جهة، وما هو متغير ومتحول من جهة أخرى، فالملاحظ هنا أنَّ المعنى المستلزم الذي يطلب على جهة الاستلزام الخطابي جاء على وجهين:

الوجه الأوَّل: الصِّفة الثَّابتة التي تلازم الموصوف وتعلق به، فقُوِّي بحركة إعرابية ناسبت المعنى المستلزم الذي يؤكِّد الاستقرار والثَّبات، وهو الرَّفع، وجاز النَّصب ليكون المعنى المستلزم من الصِّفة غير ثابت فإن قال المتكلِّم: مررت به فإذا له علمٌ علمُ الفقهاء، فالرَّفع أقوى فكان صفة العلم فيه ثابتة، أمَّا إذا نصب يستلزم منه أنَّه مرَّ به وهو يتعلم وليس هو الآن عالما.

الوجه الثَّاني: الصِّفة القائمة مع موصوفها على سبيل التَّحول والتَّغير الآني، الذي صحبته حركة إعرابية تستلزم من مصحوبها أن لا تتجاوز صفته حدود هذه الآنية التي قيل فيها الخطاب فقوي فيه النَّصب؛ لأنَّه إذا قال المتكلِّم: مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار، فيستلزم منه أنَّ هذا الصَّوت آني وقت المرور به وليس ثابتا عنده، فإذا رفع صوتُ حمار، فيستلزم منها أنَّها صفة مستقرة في المتحدَّث عنه، وقوي النَّصب؛ لأنَّ الغالب في الصَّوت أن يتغير فيرفع أو يخفض بتغير الموقف.

---

(١) الكتاب، ٣٦١/١، ٣٦٢.

(٢) انظر: الكتاب، ٣٦١/١، ٣٦٢.

ثامنا: الاسم بين الحال والمفعول المطلق، وبين الحال والتَّوكيد:

ذكرنا فيما مضى أنَّ الحال يكون نصبا، وقد جوز النُّحاة في بعض المواضع أن يكون هذا المنصوب حالا أو يلزم النَّصب لكنَّه يخرج من باب الحال إلى غيره من الأبواب، أو يتخلى عن الحركة الإعرابية إلى غيرها:

١. من مظاهر التزام اللَّفظة حركة واحدة وتجويز توجيه إعرابها تحت مسألة أخرى، نحو أن يوجه المنصوب بكونه حالا أو مفعولا مطلقًا، كقولهم: مررت بهم جميعا، فـ(جيمعا) هنا نصبت على وجهين:

الأوَّل: أن يكون حالا، إذا كان المتكلِّم يريد: مررت بهم وهم مجتمعون.

والآخر: أن يكون مفعولًا مطلقًا لفعل محذف تقديره: جمعتهم جمعا، ويقصد بذلك المتكلِّم أنَّه جمعهم في مروره وإن كانوا متفرقين في مواضع[١].

٢. أن ينصب على الحال، أو يجر على التَّوكيد، نحو: مررت بالقوم خمستَهم، أو خمستِهم، فإذا نصب استلزم الكلام أنَّه مرَّ بخمسة ولا يجوز أن يكون مرَّ بأكثر من ذلك، إذ استلزم معنى النَّفي عن المرور بغير الخمسة، وكأنَّه قال لم أمر أحدا غير الخمسة، فإن كان مرَّ بغيرهم كان كاذبا، بخلاف لو جرَّ فإنَّه يقتضي أنَّه مرَّ بالخمسة ويحتمل أن يكون بغيرهم فإن كان مرَّ بغيرهم لم يكن كاذبا، إذا أكَّد مروره بالخمسة وسكت عن الباقين[٢]، فالحركة الإعرابية فرقت بين معنيين أحدهما استلزم معنى النَّفي عما سوى العدد إذ تفرد بالمرور بالخمسة، والآخر مسكوت عن غير الخمسة.

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٣٧٥، ٣٧٨، شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥٣.

تاسعا: الاسم بين الصِّفة والاستثناء:

تعدُّ (غير) من أدوات الاستثناء، وقد ذكرنا سابقا أنَّ الاستثناء يكون إخراج الشَّيء مما دخل فيه هو وغيره، فـ(غير) الأصل فيها أن تكون نعتا، وقد تأتي بمعنى الاستثناء، نحو قول الفرزدق:

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحـــــــــدةٍ دارُ الخليفةِ إلاّ دارُ مـــــــروانِ[1]

فهنا (غير) احتملت أن تكون صفة أو تكون استثناء[2]، وفي إشارات النُّحاة بأنَّه يجوز إعرابها صفة أهو مراعاة للَّفظ فقط، أم لمراعاة الدِّلالة؟ وكيف لكلمة واحدة يجوز إعرابها بمسألتين مغايرتين لبعضهما؟

إنَّ المتأمل في توجيه الإعراب للسِّيرافي يتيقن تماما أن المعنى المستلزم كان حاضرا في توجيهه للقواعد، فأشاروا إلى أنَّ رفع (غيرُ) كان نعتا لـ(دار) التي قبلها، فيكون المعنى الذي أراده المتكلِّم ما بالمدينة دار جامعة دورا ومقاصير وحجرا كما يكون دار الخلفاء والأمراء وغيرهم. فالمعنى المستلزم منها: ما بالمدينة دار جامعة دورا إلَّا دار مروان، فأبدل (دار مروان) من (دار) المنفية.

التَّوجيه الآخر: أن يجعل المتكلِّم (غير واحدة) استثناء، فكأنَّه قال: (ما بالمدينة إلَّا دار واحدة)، فنفى وجود دار في المدينة، على خلاف الظَّاهر الذي يدركه النَّاس، كأنَّه لم تعد دور المدينة دورا. استصغارا لها، فالمعنى المستلزم منها: ما بالمدينة إلا دار واحدة وهي دار الخليفة كما يقال: (ما ببغداد إلَّا رجل واحد) استصغارا لهم فلم يعد رجالهم رجالا، وتعظيم لمن جعله رجلا[3].

---

(١) بيت من البسيط، وهو للفرزدق، ورد في الكتاب، ٣٤٠/٢، شرح السِّرافي ط. دار الكتب العلمية، ٣/ ٨٤، شرح الرُّماني، /٥٢٤، ٥٣٠.

(٢) هنا أوجه للإعراب بالرَّفع والنصب، لكن الذي يعنيانا هنا الرَّفع ووقوعه بين بابي الاستثناء والصفة.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية، ٣/ ٨٥، شرح الرُّماني، /٥٣٠.

ففرقوا هنا بين الصِّفة والاستثناء، وفي هذا البيان يظهر جهد النُّحاة في محاولة ضبط المسائل والأبواب، وكيف يتناولون (غير) مرة في الصِّفة ومرَّة في الاستثناء، مع ضبطهم الاستلزامات الخطابيَّة المستفادة من كلِّ باب.

المبحث الثَّاني

الحذف

لما كان العرب إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، مالوا إلى كثرة الحذف فطال الحذف الأصول والفروع، فنجد الحذف في أفصح الكلام وهو القرآن، وفي الشِّعر والنَّثر، إذ حذفوا المبتدأ، والخبر، والفعل، والمضاف، والموصوف وغيره، واكتفوا بالقليل من الكثير كالواحد من الجماعة، والتَّلميح عن التَّصريح رغبة في الإيجاز، وابتعادا عن ما طال وأملّ، لذا قالوا: «رب إشارة أبلغ من عبارة»[(١)]، والحذف مخالف للإسهاب والتَّوكيد، ولذا نجد أن غالب المؤَكِّدات ممتنعة الحذف؛ لأنَّه يناقض الغرض الذي جاءت من أجله[(٢)]، وقد اعتنى النُّحاة بهذه الظَّاهرة عناية واسعة ففصلوا في أحكامها بين الوجوب والجواز والامتناع، وسيعنى البحث هنا بعرض المحذوفات، أو المضمرات التي كان لها أثر في المعنى المستلزم من القول، وإن كان هناك فرق بين الإضمار والحذف لكن سنتجاوز هذا الفرق الدَّقيق ونعاملهما معاملة واحدة[(٣)]، وسيكون دراسة ظاهرة الحذف على ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: الحذف في الأفعال.

المطلب الثَّاني: الحذف في الأسماء.

المطلب الثَّالث: الحذف في الحروف.

المطلب الرَّابع: الحذف في الجمل.

---

(١) انظر: الخصائص، ١/ ٨١، ٢/ ٢٨٦، العقد الفريد، ٤/ ٢٣٧.

(٢) انظر: الخصائص، ٢/ ٢٨٢.

(٣) انظر: الحذف والتَّقدير في النَّحو العربي، ص٢٠٤.

المطلب الأوَّل: الحذف في الأفعال:

لقد بين سيبويه أنَّ الحذف في الأفعال على ثلاثة أضرب: «فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره.

فأمَّا الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنَّه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله، فتقول: زيدًا. فلا بدَّ له من أن تقول له: اضرب زيداً...

وأمَّا الموضع الذي يضمر فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيداً، لرجل في ذكر ضرب، تريد: اضرب زيدًا.[يجوز أن تحذف اضرب اكتفاء بما جرى من ذكر الضَّرب، ويجوز أن تذكره]

وأمَّا الموضع لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره»[1]، قال السِّيرافي في شرحه: « فأما ما لا يجوز فيه الإضمار لعامل فأن تقول مبتدئا: زيدا، من غير سبب نحوي ولا حال حاضرة دالَّة على معنى، وأنت تريد: اضرب زيدا، وغيره من الأفعال؛ لأنَّك إذا أضمرته لم يعلم أنه (أَكْرِم زيدا)، أو اشتم زيدا، أو غير ذلك»[2].

فهنا يختصر السِّيرافي بصريح العبارة أنواع الحذف وهما: «السَّبب النَّحوي، حال حاضرة دالَّة على المعنى»، وكثيرًا ما تناوله النُّحاة الحذف بشقيه لكن سيركز هذا المبحث على دلالة قصد المتكلِّم التي لا تكون بالوضع، وإنَّما من خلال السِّياق وهو يلتقي في التَّداولية في دور المقام في تحديد القصد، ويلحظ من نصي سيبويه والسِّيرافي تعليق الإظهار والإضمار بقواعد تخاطبيَّة، كما ستفصل هذه القواعد في المسائل الآتية ابتداء بالمعاني الألصق بالفعل:

١. الأمر والنَّهي:

لما كان فعل الأمر يقتضي نهيًا عن خلافه والعكس، جاز أن ينصب الفعل بعد النَّهي على تقدير فعل أمر، نحو قوله: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[3]، فعندما قيل (انتهِ)

(١) الكتاب،١/٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) شرح السِّيرافي، ٥/٢١.

(٣) النساء، آية: ١٧١.

فالمراد هنا أن يخرج المخاطَب من أمر ويدخل في آخر، فيكون المعنى المستلزم منه: انتهِ وادخل فيما هو خير لك، فنصب خيرا بفعل محذوف ليعلم أنَّ المقصود أن يحمله على أمرٍ آخر، فتارك الشَّيء آت ضده، فكأنَّه أمره أن يكف عن الشَّر ويأتي الخير[1].

ومن مظاهر حذف فعلي الأمر والنَّهي:

١. الحذف لدِّلالة الحالية، وهذا الحذف إمَّا أن يكون جائزا، أو يكون حذفا واجبا.

أ. حذف الفعل جوازا في الأمر لدلالة حالية، وذلك نحو من رأى رجلا يضرب أو يشتم فقال: زيدا، يريد: اضرب زيدا، ويجوز أن يقول: اضرب زيدا، وكذلك إذا قيل لرجل في طريق: الطَّريق يا هذا، معناه: خلِّ الطَّريق وتنح عن الطَّريق، ويجوز إظهاره، فالمعنى الظَّاهر من قوله: زيدا، أو الطَّريق وغيره، لا يمكن أن يعرف المخاطب المعنى المستلزم منه ما لم يكن حاضرا أو عارفا بمجريات المقام.

ب. الحذف الواجب ويكون في المثل وغيره؛ لأنَّ الأمثال تروى كما سمعت عن العرب ولذلك اضطر النُّحاة إلى شرح تفاصيل المقام في كلِّ مثل؛ لأنَّ المتكلِّم لو ردَّ المحذوف لخرج كلامه عن المثل، من ذلك قولهم: «أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك»[2]، فالحذف هنا طال الأمر والنَّهي، تقدير الكلام: عليك أمر مبكياتك، أو اتَّبع أمر مبكياتك لا تتبع أمر مضحكاتك، والمتكلِّم هنا يريد نصح وإرشاد مخاطبه، ومعناه: اتبع أمر من ينصح لك فيرشدك وإن كان مرًّا عليك صعب الاستعمال، ولا تتبع أمر من يشير عليك بهواك؛ لأنَّ ذلك ربما أدى إلى العطب.

ومن ذلك قول العرب: «كِلَيْهما وتمراً»[3]، كأن إنسانا خيَّر آخر بين شيئين فطلب المخيَّر جميعها وزاد عليهما، وتقدير الكلام: أعطني

(١) انظر: الكتاب، ٢٨٣/١، شرح السِّيرافي: ٥/ ٥٣.

(٢) انظر: جمهرة الأمثال، ١/ ٨٢.

(٣) انظر: جمهرة الأمثال، ١/ ١٤٧، مجمع الأمثال، ٢/ ١٥١.

كليهما وتمرا، فاضطر النُّحاة إلى بيان الحال التي قيل فيها المثل مع تقدير محذوف؛ ليتبين أن المعنى المستلزم هو الأمر، لأنَّه يمكن أن يقدر محذوف آخر فيصير الكلام إلى الخبر أو غيره.

ومثله قول العرب: «الظِّباءَ على البقر»[1]، وتقدير المحذوف: خلِّ الظِّباء على البقر، إنَّما يعني بقر الوحش لأنَّها ترعى مع الظِّباء في موضع، وبعضها أولى ببعض، والمعنى في المثل: أنَّه ينهى المخاطب عن الدُّخول بين قوم يتشابهون ويتكافؤون في سوء أو غيره[2].

٢. وقد يدلُّ على الحذف كثرة الاستعمال، كما في حذف الأمر الذي دلَّت عليه صيغة الخبر كقول المتكلِّم لمخاطبه: ما أغفلت عنك شيئًا، وإن كان ظاهره الخبر، فإن المعنى المستلزم منه هو الأمر؛ لذا اضطر النُّحاة إلى تقدير شيء محذوف تقديره: دع الشِّك عنك فإني ما أغفلت عنك شيئا، فحذفوا لكثرة استعمالهم إياه[3]، فأصبح المعنى المستلزم مقدرا ومعلوما للمخاطَب بأنَّه أمر مضمن معن العتاب على الشَّك الحاصل منه فحذف وأبقى المتكلِّم الخبر الذي يبين الأمر.

وقد تدلُّ الحروف على فعل الأمر، ولا يفهم من ظاهر هذه الحروف شيئا كما فهم من الجملة السَّابقة معنى الخبر في ظاهره، وذلك قولهم: (إمَّا لاَ) لكن حذف الأمر كما حذف سابقه لكثرة استعمالهم إياه، ، «معنى هذا الكلام أنَّ رجلا لزمته أشياء يفعلها فامتنع منها فرضي منه صاحبه ببعضها، فقال: افعل هذا إما لا، أي افعل هذا إن لا تفعل جميع ما يلزمك، وزاد (ما) على (إن) وحذف الفعل وما يتصل به، وكثر ذلك في كلامهم حتى صارت مع ما قبلها كشيء واحد؛ وكذلك أمالوا الألف من (لا) وهي لا تمال في غير هذا الكلام»[4]، فبينوا الحال التي رافقت الحذف وهي امتناع

---

(١) انظر: مجمع الأمثال، ١/ ٤٤٤.

(٢) انظر: الكتاب، ١/٢٥٦، شرح السِّيرافي، ٥/٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٩.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي ط: دار الكتب العلمية، ٢/ ٤٦١.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي ط: دار الكتب العلمية، ٢/ ٤٦١.

المخاطب بعمل جميع ما يلزمه، ودلَّ صوت المتكلِّم على الحذف إذ أمال الألف، والإمالة هي تقريب النُّطق في الألف إلى الياء[1]، ولا تمال إلا في هذا الموضع كما ذكر السِّيرافي، فكأَنَّه قال: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيرَه، ولكنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرفُّهم حتى استغَنوا عنه بهذا، فالمعنى الظَّاهر لقوله: إما لا، لا يمكن حمله على الأمر، لذا قدر النُّحاة المحذوف ليبينوا المعنى المستلزم من القول.

فكلمَّا كانت علاقة المتكلِّم بالمخاطَب مرتبطة بعلاقته بالكون الخارجي قلَّ تعجيم المحلَّات واستغنى عن المؤكِّدات[2]، وقد تزيد هذه العلاقة بالكون الخارجي فيدلُّ مقتضى الحال (المقام، أو المقال) على المستلزمات المحذوفة التي امتدت إلى الأركان الأساسية في الكلام.

٢. الدُّعاء:

فحذف الفعل في الدُّعاء وقع في مصادر مسموعة عن العرب، وذلك قولهم: سقيا، ورعيا، وخيبة، وتقدير الكلام: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك الله رعياً، وخيبك الله خيبة، وأوقف النُّحاة هذه المصادر التي فيها معنى الدُّعاء على السَّماع، إذ لا يجوز أن يقال: طعاما، على معنى أطعمك الله[3].

وكذلك قولهم: جوعًا، ثم كنوا عنها فقالوا: جوسا وجودا، فهذه المصادر المعنى المستلزم منها هو معنى الجوع، ولا يتكلم بالفعل من (جوسا، وجودا) في معنى: جوعا[4]، ففي ظاهر هذه الألفاظ لا يظهر فيه معنى الدُّعاء، لذلك اضطر النُّحاة إلى تقدير فعل محذوف يظهر فيه معنى الدُّعاء وإسناد الفعل إلى الفاعل وهو الله –سبحانه وتعالى–؛ لأنَّ التقعيد مرتبط بعقيدة إسلامية، لذا نجد أنَّ هذه المصادر المستلزم منها

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر، ١/ ٢٨٥.

(٢) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٨١.

(٣) انظر: الكتاب، ٣١١، ٣١٢، التَّعليقة، ١/ ١٩٦، شرح السِّيرافي، ٥/ ٦٨، ٨٢، ٨٣.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ٨٢، ٩٠.

معنى الدُّعاء لا تطلب إلَّا من الخالق، فلمَّا لم يظهر في ظاهر اللَّفظ قدر المحذوف لفهم المعنى.

وهنا يتبين مراعاة النُّحاة في بيانهم المعاني المستلزمة التي سمعت عن العرب، ولو كان الحذف يجوز قياسا في كلِّ كلمة لكان للوضع دور في الدِّلالة عليه ولكن وقفوا على المسموع واجتهدوا في بيان المقصود.

وقد يتحقق الدُّعاء بفعل محذوف أيضا لكن بغير المصادر كقول العرب: «اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً»، قال سيبويه: «إذا كان يدعو بذلك على غنم رجُل. وإذا سألتَهم ما يَعْنُون قالوا: اللهمَّ اجمع أو اجعل فيها ضَبُعاً وذئبا. وكلُّهم يفسَّر ما ينوي وإنَّما سهل تفسيره عندهم لأنَّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار»[1]، فالمعنى المستلزم من هذا الدُّعاء أهو له أو عليه لا يمكن أن يعرف إلَّا بقصد الدَّاعي فقد يقصد إضمار اجعل؛ لأنَّه يريد ذئبا من ههنا وضبعا من ههنا، وقد يريد الدُّعاء له لا عليه، بتقدير: اجمع بين الذِّئب والضَّبع؛ لأنَّ الضَّبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم[2]، فإن كانت العلاقة بين المتخاطبين جيدة فسيكون قصد المتكلِّم من قوله الدُّعاء له، وإن كان العلاقة بينهما متنافرة أو حصل منه ما أغضب المتكلِّم، فستكون دعاء عليه.

ومن الحذف كذلك قولهم: فاها لفيك، فظاهر اللَّفظ لا يدلُّ على الدُّعاء ولكن أشار النُّحاة إلى المعنى المستلزم، وهو الدُّعاء عليه بإصابة الدَّاهية له وكأنَّه قال: دهاك اللَّه، لكن عدل عن اللَّفظ الصَّريح إلى لفظ آخر يستلزم منه هذا المعنى، «وإنَّما يخصُّون في مثل هذا الفم لأنَّ أكثر المتآلف فيما يأكله الإنسان أو يشربه من السُّم وغيره.. وصار (فاها) بدلا من اللَّفظ بقولك: دهاك الله»[3].

وقد وقع الحذف في التَّحية المشهورة عند العرب سالفا وما زالت حتَّى الآن، وهي قولهم: أهلا وسهلا ومرحبا، فكأنَّه قال: صادفت أهلا لا غرباء، وأصبت رحبا وسعة،

(١) الكتاب،١/ ٢٥٥.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ٢٢، الخصائص، ١/ ٢٥١.

(٣) شرح السِّيرافي، ٥/ ٨٥، ٨٦.

فهنا لفظ التَّحية مضمن معنى الدُّعاء له[1]، فيردُّ المحيَّا فيقول: «وبك أهلا ...هذا الكلام تقديره أن يقوله الرَّجل الذي يدخل إذا قال له المدخول عليه: مرحبا وأهلا، فيردّ فيقول: وبك وأهلا كأنَّه قال: وبك مرحبا وأهلا، وإنَّما هذه تحية المزور ومن يدخل عليه، يحيي بها الزَّائر المزور على معنى أنَّك أصبت عندي سعة وأنسا.

وإذا قال الزائر: وبك أهلا، والحال لا تقتضي من الزَّائر أن يصادف المزور عنده ذلك فيحمل على معنى: أنَّك لو جئتني لكنت بهذه المنزلة، وإذا قال: وبك أهلا، فإنَّما اقتصر في الدُّعاء له على معنى الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله، كأنَّ الرَّحب والسَّعة قد استقرا استقرارا يغنيه عن الدُّعاء، [فيقول له المحيِّ: لك الأهل، أي: عندك الرَّحب والسَّعة]» [2]، فهذا الخطاب الحواري الذي تخلله الحذف بين السِّيرافي فيه المعنى المستلزم المقصود بالقول الذي لا يمكن أن يفهم من ظاهره، لذا اضطر النُّحاة إلى بيان المعنى المقصود الذي يحيي به كلٌّ منهما الآخر مع ما يستلزمه من الدُّعاء لصاحبه.

ومثله قولهم لمن اشترى عبدا: «خير ما ردَّ في أهل ومال»[3]، فكأنَّه قال: اشتريت خير ما ردَّ في أهل ومال، وإن قدر النُّحاة فعلا محذوفا فأصبحت في ظاهرها جملة خبرية إلَّا أنَّهم أشاروا إلى المعنى المستلزم وهو الدُّعاء عندما عطفوها على المنصوبات التي تحمل نفس المعنى[4].

٣. التَّحضيض:

يتحقق الحضيض بنفس حروف العرض وهي (هلَّا، وألَّا، ولولا، ولوما)، غير أن التَّحضيض يحذف معه ركن أساسي من أركان الجملة، واخترنا أنَّ التّحضيض يقع بنفس حروف العرض وأن الفرق بينهما هو حذف الفعل؛ لأنَّ الحض يتطلب من المخاطب سرعة إيقاع الفعل المحذوف الذي دلَّ عليه المقام، كما أن ما تتضمنه معنى

(١) الكتاب، ١/ ٢٩٥، شرح السِّيرافي، ٥/ ٦٧، ٦٨.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٢٩٥، شرح السِّيرافي، ٥/ ٦٧، ٦٨.

(٣) انظر: جمهرة الأمثال، ١/ ٤١٣، مجمع الأمثال، ١/ ٢٤١.

(٤) انظر: الكتاب، ١/ ٣٢٧، التَّعليقة، ١/ ١٩٥، شرح السِّيرافي، ٥/ ٦٨، ١٠٠.

كلمة حضَّ[1] ذاتها في أصل الوضع تتطلب التَّشجيع والتَّأكيد للمخاطب بسرعة إيقاعه بخلاف معنى العرض[2]، وهو مذهب صاحب الكتاب[3]، فعندما ذكر الفعل سماه عرضا، وعندما حذف سماه تحضيضا وذلك قوله: «ولو قلت: ألَّا زيدا وهَلَّا زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ فيه معنى التَّحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك»[4]، « هلَّا تقولَنَّ، وألّا تَقولنّ. وهذا أقربُ؛ لأنَّك تَعْرِض، فكأنَّك قلت: اِفْعَلْ؛ لأنَّه استفهام فيه معنى العرض، ومثل ذلك: لولا تقولنَّ؛ لأنَّك تعرض»[5]، ففي الذِّكر سماه عرضًا، وفي الحذف سماه تحضيضًا.

التَّحضيض فيه حث للمخاطب على سرعة إيقاع الفعل المحذوف الذي لا يمكن معرفته إلا بالحضور والمشاهدة، فالمعنى لا يدرك في ظاهر اللَّفظ فقط، وإنَّما يستنبط من اللَّفظ مع آلية أخرى وهي الحذف الذي وقع في ركن أساسي في الجملة لدلالة المقام عليه، والتي لو ذُكر لانتقل المعنى المستلزم من القول وهو التَّحضيض الذي يتضمن الرَّغبة الشَّديدة من المتكلِّم لمخاطبه في إيقاع المأمور إلى معنى العرض.

٤. التَّحذير والإغراء:

يعد هذان المعنيان من المعاني المستلزمة التي أبانها النُّحاة، فهما معنيان مستلزمان من المعنى الأساسي للأمر والنَّهي، وهو ما أشار إليه سيبويه وذلك قوله: «وأمَّا النَّهي فإنَّه التَّحذير»[6]، وجعله معنى مقابلا للأمر مع كونه معنى مستلزمًا، وذلك في قوله: «هذا باب ما جرى منه على الأمر والتَّحذير»[7].

---

(١) انظر: الصباح المنير، مادة (حضض).

(٢) انظر: لسان العرب، والمعجم المعاصر، مادة (عرض).

(٣) جعل اللاحقون حروفا خاصة بالتّحضيض، وأخرى بالعرض وذلك قول المرادي: «أن حروف التحضيض أربعة وهي: لولا، ولوما، وهلّا، وألّا بالتّشديد، وأمّا ألَا بالتّخفيف فهي حرف عرض» انظر: توضيح المقاصد، للمرادي، ٣/ ١٣٠٨.

(٤) الكتاب، ٩٨/١.

(٥) الكتاب، ٥١٤/٣.

(٦) الكتاب: ٢٥٣/١.

(٧) الكتاب: ٢٧٣/١.

واعتمدا على ظاهرة حذف الفعل للفرق بينهما وبين المعنى الظَّاهر المتولدان عنه، ويتحقق ذلك من خلال صيغتين:

أوَّلا: إمّا «بإضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرَّجل مستغن عن لفظك بالفعل»[1]، فيكون للمقام دور في الدِّلالة عليه، وذلك قولك إذا ثنيت الكلمات[2]:

أ. – الأسَدَ الأسَدَ.

– الجدارَ الجدارَ.

ب. – أخاك أخاك.

– النَّجاءَ النَّجاءَ.

وذهب سيبويه إلى أنَّ الأمثلة في (أ) تحذير بمعنى: احذر أو لا تقرب الأسدَ أو الجدارَ، وفي (ب) بمعنى: الزم، عليك النَّجاء.

وليس شرطا في قول المتكلِّم (أباك أباك) أن يعني الزم، فقد يكون المخاطب أخطأ أو فعل سلوكا غير مرضي وأبوه قادم كما هو الحال في واقعنا الآن، فيقول له المتكلِّم: (أباك أباك) بمعنى (احذر أباك)، إذ لا يمكن أن يقدر في هذا المقام بالزم؛ لأنَّه مقام تحذير، وهكذا دواليك.

فهذا المعنى المستلزم جاء من الحذف؛ لأنَّ المقام في التَّحذير والإغراء يتطلب فيها حذف الإسناد الأصلي (المسند إليه والمسند) «بما يرون من الحال، وبما جرى من الذَّكر»[3]، وعندما يظهر الفعل في هذه الصِّيغ فإن الكلام يعود للدِّلالة الظَّاهرة وهي الأمر والنَّهي فيقول:

أ. ـــ لا تقرب الأسدَ.

ـــ احذر الجدار.

---

(١) الكتاب، ١/٢٥٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٥.

(٣) الكتاب، ١/٢٧٥.

ب.ـ الزم أخاك.

ـ عليك النّجاء.

فكان لظاهرة الحذف التي دلَّ على محذوفها المقام دور في الكشف عن المعنى المستلزم الذي خرج عن ظاهر الدِّلالة عندما ذكر الفعل، إذ إن التَّصريح باللَّفظ لا يعني التَّصريح بكلِّ المعاني.

ثانيا: أن يكون في الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه[1]، نحو:

أ. إياك والأسدَ. بمعنى: إيَّاك فاتَّقِيَنَّ والأسد.

ب. أهلَك والليلَ. فالمعنى المقصود لم يكن في ظاهر اللَّفظ فكأَنّه قال: «بادر أهلك قبل اللَّيل، وإنَّما المعنى أن يحذَّره أن يدركه اللَّيل. واللَّيلُ محذَّرٌ منه»[2]، فأمره الآمر أن يسابق اللَّيل إليهم ليكون عندهم قبل اللَّيل.

ج. نفسَك يا فلان. «أي: اتَّقِ نفسك، إلَّا أنَّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره»[3].

فهنا لا يجوز إظهار الفعل بخلاف الصِّيغة السَّابقة، ويستشف من تقسيم سيبويه أنَّ البنية العميقة للتَّحذير والإغراء تكون بفعلين محذوفين جوازا أو وجوبا، فإن ظهر الفعل في المحذوف جوازا عاد المعنى المستلزم إلى ظاهر اللَّفظ وهو (الأمر أو النَّهي)؛ لأنَّ التَّحذير والإغراء معانٍ مستزمة لزم فيها حذف الأركان الأصلية وهما(المسند والمسند إليه) لما يرى من المقام[4] «الذي لا يقبل التَّراخي في مثل هذه الأحوال، وهو ما انعكس في اللَّفظ (المكثَّف) المختزل المناسب لسرعة إنجاز العمل

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٢٧٣.

(٢) الكتاب، ١/٢٧٥.

(٣) الكتاب، ١/٢٧٣.

(٤) انظر: الكتاب، ١/٢٧٥. وذلك قوله في تفسير الحذف للفعل في الإغراء والتّحذير: «بما يرون من الحال، وبما جرى من الذّكر».

المطلوب»[1]، ففي الأمر والنَّهي طلب المخاطب لإيقاع الفعل ويزيد المتكلِّم من رغبته في إيقاع الطَّلب في الإغراء والتَّحذير، لكن يقابل هذا التَّأكيد في الطَّلب حذف في البنية المنجزة فرب إشارة أبلغ من عبارة، لأنَّ الموقف لا يقبل التَّراخي[2]، ليكون المعنى المستلزم منه: افعل بسرعة، لكنَّه حذف الفعل، ولعلَّ الحذف الواجب للفعل هنا أنَّ المقام لا يتطلب صبرا أو كلاما طويلا.

٥. الاستفهام:

إنَّ الأصل في الاستفهام أن يكون طلبا للفهم والاستخبار، ويطلب من المسؤول إخباره بما جهل به لتوقع السائل وجود العلم لدى المسؤول، في حين أن الغالب في أصل الحذف أن يكون دالا عليه المقام أو المقال، لذا نجد أنَّ الغالب في الاستفهام الذي حذف فيه الرُّكن الأساسي يكون المعنى قد خرج عن الأصل ليؤدي معان أخرى، ومن هذا الحذف:

أ. وقع الحذف في الاستفهام الإنكاري والتَّوبيخي، نحو قوله: أمقيما ونحن راحلون؟ وأقيامًا يا فلان والنَّاس قعودٌ؟ وأجلوسًا والنَّاس يعْدُون؟ أطربًا وأنت قنَّسريُّ؟ فالسَّائل لم يرد من المسؤول أن يخبره أهو (مقيم أو قائم، أو جالس، أو طَرِب)؛ إذ لم يقل هذا «سائلًا، ولكن [قاله] موبخا منكرا لما هو عليه، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأنَّ الفعل إنَّما يضمر إذا دلَّ عليه دال؛ كما أن الاسم لا يضمر حتَّى يذكر»[3].

فحقيقة الاستفهام أنَّ المتكلِّم يستفهم عن أمر يجوز أن يكون عنده موجودا، ويجوز أن يكون معدوما[4]، فإن كان عنده معدوما فهو استفهام حقيقي، وإن كان موجودا عنده كما هي الحال التي بينها النُّحاة فقد خرج لأغراض أخرى، قال سيبويه بعد أن عرض هذه الأمثلة: «ولا يريد أن يُخبِرِ أنَّه يَجلس ولا أنَّه قد

(١) الإنشاء في العربيَّة بين التَّركيب والدّلالة، ص١٤٤.

(٢) انظر: الواجب وغير لواجب في كتاب سيبويه، ص١٦٧، ١٦٨.

(٣) المقتضب، ٣/ ٢٢٨.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٣/ ١٥٧.

جلس وانقضى جلوسُه، ولكنَّه يُخبرِ أنَّه في تلك الحال في جُلوسٍ وفى قيامٍ»[1] وشرح ذلك السِّيرافي فقال: «وهذا الكلام يقوله الإنسان عند فعل يشاهده ممَّا ينكر عليه من أجل شيء آخر، كأنَّه إذا قال: أقياما والنَّاس قعود فقد أنكر عليه القيام من أجل قعود النَّاس، وأنكر الجلوس من أجل فرارهم توبيخا له على ذلك. ومثله: ... أطربا وأنت قنَّسريّ ...وهو: المسنّ في هذا الموضع، إنكارا للطَّرب مع هذه الحال»[2]، فيظهر هنا أن خروج الاستفهام من المعنى الأوَّلي إلى المعنى الثَّانوي لا يحدد انطلاقا من اللَّفظ الظَّاهر كما بين سيبويه وشُرَّاحه وإنَّما تتظافر معه ظروف المقام والمقال التي دلت على المعنى المستلزم المقصود بالقول مع تقدير لذلك المحذوف.

وكذلك وقع الحذف في خروج الاستفهام للتَّوبيخي والشَّتم، وذلك نحو قوله: أَتَمِيميًّا مرّة وقيسيًّا أُخرى؟ قال سيبويه: «وإنَّما هذا أنَّك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميماً مرَّةً وقيسيًّا أُخرى، كأنَّك قلت: أتَحَوَّلُ تميميًا مرة وقيسيًا أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقُّلٍ، وليس يسأله مسترشِداً عن أمرٍ هو جاهل به ليفهَّمه إيَّاه ويخبره عنه، ولكنَّه وبَّخه بذلك»[3]، فالسَّائل لم يرد أن يخبره المسؤول بأمر قد جهله ولكن أراد أن يشتمه ويوبخه على هذا التَّردد الحاصل منه، وكان «الاسم الذي نصبه ليس بمأخوذ من فعل فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله»[4].

فاللَّفظ الظَّاهر لا يدلَّ على اللَّفظ المستلزم المقصود بالقول فربَّما أنَّ قائلًا: أتميميًّا مرَّة وقيسيًّا أُخرى؟ كان له شأن أو مقامٌ فيستشير قومه أيضع من تميمٍ مرة ومرَّة من قيس على منصب له شأن في القيادة، فيكون استفهاما حقيقيا، كما يستلزم عدة احتمالات أخرى تخرج عن الاستفهام الحقيقي، كما أشار سيبويه إلى

(١) الكتاب، ١/ ٣٣٨.

(٢) شرح السِّيرافي، ٥/ ١١١، ١١٢.

(٣) الكتاب، ١/ ٣٤٣.

(٤) شرح السِّيرافي، ٥/ ١١٦.

المقام الذي كان له أثر في الكشف عن الفعل المحذوف الذي أبان عن المعنى المقصود بالقول.

ب. وقد يخرج الاستفهام إلى التَّنبيه والتَّحذير، وذلك نحو قول الأعرابي: يا بني أسد، أَعْوَرَ وذا نابٍ؟! «فلْم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحَّته، ولكنَّه نبَّههم، كأَنَّه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب! فالاستقبالُ في حال تنبيهه إيَّاهم كان واقعاً... وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه»[1]، فالفعل النَّاصب لقوله: (أعور وذا ناب) هو الفعل المحذوف: أتستقبلون، إذ لا يمكن فهم المعنى المقصود إلَّا بإعادة هذا المحذوف التي دلَّت عليه الحال المشاهدة، وقد وقع هذا التَّحذير لقومه حين استقبلوه، فهُزِموا وقتل منهم[2].

والملاحظ في أبنية الاستفهام في حال الاستعمال أنَّها تجتمع في بنية منجزة واحدة يتفرَّع منها عدد من المعاني كالإنكار والتَّوبيخ والتَّنبيه وغيره، وكلٌّ منها تأثر بظاهرة الحذف التي لا يمكن فهم المعنى المقصود منها باللَّفظ الظَّاهر فقط بل لابد من معرفة المقام التي قيلت فيه.

٦. حذف الفعل في الخبر:

كثيرا ما وقع الحذف في الخبر وقد تنوعت مظاهره، فمنها دلالة الحال المشاهدة على المحذوف، وذلك نحو قولهم لرجل رأوه قد سدَّد سهما: القرطاسَ، وهم يقصدون: أصاب القرطاس، أو لرجل قدم من السَّفر: خيرَ مقدم، أي: قدمت خير مقدم، أو إذا رأيت ناساً ينظرون إلى الهلال وأنت بعيدٌ عنهم فكبَّروا فتقول: الهلالَ وربَّ الكعبة، أي أَبصروا الهلال. أو رأيتَ ضَرْباً فقلت على وجه التَّفاؤل: عبدَ الله، أي: يَقَعُ بعبدِ الله أو بعبدِ الله يكونُ[3]، أو«رأيتَ رجلاً متوجَّها وجهة الحاجّ، قاصدا في هيئة الحاجّ، فقلت: مكَّةَ وربَّ الكعبة. حيث زَكِنتَ أنَّه يريد مكَّة، كأنَّك قلت: يريد مكَّة واللهِ»[4]، إنَّ

(١) الكتاب، ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١١٦.

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ٢٥٧.

(٤) الكتاب، ١/ ٢٥٧.

هذه الأخبار التي ذكرها سيبويه حذف منها الفعل مع عدم دلالة اللَّفظ الظَّاهر على هذه الأخبار؛ لأنَّ الاسم في قوله مثلا: القرطاس، قد يستلزم معنى الأمر في بعض المقامات إذ إنَّ قائلها يريد أعطني القرطاس، فأصبح الفعل المحذوف عند النُّحاة في حكم الملفوظ به وإن لم يوجد في ظاهر اللَّفظ لوجد قرينة أخرى وهي دلالة الحال التي نابت مناب اللَّفظ المحذوف واستلزم منها معنى الخبر، فهذا الحذف من الباب الذي يجوز إظهار الفعل فيه وإضماره لحال حاضرة ودلالة بينة، لكن إذا عدمت الحال عند المخاطب لم يجز الإضمار(١).

ومن مظاهر الحذف كذلك الحذف في المثل، ومن ذلك قول العرب: «متعرَّضًا لعنن لم يعنه»(٢)، والعنن: ما عنَّ لك، أي عرض لك، فترك الفعل لما يرى من الحال، لكونه رأى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرَّض له، كأنَّه قال: فعل هذا متعرضا لعنن لم يعنه، أي: دخل في شيء لا يعنيه ولا ينبغي له التَّشاغل به(٣)، ومثله قولهم: «مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ»(٤) كأنَّه قال: واعدتني مواعيد عرقوب، ولكنَّه ترك "واعدتَني" استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْفِ، واكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك(٥)، ومنه قول العرب: « هذا ولا زَعَماتِك»، أصلها أنَّ المخاطب كان يزعم زعمات، فلمَّا ظهر خلاف قوله، قال له المتكلِّم: هذا الحق ولا أتوهم زعماتك، فحذف الفعل لكثرة استعماله إياه، ولدِّلالة الحال التي تنبئ أنَّ المتكلِّم ينهاه عن زعمه «وقد يدخل هذا المثل في أن يقال للإنسان إذا زعم شيئا في رأي يراه ومشورة يشير بها أن يقول هذا لرأي آخر أصح من ذاك "هذا ولا زعماتك"، أي: هذا حق صحيح دون ما زعمته»(٦)، قال السِّيرافي بعد أن ذكر حذف الفعل في المثل: «وقد ذكر في هذا الباب الباب أشياء فيها حذف لأنَّها أمثال، واعتمد على أنّ ترك الفعل فيها لأنَّها أمثال.

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي،٥/ ٢٤، الخصائص، ١/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) انظر: جمهرة الأمثال، ١/ ٥٥٢، مجمع الأمثال، ٢/ ٣٢٠.

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ١٧٢، شرح السِّيرافي، / ٣٨.

(٤) انظر: جمهرة الأمثال، ١/ ٤٣٣، مجمع الأمثال، ٢/ ٣١١.

(٥) انظر: الكتاب، ١/ ١٧٢، شرح السِّيرافي، ٥/ ٣٨.

(٦) انظر: الكتاب، ١/ ٢٨٠، شرح السِّيرافي،٥/ ٥٠، ٥١

فإن قال قائل: ما السبب الذي سوغ الحذف في الأمثال؟

قيل له: أصل الأمثال أن يتكلم الإنسان بحضرة قوم، وفي كلامه من الألفاظ ما يستطرفه بعضهم من الألفاظ فيعيد اللَّفظ المستطرف، فربَّما أعاد جملة الكلام، وربَّما كان على سبب لا يعيده ولا يذكره ولا يتم إلَّا بذلك السَّبب، ويقع فيه ضمير ليس في الكلام ما يعود إليه، لأنَّه المتمثِّل استطرفه وتمثَّله فلا حاجة به إلى ذكر ما حذف من الكلام لأنَّ المتبقي هو المثل»[1]، ويبين السِّيرافي في هذا النَّص الطَّريف كيف سوغ الحذف في الأمثال؛ لأنَّه جرت العادة أن يفهم النَّاس المعنى المستلزم من المثل المشهور، فيقاس هذا المثل على موقف مماثل لموقف صاحب المثل أو مشابه له فيذكر المثل كما روي، فيفهم المخاطَب المعنى المقصود من قول مخاطِبه؛ لأنَّه يعرف مجريات المثل والمعنى المستلزم منه، ولذا نجد اليوم اشتهار الأمثال الخاصة في كلِّ مصر من الأمصار العربية لمعرفة تلك البلد بالظُّروف والأحوال المحيطة بقول صاحب المثل، فساغ فيه الحكاية مع وجود الحذف.

ومن مظاهر الحذف في الخبر، الحذف في الحصر، وذلك قوله: ما أنت إلى شرب الإبل، أو إنَّما أنت شرب الإبل، فلمَّا تعارض اللَّفظ الظَّاهر مع المعنى المستلزم المقصود بالقول قدر النُّحاة فعلا محذوفًا؛ لأنَّ شرب الإبل ليس من فعل المخاطب وإنَّما هو تشبيه، فكأنَّه قال: ما أنت إلا تشرب شربا مثل شرب الإبل، وإنَّما أنت تشرب شربا مثل شرب الإبل.

ومن مظاهر حذف الفعل في الخبر الحذف في المدح أو الذَّم أو في الاختصاص، وذلك نحو: مررت بزيدٍ الفاسقَ الخبيثَ، ومررت بمحمد العالمَ الفقيهَ، فنصب في الأوَّل على الشَّتم، والآخر على الذَّم، ولا يجوز إظهار الفعل المقدَّر؛ لأنَّ المراد به المدح، وقد ذكرنا ذلك في باب الإعراب؛ لتقاطع ظاهرتي الإعراب مع الحذف في الدِّلالة على المعنى المستلزم؛ لأنَّ الأصل في إعرابه الإتباع فعدل إلى حركة النَّصب بفعل محذوف لحمل الكلام على المدح أو الذَّم.

(١) شرح السِّيرافي،٥/ ٥١.

أمَّا في الاختصاص فينصب بفعل محذوف على الافتخار والتَّفضيل له وليس فيه إتباع، وذلك قولهم: نحن العربَ أقرى النَّاس للضَّيف كما هو في التَّعظيم والشَّتم، وجعله سيبويه كالمنادى؛ لأنَّ «موضع النِّداء فعل يقصد به في التَّقدير إلى المنادى الغافل عنك فتخصُّه لتعطفه على نفسك وكلامك له. والمنصوب في هذا الباب يعمل فيه فعل يقصد به الاختصاص على جهة الافتخار به والتَّفضيل له...ونصب هذه الأسماء كنصب ما تنصب في التَّعظيم والشَّتم، غير أن سيبويه أجراه على ما النِّداء عليه؛ لأنَّه لم يستعل إلَّا في المتكلِّم والمخاطَب وهما حاضران»[1]، فحذف الفعل وبقاء المنصوب جعل الكلام محمولا على غير ظاهره. لا شكَّ أنَّ من بين ما يقتضيه الاستلزام الخطابي فيما أشار إليه السِّيرافي في شأن أسلوب النِّداء، أنَّه يعطي للعلاقة بين المنادِي والمنادَى عدة أبعاد دلالية تختلف باختلاف التَّوجه الذي يحمله فعل النِّداء داخل التركيب وخارجه. ولعلَّ من أهم ذلك-تبعا لنص السِّيرافي- ما يأتي:

- هناك تلازم بين النِّداء وقصد المتكلِّم من منظور التَّصور التَّداولي؛ ذلك أنَّ موضع النِّداء من حيث الاستعمال يحمل قصدا تجاه ذلك الغافل الذي يريد المتكلِّم أن يحمله على شيء معين. إذ إنَّ النِّداء ملازم لشرط القصد؛ وهذا الاستعمال يتماشى مع مقتضيات الاستلزام الخطابي.
- ثم إنَّ النِّداء الملازم للقصد جعل من الاستلزام الخطابي ما يحقق غرض المتكلِّم، وهو المعبَّر عنه في النَّص "فتخصّه لتعطفه على نفسك وكلامك له"؛ هذا التَّركيب يكشف من جهة الاستلزام الخطابي ذلك القصد القائم في ذات المتكلِّم والذي يريد إبلاغه للمخاطَب عن طريق استعمال أسلوب النداء، غير أنَّ المتكلِّم لا يولي اهتمامه البالغ والمركز على الطَّابع اللُّغوي النَّحوي لمفهوم النِّداء بقدر ما يريد أن يحدث نَقْلة من خلال هذا النَّوع من الأسلوب؛ ليخرجه إلى سياق مفتوح يحقق نوعا من التَّقارب بين المتكلِّم والمخاطَب.
- أبعد من ذلك نجد جهة التَّلازم لا تقف عند العلاقة بين النَّداء والقصد فحسب، بل تتقاطع مع الحركة الإعرابية الملازمة لأسلوب النِّداء، لتؤدي معنى استلزاميا يأخذ بعدا

(١) شرح السِّيرافي،٥/ ٥١.

تداوليًا أطلق عليه السِّيرافي "الاختصاص على نية الافتخار والتَّفضيل"، وهذه الالتفاتة التي أشار إليها السِّيرافي في شأن دلالة الاختصاص على جهة الافتخار والتَّفضيل هي في الأصل من مستلزمات الحركة الإعرابيَّة للنِّداء المصاحبة لقصد المتكلِّم.

- إنّ إشارة السيرافي بقوله "غير أنّ سيبويه أجراه.....حاضران" يعكس حقيقة تداوليَّة مهمة جدا، وهي كون أنَّ الأسلوب التَّداولي القائم على مبدأ الاستعمال لا يمكن أن يتجسّد في هذا السِّياق التَّركيبي إلَّا إذا تحقق شرط الحضور، وهي ميزة نادت بها النَّظريَّات التَّداوليَّة فيما بعد حين أسسوا لها تلك الاتجاهات الأربعة المعروفة؛ حيث إنَّ المتمعن يدرك بدون شك أنَّ شرط الحضور هو ملازم للنَّظرية التَّداوليَّة من حيث التَّصور والمنهج، وهذا يناظر تمييز سيبويه الذي وضحه السِّيرافي بين ما ينتصب على التَّعظيم والشَّتم دون شرط الحضور كما في القطع في الصفات، وبين الاستلزام الخطابي في الاختصاص المنتصب على التَّعظيم أو الشَّتم الذي يتطلب الحضور، غير أن سيبويه لم يجعل الحضور شرطا في فهم المعاني التَّداولية.

وتعدُّ ظاهرة الحذف من الظَّواهر التي قيدها النُّحاة وكان لها دور كبير في الدِّلالة على المعنى المستلزم، والمتأمل في أبواب الحذف في النَّحو العربي يجد أن المقام كان كفيلا ببيان قصد المتكلِّم، وأن استلزامها لهذا المعنى لم يأت من اللَّفظ كما مرَّ آنفا.

المطلب الثَّاني: حذف الأسماء:

وقع الحذف في الأسماء كما وقع في الأفعال، ومن المسائل التي وقع فيها الحذف ما يلي:

١. حذف المبتدإ أو الخبر:

عدَّ النُّحاة المبتدأ والخبر من العمد التي لا يمكن الاستغناء عنها، ويحذف أحدهما إذا دلَّت عليه الحال المشاهدة، ومن حذف المبتدإ قولك إذا «رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشَّخص فقلت: عبد الله وربي، كأنَّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي. أو مسَسْتَ جسدا أو شممت ريحا فقلت: زيد،

أو المِسك. أو ذقتَ طعاما فقلت: العسل» [1]، فأغنى المقام عن ذكر ركن أساسي من أركان الكلام.

ومن حذف الخبر في الأسماء المبتدأة التي استلزمت معنى الأمر، نحو: حسبك وكفيك وشرعك، وحذف خبرها لعلم المخاطَب به، فإن كان المخاطب في عمل قد بلغ فيه الكفاية، فأراد مخاطبه أن يكتفي بما قد عمل، فقال: حسبك، وتقديره: حسبك هذا أو حسبك ما قد عملته، والمعنى المستلزم منه الأمر وإن كان لفظه الخبر[2].

٢. حذف المضاف:

لقد أشار النُّحاة إلى أنَّ حذف المضاف وقع كثيرا في كلام العرب، وجعلوه مما جاء على اتِّساع الكلام والاختصارِ، ومنه قول العرب: «بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطَّريقُ»، فالكلام لا يمكن أن يصدَّق عقلا أنَّ الطَّريق يطأ أحدا، علم أن المقصود ليس على ظاهره وأنَّ المتكلِّم اختصر وأعمل الفعل في الطَّريق كما كان عاملا في أهل لو كانت ههنا، وهو يريد: يَطَؤُهم أهلُ الطَّريق[3]، «وهذا مدح، والمعنى فيه أن بيوتهم على الجادَّة[4] فالمارَّة تنزل عليهم ويضيفونهم، فجعل مرور أهل الطَّريق بهم وطأهم إياهم»[5]، قال ابن جني: «ففيه من السِّعة إخبارك عمَّا لا يصح وطؤه بما صح وطؤه... أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز. ووجه التَّشبيه إخبارك عن الطَّريق بما تخبر به عن سالكيه، فشبهته بهم إذ كان هو المؤدي لهم، فكأنَّه هم. وأما التَّوكيد فلأنَّك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم، وذلك أنَّ الطَّريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته. وليس كذلك أهل الطريق؛ لأنَّهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه، فأفعالهم أيضًا كذلك»[6]، فأخبر ابن

---

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٢٨٠، شرح السِّيرافي،٥/ ٥٠، ٥١

(٢) انظر: الكتاب، ٣/ ١٠٠، التَّعليقة، ٢/ ٢٠٧، شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٣٢، ١٣٣.

(٣) الكتاب، ٢/ ١٣٠.

(٤) الطَّريق الكبير.

(٥) شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٥.

(٦) الخصائص، ٢/ ٤٤٨.

جني هنا عن تعمد المخاطَب إلى حذف بعض الكلام، واختيار مالا يصح الإخبار عنه؛ لحمل الكلام على تلكم المعاني الاستلزامية أو المجازية السَّائرة على نية المدح، وذلك على حسب ما يقتضيه التَّركيب من معنى المبالغة.

ومثله قولهم: «اجتمعت اليمامة» فحذف أهل وأقام المكان مقامها وأخذت أحكامها[1]، ومنه قولهم: سمع أذني زيدا يقول ذاك، «وهذا كلام على المجاز، لأنَّ زيدا لا يسمع؛ إنَّما يسمع كلامه، ولكنَّه أراد سمع أذني كلام زيد، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه»[2]، ومنه «اجتمع القَيْظُ» ولا يمكن حمل اللَّفظ على ظاهره، وإنَّما المراد: اجتمع النَّاس في القيظ، وتقدير المحذوف: اجتمع ناس القيظ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[3].

ومن هذا الحذف التي تتوقف عليه صحة الكلام عقلا في الكتاب، قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[4]، وقد حذف المضاف واكتفي بالمضاف إليه فيما مضى، وهي على سبيل الاتساع والاختصار؛ لأنَّ المسألة في اللَّفظ للقرية والمعنى المستلزم للأهل، فكأنَّه قال: واسأل أهل القرية؛ لأنَّ القرية لا تتحدث أصلا، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو ذكرت[5].

قال الجرجاني في أسرار البلاغة: «واعلم أنَّ الكلمة كما توصف بالمجاز، لنقلك لها عن معناها،... فقد توصف به لنقلها عن حُكم كان لها، إلى حُكم ليس هو بحقيقة فيها، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[6]، والأصل: واسأل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرُّ، والنَّصب فيها مجاز، وهكذا قولهم: بنو فلان تطؤهم

(١)انظر: التَّعليقة، ١/ ٨٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه، ٤/ ٩٣.

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ٢١٥، شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٧.

(٤) سورة يوسف، آية: ٨٢.

(٥) انظر: الكتاب، ١/ ٢١٢، ٣/ ٢٤٧، التَّعليقة، ٣/ ٦٤، شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٣، ١٧٤.

(٦) سورة يوسف، آية: ٨٢.

الطَّريق، يريدون أهل الطَّريق، الرَّفع في الطَّريق مجاز، لأنَّه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل، والذي يستحقُّه في أصله هو الجرُّ»[1]، فذكر الجرجاني أنَّه اكتسب من الحذف ونقل الحكم إلى اللَّفظ الآخر المعنى المجازي، فاختلفوا في الحذف فبعضم يحمل الكلام على حقيقة اللَّفظ وظاهره والبعض يؤولها، وذكر السِّيرافي أنَّ بعض النَّاس يزعم أنَّ ذلك على الحقيقة، وأنَّ مسألة القرية من "يعقوب" -عليه السَّلام- صحيحة؛ لأنَّ القرية يجوز أن تخاطبه؛ إذ كان نبيّا، وتكون مخاطبتها معجزة له. قال السِّيرافي: «ولا معنى للتَّشاغل بنقض هذا الكلام؛ إذ كان جوازه في كلام العرب وغيرهم أشهر من أن تحتاج معه إلى إقامة دليل»[2]، وذكر ابن جني أن حذف المضاف حمل عددا من المعاني المستلزمة، فمنها الاتساع إذ استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله، والتَّشبيه حيث شبهت بما يصح سؤاله لما كان بها ومؤلفًا لها، كما تضمن معنى التَّوكيد «فلأنَّه في ظاهر اللَّفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة. فكأنَّهم تضمنوا لأبيهم -عليه السَّلام- أنَّه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر. أي: لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَن مِن عادته الجواب. وكيف تصرَّفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية»[3].

وقد كان لهذا الحذف الذي جاء على سبيل الاتساع في حذف المضاف أثر في اختلافهم في فهم النُّصوص الدِّينية، فاختلفوا في تأويل بعض الآيات كلٌّ بحسب اعتقاده كما في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾[4]، ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾[5]، فجعلها السِّيرافي على

(١) انظر: أسرار البلاغة، ص٤١٦.

(٢) شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٤.

(٣) الخصائص، ٢/ ٤٤٩.

(٤) سورة الفجر، آية: ٢٢.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٧٠.

المعنى الحقيقي فقال: «فقد وصف نفسه في مواضع من القرآن بالمجيء والإتيان، فهو أعلم بحقيقة ذلك»[١]، وهو مذهب أهل السُّنة والجماعة يؤمنون بمجيء الله نفسه[٢]، وإثبات أسماء الله وصفاته إثباتا «يَلِيق بجلاله وعظمته بلا تأويل ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ولا جمود ولا وقوف»[٣]، في حين اختلفت الفرق العقدية في العالم الإسلامي كلٌّ منهم ينكر شيئا من الصِّفات فيجعلها بحذف مضاف، وبه اختلف النُّحاة في تفسرها فقدره بعضهم: "وجاء أمر ربك"، و"أمر اللَّهُ فِي ظُلَلٍ" بحذف المضاف؛ لأنَّ يرى استحالة مجيء الله[٤]، وامتنع البعض ويرى أن الكلام على أصله وكل بحسب معتقده.

ويعود أثر انقسام الأمة الإسلامية إلى مذاهب مختلفة واختلاف في الأحكام إلى تلك الاستلزامات التي يستنبطها النَّاس من النَّص مع اتفاقهم في المصدر عينه وهو القرآن.

ومن خلال ظاهرة الاتساع في حذف المضاف يتضح تعالق الجانب النَّحوي بالجانب البلاغي بجلاء، حيث الانتقال من الحقيقة إلى المجاز الذي يتم بشروط نحويَّة، كأخذ المضاف إليه أحكام المضاف[٥].

٣. حذف الصِّفة أو الموصوف:

ذُكر فيما مضى بأنَّ الصِّفة تأتي للتَّعريف والتَّخصيص، وإن خرجت من ذلك جاءت للمدح أو الذَّم أو التَّرحم، أو غيره، وهذه من مقامات الإسهاب والإطناب، وليست من مظان الإيجاز والاختصار، لذا منع النُّحاة حذف الموصوف

(١) شرح كتاب سيبويه، ٢/ ٢٢٢.

(٢) شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين، ١/ ٢٨١.

(٣) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية، ص٨٤.

(٤) انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٦٢٣.

(٥) انظر: أسرار لبلاغة ص٤١٦.

والصِّفة متى استبهم على المخاطَب، ولكن متى دلَّ عليه دليل أو شهدت به الحال جاز حذفه[1].

أ. حذف الموصوف:

منع النُّحاة حذف الموصوف، بزوال مقتضياته التي يدلُّ عليها ما لم يقم دليل عليها، نحو قولهم: مررت برجل غيرك، إذ يلزم منه أن يكون الممرور به ذاتًا أخرى غير المخاطَب، وأن الممرور به واحد لا غير، فإن حذف الموصوف "مررت بغيرك" تعذر فهم مقتضياته التي فهمت قبل الحذف، فلا يعلم الممرور به أهو إنسان أو حيوان غير ناطق، كما لا يدلُّ على عدد الممرور به أهو واحد أم اثنين أم أكثر[2]، لكن يحذف الموصوف إذا عرفه المخاطب، فإن قال: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا اللَّفظ أنَّ الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك، لكنَّه قد يسبق هذا القول مثلا حوار بين المتكلِّم والمخاطب يدلُّ على الموصوف فيعرف المخاطب أنَّ المتحدث عنه إنسان، فلمَّا اتضح عند المخاطَب المقصود جاز حذفه[3].

ب. حذف الصِّفة:

جيء بالصِّفة في أصل الوضع لبيان ما استبهم على المخاطب، وقد تخرج إلى أغراض أخرى تستلزم من اللَّفظ كالمدح والذم وغيره، وحذفها ينافي الغرض، لكن قد تحذف أحيانا لدلالة المقام عليها وكأنَّها قد ذكرت، فذكر سيبويه أنَّهم يقولون: سِير عليه ليلٌ، ويريدون: ليلٌ طويلٌ، وإن لم يذكروا الصِّفة[4].

---

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٢٢٠، ٤٢٣، شرح السِّيرافي،٦/ ٥٢، ٥٣، الخصائص، ٢/ ٣٦٨.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٤٢٣.

(٣) انظر: ، الخصائص، ٢/ ٣٦٨.

(٤) انظر: الكتاب، ١/ ٢٢٠. ذلك قوله: «سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويل، وإن لم تَذكر الصفةَ وأردتَ هذا المعنى رَفعتَ، إلاّ أنَّ الصفة تبيَّن بها معنى الرفع وتُوَضَّحُه».

قال ابن جني في الخصائص مفسرا لما قال سيبويه: «وقد حذفت الصِّفة ودلَّت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ. وكأنَّ هذا إنَّما حذفت فيه الصِّفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنَّك تحس في كلام القائل لذلك من التَّطويح والتَّطريح والتَّفخيم والتَّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثَّناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فنزيد في قوة اللَّفظ بـ"الله" هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصَّوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا، وتمكِّن الصَّوت بإنسان وتفخَّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضِّيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلًا أو نحو ذلك.

فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصِّفة، فأمّا إن عريت من الدِّلالة عليها من اللَّفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز»[1]، وفي هذا النَّص كشف ابن جني عن أثر المقام والحال في إجازة حذف الصِّفة التي وردت في الكتاب، ورد الدِّلالة على المحذوف هنا على استلزامات خاطبية لا يمكن أن يعرفها المخاطب إلَّا بالحوار أو المحادثة، فحذف "طويل" دلَّ عليها صوت المخاطب إذ إنَّ في تعظيمه وتفخيمه لكلمة "ليل" عرف المخاطب بأنَّه طويل.

أما في المدح فأشار إلى أنَّه زاد في قوَّة اللَّفظ بالقسم (والله) مع إطالة الصَّوت باللَّام لتأكيد ما سيقوله بعد ذلك وهو (رجل)، وفي رجل دلالة على صفات عظيمة يحملها اسم الجنس فكأنَّه بهذه الإطالة وتشديد الصَّوت في القسم اغتنى عن تعداد صفات هذا الجنس كـ(العظمة، والشَّجاعة، والفضل، وغيرها)؛ لأنَّ مخاطبه فهم من خلال صوت المتكلِّم وتركيزه على كلمة معظَّمه

(١) الخصائص، ٢/ ٣٧٢، ٣٧٤.

في مجتمعه أنَّ المتحدث عنه رجل حمل صفات الرَّجولة، وكذلك في قوله: سألناه فوجدناه إنسانًا، فيمكِّن الصَّوت بإنسان ويفخمه، والإنسان هو من يتميز بسمو خلقه، لذا شدد في نطقه على هذه الكلمة التي تحمل في دلالتها هذا المعنى، ليستغني بهذا الصوت عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك، لكنّه عندما أراد الذَّم في الكلمة ذاتها لم يستعمل صفات الصَّوت للدلالة على الذَّم لأنَّه لو شدَّد على كلمة إنسان قد أكَّد هذه الكلمة بما تتضمنه من معان سامية في أصل الوضع، فعدل عن الصَّوت إلى حركات عهدها المجتمع أنَّها للذَّم فيزوي المتكلِّم وجهه ويقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو بخيلًا أو نحو ذلك.

فالدَّلالة على الصِّفات المحذوفة قد تكون دلالة مقالية أو مقامية، ومع ذلك رُبط الحكم النَّحوي بها فمتى عريت من الدِّلالة اللَّفظية والمقامية منع الحذف، ومتى وجدت الدِّلالة جاز، وقد عرضنا في ما سبق دور الاستلزامات الحوارية في الدِّلالة على المحذوف، لنكشف عن دور هذه الاستلزامات في صياغة الحكم النَّحوي. كما نلمس الألفاظ التَّداولية ظاهرة في شرح ابن جني القاعدة، من جس تعبيره بـ: "دلَّت الحال عليها"، و"هم يريدون"، "تحس في كلام القائل"، "التَّطويح" و"التَّطريح والتَّفخيم والتَّعظيم"، و"تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته"، و"تمطيط اللَّام"، و"إطالة الصَّوت بها"، و"تزوي وجهك وتقطبه"، فعبر عن القصد من الكلام بكلمة (يريدون).

المطلب الثالث: حذف الحروف:

وكما وقع الحذف في الأفعال والأسماء وقع الحذف في الحرف، والحروف تتعد معانيها باختلاف مواضعها كما ذكرنا سابقا في حرف العطف (الواو)، وقد يخرج عن العطف ليقتضي المعية وهكذا دواليك، فإذا حذف الحرف اختاروا من الحروف ما يمكن أن يستلزم ذلك المعنى، ومن حذف الحروف:

١. حذف حرف النَّفي:

يقع حذف حرف النَّفي في القسم المراد به النَّفي؛ فجاء القسم بلفظ ظاهرة الإثبات ومعناه القسم نحو بيت امرئ القيس:

فقلتُ يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً ولو قَطَعوا رأسي لَدَيْكِ وأَوْصالِي[١]

فحذف حرف النَّفي وهو المراد في الكلام، وتقديره: يمين الله لا أبرح قاعدا، قال ابن جني: « لا أبرح. ويكفي من هذا قولهم: رب إشارة أبلغ من عبارة»، في إشارة منه إلى أن الحذف مع دلالة المعنى عليه أبلغ من الذكر[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٣]، والمعنى المقصود والله لا تفتأ تذكر يوسف، وقد كثر في كلامهم حذف (لا) فإذا قالوا: والله أقوم، علم بسقوط اللام والنُّون منه أنَّه نفي بمعنى لا أقوم، لأنَّه لا يشكل بالإثبات، لأنَّ الإثبات يحتاج إلى لام ونون، كقولك: والله لا آتينّك، ووالله لأخرجنَّ، وجعل النُّحاة حذف النَّفي وإرادة معناه قياسا مطردا في القسم[٤].

٢. حذف حرف الجر:

فحروف الجر تتعدد معانيها بحسب موقعها في الكلام، وقد جرى حذفها في سعة الكلام، ومن ذلك:

أ. حذف (من):

يحذف حرف الجر (من) وذلك قولهم: أكلتُ أرضِ كذا وكذا وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا، فمن المستحيل قبول الكلام على ظاهره عقلا فترتب على ذلك تقدير محذوف ليصح بها قبول الكلام؛ لأنّ المتكلِّم أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب، فقدر محذوف تقديره: أكلت من أرض، ومن بلدة

---

(١) بيت من الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص١٣٧، ورد في الكتاب،٣/ ٥٠٤، الخصائص، ٢/ ٢٨٦.

(٢) الخصائص، ٢/ ٢٨٦.

(٣) سورة يوسف، آية: ٨٥.

(٤) انظر: الكتاب، ١/ ٢٧٧، شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٠٣، ١٤٥.

كذا، وقصد اختيار(من)؛ لأنَّها تتضمن معنى التَّبعيض، وقد يكون بحذف مضاف وإقامة المضاف مقامه وتقديره: أكلت خير أرض كذا[1]، فيكون المعنى المستلزم المقصود بالقول مستفادًا من الحذف سواء كان بحذف جار أو مضاف.

ب. حذف (في):

وقد جرى الحذف في قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[2]، ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًا﴾[3]، فاللَّيل والنَّهار لا يمكران، ولكنَّ المكر فيهما، والنَّهار لا يبصر وإنَّما يبصر فيه[4]، وحرف الجر (في) يتضمن معنى الظَّرفية الذي يمكن حمل الكلام عليه؛ لأن ظاهر اللَّفظ لا يمكن قبوله عقلا؛ إذ إن الليل والنَّهار لا يفعلان بل يفعل فيهما، وقدر من الحروف ما يناسب المعنى .

ج. حذف (الباء):

حذف حرف الجر مع حذف الفعل اتساعا لعلم المخاطب به، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً﴾[5]، فهو ليس النَّاعق وإنَّما المنعوق به، والمعنى: «مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذي لاُ يَسمع. ولكنَّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى»[6]، فالنَّاعق هو راعي الغنم والمنعوق به الغنم، فشبه المؤمنين بالرَّاعي والكفار بالمنعوق به، وتقدير ذلك: كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ الذي يُنعق بِه، فطال الحذف الفعل والجار والمجرور،

---

(١) انظر: الكتاب،١/٢١٤، شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٧.

(٢) سورة النمل، آية: ٨٦.

(٣) انظر: ظاهرة الحذف في النَّحو العربي محاولة للفهم، مجلة عالم الفكر، ص٦٠.

(٤) انظر: الكتاب،١/ ١٧٦، ٢١٢، شرح السِّيرافي، ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥، ٤/ ١٨٥، ٦/ ٢٤.

(٥) سور البقرة، آية: ١٧١.

(٦) الكتاب، ١/ ٢١٢.

والمقصود في ذلك أنَّ الكفار لم يعتقدوا ما خوطبوا به، ولم يحصلوا به أكثر من سماعه[1].

المطلب الرَّابع: حذف الجمل:

حذفت الجمل في جواب الشَّرط، ، وذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[2]، ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾[3]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[4]، فالعرب قد «تترك في مثل هذا الخبر في كلامها، لعلم المخبر لأيِّ شيء وُضع هذا الكلام، العرب تحذف»[5]، فهنا وقع الحذف لجواب الشَّرط في ذكر نعيم الجنَّة، وذكر عذاب النَّار «قال أبو العباس: حذف الجواب في مثل هذه المواضع أفخم، لأنَّ المخاطب يتوهَّم كلَّ شيءٍ، فإذا ذُكر شيءٌ بعينه حضره فَهْمه»[6].

فالعرب حذفت الفعل والاسم والحرف والجملة، وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليل يدلُّ عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفة المقصود بالقول[7]، قال سيبويه: «وسمعت من العرب من يقول: ألاتا، بلى فا؛ فإنما أرادوا ألا تفعل، وبلى فافعل»[8]، وذكر ابن ابن جني في شرحه لهذا الحذف أثر المقام في الدِّلالة على المعنى، وذلك قوله: « يا فلان! أين أنت؟ أرني وجهك! أقبل علي أحدثك! أما أنت حاضر يا هناه؟ فإذا أقبل عليه وأصغى إليه

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٥.

(٢) سورة الزمر، آية: ٧١.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٦٥.

(٤) سورة الأنعام، آية: ٢٧.

(٥) الكتاب، ٣/ ١٠٣.

(٦) التَّعلقية، ٢/ ٢١١.

(٧) انظر: الخصائص، ٢/ ٣٦٢.

(٨) الكتاب، ٣/ ٣٢١.

اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مغنيًا عن مقابلة العين مجزئًا عنه لما تكلف القائل ولا كل صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه. وعلى ذلك قال:

العينُ تُبْدي الذي في نَفْسِ صَاحِبِهَا مِنَ العَدَاوَةِ أَوْ وِدٍ إذَا كَـــــانَا[1]

وقال الهذلي:

رَفَوْني وقالوا: يا خُويلـــــــدُ لا تُرَعْ فقلتُ وأنكرتُ الوُجُوهَ: هُمُ هُم؟[2]

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلا على ما في النَّفوس.

وعلى ذلك قالوا: "رب إشارة أبلغ من عبارة" وحكاية الكتاب من هذا الحديث، وهي قوله: "ألا تا " و"بلى فا" وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلم إنسانًا في الظلمة»[3]، في إشارة إلى أثر المقام في الدِّلالة على المعنى المستلزم، فوجه المتكلِّم وصوته، وحذفه للكلام لا يدلَّ عليه السَّماع فقط.

(١) بيت من البسيط، بلا نسبة في الخصائص، ٢٤٨/١.

(٢) بيت من الطَّويل، وهو في ديوان الهذليين، ٢/ ١٤٤، ورد في الخصائص، ١/ ٢٤٨، كتاب الأفعال، ٣/ ٥٧، رفوني أي سكّنوني، وقالوا: لا ترع؛ أي: لا تخف، هم هم؛ أي : هم الذين أخاف، انظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني، ٢/ ٩٠٢.

(٣) الخصائص،١/ ٢٤٨.

المبحث الثَّالث

التَّقديم والتَّأخير

وتعدُّ ظاهرة التَّقديم والتَّأخير كغيرها من الظَّواهر السَّابقة من أهم الأبعاد التي تحمل عدة حقائق استلزامية اقتضائية تتماشى مع تلكم التَّأثيرات التي أشار إليها النُّحاة الأوائل في مصنفاتهم؛ الشَّيء الذي جعل من ميزة التَّقديم والتأخير أن تتناولتها أقلام عدة، كلٌ والجهة الوظيفية التي حاول أن يتعامل معها على حسب التَّعدد المعنوي الذي يؤديه هذا النَّوع من المفهوم النَّحوي داخل وخارج التَّراكيب.

يقول سيبويه في التَّقديم: إنَّه عربيٌّ «جيَّد كثير، كأنَّهم إنَّما يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم»[1]، إذ إنَّ الأصل في الجملة الاسميَّة أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وفي الجملة الفعليَّة أن يتقدم الفعل على الفاعل ثم يليها بقية المقيدات، فإن اختلف هذا التَّرتيب ينظر في العلَّة من هذا التَّقديم[2].

والتَّقديم والتَّأخير له أحوال عند النُّحاة على حسب ما تقتضيه طبيعة التَّراكيب؛ فهو يتوزع على الجواز والوجوب، وقد كان له دور في الجمل المركبة إذ إنَّ الغالب عندما يتقدم الاسم أن تصنف الجملة إلى جملة اسميَّة خبريَّة، لكن قد يؤدي تقديم الاسم على الخبر أن يكون خبره جملة طلبيَّة، فكيف وجه سيبويه وشرَّاحه المعاني المقصودة من التَّقديم، أو تقديم ما امتنع في حقه التَّقديم، على حسب ما يقتضيه قانون التَّركيب، وغيرها من المسائل التي حاولنا تقييد ذلك في مطلبين:

المطلب الأوَّل: وجوب التَّقديم أو التَّأخير.

المطلب الثَّاني: جواز التَّقديم أو التَّأخير.

---

(١) الكتاب، ١/٣٤.

(٢) انظر: معاني النَّحو، ١/ ١٥٠.

المطلب الأوَّل: وجوب التَّقديم أو التَّأخير:

فالمسائل التي وجب فيه تقديم أحد الأسماء على الآخر، إمَّا أن يكون التَّقديم على الأصل، كتقديم الفاعل على المفعول، أو يكون على خلاف الأصل فيجب تأخير ما كان حقه التَّقديم، لنقف على بعض أقوال النُّحاة في هذه الأحكام أهي مراعاة للجانب اللَّفظي، أو للجانب اللفظي مع المعنوي؟ ومن أبرز المسائل التي وجب فيها التَّقديم أو التَّأخير مايلي:

١. وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر والعكس:

فالحصر في الابتداء والخبر يوجب تأخير المحصور، نحو قولهم: إنَّما زيد أخوك، إنَّما زيد البزاز، إنَّما زيد منطلق[١]، وقد ذكر السِّيرافي المعنى المترتب في (إنَّما): «إذا قلت إنَّما زيد البزاز تقللّ أمره وكأنَّك تسلبه ما يدعى له غير البز، وليس الأمر في سائر الحروف كذلك»[٢]، وقال في موضع آخر: « (إنَّما) تكون على وجهين: أحدهما تحقير الشَّيء، والآخر الاقتصار عليه؛ فأمَّا الاقتصار عليه فقولك في رجل ادَّعي له الشَّجاعة والكرم واليسار، فاعترفت بواحد منها دون الباقي، وأثبته له فقلت: إنَّما هو موسر أو إنَّما هو شجاع»[٣]، لقد أبان الحصر الموجود في الخبر وهي سلب جميع المهن ما عدا البز، وكذلك في الصِّفات، فأثبت له الشَّجاعة دون بقية الصِّفات، فيستلزم من الحصر إثبات المذكور للمتحدَّث ونفي ما عداها.

ولم يقدم سيبويه وبعض شُرَّاح الكتاب حكما يجوز أو يمنع التَّقديم والتَّأخير، لكنَّ النُّحاة بعدهم كابن مالك وغيره أوجبوا تقديم الخبر إذا أريد به الحصر، نحو:

---

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ١٣٨، التعليقة، ٢/ ٢٦٦، شرح السِّيرافي، ١١/ ٧٨، شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية ، ٢/ ٤٦٧. مسقط من ط. دار الكتب والوثائق القومية.

(٢) شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية ، ٢/ ٤٦٧. مسقط من ط. دار الكتب والوثائق القومية.

(٣) شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٤.

إنَّما عندك زيد، أو تأخيره نحو: إنَّما هو شجاع، بحسب قصد المتكلِّم[1]، فأصبح المعنى المستلزم هو المتحكم في الحكم النَّحوي.

٢. وجوب تقديم اسم كان على خبرها:

الأصل في المبتدإ أن يسبق الخبر، وهنا دخلت كان على المبتدإ والخبر، فوجب فيه أن يلزم كلٌّ منهما الأصل وهو تقديم الاسم على الخبر في مسألة الإخبار عن النَّكرة بالنَّكرة في النَّفي، قال سيبويه: «هذا باب تخبر فيه عن النَّكرِة بنكرة. وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلَك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترِئا عليك. وإنَّما حسن الإخبار ههنا عن النَّكرة حيث أردت أن تنفى أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه، ولأنَّ المخاطَب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمهَ مثلَ هذا... ولو قال: ما كان مثلُك أحداً، أو ما كان زيدٌ أحداً كان ناقضًا؛ لأنَّه قد عُلمَ أنه لا يكون زيدٌ ولا مثلُه إلَّا من النَّاس»[2].

فـ(أحد) نكرة و(مثلك) نكرة وقعت خبرا وهي مضافة إلى معرفة ولم تكتسب بالإضافة تعريفا أو تخصيصا، لأنَّ (مثل) إذا أضيف لم يختص شيئا بعينه لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التّماثُل من المثلين ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشَّيء فيجوز أن يكون "مثلك" في طولك أو لونك أو في علمك، إذ إنَّ الأشياء تتشابه من وجوه، وتتنافى من وجوه[3].

فما منعه سيبويه في الإثبات أجازه في النَّفي؛ لأنَّ المخاطب محتاج أن تعلمه مثل هذا؛ فالمتكلِّم أمام مخاطب معتقدٍ أنَّ إنسانا مثله في أي وجه من وجوه التَّشابه، فإذا قال: ما كان أحدٌ مثلَك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترِئا عليك. فالمراد هنا أن يعرّف المخاطَب أنَّه فوق النَّاس كلِّهم حتى لا يوجد له مثل في الصِّفة، أو دونهم حتى لا يوجد له مثلٌ. وليس في النَّاس واحد فما فوقه

(١) انظر: أوضح المسالك١/ ٢١٢.

(٢) الكتاب، ١/ ٥٤.

(٣) انظر: الأصول في النّحو، ١/ ١٥٣، التعليقة، ١/ ٨٩.

يجترئ عليه، فالمعنى المستلزم منه على سبيل المبالغة والمدح: أنت فوق النَّاس فلا يوجد شخص يساويك أو فوق صفاتك، وهذا يمكن أن يجهله المخاطَب فصار في الكلام فائدة لما دخل معنى العموم[١]، بخلاف الإثبات فلو قال كان رجل عاقلا؛ لأنَّه لا يستنكر أن يكون في الدُّنيا عاقل[٢].

فمناط الحكم في الجواز والقبح هو الفائدة، لذا منع سيبويه تقديم ما كان خبرا ليكون في موضع المبتدأ والعكس فتقول: ما كان مثلك أحدا، ما كان زيدٌ أحداً[٣] مع أن النَّكرة في الاسم والخبر متكافئتان في المثال الأوَّل، لأنَّ الكلام مستحيل هنا فكأنَّه قال: ماكان مثلك إنسانا، وما كان زيد إنسانا وهذا محال في الحقيقة، وجواز الإخبار عن الشَّيء معقود بوقوع الفائدة، والفائدة إنَّما تكون في الخبر دون الاسم[٤].

لكن سيبويه والسِّيرافي أشارا إلى جواز خرق القاعدة إن أراد المتكلِّم معنى مستلزمًا؛ لأنَّ المعنى الصَّريح ممتنع، فقال سيبويه: «إلَّا أن تقول: ما كان زيدٌ أحداً، أي من الأحَدِينَ. وما كان مثلك أحد على وجه تصغيره»[٥]، قال السِّيرافي: «إلَّا أن تريد: معنى الوضع منه، أو الرَّفعة له، وإن كنت معتقدا أنَّه إنسان من الجنس. ألا ترى أنك تقول: "ما زيد بإنسان"، إذا أردت أنَّه ينسلخ عن الأخلاق التي ينبغي أن يتخلق بها الإنسان، وكذلك يقال: "ما أنت إنسانا" عند فضل بارع يظهر منه، يقل وجوده في النَّاس قال: "فلست بإنسيٍّ، ولكن بملاك"»[٦]، فالذي جوز التَّقديم عند سيبويه والسِّيرافي هو المعنى المستلزم المقصود بالقول عن طريق ما حمله التَّركيب اقتضاءً هو التَّحقير أو التَّعظيم، فالمعنى لم يكن على ظاهره ولا يمكن حمله على ظاهره.

---

(١) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ٣/ ٣٦١.

(٢) انظر الكتاب، ١/ ٥٥.

(٣) انظر الكتاب، ١/ ٥٤.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٣/ ٥، ٩، ١٠.

(٥) الكتاب ١/ ٥٥.

(٦) شرح السِّيرافي، ٣/١٠.

إذن المسألة النَّحويَّة التي تناولها هنا سيبويه هي مسألة التَّنكير في المبتدإ والخبر إذا كان الكلام معقودا على النَّفي ووجوب تقديم الاسم على الخبر، ولم يقف سيبويه عند حدود اللَّفظ بل نجد طرحه للمسألة لم يخلو من مراعاة حال المخاطب، والمعنى الحقيقي والظاهر للقول، والمعنى المقصود بالقول.

ما يمكن قوله في هذا المقام أن سيبويه استطاع أن يمدنا على جهة المسكوت عنه في تناوله لصور المبتدأ الملازم للخبر عدة أبعاد استلزامية عكستها تلك التَّراكيب التي كان يقف عندها؛ الأمر الذي جعل من هذا التَّصور المتعدد لصور المبتدأ والخبر أن تعطي عدة معان هي في أصلها عبارة عن تنوع أحوال المخاطَب بما يتماشى مع مستلزمات التَّراكيب.

٣. تقديم المفعول المطلق على الجملة الاسميِّة المؤكَّدة:

ذكرنا في الفصل السَّابق المؤَكِّدات التي صنفت في النَّحو العربي ودرجاتها بحسب العلاقة بين المتخاطبين، فكلَّما توتَّرت العلاقة بينهما جاء بالمؤَكِّدات لحمل مخاطبه على تصديقه، وذكرنا من هذه المؤَكِّدات التَّأكيد بمفعول مطلق يلحق آخر الجملة، وذلك نحو قولهم: زيدٌ منطلق حقًّا، فجاء المصدر مؤَكِّدا للجملة، فبينوا المعنى المستلزم في المسائل الجزئيَّة، ثم بينوا حكم هذه المسألة في ظاهرة أخرى وهو التَّقديم والتَّأخير، وذلك قولك:

- حقًّا زيدٌ منطلقٌ[١].

وضعَّف سيبويه تقدم المصدر المؤَكِّد على المؤَكَّد[٢]، ومنع هذا التَّقديم؛ لأنَّه سيحقِّق الجملة السَّابقة له التي بدأها بما يصح عنده[٣]، إذ إنَّ التَّقديم والتَّأخير كان مراعاة لقواعد التَّخاطب، وقد كان سبب تضعيف سيبويه تقديم المصادر المؤَكِّدة هو تضارب ذلك مع المعنى المقامي التَّداولي المقصود، فالضَّعف هنا جاء من المقام

(١) الكتاب ١/١٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٢٤.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٣/٢٤٦.

«وذلك أنَّك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله، أو ظننت أنَّه يجهله»[1]، فكيف يبدأ المتكلِّم بالتَّوكيد لمخاطب ليس لديه علم بالفائدة[2]؟.

والملاحظ أنَّ ما أوجبه النُّحاة من لزوم الأصل بأن يأتي المبتدأ مقدما على الخبر والفاعل مقدما على المفعول، أو الإسناد الأصلي مقدما على التَّوابع، أو وجوب خلاف الأصل كان مراعاة للمعاني المستلزمة المستفادة من التَّركيب.

٤. وجوب تقديم الفاعل على المفعول والعكس:

أجاز النُّحاة تقديم المفعول على الفاعل لضرب من التَّوسع في الكلام، لكنَّهم منعوا تقديم المفعول على الفاعل عندما يلتبس على المخاطب المعنى الأصلي، فلما اختلط المعنى الأصلي منعوا التَّوسع، فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول كما في الإعراب المقدَّر قدِّم الفاعل لا غير، كقولهم: "ضرب عيسى موسى"، فعيسى هو الفاعل لا غير[3]، فعندما غاب الإعراب الدَّال على المعاني الأصلية، منعوا أن يغير في التَّركيب لأجل المعاني المستلزمة، ولو كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى جاز التَّصرف بالتَّقديم أو التَّأخير ولو كانت علامات مقدرة، نحو: أكل يحيى كمثرى، فله فيه التَّقديم والتَّأخير لزوال اللَّبس.

ومثله في الحصر بـ(إنَّما) فإن أراد المتكلِّم حصر المفعول به وجب تقديم الفاعل، نحو: إنَّما ضرب محمدٌ زيدا، وإن أراد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول، وذلك قولك: إنَّما ضرب زيدا محمدٌ، وقد أشار السِّيرافي في المؤخر أنَّه سلب له لما يدعي له غيره[4] فلمَّا كانت عناية سيبويه وشراح الكتاب ببيان المعاني المترتبة على دخول (إنَّما) سارع النُّحاة بعد سيبويه إلى القول بوجوب تقديم الفاعل إن أراد المتكلِّم حصر المفعول، ووجوب تأخير الفاعل على المفعول إن أريد به

---

(١) الكتاب٢/٧٨، ٧٩.

(٢) انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص ٩٠.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٢/ ٢٧٢، ٢٧٣.

(٤) شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية ، ٢/ ٤٦٧. مسقط من ط. دار الكتب والوثائق القومية.

الحصر؛ لأنَّ المعاني تختلف باختلاف التَّقديم والتَّأخير، فإن قال: إنَّما ضرب محمدٌ زيدا، فالمعنى المستلزم من حصر المفعول: أنَّ محمَّد ضرب زيدًا فقط، وزيد مضروب من محمَّد ويمكن أنَّ يكون مضروبًا من غير محمَّد، في حين إن حصر الفاعل فقال: إنَّما ضرب زيدا محمدٌ، فالمعنى المستلزم أنَّ زيدا مضروب من محمَّد فقط، فالحكم النَّحوي مرتبط بقصد المتكلِّم(١)، والقصد معنى مستلزم من القول وليس هو حكم ظاهر بدليل جواز كلا التَّركيبين، وامتناع أحدهما عندما يقصد المتكلِّم المعنى الآخر.

فمثلا عند وجوب تقديم الفاعل نحو قوله: إنَّما ضرب محمدٌ زيدا، فهنا سلب عن محمد ما يدعى عنه أنَّه ضرب غير زيد، لكن زيد يجوز أن يكون ضرب من غير محمد، بخلاف لو قال: إنَّما ضرب زيدا محمدٌ، فهنا سلب عن زيد الضَّرب إلَّا من محمد فقط.

فالأصل في (إنَّما) أنَّها مكونة من حرفين وهي (إنَّ) التي دخلت عليها (ما) الكافة عن العمل فجاز دخولها على الجملة الاسميَّة والفعليَّة(٢)، لتفيد معنى الحصر، والحصر يقع على المؤخر، بخلاف (إلَّا) فنجد أنَّ اللَّفظ المراد حصره، يؤخر فكان لهذه الظَّاهرة دور في الكشف عن المعنى الذي ضبطه الحكم بجوب تأخير المحصور، بخلاف (إلَّا) فقد اختلفوا بالحصر بها: أيجب تأخير المحصور أم لا؟ وذلك نحو قولهم: ما لقيتُ إلَّا زيدا، ما أتاني إلَّا عمرو، وما أعانه إلَّا إخوانه، فما بعد (إلَّا) خرج عن عموم معنى دلَّ عليه الحكم قبل (إلَّا)(٣)، فأوجب بعضهم تأخير المحصور، في حين أجاز الجمهور التَّقديم والتَّأخير لوجود لفظ (إلَّا) الدَّال على المحصور فتقول: ما ضرب إلَّا زيدًا محمَّدٌ، أو ما ضرب محمَّدٌ إلَّا زيدًا، فاستلزمت الجملتان: أنَّ محمَّدًا ضرب زيدًا فقط، وزيدًا مضروب من محمَّد، ويمكن أنَّ يكون زيد مضروبًا من غير محمَّد، فتقديم (إلَّا) مع محصورها أو تأخيره دلَّ على نفس

(١) انظر: أوضح المسالك، ٢/ ١٠٥.

(٢) انظر: التَّعليقة، ١/ ١١، شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية ، ٢/ ٤٦٧. مسقط من ط. دار الكتب والوثائق القومية.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/ ١٩٤.

المعنى المستلزم؛ لدلالة حرف (إلَّا) على حصر ما بعدها[1]، فقدَّم أو أخر المعنى المستلزم من (إلَّا) مفهوما.

٥. وجوب تقديم المفعول الأوَّل على الثَّاني، والعكس:

يتعدى الفعل إلى مفعولين فإمَّا أن يكون الأوَّل أصله المبتدأ كما في ظنَّ وأخواتها، أو يكون فاعلا في المعنى كما في باب أعطى وكسى، قال السِّيرافي: «يتعدَّى الفعل إلى مفعولين، وأحد المفعولين فاعل بالآخر فعلا يصل إليه من غير توصُّل حرف جرٍّ، وذلك قولك: "أعطى عبد الله زيدا درهما"، وذلك أنَّ زيدا قد أخذ الدَّرهم وهو فاعل به الأخذ، وقد وصل الأخذ منه إلى الدِّرهم من غير توسُّط حرف جرٍّ، وكذلك " كسوت بشرا الثِّياب الجياد"، وكان الأصل "أخذ زيد درهما" و"لبس بشر الثِّياب الجياد"، وقد علم أنَّ الأخذ لا بدَّ له من مأخوذ منه، واللابس لا بدّ له من كاس، فأردت أن تبيِّن من الذي أوصل إليه الأخذ»[2]، أو يكون المفعول الأوَّل غير مقيد بحرف جر لفظا أو تقديرا، كاخترت زيدا من القوم، واخترت زيدا القوم.

وقد أوجب النُّحاة فيما بعد أنَّ يقدم الاسم الذي يكون فاعلا في المعنى إذا خيف اللَّبس[3]، إذا لم يعلم أيهما فاعل في المعنى، كأن يقول المتكلِّم أعطيت زيدا محمدا، فيكون هناك لبس لأنَّه لا يعلم من الآخذ ومن المأخوذ، بخلاف لو قال: أعطيت زيدا درهما، فالآخذ والمأخوذ معلومان عقلا، لذلك أوجبوا التَّقديم فيما لا يستطيع العقل تحديده.

كما أوجبوا تقديم المفعول الأوَّل على الثَّاني إذا أراد المتكلِّم حصر المفعول الثَّاني، وذلك قولك: ما أعطيت زيدا إلَّا درهما، فمنع المتكلِّم أن يكون زيدا أخذ منه غير الدِّرهم وسكت عن غير زيد، في حين إذا أراد حصر المفعول الأوَّل وجب

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/ ١٠٥.

(٢) شرح السِيرافي، ٢/ ٣٠٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك، ٢/ ١٦٣.

تأخيره، فيقول: ما أعطيت درهما إلَّا زيدا، فنفى أن يكون أعطى أحدا درهما غير زيد[1]، فجاء حكم الوجوب في التَّقديم والتَّأخير هنا مراعاة للمعاني التي يقصدها المتكلِّم.

المطلب الثَّاني: جواز التَّقديم أو التَّأخير:

في جواز التَّقديم أو التَّأخير عناية بمعان مختلفة، ومن أبرز هذه المسائل التي جاز فيها التَّقديم ما يلي:

١. تقديم الجار والمجرور وتأخيره:

يتقدم الجار والمجرور على المبتدإ والخبر والفاعل والمفعول وغيره، وقد جعل سيبويه التَّقديم والتّأخير هنا كما في المفعول به فقال: «والتَّقديم ههنا والتَّأخير فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمام، مثلُه فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول. وجميعُ ما ذكرت لك من التَّقديم والتَّأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيّد كثير، فمن ذلك قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَلَم يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾[2]»[3].

ويقول في موضع آخر:« واعلم أنَّ التَّقديم والتَّأخير والعناية والاهتمام هاهنا مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إنَّ أسدا في الطَّريق رابضا، وإنَّ بالطَّريق أسد رابض، وإن شئت جعلت بالطَّريق مستقرا ثم وصفته بالرَّابض، فهذا يجري هاهنا مجرى ما ذكرت لك من النَّكرة في باب كان»[4].

وقد ذكرنا أنَّ السِّيرافي أشار إلى أنَّ التَّقديم والتَّأخير يكون للعناية والاهتمام، وهذه العناية إمَّا أن تكون «لطلب سجع أو قافية أو كلام مطابق، ولأغراض شتَّى

---

(١) انظر: أوضح المسالك، ٢/ ١٦٣، ١٦٤.

(٢) سورة الإخلاص، آية: ٤.

(٣) شرح السِّيرافي٣/ ١٢.

(٤) الكتاب، ٢/ ١٤٣.

اكتفاء بدلالة اللَّفظ عليه»[1]، ثم لم يتتبع هذه الأغراض واكتفى بالإشارة إلى وجودها.

وقد قال الرُّماني في تقديم الجار والمجرور على الاسم وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[2]: «فهذا على النَّفي العام، إلَّا أنَّه خرج مخرج الخاص؛ لأجل العطف بالمعرفة. ولا يجوز: لا فيها أحد، إلَّا على ضعف؛ لأنه الموضع الذي يقتضي التَّكرير»[3]، فهنا الرَّماني لم يذكر المعنى فقط بل شرح المعاني مرفقة بالأحكام، فهو تكلَّم عن وجوب تكرار (لا) إذا قدم الخبر على المبتدأ، وألغي عملها، ثم لم يكتفِ بذلك بل قال: "فهذا على النَّفي العام، إلَّا أنَّه خرج مخرج الخاص" في إشارة إلى أنَّه بتقديم الجار والمجرور استلزم المعنى تمييز المنفي خاصة عن سائر ما يشاركه، فهو ليس نفيًا لجميع جنس المذكور، ولو قدِّم الاسم لكان نفيًا عاما؛ لأنَّ الأصل في (لا) النَّافية للجنس أن تعمل في الاسم النَّكرة بعدها للمبالغة في نفي الجنس كما قال الرَّضي: «و(لا) التَّبرئة للمبالغة في النَّفي، لأنَّها لنفي الجنس»[4]، لكنَّ لما فصل بينهما بالجار والمجرور انتقلت من النَّفي العام إلى الخاص.

وقد تحدث علماء البلاغة عن تقديم الجار والمجرور في تغيير المعنى، قال السَّكاكي في حديثه عن ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[5]: «يقولون قدم الظَّرف تعريضا بخمور الدنيا وأنَّ المعنى هي على الخصوص لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا ويقولون في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾[6] يمتنع تقديم الظَّرف على على اسم (لا) لأنَّه إذا قدم أفاد تخصيص نفي الرَّيب بالقرآن ويرجع دليل خطاب

(١) الكتاب، ١/ ٨٠، ٨٢، شرح السِّيرافي، ٢/ ٢٧٤.

(٢) سورة الصَّفات، آية: ٤٥.

(٣) شرح الرُّماني، ١/ ٤٠٩

(٤) شرح الرضي، ٢/ ١٦٠

(٥) سورة الصَّافات، آية: ٤٥.

(٦) سورة البقرة، آية: ١، ٢.

على أنَّ ريبا في سائر كتب الله وعلى هذا متى قلت إذا خلوت قرأت القرآن، أفاد تقديم الظَّرف اختصاص قراءتك به ورجع على معنى: لا أقرأ إلا إذا خلوت فافهم. وإنَّما لزم التقديم استدعاء الحكم ثبوتا ونفيا»[1]، وعلل بتعليل آخر في كتب البلاغة فقيل: «وتقديم الظَّرف في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[2] يقتضي تفضيل المنفي عنه، وهو خمر الجنة، على غيرها من خمور الدَّنيا»[3]، وقال صاحب معاني النَّحو «والصَّواب ما أثبتناه، وهو أن تأخير الظَّرف يفيد نفي الشَّيء عن المذكور، وتقديمه يفيد النَّفي عن المذكور، وإثباته لغيره، ولا يفيد دائمًا تفضيل المنفي عنه وإلَّا فقولك: "لا عندك صواب" ذم لا مدح»[4] وهو ما عبر عنه الرُّماني بالنَّفي العام والنَّفي الخاص، أي: أن تأخير المجرور يستلزم منه النَّفي العام، وإذا قدم المجرور على اسم (لا) يستلزم منه معنى النَّفي الخاص عن الاسم المذكور والإثبات لغيره.

٢. جواز تقديم الفاعل على المفعول والعكس:

إنَّ الحكم بجواز تقديم الفاعل على المفعول والعكس هو مراعاة للمعاني المختلفة التي تتحقق من خلال هذه الظَّاهرة، والفاعل وإن أخر في اللَّفظ فرتبته مقدمة وهو ما ذكره السِّيرافي في شرح قول سيبويه: "فمن ثم كان حدُّ اللَّفظ أن يكون فيه مقدَّما"، قال: «وليس يريد بقوله: "حد اللَّفظ" أن يكون تقديم الفاعل هو حدُّ اللَّفظ الذي لا يحسن غيره، وإنَّما نريد بحد اللَّفظ: ترتيبه وتقديره»[5]، فقالوا: ضرب عمرا زيدٌ، وإذا زادت عنايتهم بالمفعول قدموه أيضا حتَّى على فعله فقالوا: عمرا ضرب زيدٌ[6].

---

(١) مفتاح العلوم، ص٢٣٥.

(٢) سورة الصَّافات، آية: ٤٥.

(٣) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ص١١١.

(٤) معاني النحو، ١/ ١٥٧.

(٥) الكتاب، ١/ ٣٤، شرح السِّيرافي، ٢/ ٢٧٣.

(٦) شرح السِّيرافي،٣/ ١٠٠.

ولدلالة الإعراب على الفاعل والمفعول فلم يضر من جهة المعنى تقديمه، واكتسبوا بتقديمه ضربا من التَّوسُّع في الكلام[1]،كما ذكر السِّيرافي في شرحه لقول سيبويه: «كأنَّهم يقدِّمون الذي بيانه أهم» فذكر أنَّ عناية النَّاس تكون أحيانا بوقوع فعل ما على إنسان بعينه، ولا يبالون بالفاعل الذي سيوقع هذا الفعل، نحو «ما يريده النَّاس من قتل خارجي مفسد في الأرض، ولا يبالون من قتله، فإذا قتله زيد فأراد مخبر أن يخبر بذلك قدم الخارجيَّ في اللَّفظ؛ لأنَّ القلوب متوقعة لما يقع به من أجله، لا من أجل قتله، فتقول: "قتل الخارجيَّ زيد".

وإن كان رجل ليس له بأس، ولا يُقَدَّر فيه أن يقتل أحدا، فقتل رجلا، فأراد الخبر أن يخبر بهذا المستبعد من هذا القاتل، كان تقديم القاتل في اللَّفظ أهمَّ؛ لأنَّ الغرض أن يعلم أنَّه قتل إنسانا، فيقال: "قتل زيد رجلا".

وهذا الكلام إنَّما هو على قدر عناية المتكلِّم، وعلى ما يسنح له وقت كلامه وربَّما فعل هذا لطلب سجع أو قافية أو كلام مطابق، ولأغراض شتَّى اكتفاء بدلالة اللَّفظ عليه»[2]، فأشار في هذا النَّص الطَّريف إلى أنَّ التَّقديم والتَّأخير كانا للعناية والاهتمام باللَّفظ مثله في "ضرب عمرو زيدًا" و"ضرب زيدًا عمرو"، فإن كانت العناية بالمفعول فيهما أشد قدمت المفعول، وإن كانت العناية بالفاعل أشد قدمت الفاعل، ثم إن السِّيرافي لم يترك التَّقديم والتَّأخير للعناية فقط، بل أشار إلى أنَّ هذه العناية تكون لسجع أو لقافية أو لأغراض شتَّى مشيرا إلى أنَّ هذه الأغراض يدلُّ عليها اللَّفظ المقدم أو المؤخر.

وقد أشار الجرجاني في الدَّلائل إلى أهمِّية قول سيبويه في أنَّ التَّقديم وقع للعناية والاهتمام، ثم نقل قول السِّيرافي من اهتمام النَّاس بتقديم المفعول كاهتمامهم بقتل الخارجي الذي هو محل لفت الأنظار، وتقديم الفاعل بسبب كونه رجلا ضعيفا قتل، فأصبح محط العناية والاهتمام، ثم أشار إلى أنَّ هذا لا يكفي فقال: «هذا

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٣٤، شرح السِّيرافي، ٢/ ٢٧٢.

(٢) الكتاب، ١/ ٨٠، ٨٢، شرح السِّيرافي، ٢/ ٢٧٤.

جيِّد بالغٌ، إلَّا أنَّ الشَّأن في أنَّه ينبغي أن يُعرف في كلَّ شيء قدِّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسَّر وجه العناية فيه هذا التَّفسير.

وقد وقع في ظنون النَّاس أَنَّه يكفي أن يقال: "إنَّه قدِّم للعناية، ولأنَّ ذكره أهمُّ"، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمَّ؟ ولتخيُّلهم ذلك، قد صغر أمر "التَّقديم والتَّأخير" في نفوسهم، وهوَّنوا الخطب فيه، حتَّى إنَّك لترى أكثرهم يرى تتبُّعه والنَّظر فيه ضربًا من التَّكلُّف»[1].

والحق أنَّ الجرجاني لم ينصف النُّحاة، فإن كانت (العناية والاهتمام) شغلت سيبويه عن الأغراض الأخرى فهذا لا يعني أنَّهم لم يعترفوا بباقي الأغراض، ونجد أن الجرجاني لم يذكر كلَّ ما ذكرناه من نصِّ السِّيرافي بل وقف على العناية والاهتمام وترك آخر النَّص الذي أشار فيه السِّيرافي إلى أنَّ العناية والاهتمام لأغراض شتَّى يبينها اللَّفظ، وفيه تنبيه أنَّ هناك معان أخرى مستلزمة تستفاد من اللَّفظ، ولما كانت المعاني متشعبة لا يمكن حصرها أشار إلى دور ظاهرة التَّقديم والتَّأخير في الإحالة عليها؛ لأنَّ النُّحاة كانت عنايتهم في ضبط قواعد عامة يترتب عليها أن تصبح المعاني المستلزمة بدقة عالية من النِّظامية والانتظام وفق قواعد مطَّردة، فكان الاهتمام بالتَّقديم والتَّأخير والإشارة إلى الأغراض المتفرقة التي تلحقها وتركوا للمخاطب التَّفتيش عنها؛ لأنَّها معان لا يمكن حصرها، ولم يهونوا دور هذه الظَّاهرة أو يصغروا شأنها كما أشار الجرجاني الذي وقف عن آخر النَّص ولم يكمله.

٣. تقديم المفعول به على عامله، والعكس:

يقدم المفعول به على عامله جوازا، فيقال: زيدا ضربت، أو ضربت زيدا، لكنَّ سيبويه استحسن تقديم المفعول على عامله في باب الاستفهام وذلك قولك: أزيدا لقيت أم بشرا؟ وهو بمنزلة قولك: أيهما عندك؟ «وتقديم الاسم [هنا] أحسن؛ لأنَّك لا تسأله عن اللُّقَى، وإنَّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو، فبدأت

(١) دلائل الإعجاز، ١/ ٧٨.

بالاسم؛ لأنّك تَقصد قَصْدَ أن يبين لك أيُّ الاسمين في هذا الحال»[1]، بخلاف لوكان المسؤول عنه الفعل فتقديم الفعل أحسن نحو قولك: أضربت زيدا أم قتلته؟ «فالبدء ههنا بالفعل أحسن؛ لأنَّك إنَّما تسأل عن أحدهما لا تدري أيُّها كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما»[2]، فعندما كان جهل السَّائل بالاسم فقدم الاسم الذي أراد بيانه، وعندما وقع جهله بالفعل استحسن البدء بالفعل.

أمَّا تقديم المفعولين أو أحدهما في باب ظنَّ وأخواتها على عامله فقد كان له تأثير في الإعراب فجاز فيها الإعمال والتَّعليق والإلغاء، نظرا لاختلاف المعاني المترتبة على هذا التَّقديم أو التَّأخير.

فالتَّعليق هو ما يُبطل عمل الفعل في الاسم لفظاً ويعمل تقديراً في المحلِّ أو الموضع، نحو: «قد علمت لعبدالله خيرٌ منك فهذه اللّام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنّها إنّما هي لام الابتداء وإنّما أدخلت عليه علمت لتؤكِّد وتجعله يقيناً قد علمته»[3]، ويعمل الفعل في اللَّفظ عند زوال المانع من ظهور العلامة.

والإلغاء إبطال العمل لفظاً وتقديراً، وجعل النُّحاة الإعمال والإلغاء حسب قصد المتكلِّم وإرادته فإذا «ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشَّكِّ أعمل الفعل قدَّم أو أخَّر... وكلَّما طال الكلام ضعف التَّأخير إذا أعملت»[4]، فالتَّقديم في الكلام يكون على النَّحو الآتي:

أ. ظننت زيدا أخاك.

ب. زيدا أظن أخاك.

ج. زيدا أخاك أظن

ففي المثال (أ) كان الإعمال أقوى لأنَّ المتكلِّم بنى كلامه على الشَّكِّ فأعمل الفعل فيما بعده، في حين أنَّ المثال (ب) جاز الإعمال والإلغاء، بينما في المثال

(١) الكتاب،٣/١٦٩، ١٧٠.

(٢) الكتاب،٣/١٧١.

(٣) الكتاب،١/٢٣٦.

(٤) الكتاب،١/١٢٠.

(ج) ضعف سيبويه إعماله؛ لأنَّ الشَّكَّ كان في قصد المتكلِّم قبل الحديث، فالأصل أن يتقدم الفعل ويبدأ به إذا أراد الإخبار عن الظَّنِّ، كما في (أ).

أمَّا الإلغاء فيكون أقوى بتأخير الفعل كما ذكر ذلك سيبويه وذلك قوله: «وإنَّما كان التَّأخير أقوى؛ لأنَّه يجيء بالشَّكِّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشَّكُّ، كما تقول: عبدُ الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تَدرِي، فأخَّر ما لم يعمل في أوَّل كلامه وإنَّما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين... وكلَّما طال الكلام ضعف التَّأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ زيدًا قائمًا ضربت؛ لأنَّ الحدَّ أن يكون الفعل مبتدأً إذا عمل»[1] أي: ابتداء كلامه وليس في قلبه شكٌّ فإذا مضى كلُّه أو بعضه على اليقين، ثم جاءه الشَّكُّ فلا يعمل هذا الشَّكّ لأنَّه ابتدأ بيقين فيحمل بقية الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشَّكّ وصير موضع الشَّكّ واليقين في تقدير الظَّرف[2].

وجعل السِّيرافي الظَّنَّ بمنزلة الظَّرف؛ لأنَّ جملة الابتداء الخالية من المقيدات تدلُّ على الحال ــ كما ذكرنا ــ فإذا قال: زيد قادم، دلَّت على الحال، وإذا قال: زيد قادم غداً، صارت الجملة بمعنى الاستقبال، كذلك الأمر في قولك: زيد منطلق أظنَّ، بدأ بيقين ثم جاء بفعل الظَّنِّ الذي أخرج معناها من اليقين إلى الظَّن كما أخرج الظَّرف الجملة من دلالة الحال إلى معنى الاستقبال[3]، فيكون الإلغاء أقوى بحسب الترتيب الآتي[4]:

أ. زيد أخوك أظن

ب. زيد أظن أخوك.

أمَّا في تأخير كلا المفعولين فالإعمال أقوى، ليكون الإعمال والإلغاء بحسب حال المتكلِّم وقصده وهو ماذكره السِّيرافي في قوله: «إذا ابتدأ الاسم وفي **نيته** أن

---

(١) الكتاب:١/١٢٠.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي١/٨٥، ٣/٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه ص ١١٤، ١١٥

(٤) انظر: شرح السِّيرافي٣/ ١٢.

يأتي بفعل الشَّكِّ»[1]، ونيته هي المتحكَّمة في النَّظم، فإن أعمل فالشَّك واقع في نفس المتكلِّم قبل الحديث، وإن أهمل فالشَّك عارض له أثناء الحديث[2]، وهذه المعاني المستلزمة فهمت من تقاطع ظاهرتي التَّقديم والإعراب، وهو ما ذكره السِّيرافي في قوله: «ذلك أنَّ "أظنُّ، وأحسب" وبابهما يجوز فيه الإلغاء والإعمال. فإذا أعملت، كان التَّقديم أحسن،... وإذا ألغيت كان التَّأخير أحسن»[3]، وهنا يظهر دور هذه الظَّاهرة وكيف أثرت على الإعراب لتفصح عن مقاصد المتكلِّم.

٤. الجمل الاسميَّة المركَّبة:

نجد أنَّ الجملة الاسميَّة المركَّبة تتعدد أخبارها فقد يكون خبرها جملة خبريَّة اسميَّة أو فعليَّة أو يكون جملة طلبيَّة، وفيها ضمير يعود على الاسم المقدَّم، فكان لذلك دور في تعدد التَّراكيب واختلافها، وسنرى كيف صنفها النُّحاة أتكون جملة اسميَّة أو فعليَّة أو طلبية، وذلك من خلال ما يلي:

أ. الجملة الاسميَّة المركَّبة إذا كان خبرها فعل أمر:

فالجملة الاسميَّة الخبريَّة تغاير جملة الأمر، فالأولى تحتمل الصِّدق والكذب، في حين أن الأخرى بعيدة عن هذا المعيار فهي لا تحتمل صدقًا أو كذبًا، فكيف صنف النُّحاة هذا اللَّفظ؟

قال السِّيرافي لما وقف على الاسم الذي خبره أمر: « فإن قال قائل: إذا قلتم زيد قم إليه وجعلتم زيدا مبتدأ، فقد وجب أن يكون قم إليه خبره؛ لأنَّ المبتدأ لابدَّ له من خبر، والخبر ما صح فيه الصِّدق والكذب، وفعل الأمر لا يكون صدقا ولا كذبا فكيف صحَّ أن يكون خبرا؟

---

(١) شرح السِّيرافي،٣/ ٢٣٥.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٣٢، وذلك قوله: «وإذا تقدم الفعل، حصل فعل الشَّك واليقين قبل ورود الاسم فعمل؛ لأن الاسم ورد وقد تقدم الشك في خبره، فمنعه ذلك التَّقدم من أن يجري على لفظه الأوَّل قبل دخول الشَّك واليقين».

(٣) شرح السِّيرافي،٣/ ١٢.

فالجواب في ذلك أنَّ قولك: "زيد قم إليه" ليس بخبر في الحقيقة عن زيد، وإنَّما هو واقع موقع خبره ومغن عنه وليس بخبر حقيقي، غير أنَّه يحتمل في المعنى وجهين:

أحدهما: أن يكون معناه زيد يجب عليك أن تقوم إليه أو نحو ذلك، فيكون الأمر في موضع ما ذكرناه.

أو يكون تقديره أنَّك أردت قم إلى زيد، فلمَّا قدمته وشغلت الجار بضميره وقع معرًّى من العوامل اللَّفظية، فرفع بالابتداء وصار هذا الكلام الذي جاء بعده وإن لم يكن خبرا، متما لفائدة الكلام»[1]، فهنا يدرك السِّيرافي أنَّ النظم في ظاهره جملة اسميَّة لكنَّه لم يغفل الجانب المعنوي، فلفت الانتباه إلى أنَّ معناه في الحقيقة الأمر، وفسر فعل الأمر من خلال مظهرين:

المظهر الأوَّل:

أن المظهر الذي ادَّعاه السِّيرافي أنَّ لفظ الكلام الخبر، وأحاله إلى صيغة الخبر فقدره بـ: "زيد يجب عليك أن تقوم إليه أو نحو ذلك"، وهذا كما ذكرنا سابقا مما يكون لفظه الخبر ومعناه الأمر وإن كان في هذا التَّقدير إحالة اللَّفظ الظَّاهر إلى لفظ مقدَّر ثم يفهم من اللَّفظ المقدر معنى مستلزم، وفي هذا التَّقدير مشقة وتكلَّف في إعادة اللَّفظ الظاهر إلى معنى مضمن ليطرد النَّظم، ولا يمكن أن يقدر هذا التَّقدير لو كان الأمر استفهاما، فلو قال قائل: زيد هل قام؟، فماذا سيقدره السِّيرافي، هل سيقدره بخبر ويجعل الخبر مضمنا معنى الاستفهام؟

المظهر الثَّاني:

شارك فيه سيبويه فجعلها مبتدأ وخبره جملة الطَّلب، لكنَّ السِّيرافي فسر الكلام نحويا فقط وذكر أنَّ الفعل شغل بالعمل بما لا يستطيع أن يعمل بالاسم المتقدم، في حين نجد أنَّ سيبويه فسر هذا التَّقديم تفسيرا معنويا فقال: «وقد يكون في الأمر والنَّهي أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهت المخاطَب له لتعرِّفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في

(١) شرح السِّيرافي، ١/ ١٥٧.

الخبر»[1]، فنبه إلى أنَّ التَّركيب واحد لكن المعنى مختلف، وجعل تقديم الاسم للفت انتباه المخاطَب وحمله أن المقدم هو المطلوب بأن توقع فيه الفعل، وحمله الاسم المقدَّم على التَّنبيه أجود من تقديرها بلفظ الخبر ثم حمل الخبر على معنى آخر مضمن فيه، وهو أصلا مفهوم من ظاهر القول، بل جعل سيبويه لظاهرة التَّقديم معنى مستلزمًا وهو تنبيه المخاطب بالاسم المقدَّم.

وكما تقدم الاسم في الأمر تقدم كذلك في أحد المعاني المتفرعة منه وهو التَّحضيض، وذلك نحو قولهم: عمرو هلَّا لقيته، فالمعنى المستلزم من تقديم الاسم عند سيبويه هو تنبيه المخاطَب[2]، ويكون ما بعد الاسم تحضيضا على ظاهره.

ب. الجملة الاسميِّة المركَّبة إذا كان خبرها جملة استفهاميَّة:

ويقع الاستفهام خبرا للاسم كما وقع الأمر، فيبتدأ باسم مرفوع قبل جمل الاستفهام، وذلك قولك:

- زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه.
- وعبدُ الله هل لقيتَه.

فابتدأ سيبويه الباب بقوله: «باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا؛ لأنَّك تبتدئه لتنبَّه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك»[3]، فالعامل في الاسم المرفوع هنا هو الابتداء، ثم بني عليه جملة الاستفهام، ولم يخرج سيبويه هذه الجمل من معنى الاستفهام إذ افتتح الباب بقوله: "باب من الاستفهام"، فجعل الابتداء بالاسم للفت انتباه المخاطب، فكأنَّ المخاطب مهتما بسماع الخبر عن الاسم، فعمد المتكلِّم تقديمه ليصغي إليه المخاطَب، فهنا علل التَّقديم بأمر مقامي يعود لعلاقة المتكلِّم بالمخاطب ومعرفة المخاطب أنَّ الاسم المقدَّم هو محط العناية والاهتمام.

(١) الكتاب، ١/١٣٨.

(٢) الكتاب، ١/١٢٧.

(٣) الكتاب، ١/١٢٧.

ومنع سيبويه أن تقول: زيدًا هل رأيت[1]، قال السِّيرافي: «فالرَّفع لا غير في زيد من قبل أنَّه مبتدأ و "كم مرَّة رأيته"، في موضع الخبر له، ولا يصلح نصبه بإضمار فعل آخر؛ لأنَّ ما بعد حرف الاستفهام لا يكون مفسرا لفعل قبله»[2]، فلمَّا كان للاستفهام حق الصَّدارة منع ما بعده في العمل ما قبله، فجعلوا حرف الاستفهام وكأنَّه حرف قطع بين ما بعده وما قبله، ومن المعلوم أنَّ صدر الكلام غالبا ما يكون محملا بالمعاني الدِّلالية، فصدر الاستفهام هو المحمَّل بحرف ينسحب معناه على جميع ما بعده، لذا منع أن يكون المتقدم بعضا مما بعده، ومع تقدم الاسم وتعجيمه صدر الكلام جعله سيبويه يحمل معنى مستلزمًا وهو التَّنبيه، والتَّنبيه معنى من معاني الكلام، كما كان النِّداء للتَّنبيه، لكنَّ الفرق بينهما أنَّ النِّداء يكون باسم المخاطب لتنبيهه لسماع الخطاب، في حين جاز بالاسم المتقدِّم أن يكون لشخص آخر غير المخاطب.

ج. الجملة الاسميِّة المركَّبة إذا كان خبرها جملة شرطيَّة:

وكما وقع خبر المبتدأ استفهاما جاز أن يكون خبر المبتدإ شرطا وجزاء، نحو: زيد إذا يأتيني أَضْربُ، وزيد إن يأتك تضرب فلا يكون الاسم الذي قبله إلَّا مرفوعا[3]، ذكر السِّيرافي: «أنَّ حروف الجزاء في هذا بمنزلة: "زيد كم مرة رأيته"، يعني: إذا جعلت ما بعدها شرطا وجوابا له رفعت الأسماء التي قبلها ولم يكن لما بعدها سبيل على ما قبلها، كما لم يكن لما بعد حروف الاستفهام سبيل على ما قبله، ولا يكون تفسيرا له»[4]، وكما حملنا الاسم هنا على التَّنبيه فيحمل هنا على هذا المعنى؛ لأنَّ سيبويه جعل الشَّرط بمنزلة الاستفهام إذا تقدم الاسم عليه[5].

(١) انظر: الكتاب، ١/١٢٧.

(٢) شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٥٤.

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ١٣٥، شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٨٥.

(٤) شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٧٥.

(٥) انظر: الكتاب، ١/ ١٣٣.

د. الجملة الاسميّة المركَّبة إذا كان خبرها جملة فعليَّة:

من المعلوم أنَّ الجملة الاسميَّة تدلُّ على الزَّمن الحاضر ما لم يقترن بها ظرف يدلُّ على زمن وقوعها[1]، فمثلا الجملة الفعليَّة إذا تقدم فاعلها على عاملها أصبحت جملة مركَّبة فالفاعل المتقدم أصبح مبتدأ واستتر الفاعل إذا كان مفردا، وذلك نحو قولهم: زيد يقوم، ومع تقدم الاسم فالفعل المضارع أثر في زمن الجملة، وكذلك لو قال: زيد قام، فقد حمل الجملة دلالة الماضي، وكذلك زيد سيقوم دلَّ على المستقبل، وعد سيبويه والسِّيرافي الاسم المتقدم للتَّنبيه بني عليه الجملة الفعليَّة كما كان في الأمر وغيره[2].

وكان للاسم تأثير في تصنيف الجمل، فقد تصنَّف اليوم الجمل بحسب اللَّفظ الأوَّل فإن كان اسما عدت جملة اسميَّة، لأنَّ الاسم بدأ به الكلام، لكن لو وقفنا على تصنيف سيبويه وبعض شرَّاح الكتاب للجملة من خلال ظاهرة التَّقديم والاشتغال، فجعلنا الاسم المقدم كما جعله سيبويه لاستطعنا إعادة تقسيم الجمل وحل كثير من الإشكالات في تصنيف الجمل، فيصنفها البعض جملًا خبريَّة لابتدائها بالاسم، ولو روعي في الجمل الاسميَّة المركَّبة نوع الخبر وظاهرة تقديم الاسم لتيسر التَّصنيف.

وقد بين النُّحاة أنَّ الاسم المتقدم يعود في الأصل للعامل اللَّاحق، ولكنَّ اشتغال العامل بغيره عنه هو سبب رفعه بالابتداء، فيُنظر في أصل الخبر ويصنَّف بحسب تصنيف الخبر، كما ذكر السِّيرافي في أحد المواضع بأنَّ ما بعد الاسم «جملة قائمة بنفسها جعلت في موضع الخبر»[3]، فيكون الاسم الأوَّل المنبه به المخاطب، والخبر المنبه عليه بحسب تركيبه أمرا أو عرضا، أو استفهاما أو شرطا، أو خبرا أو غيره، ويردُّ كلُ تركيب إلى بابه؛ لأنَّه «ليس بخبر في الحقيقة»[4]، ويفسر تقديم الاسم في هذه التَّراكيب بمعنى مستلزم منه وهو التَّنبيه، لأنَّه إذا قال المتكلِّم: هل أكرمت زيدًا، أو زيد هل أكرمته؟ فكلا الجملتين المعنى الحرفي لهما هو الاستفهام، لكنها في تقديم الاسم

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ٢/ ٣٥٥.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٨١، شرح السِّيرافي، ٣/ ١٠٠، ١٠١.

(٣) شرح السِّيرافي، ٣/ ٢٥٧، وذلك في شرحه لقول سيبويه: «(لأنك إنما تجيء بالاستفهام بعد ما تفرغ من الابتداء. يعني: أن الاستفهام في موضع خبر الابتداء؛ لأنه جملة قائمة بنفسها جعلت في موضع الخبر»

(٤) شرح السِّيرافي، ١/ ١٥٧.

استلزم منه: انتبه لزيد! هل أكرمته؟ فكأنَّ المتكلِّم والمخاطَب حريصان على العناية بزيد أو يهمهما أمره فقدم الاسم لأجل هذا المعنى المستلزم.

خلاصة الفصل الثَّاني

انطلقنا في هذا المبحث من ظواهر كلِّية بنيت عليها جميع المسائل النَّحويَّة، ووُقف في هذا الفصل على ثلاث ظواهر:

أوَّلا: الإعراب:

وعرضنا من خلال هذا المبحث أثر الإعراب في الأسماء والأفعال، وكيف جوَّز النُّحاة علامتين في ذات التَّركيب، أو إعراب الاسم في بابين مختلفين، وذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأوَّل: الفوارق الاستلزاميَّة لعلامة الإعرابيَّة في الأفعال:

فلمَّا كانت معظم الأفعال مبنية اقتصر فيها على المضارع الذي تردد إعرابه بين الرَّفع والنَّصب في عدد من المسائل أبرزها:

- الرَّفع والنَّصب بعد (إذن).
- الرَّفع والنَّصب بعد (حتَّى).
- الرَّفع والنَّصب بعد حروف العطف(الواو، والفاء، وأو).
- الرَّفع والنَّصب بعد أفعال الاعتقاد.

وقد ارتبط رفع الفعل عن النُّحاة بعد (حتَّى، وإذن) بالفعل الواقع، نحو: إذن أضربك، سرت حتَّى أدخلها.

والذي جوَّز تعدد هذه العلامات هو وقوع الفعل السَّابق لها، سواء أكان الوقوع مفهومًا من ظاهر القول كما في قولهم: "سرت حتَّى أخلها"، أم من المعنى المستلزم الذي اعتدَّ فيه في رفع أو نصب الفعل بعده، نحو قولهم: قلَّما سرت حتَّى أدخلها، فإن أراد التَّقليل المضمن معنى النَّفي امتنع رفع الفعل بعد (حتَّى)، وإن كان بمعنى قلة السَّير جاز الرَّفع والنَّصب، فالحكم متعلق بالمعنى المتضمن، ومثله في (إنَّما) وإن كان ظاهره الإثبات لكن إن أراد المتكلِّم معنى التَّحقير فقد ضمن الكلام معنى النَّفي فوجب في الفعل بعده النَّصب، وإن أراد الاقتصار جاز الرَّفع والنَّصب، وكلُّ علامة لها معنى خاص بها.

وقد يجوز أن يرفع المتكلِّم وإن كان ما قبله منفيا (غير موجب) على القطع وكأنَّهما جملتان متغيرتان كما هو بعد حروف العطف، وذلك نحو: ما أتيتني فتحدُّثني، ويجوز النَّصب على تأويلين: أحدهما: النَّصب على معنى الشَّرط، أن يقصد المتكلِّم ما أتيتني فكيف تحدِّثُني، فنفى الإتيان نفيا مطلقا فامتنع الحديث لامتناع شرطه وهو الإتيان، والآخر: على معنى الاستثناء ما تأتيني أبدًا إلَّا لم تحدِّثني، فالنَّصب هنا ضمن الكلام معنى الاستثناء، الذي نقض معنى النَّفي الظَّاهر في الإتيان وجعله مثبتا، وجعل ما ظاهره الإثبات فضمنه معنى النَّفي.

ومنع النُّحاة النَّصب بعد أفعال الاعتقاد الدَّالة على اليقين؛ لأنَّ النَّصب يناقض التَّأكيد الذي تتضمنه هذه الأفعال، في حين أجازوا الرَّفع والنَّصب بعد الأفعال الدَّالة على الظَّن؛ لأنَّ المتكلِّم يقولها إمَّا بدليل فتكون بمعنى العلم، أو بغير استثبات ولا دليل فالرَّفع على معنى وقوع الفعل والنَّصب على عدم الوقوع.

المطلب الثَّاني: الفوارق الاستلزاميَّة لعلامة الإعرابيَّة في الأسماء:

وفيه أظهرنا دور تعدُّد العلامات الإعرابيَّة في الكشف عن معان أساسية تتقاطع في ذات التَّركيب، كتمييزه بين الاستفهام، والتَّعجب والنَّفي، وقد تكون لمعان مستلزمة كما في المسائل التَّالية:

١. مسائل الإعراب والبناء، فإن بنى الاسم في النِّداء فهو معرفة، وإن أعربه فهو نكرة، وقد يكون قصد المتكلِّم هو المتحكم أيكون الاسم معرفة أم نكرة كما في تنوين التَّنكير، فيظهر القصد في العلامة كما في الأسماء الممنوعة من الصَّرف والمبنية كقولهم: مررت بعثمانَ وعثمانٍ آخر، ومررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وقد لا يظهره في اللَّفظ كقوله جاءني زيدٌ وزيدٌ آخر، فهو لفظ واحد تناوب عليه معنيان بحسب قصد الكلام.
٢. الاسم بين الخبر والظرف.
٣. الاسم بين الخبر والاستفهام.
٤. العطف على اسم (إن) بالرَّفع والنَّصب، فالرَّفع على غير التَّأكيد، والنَّصب على معنى التَّأكيد، وكذلك العطف على خبر (ما) الحجازية المجرور، بالنَّصب على الموضع، لحمل الكلام على النَّفي العام، والجر على اللَّفظ لحمل الكلام على النَّفي الخاص.

٥. مسألة الصِّفة لحمل الكلام على المدح أو الذَّم أو التَّرحم، وارتباط الجواز والمنع في التَّركيب مرتبط بصحة المعنى المقامي لا بصحة التَّركيب فلو قال: الحمد لزيد الحميد لا يجوز بل لابد من إسناد الفاعل إلى الله فتقول: الحمد لله الحميد، ويظهر هنا علاقة الأحكام النَّحويَّة بالثَّقافة، واختلاف الشروط التَّخاطبية في المدح والذَّم عنها في التَّراحم، ففي الأوَّل لابد من اشتهار الممدوح أو المذموم بالصِّفة قبل ذمه بها، في حين التَّرحم لا يشترط اشتهاره بالصِّفة المترحم بها.

٦. الاسم بين البدل والصِّفة والمفعول المطلق، فالرَّفع على ثبات الصِّفة والنَّصب يدلُّ على الآنية الزَّمنة.

٧. الاسم بين الحال والتَّوكيد.

وقد يلزم الاسم حركة واحدة لكنَّ توجيهاته تتوزع في أكثر من باب، مراعاة للمعاني المستلزمة منها، وذلك في عدد من المسائل:

١. الاسم بين الصِّفة والاستثناء، وذلك نحو: ما بالمدينة دارٌ غير واحدة درا الخليفة، فإن أعربت صفة فكأنَّه ما بالمدينة دار جامعة دورا ومقاصير كما هي دار الخلفاء، وإن عدت استثناء فقد قال ما بالمدينة دور إلَّا دار مروان، فلم يعتد بدور المدينة تحقير واستصغارًا لها.

٢. الاسم بين الحال والمفعول المطلق.

ثانيا: الحذف:

١. حذف الأفعال:

ووقع حذف الفعل في عدد من المسائل، كالأمر والنَّهي، والدُّعاء، والتَّحضيض، والتَّحذير والإغراء، والاستفهام، والخبر.

والحذف إمَّا أن يكون لدلالة حالية أو للاتساع لكثرة استعمالهم إيَّاه وقد يدلُّ على المحذوف صوت المتكلِّم، وترددت أحكام الحذف بين الجواز والوجوب، أمَّا إيجابهم الحذف فهو خشيتهم أن يضيع المثل، أو ينتقل الكلام من معنى مستلزم إلى معنى دلالي ظاهر كما في التَّحذير والإغراء فلو ظهر لعاد إلى الأمر والنَّهي، ومثله في الاستفهام يحذف الفعل لخروج الاستفهام إلى معان أخرى كالتَّوبيخ والإنكار وغيره.

٢. حذف الأسماء:

وقد وقع الحذف في المبتدإ، والخبر، والمضاف، وحذف الصفة أو الموصوف، وجعلوا حذف الكلام لدلالة الحال المشاهدة، أو لكثرة استعمالهم إياه أو للاتساع والاختصار؛ إذ لا يمكن قبول الكلام أحيانا عقلا أو شرعا فيقدرون محذوفا، كما في المضاف الذي كشفنا أثره في اختلاف العقائد وتباينها من خلال كتب النُّحاة، أو يفهم الحذف من صوت المتكلِّم بتفخيم أو إطالة أو غيره.

٣. حذف الحروف:

ومن حذف الحروف حذف حرف النَّفي في القسم وإرادة معناه وجعل حذفه أبلغ من ذكره، وكذلك حذف حروف الجر؛ فلمَّا استحال قبول الكلام هنا عقلا ذهبوا إلى تقدير حرف يحمل معنى يستقيم به القول، كحذف (من) للدِّلالة على التَّبعيض، و(في) و(الباء).

٤. حذف الجملة:

وقد وقع الحذف في جواب الشَّرط، لعلم المخبر لأيِّ شيء وضع هذا الكلام؛ فإن كان الحديث في الخير، فيتوهَّم كلَّ شيءٍ يمكن أن يكون في الخبر، والعكس.

فالعرب حذفت الفعل والاسم والحرف والجملة، وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليل يدلُّ عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفة المقصود بالقول.

ثالثا: التَّقديم والتَّأخير:

الأصل في الجملة الاسميَّة أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وفي الجملة الفعليَّة أن يتقدم الفعل على الفاعل ثم يليها بقية المقيدات، ولا يختلف هذا التَّرتيب إلَّا لعلَّة من هذا التَّقديم، ويكون هذا التَّقديم واجبا أو جائزا.

١. التَّقديم والتَّأخير الواجب:

ويكون التَّقديم واجبا في عدد من المسائل: كوجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر والعكس، وتقديم اسم كان على خبرها، وذلك نحو: ما كان أحدٌ مثلَك، وقد منع النُّحاة تقديم ما كان خبرا ليكون في موضع المبتدأ والعكس فتقول: ما كان مثلك أحدا، لأنَّ الكلام مستحيل هنا فكأنَّه قال: ما كان مثلك إنسانا، وهذا محال في الحقيقة، لكن أشاروا إلى جواز خرق القاعدة

إن أراد المتكلِّم معنى مستلزمًا؛ لأنَّ المعنى الصَّريح ممتنع، فتقول: ما كان زيدٌ أحداً، أي من الأحَدِينَ. وما كان مثلك أحد على وجه تصغيره.

وكذلك امتناع تقديم المفعول المطلق على الجملة الاسميِّة المؤكَّدة، نحو: زيد منطلق حقا، فلا يجوز أن تقول: حقا زيد منطلق، وامتنع هذا التَّقديم؛ لأنَّه سيحقِّق الجملة السَّابقة له التي بدأها بما يصح عنده.

ومن مسائل الوجوب: تقديم الفاعل على المفعول والعكس، ووجوب تقديم المفعول الأوَّل على الثَّاني، والعكس، كما في الحصر؛ لأنَّ الحصر يفيد إثبات شَّيء ونفيه عن غيره فلو قدِّم أو أخر اختلف المنفي والمثبت.

٢. التَّقديم والتَّأخير الجائز:

وجواز التَّقديم والتَّأخير إنَّما هو على قدر عناية المتكلِّم، وعلى ما يسنح له وقت كلامه وربَّما فعل هذا لطلب سجع أو قافية أو كلام مطابق، ولأغراض شتَّى اكتفاء بدلالة اللَّفظ عليه وظهر ذلك في عدد من المسائل، كتقديم الجار والمجرور وتأخيره، ودوره في الدِّلالة على المعاني المستلزمة كما في دلالة تقديم الاسم في (لا) النَّفية للجنس على النَّفي العام، وإن قدم الجار على الاسم دلت على النَّفي الخاص عن المذكور وإثباته في غيره كما ذكر الرُّماني.

وكذلك جواز تقديم الفاعل على المفعول والعكس، وتقديم المفعول به على عامله، والعكس، نحو: تقديم مفعولي ظنَّ عليها، إذ جاز فيها التَّقديم والتَّأخير، وترتب عليها أثر في الإعراب فجاز الإلغاء والإعمال التي أفصحت عن مقاصد المتكلِّم، فإن بدأها وهو شاك أعمل وإن حدث الشَّك في أثناء الكلام ألغى العمل، وهذه المعاني المستلزمة فهمت من تقاطع ظاهرتي التَّقديم والإعراب.

ومن المسائل التي جاز فيه التَّقديم: الجمل الاسميَّة المركَّبة، التي يكون صدرها اسما وخبرها جملة خبريَّة فعليَّة، أو أمرا أو استفهاما أو شرطا أو غيره، وفيها ضمير يعود على الاسم، فرأى النُّحاة أن تقديم الاسم وتعجيمه للصَّدر حمل معنى مستلزمًا وهو التَّنبيه، فإن كان خبرها أمرا فمعنى الجملة يكون أمرا، وأولها السِّيرافي بتأويل آخر فجعلها جملة خبريَّة تتضمن معنى الأمر، وحمله على التَّنبه أجود؛ مرارا من تأويل الجملة بخبر ثم العود على حمله على الظَّاهر وهو الأمر.

وقد ترتب على هذه المسألة أحكامٌ وقواعد نحوية أخرى كمنع نصب الاسم قبل الاستفهام وغيرها من الأحكام.

ولما كانت المعاني متشعبة لا يمكن حصرها أشاروا إلى دور ظاهرة التَّقديم والتَّأخير في الإحالة عليها؛ لأنَّ النُّحاة كانت عنايتهم في ضبط قواعد عامة يترتب عليها أن تصبح المعاني المستلزمة بدقة عالية من النِّظامية والانتظام وفق قواعد مطَّردة، فكان الاهتمام بالتَّقديم والتَّأخير والإشارة إلى الأغراض المتفرقة التي تلحقها وتركوا للمخاطب التَّفتيش عنها؛ لأنَّها معان لا يمكن حصرها؛ ولم يهونوا دور هذه الظَّاهرة أو يصغروا أمرها، بل أشاروا إلى بعض معانيها في تفصيل بعض الأمثلة التي ذكروها كما في دورها في الدِّلالة على النَّفي الخاص والنَّفي العام.

الفصل الثَّالث

الاستلزامات الخطابيَّة وَفق المفاهيم التَّداوليَّة والنَّحويَّة

توطئة:

عرضنا فيما مضى كيف اهتم النُّحاة بالمعنى المقصود بالقول في سياقة التَّواصلي، وكيف أثر في بناء القواعد النَّحويَّة، سواء كان الضَّبط من خلال مسائل جزئية تتفرد بها بعض الأساليب، أو ظواهر عامة مشتركة تعم جميع التَّراكيب، وسيسعى هذا الفصل لعرض الاستلزام الخطابي الحديث وَفق الإطار الذي استندت له هذه النَّظرية والقواعد التي بنوها لضبط هذه الاستلزامات، ثم مقارنة هذه الأقوال بأقوال سيبويه وشراح الكتاب مع بيان ما يناظرها أو يخالفها في قواعد اللُّغة، وسيتم عرض هذه الأقوال من خلال مبحثين:

المبحث الأوَّل: المعنى التَّداولي.

المبحث الثَّاني: المعنى النَّحوي.

المبحث الأوَّل

المعنى التَّداولي

لقد أدى التقاطع المعرفي والإجرائي الحاصل بين اللِّسانيات والمنطق بمعية الاتجاه الفلسفي إلى ظهور تيار معرفي سمّي لدى أهل الاختصاص بالفلسفة التَّحليلية؛ ذلك أنَّ اللُّغة من منظور التَّحليلين عبارة عن تصور عقلي ومنطقي لواقع اللُّغة على حسب ما تحققه من تواصل اجتماعي تربطه مجموعة من المسلَّمات والمعايير اختلفت باختلاف وجهات المنظِّرين للغة في علاقتها بالأنظمة الأخرى(١).

غير أنَّ الذي يهمنا في هذا التَّقاطع بين الدِّراسات المنطقية والدِّلالية ما ولَّد فيما بعد التَّصور التَّداولي من جهات متعددة، حاولت أن تتعامل مع الظَّاهرة اللُّغوية وفق بعد عقلي منطقي فلسفي، ولعلَّ أهم ما عكس هذا التَّقاطع هو الاستلزام بصوره المتنوعة لدى التَّداوليين؛ الشَّيء الذي أفرز فيما بعد عددًا من النَّظريات التي استطاعت أن تتفرع على جهات متعددة من الاستعمالات اللُّغوية على مختلف الحقول(٢) من مثل: النَّحو والبلاغة والأدب وغيرها.

ولقد ظهرت نظريَّة الاستلزامات الخطابية والتَّخاطبية نتيجة هذا التَّقارب فهي نظريَّة انبثقت من الإطار التَّداولي الذي ميزَّ بين اللُّغة «باعتبارها قائمة من العلامات وأنظمة تعالقها، واللغة باعتبارها نشاطا يظهر في حالات تخاطبية تتميز بعلامات خاصة تعد ضرورية لتحديد المعنى فيها»(٣).

(١) انظر: إطلالات على النَّظريات اللِّسانيَّة والدِّلاليَّة، ١/ ١٨-٢٤.

(٢) انظر: إطلالات على النَّظريات اللِّسانيَّة والدِّلاليَّة، ١/ ٢٨.

(٣) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٨٣.

ونظرية الاستلزام باب افتتحه ‹غرايس› (Grice) وواصل ضبط هذه النَّظرية مجموعة من العلماء منهم هورن (Horn) و لفنسن (Levison)، وسبربر (Sperber) وويلسن (Wilson) وغيرهم[1].

– الاستلزامات الخطابيِّة بين الوضعية وغير الوضعية:

قسم المحدثون الاستلزامات الخطابيَّة التي تستفاد من القول إلى قسمين:

القسم الأوَّل:

الاستلزامات الخطابية الوضعية (Conventional Implicature)، وهي المظاهر غير الصِّدقية للقول، والتي تحدد انطلاقا من كلمات الجملة الملفوظة وشكلها فقط[2]، بمعنى أنَّ بعض الألفاظ التي وجدت في الجمل تحيل على معان مستلزمة، نحو: إذن، والواو، وحتى، ولكن وغيرها [3]، وذلك قولك:

أ. محَّمد عربي إذن هو شجاع.

ب. تزوجا وعاشا سعيدين ورزقا بكثير من الأيناء.

ج. جاء زيد لكني لم أره.

د. حتَّى زيد يحب فاطمة.

فالمعاني المستلزمة التي تحيل إليها هذه الجمل معانٍ مستفادة من الوضع[4]، ففي المثال (أ) أفادت (إذن) النتيجة مترتبة على ما قبلها، فقائل هذا القول يستلزم منه أنَّه يقرُّ بأنَّ الشجاعة جاءت من المسند إليه وهو العروبة، فهو يستلزم عند قائله

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٥، ظاهرة الاستلزام الخطابي في التراث اللساني العربي، ص١٠٥، التَّداوليات علم استعمال اللغة، ص٢١

(٢) انظر: أصول التفكير الدلالي عند العرب، من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢٣.

(٣) انظر: الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٢.

(٤) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٢، ٢٧٥، الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٣، أصول التفكير الدلالي عند العرب، من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢٣.

المعنى الآتي: كلُّ العرب شجعان؛ لأنَّه لو قال إنه عربي وإنَّه شجاع، فهنا لايستلزم منه أنَّ شجاعته جاءت من عروبته، فالمعنى المستلزم تولد من (إذن).

أمَّا في المثال (ب) فقد أفاد معنى (الواو) الجمع والتَّرتيب والتَّعاقب، إذ أفاد الجمع والتَّرتيب بين أن يتزوجا ويعيشا في سعادة، وأفاد التَّعقيب بكونهما رزقا بكثر من الأبناء بعد ذلك.

وأفاد في (ج) معنى الاستدراك والمقابلة بين حدثين أحدهما واقع والآخر ممتنع، فالمتكلِّم سمع بمجيئه دون أن يبصره، لأنَّ قائل "جاء زيد" يمكن أن يخبر عن حدث سمعه أو رآه، فلمَّا قال (لكنَّ) علم أنَّه سينفي شيئًا فهم من الحدث الأوَّل[1].

وكذلك حتَّى في المثال (د) يفيد العطف، فيفيد أن زيدًا يحب فاطمة، ويستلزم أنَّ أشخاصًا أخرين يحبون فاطمة، وأنَّه كان من المتوقع أن زيدًا لا يحبها، فقال ذلك ليبين أن زيدًا معطوف عليهم وأنَّه محب لها، وهذه الاستلزامات الخطابيَّة وضعيَّة إذ لا يمكن إسنادها إلى سياق إلقاء القول، بل هي تنقدح من وجود (حتَّى) في القول.

والاستلزامات الخطابية التي تفهم من الوضع لا يمكن حصرها بهذه الأمثلة المذكورة، فمثلها في: (قط، وكذلك ونسي، وأدرك)، وغيرها الاستلزامات التي ذكرت مستلزماتها في الكتب[2].

مقاييس الاستلزامات الخطابيَّة الوضعية:

وضع ‹غرايس› ستَّة مقاييس تمكن من معرفة الاستلزامات بصفة عامة، وجعل الاستلزامات الوضعية تعرف بما يلي[3]:

(١) انظر: الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٣.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٤، ٢٧٥، أصول التفكير الدلالي عند العرب، من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢٣.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص١٠٥، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٦٩.

١. غير قابلة للاحتساب:

فهي تنقدح آليًا استنادا إلى محتوى العبارة[١]، بمعنى أنَّ الاستلزام المفهوم مرافق للعبارة دون النَّظر إلى سياقه.

٢. غير قابلة للإلغاء:

بمعنى أنَّ إلغاء المعنى المستلزم منه يسبب تناقضا، فمثلا في (أ) لا يمكن إلغاء المعنى المستلزم منه في (ب) وذلك قولك[٢]:

أ. (للدّوق نور فولك) ثلاثة قصور ولكن له سيَّارة واحدة.

ب. توجد مفارقة بين امتلاكه ثلاثة قصور وامتلاكه سيَّارة واحدة.

فالمثال (ب) معنى مستلزم للمثال (أ) فمجيء المتكلِّم بـ(لكن) استدراكا على الجملة الأولى للمفارقة؛ لأنَّه لو قال: للدَّوق نور فولك ثلاثة قصور فسيظن السَّامع أنَّه يمتلك عددًا من السَّيارات، فجاء بحرف(لكن) لبيان هذ المفارقة ولا يمكن أن يلغى هذا الاستلزام فيكون المراد كما في المثال (ج).

ج. (للدّوق نور فولك) ثلاثة قصور، ولكنّ له سيَّارة واحدة، ولا توجد في الواقع أيَّ مفارقة بين هذين الواقعين.

فمجيء المتكلِّم بـ(لكن) اقتضى المفارقة، ولا يمكن إلغاؤها من المعنى المستلزم الذي يريده المتكلِّم.

٣. قابلة للانفصال:

بمعنى أنَّ المعنى المستلزم قابل للانفصال بمجرَّد إبدال كلمة من الجملة بكلمة مرادفة لها أو بمعناها، فعندما يتغير شكل اللَّفظ يتغير المعنى المستلزم. ويتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية[٣]:

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٠

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٠

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧١.

أ. لم ينجح زيد في بلوغ القمَّة.

ب. حاول زيد بلوغ القمَّة.

فالمثال (ب) وهو وجود المحاولة في بلوغ القمة، معنى مستلزم من (أ) فهمت من قوله (لم ينجح)، ولكن عند استبدال المثال (أ) بجملة أخرى تحمل المعنى ذاته، كما في المثال (ج):

ج. لم يبلغ زيد القمَّة.

فهنا لا يمكن أن يستلزم منه (محاولة زيد) فالمحاولة قد لا تكون موجودة أصلا، فهنا بمجرد استبدال الجملة بمعنى آخر انفصل عنها المعنى المستلزم الذي علق بذات اللَّفظ.

ومثله في ذلك قولهم:

د. كاد زيد ينجح.

هـ. قارب زيد النجاح ولم ينجح.

و. لم ينجح زيد.

فالمثال (د) يستلزم منه (هـ) وهو المقاربة لدرجة النَّجاح لكنه لم يصلها، في حين أنَّ المثال (و) بمعنى (د) لكن لا يستلزم منه (هـ)؛ لأنَّ معنى لم ينجح زيد قد يكون الآن درجته متدنية ولم تصل لدرجة مقاربة للنجاح، فيظهر هنا كيف كانت المعاني ملازمة لذات اللَّفظ، وإن جيء بمعناها انفصل المعنى المستلزم منه كما في الأمثلة السَّابقة.

٤. وضعية:

وهي كما ذكرنا في تسميتها في التَّقسيم، فالمعنى المستلزم من العبارة يمثل جزءا من المعنى الوضعي للعبارة[1].

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٢.

٥. مستقلة عن إلقاء القول:

بمعنى أن المعنى المستلزم لا ينقدح من التَّلفظ بالعبارة، بل هو معنى لصيق بالعبارة بأي ظرف قيلت فيه[١].

٦. محدَّدة:

بمعنى أن الاستلزام الذي يستفاد من الوضع محدد إمَّا المدح أو الذَّم أو غيره، بخلاف الاستلزام غير الوضعي فالمعنى غير محدد، فهو يختلف باختلاف المتحدث عنه إن كان سلبا أو إيجابا[٢].

القسم الثَّاني:

وهي الاستلزامات غير الوضعية، وتسمى الاستلزام الخطابي الحواري، أو الاستلزام التَّخاطبي[٣] (Conversational Implicature)، فكان ‹غرايس› هو أوَّل من أدخل المحادثة لفهم الوقائع اللُّغوية والمحادثة «مؤسسة عقلية تعاونية تركز على مبدأ جوهري هو مبدأ التَّعاون الذي يسهم في تحقيق وظيفتها إذا ما تم تطبيقها على أفضل صورة»[٤]، وذلك في أوَّل مقال صدر له عام ١٩٧٥م، فجعل وجوه استخدامات اللُّغة تتحدَّد أثناء التَّواصل والخطاب بمبادئ عامة أساسها استدلالات تداوليَّة[٥].

وقد دشنت نظريَّة ‹غرايس› طريقة جديدة في فهم التَّداوليَّة ومسألة التَّواصل. وتمثَّل الإسهام الرَّئيسي لـ‹غرايس› على المستوى النَّظري في أنَّه أدخل مفهوم (الاستلزام الخطابي)، ونبه

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٢.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) انظر: ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي في التُّراث اللساني العربي، ص١٠٥، التَّداوليات علم استعمال اللغة، ص٤٥، الاتجاه القصدي التداولي في الدرس النحوي –شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا–، ص١٢٠-١٢٢، أصول التفكير الدلالي عند العرب، من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢٠، ١٢١.

(٤) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٠.

(٥) انظر: ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي في التُّراث اللساني العربي، ص١٠٥.

إلى أنَّه يمكن أن يعبر المتكلِّم عن شيء دون أن يصرح به، الذي مكَّن من فهم الاختلاف المألوف بين دلالة الجملة والمعنى الذي يبلِّغه القول[١].

وعلى مستوى التَّواصل اقترح ‹غرايس› مبدأ عاما هو مبدأ التَّعاون الذي يلزم افتراض أنَّ السَّامع قد احترمه حتَّى يتمكَّن من تأويل ما يريد قوله، واهتم بالمحادثة باعتبارها المجال الأمثل لإبراز أهميَّة هذا المبدأ وقواعد الخطاب المتعلقة به، وتقتضي المحادثة الإشارة إلى عناصر مختلفة تساهم في بنائها كالمتكلِّم والمخاطب والقول، والخطاب.

- **مبدأ التَّعاون وأحكام المحادثة:**

تتمثل فكرة ‹غرايس› في أنَّ المحادثات يحكمها مبدأ التَّعاون (cooperative principles)، ويقصد به ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المتكلِّم للتعبير عن قصده، مع ضمانه قدرة المخاطَب على تأويله وفهمه[٢].

والتَّعاون يقتضي وجود طرفين متحاورين على الأقل يتبادلان المواقع بين المتحدث والمتقبل، ويمتثلان وجوبا لهذا لمبدأ، والمخاطب في نظر ‹غرايس› «يشترك مع المتكلِّم في بناء هذا الخطاب باعتباره يتعاون معه بالضرورة على تحقيق التَّواصل بينهما، مما يجعل المحادثات نتيجة لجهود تعاون بين مختلف الأطراف المشاركة فيها بتحديد هدف مشترك بينهما أو أكثر، وفي حالات أخرى بضبط وجهة للحوار يقبلها الطَّرفان»[٣].

ويصوغ ‹غرايس› هذا المبدأ على النحو التَّالي: «لتكن مساهمتك في المحادثة وفق ما يقتضيه هدف المحاورة اللُّغوية التي انخرطت فيها أو وجهتها المقبولة»[٤]، ويقوم هذا المبدأ على افتراض سؤال سابق للقول وهو: ماذا يفعل المخاطَب ليدرك حدس المتكلِّم ويفهم قصده؟

---

(١) انظر: معجم تحليل الخطاب، ص٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) انظر: اللسانيات والميزان، ص٢٣٩، ٢٤٠، إستراتجيات الخطاب مقاربة لغويَّة تداوليَّة، ص٩٦.

(٣) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٦.

(٤) القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٤.

فمثلا إذا قال المتكلِّم:

أ. هل تحضر لي الوقود فقد نفد وقود السَّيارة.

فيجيبه المخاطب:

ب. يوجد محطَّة في زاوية الشَّارع.

أدرك المخاطب قصد مخاطبه مع كون إجابته إجابة غير مباشرة على الخطاب، فكأنَه قال: اذهب أنت واحضر الوقود ولن أحضره، فهنا مع كون ظاهر الكلام إرشاده إلى مكان الوقود، إلَّا أن المتكلِّم ضمن الكلام بمعنى آخر يفهم من خلال السِّياق بدلا من أن يجيب على استفهامه بجواب صريح (نعم، أو لا)، ويرجع ‹غرايس› فهم الخطاب إلى اشتراك المتكلِّمين في مبدأ عام يقتضي تعاونهما على إدراك المعنى[1].

ويمثل مبدأ التَّعاون خلاصة كلِّية حواريَّة تفرعت عنها أربع قواعد لكلٍّ منها تفصيها، وهي:

١. **قاعدة الكم**[2]:

وأدرج تحت هذه القاعدة بعض التَّوصيات وهما:

أ. أن تكون مساهمتك محتوية الحد المطلوب من المعلومات التي تفي بالهدف.

ب.أن لا تجعل في مساهمتك حدا يفوق المطلوب من المعلومات.

تمكن حكمة الكم والتي تتطلب من المتكلِّم تقديم المعلومات المطلوبة منه بحسب ما يقتضيه الخطاب من تعطيل بعض الاستلزامات

(١) انظر: أصول التفكير الدلالي عند العرب، من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢٠..

(٢) انظر: ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي في التُّراث اللساني العربي، ص١٠٥، التَّداوليات علم استعمال اللغة، ص٤٥، الاتجاه القصدي التداولي في الدرس النحوي –شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا–، ص١٢٠-١٢٢، أصول التفكير الدلالي عند العرب، من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢٠، ١٢١.

الخطابية، فمثلا لو التزم المتكلِّم بتقديم المعطيات المطلوبة سيسمح له ببعض الاستلزمات ويمتنع بعضها، كما الأمثلة الآتية:

أ. العلم أبيض.
ب. العلم كلُّه أبيض.
ج. العلم أبيض وأسود.Ø

فمساهمة المتكلِّم في إعطاء كلِّ المعلومات التي يريد إيصالها لمخاطبه جعل (ب) معنى مستلزمًا منه، وامتناع (ج) أن يستلزم من (أ)؛ لأنَّ المتكلِّم لم يقدم المعلومة التي تحيل على هذا المعنى.

ومثله كذلك لو قال المتكلِّم :

أ. لـ‹جاك› و‹آن› أربعة عشر طفلا.
ب. لـ‹جاك› و‹آن› أربعة عشر طفلا بالضَّبط.
ج. لـ‹جاك› و‹آن› خمسة عشر طفلا.Ø

فالعدد الذي ذكره المتكلِّم في (أ) يستلزم منه (ب) بأنَّ عدد أبنائه أربعة عشر لا يزيد عن ذلك ولا ينقص، و(ج) معنى لا يمكن أن يستلزم منه، ولو ثبت أنَّ (ج) هو الواقع فعلا، لتسنى لنا أن نلوم المتكلِّم على عدم احترامه لقاعدة الكم[1].

وتنتهك القاعدة في الأمثلة التي تكون لتحصيل حاصل، وتكون في الأمثلة التي قضيتها صادقة دائما في جميع استلزامتها، وذلك نحو قول القائل:

أ. الرَّجل هو الرَّجل.
ب. الرَّجال سواء كانوا (غير مسؤوليين، مغترون، أنانيون...)

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٦.

فالقضية هنا صادقة ولا وجد من مستلزماتها ما يمكن أن يكون كاذبا، فليس في هذه الجملة إبلاغ، ومثلها قولهم:

أ. إمَّا سيأتي ‹جان› وإمَّا أنَّه لن يأتي.

فهنا المتكلِّم جاء باحتملين متضادين لا ثالث لهما، فمن أين يأتي الاستلزام الكاذب فهي قضية صادقة دائما[1].

٢. قاعدة النَّوع[2]:

أن يسعى المتكلِّم إلى قول الصِّدق دائما، هذه القاعدة العليا تنحدر منها قاعدتان، هما:

أ. لا تقل ما تعتقد أنَّه كاذب.

ب. لا تقل ما ليس لك فيه دليل أو حجة.

فمثلا لو انتهك المتكلِّم الحمة الأولى لهذه القاعدة، وهي حكمة (المصداقية) فيخبر المتكلِّم فيها بقول كاذب تماما، كما في إخباره بالقول الآتي:

- زيد أسد.
- ‹ماكس› آلة جرَّافة.

من المعلوم أنَّ المتكلِّم في مثل هذا لا ينتج هذه الأقوال لمغالطة سامعه، وإن كان هذا القول يعد خاطئا إن فهم فهما حرفيا؛ لأنَّ المتكلِّم لا يملك دليلا على صدقه، ولا يتعاون مع مخاطبه بتقديم المعلومة التي يحتاج إليها، لكن يمكن حمل هذه الأمثلة على المجاز من قبيل المدح أو

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٨.

(٢) انظر: إستراجيات الخطاب مقاربة لغويَّة تداوليَّة،ص٩٦، ٤٣٠، ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي في التُّراث اللساني العربي، ص١٠٥، التَّداوليات علم استعمال اللغة، ص٤٥، الاتجاه القصدي التداولي في الدرس النحوي –شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا–، ص١٢٠–١٢٢، أصول التفكير الدلالي عند العرب، من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢٠، ١٢١.

السُّخرية أو الاستعارة أو غيرها من الأغراض، وحملها على المجاز يزيل اللَّبس باحترام قاعد النَّوع في القول.

ولذلك عدَّ ‹غرايس› أن مختلف مظاهر المجاز توظف هذا الحكم بانتهاكها لهذه القاعدة، وهي بالتَّالي من متضمنات المعاني الحواريَّة[١].

٣. قاعدة المناسبة[٢]:

أن يكون كلامه في صلب الموضوع، أي أن يكون كلامه وثيق الصِّلة بالموضوع المتحدث عنه[٣].

وتثير هذه القاعدة إشكاليات مختلفة حول مواطن الإفادة، وكيفية ظهورها في الحوارات، ويعتمد ‹غرايس› في حلِّها على المجيب ومدى استجابته لسائله مما يتيح الاستفادة بين الطَّرفين، ويفترض ‹غرايس› وجود علاقة مناسبة بين المعلومات التي يقدمها المجيب على السائل في المحاورة الآتية[٤]:

أ. نفد وقود السَّيارة.

ب. يوجد محطَّة في زاوية الشَّارع.

ج. هل بإمكانك أن تدلني على مكان أجد فيه وقود.

د. المحطَّة مفتوحة وفيها تجد الوقود.

---

(١) انظر: الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٨، أصول التفكير الدلالي عند العرب، من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢١.

(٢) انظر: إستراجيات الخطاب مقاربة لغويَّة تداوليَّة،ص٩٦، ٤٣٠، ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي في التُّراث اللساني العربي، ص١٠٥، التَّداوليات علم استعمال اللغة، ص٤٥، الاتجاه القصدي التداولي في الدرس النحوي –شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا–، ص١٢٠-١٢٢.

(٣) انظر: إستراتجيات الخطاب مقاربة لغويَّة تداوليَّة، ص٩٦، أصول التَّفكير الدِّلالي عند العرب من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢١.

(٤) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٨، ١٩٩.

فإذا افتُرض من هذه المحاورة احترامهم لمبدأ التَّعاون وقواعد المحادثة، فإنه يستدل على ذلك بوجود علاقة رابطة بين الخطابين، وأن المجيب في (ب) قدم معلومة مناسبة لما يطلبه (أ)، إذا كان المثال (أ) يستلزم منه المثال (ج)، فيكون المجيب قدَّم جوابا ذا صلة في (ب) إذا كان يستلزم منه(د).

وتكون الإفادة نسبية إذا ما حاد المجيب عن مقاصد مخاطبه، مما يعيق مبدأ التَّعاون الذي قامت عليه المحادثة[1]، فمثلا لو كانت المحاورة السابقة على النَّحو الآتي:

أ. من فضلك أحضر لي الوقود، فقد نفد وقود السَّيارة.

ب. تجد محطَّة وقود في زاوية الشَّارع.

فيستلزم من (ب) قولا من قبيل (ج):

ج. لن أحضر الوقود، أحضره أنت فهو قريب منك.

فهنا عدل باللَّفظ عن صريح العبارة، لحمل مخاطبه على المعنى المستلزم منه، ومثل ذلك لو كان هناك شخصان يتخاطبان لم يعلم المتكلِّم بوجود شخص آخر خلفه فقال:

أ. الأستاذ خالد أحمق.

فيجيبه مخاطبه:

ب.على فكرة أين ستذهب خلال العطلة هذا الصَّيف.

فيستلزم من (ب) قولا من قبيل:

ج. لنتحدَّث في شيء آخر من فضلك.

(١) انظر: معجم تحليل الخطاب، ص٢٩٧، الاتجاه القصدي التداولي في الدرس النحوي –شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا–، ص١٢١. أصول التَّفكير الدِّلالي عند العرب من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢١.

فهنا أجابه بشيء مغاير لم يكن في مناسبا لموضوع الخطاب، ليحمل مخاطبه على معنى آخر غير المعنى الحرفي[1].

٤. قاعدة الكيف (الأسلوب، أو الطَّريقة)[2]:

وتهتم هذه القاعدة بكيفية تحقيق الوضوح في القول، والتي تنحدر منها القواعد الآتية[3]:

أ. تجنب الغموض في العبارة.

ب. تجنَّب اللَّبس.

ج. أوجز (تجنَّب كلِّ إطناب غير مفيد).

د. كن منظَّما.

وهو حكم يركز على طريقة القول لا على القول ذاته، فالمتكلِّم ينتظر من محاوره أن يتدخل في الوقت المطلوب، وأن يكون واضحا في حواره.

فمثلا لو كان الوالدان يتحدَّثان أمام أطفالهما:

أ. لو ذهبنا إلى شاطئ البحر؟

ب. نعم ولكن على أن لا نشتري مُ-ثَ-لَّ- جَ-ا-ت في طريق العودة.

فانتهكت الأم قاعدة الوضوح، فبدلا من أن تذكر الكلمة ذكرت حروفها الهجائية، لتحمل الكلام على الاستلزام خطابي الآتي:

---

(١) انظر: معجم تحليل الخطاب، ص٢٩٧.

(٢) انظر: إستراجيات الخطاب مقاربة لغويَّة تداوليَّة،ص٩٦، ٤٣٠، ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي في التُّراث اللساني العربي، ص١٠٥، التَّداوليات علم استعمال اللغة، ص٤٥، الاتجاه القصدي التداولي في الدرس النحوي –شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا–، ص١٢٠-١٢٢.

(٣) انظر: ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي في التُّراث اللساني العربي، ص١٠٥، أصول التَّفكير الدِّلالي عند العرب من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢١.

- ينبغي ألَّا يفهم الأطفال ما نقوله[1].

ولما تعلقت هذه القاعدة بكيفية التَّصريح بالقول، أصبح من الممكن أن تضاف إليها أحكام أخرى محدّدة لصيغة القول وموضحة لطريقة الإبلاغ بدون أن تضبط في عدد محدود من الأحكام[2].

وأشار ‹غرايس› إلى وجود قواعد محرِّكة للمعنى الضمني في القول كالقواعد الاجتماعية والأخلاقية، وغيرها من القواعد المتعلقة عموما بسلوك المتكلِّم الذي يلاحظه المتخاطبون أثناء التَّواصل. كما أنَّ هذه القواعد المتعلقة بالمحاورة تتجاوز الضَّبط الدَّقيق إلى الملاحظة المباشرة والمؤثرات الذاتية لكونها تختلف باختلاف الأشخاص والفئات والمجتمعات[3].

فالقواعد التي وضعها والتي فصلنا فيها القول تحدد الإطار التَّعاوني الذي تتحقق فيه عملية التَّواصل بين المتحاورين، ومنتهى التَّعاون أن يراعي المتخاطبون القواعد التي تسير المحاورة، وخرق المتحدِّث لهذه القواعد ينافي مبدئيا القيمة الأساسية التي تبنى عليها المحادثة، فإن خرق المتكلِّم هذه القواعد في وجه من الوجوه، فإن ذلك يحمل على أمرين[4]:

الأمر الأوَّل: إمَّا أنَّه غير متعاون، ومن مظاهر رفض المخاطب التَّعاون مع مخاطبه وتعطيله سير الحوار، إجابة الشَّاب المراهق لأحد والديه عند سؤاله بما يلي:

أ. أين تذهب؟

ب. حيث أريد.

فهنا عدل عن الإجابة المطلوبة إلى أخرى، لينهي الخطاب مع والده، ويعبر عن معنى مستلزم يقصده وهو:

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٩.

(٢) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٩.

(٣) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٩.

(٤) انظر: الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢٠٠، أصول التَّفكير الدِّلالي عند العرب من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢١.

أ. أنا راشد، وأدرى بمصالحي.

ب. لم أعد قاصرًا لتفرض وصايتك علي.

وهو نوع من التَّمرد على القيود العائلية التي يبلغها الشَّاب والديه من خلال إجابتهما بإجابة تنهي الحوار وعدم التزمه بقواعد المحاورة[1].

الأمر الآخر: إمَّا أنَّه يريد بذلك الخرق حمل اللَّفظ على غير ظاهره لأسباب عدة، كالخوف من الخوض في الموضوع، ويظهر ذلك من خلال الاستلزامات الآتية:

أ. حرية التَّعبير عن الرَّأي شعار أجوف.

ب. الطَّقس جميل اليوم.

فانصراف المخاطب إلى إجابة مخاطبه بإجابة بعيدة عن موضوع الحوار هو حمل مخاطِبه على معنى المعاني المستلزمة من هذا القول[2]:

أ. المكان غير مناسب للتَّصريح.

ب. لا أريد الحوار في مواضيع حساسة.

ج. غير موضوع حديثك.

وغيرها من المعاني المستلزمة التي يفهمها المخاطب من عدول مخاطبه.

وقد تكون أسباب الخرق نتيجة لتضارب قاعدتين، كقاعد الكم والتي تقتضي أن تكون المعلومات على قدر ما طلب منه، ولا يعبر عن معلومات تتجاوز أكثر مما طلب منه، وقاعدة الكيف والتي تقتضي أن لا يجيب بما لا يملك عليه دليل، كإجابة المخاطب عن السُّؤال الآتي:

أ. متى تقوم السَّاعة؟

---

(١) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢٠٠، ٢٠١.

(٢) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢٠٠.

ب. في وقت ما.

فالسؤال يتطلب من المخاطب جوابا شافيا تحقيقا لقاعدة الكم، كما تتطلب قاعدة الكيف أن لا يقدم معلومات لا يملك دليلًا عليها، لذلك عدل عن الإجابة الحرفية لحمل المخاطب على معنى مستلزم وهو: أنا أجهل وقت قيامها، وهو علم غيبي[1].

إذن يظهر الاستلزام الخطابي الحواري في خرق المتكلِّم إحدى قواعد الخطاب التي حاول ‹غرايس› ضبط أسسها.

مقاييس الاستلزامات الخطابيَّة الحوارية:

وقد وضع غرايس ستة مقاييس يتم من خلالها معرفة الاستلزامات الخطابيَّة الحواريَّة، والتي تميزها عن الاستلزامات الوضعية:

١. قابلية الاحتساب:

يقع تحليل الاستلزامات الخطابيَّة المحادثيَّة بالاستناد إلى مبدأ التَّعاون وإلى قواعد المحادثة، فهي إذن قابلة للاحتساب فيمكن تقدير الاستلزام، والمراد به «أنَّ المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة نحو الوصول إلى ما يستلزمه الكلام[2].

فإذا قيل مثلا: الملكة فكتوريا صنعت من حديد، فإن القرينة تبعد السامع عن قبول المعنى اللَّفظي، فيبحث عما وراء الكلام من معنى فيقول لنفسه: المتكلِّم يريد أن يلقي إلي خبرا بدليل أنَّه ذكر لي جملة خبرية، والمفروض في هذا المتكلِّم أنَّه ملتزم بمبدأ التَّعاون، أي أنه لا يريد بي خداعا ولا تضليلا، فماذا يريد أن يقول؟ لابد أنَّه

(١) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢٠٠.

(٢) انظر: القصدي التَّداولي في الدَّرس النَّحوي-شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا، ص٨٠.

يريد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد كالصَّلابة، والمتانة وقوة التَّحمل، وهو يعرف أنني أستطيع أن أفهم المعنى غير الحرفي، فلجأ إلى هذا التَّعبير»[1].

فعندما وقع خرق لإحدى هذه القواعد علم المخاطب وجود معنى آخر مقصودا بالقول من خلال عدم التزام المتكلِّم بقواعد المحادثة.

٢. قابلية الإلغاء:

يفيد مقياس قابليَّة الإلغاء (cancellability)، بأنَّه يمكن إلغاء الاستلزام الخطاب الحواري دون أن يكون هناك تناقض، ويتضح ذلك من خلال الاستلزامات المستفادة من المثال (أ)فيما يلي[2]:

أ. شتم زيد عمرا وسدَّد له عمرو لكمة.

ب. في البداية شتم زيد عمرا، وبعد ذلك سدَّد له عمرو لكمة.

ج. شتم زيد عمرا وسدَّد له عمرو لكمة، ولكن ليس ذلك على التَّرتيب ضرورة.

فالمثال (ب) معنى مستلزم من (أ)، لكن ألغي هذا المعنى المستلزم في المثال (ج) دون أن يكون هناك تناقضٌ في المعنى الأساسي، بخلاف الاستلزام الخطابي الوضعي الذي سبب إلغاء المعنى المستلزم منه تناقضا للمعنى الأصلي[3].

فأمكن إلغاء المعنى المستلزم وذلك بإضافة قول يسد الطَّريق أمام المعنى المستلزم أو يحول دونه، ويظهر ذلك من خلال قول شخص لشخص آخر كاتب سلسلة من الكتب[4]:

أ. لم أقرأ كل كتبك.

فقد يستلزم ذلك عنه ما يلي:

ب. قرأت بعض كتبك.

---

(١) الاتجاه القصدي التَّداولي في الدَّرس النَّحوي-شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا، ص٨٠.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٠، ٢٧١.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٠، ٢٧١.

(٤) انظر: الاتجاه القصدي التَّداولي في الدَّرس النَّحوي-شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا، ص٨٠.

فيكمل المتكلِّم كلامه بمعنى يسقط الاستلزام (ب)، فيقول:

ج. الحق أني لم أقرأ أي كتاب منها.

فالمتكلِّم أكمل حواره بما يلغي المعنى المستلزم الذي قد يفهم منه في بداية قوله.

٣. عدم قابلية الانفصال:

فالاستلزام الخطابي لا يكون قابلا للانفصال إذا كان الاستلزام قائما على معنى العبارة لا على شكلها، بمعنى أن الاستلزام الحواري متصل بالمعنى الدَّلالي لما يقال، لا بالصِّيغة اللغوية التي قيل فيها، فلا ينفصل المعنى المستلزم مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها، فإن أراد المتكلِّم أن يبلغ أن زيدا أحمق للسُّخرية منه، فإنَّه يقول إحدى العبارات الآتية[١]:

أ. زيد عبقريّ.

ب. زيد خارق الذَّكاء.

ج. زيد ذكي.

د. زيد دماغ.

هـ. زيد أحمق.

فالمعنى المستلزم من (أ، ب، ج، د) هو المعنى (هـ) ولا ينفصل الاستلزام الخطابي الحواري عن هذه الأمثلة مع اختلاف عباراتها، كما أن مبدأ عدم قابلية الانفصال لا يكفي لتمييز الاستلزامات الخطابيَّة الحوارية من الوضعية[٢]، وإن كان الاستلزام الوضعي ينفصل عن معناه بمجرد إبداله بعبارة مرادفة كما ذكرنا ذلك فيما مضى.

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧١، الاتجاه القصدي التَّداولي في الدَّرس النَّحوي-شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا، ص٨٠.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧١.

٤. عدم الوضعية:

«يترجم مقياس عدم وضعية الاستلزامات الخطابيَّة المحادثيَّة، بكلِّ بساطة فكرة أنَّ هذه الاستلزامات الخطابيَّة لا تمثل جزءا من المعنى الوضعي للعبارة اللُّغويَّة، خلافا للاستلزامات الوضعية»[١].

فالاستلزامات الخطابية الحواريَّة لا يمكن أن تكون جزءا من المعنى الوضعي للعبارة اللُّغويَّة؛ لأنَّه من الممكن أن تكون العبارة صادقة، في حين أنَّ الاستلزام الخطابي الحواري يكون كاذبا، فإن قول المتكلِّم:

أ. لزينب ثلاثة أبناء.

فإن أخبر المتكلِّم بأن لها ثلاثة أبناء، وفي الواقع أنَّ لها أربعة، فإنَّه لا يكون كاذبا؛ لأنَّ من كان له أربعة فإن منطقيا له ثلاثة، في حين أنَّ الاستزام الخطابي الحواري من (أ) هو:

ب.لزينب ثلاثة أبناء فقط لا أكثر.

فالمعنى المستزم هنا كاذبا، فهذه المقاييس التي قدمها يفترض أنَّه سلَّمية في المعالجة بين المعنى الحرفي والمعنى المستلزم، من ناحية، وبين ظاهرة الصِّدقية وغير الصِّدقية للقول.

٥. الارتباط بإلقاء القول:

وهذا المقياس ينسجم مع المقاس السَّابق وهو عدم الوضعية، فلمَّا لم يكن الاستلزام الخطابيّ الحواري جزءا من المعنى الوضعي للقول، ترتب على هذا أنَّه لا يمكن أن ينقدح إلا من خلال التَّلفظ بعبارة ما في معنى ما. مثال ذلك قول المتكلِّم فيما يلي[٢]:

أ. زيد عبقري.

وهو يريد السُّخرية منه وتبليغ القول الآتي:

---

(١) القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٢.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٢.

ب. زيد أحمق.

وهذا المعنى لا يفهم إلَّا من خلال إلقاء القول، وليس جزءا من المقول.

٦. عدم التَّحديد:

إن أحسن ما يمثل الاستلزامات الخطابية غير المحدَّدة هو الاستعارة، التي تختلف فيها درجة التَّحديد، ففي بعض الاستعارات يكون الاستلزامات الخطابيَّة الحوارية أكثر تحديدا، ويكون أقل تحديدا في بعضها الآخر، ويظهر ذلك من خلال الأمثلة الآتية[1]:

أ. هذه الغرفة زريبة خنازير.

ب. هذه الغرفة في حالة تجعلها تشبه زريبة خنازير.

فالمثال (ب) معنى مستلزم من (أ) فمن السَّهل تحديد الاستلزام الخطابي في هذا المثال، لأنَّ الغالب في زريبة الخنازير لا تكون مرتبة، إذن فالتَّشبيه معلوم بالنسبة للمخاطب، ليكون الحديث عن هذه الغفلة سلبا لا إيجابا، بخلاف لو قال المتكلِّم المثال الآتي:

ج. زيد جرَّافة.

فالاستلزامات الخطابية التي تحيل عليها (ج) تختلف باختلاف الحوار والحديث عن زيد سلبا أو إيجابا، فمن الاستلزامات التي يمكن أن تستلزم من (ج) ما يلي:

د. زيد صلب قوي وناجع.

هـ. هو شخص لا يوقفه شيء.

و. هو شخص يأخذ كلَّ شيء أمامه سواء كان له أم ليس له، ...الخ

فهذه الاستلزامات لا يمكن حصرها، فهي غير محدَّدة إذ إنَّ المعنى المقصود يفهم من خلال السِّياق بحسب طريقة المتكلِّم، فإن كان يتحدث عنه بالسَّلب

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٢، ٢٧٣.

فالمستلزمات تكون من قبيل (و) وما شاكلها، وإن كان إيجابا فالاستلزام يكون نحو (د) وما شاكلها[١].

فالتَّعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة فقد يقول شخص: كم يد لي؟ وهو يريد استفهاما حقيقيا إن كان موجها لطفل يريد تعليمه، وقد يقولها استنكارا حينما يطلب منه عمل وهو يعمل عملا آخر، فالمعنى غير محدد ومن ثم يختلف باختلاف السِّياق[٢].

وقد أثر توجيه ‹غرايس› في النَّظريات اللَّاحقة، فقد تبنى معظم التَّداوليين أسس نظريته، متجاوزين المعاني الحرفية إلى المعاني المقصودة بالقول، فإلى جانب آليات التَّأويل التي وضعها سابقوه فقد أضاف مبدأ التَّعاون الذي يتفرع عنه قواعد حوارية، ليراعي المتخاطبون هذه القواعد، وخاصة المتكلِّم.

ويقتضي هذا لمبدأ مشاركة المتحاورين في الاعتماد على مبدأ التَّعاون، إلَّا أننا نجد خرقا وخروجا عنه بتعمد أحد الطَّرفين، أو في حالات الشِّجار والرَّد ...الخ، وهذا جعل ‹غرايس› يتحدث عن درجات للتعاون وأشكال مختلفة لتقنين قواعد هذه الظاهرة وحصرها في إطار شكلي محدَّد، إذ نجده يوسع هذا المبدأ كلَّما اقتضت الحاجة إلى إقحام شكل تخاطبي جديد ويدخله في نمط المحادثات، ليتحول كل تبادل كلامي إلى محاورة، ويكون كل خطاب صادر عن شخص ما خاضعا لمبدأ التَّعاون حتَّى يتحقق التَّواصل مع الطرف الآخر، لتكون الغاية من دراسة هذا المبدأ: هي التَّواصل إلى استنطاق القول والكشف عن المعنى المقصود منه، وذلك بتقديم جملة من الآليات التي تساعد المخاطَب على ضبط مقاصد مخاطبه ونواياه[٣].

ويمكن تمثيل الاستلزامات الخطابية الوضعيَّة والحوارية التي ذكرناها فيما سبق على النحو الآتي[٤]:

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) انظر: الاتجاه القصدي التَّداولي في الدَّرس النَّحوي-شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا، ص٨٠.

(٣) انظر: الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢٠١- ٢٠٣.

(٤) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٩.

الاستلزامات الخطابية الوضعيَّة والحوارية

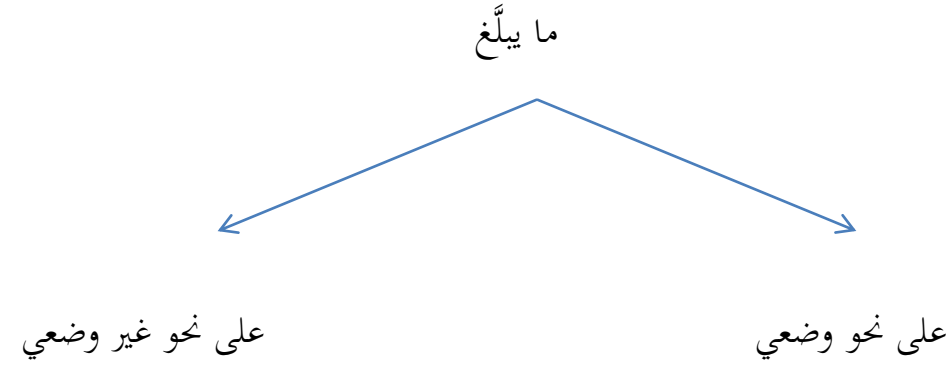

أمَّا المقاييس التي وضعها للتمييز بين الاستلزامات الخطابية الوضعية والحواريَّة فيمكن المقارنة بينهما في الجدول الآتي[1]:

الاستلزامات الخطابيَّة الوضعيَّة	الاستلزامات الخطابيَّة الحواريَّة
١. غير قابلة للاحتساب	قابلة للاحتساب
٢. غير قابلة للإلغاء	قابلة للإلغاء
٣. قابلة للانفصال	غير قابلة للانفصال
٤. وضعيَّة	غير وضعية
٥. مستقلة عن إلقاء القول	رهينة إلقاء القول
٦. محدَّدة	غير محدَّدة

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٩.

وقد انطلقت نظريات أخرى من فكرة الاستدلال عند ‹غرايس›، فحافظوا على بعض الأسس والمبادئ، وحوروا في بعضها، فأعادوا ضبط أسس الاستزامات وذلك من خلال إعادة تنظيم أحكام المحادثة والقواعد المسيرة للمعاني المقصودة بالقول.

-المقاربات الغريسية الجديدة[1]:

أوَّلا: مقاربة هورن (Horn) ومبدأ السَّلالم المتدرّجة:

إن أبرز ما فعله هورن هو تجميع قواعد ‹غرايس› في مبدأين متقابلين يستندان في الأساس إلى قاعدة الكم والإفادة في نظرية ‹غرايس›.

المبدأ الأوَّل:

ويسمَّى مبدأ التَّقليل في الأشكال اللُّغويَّة أو مبدأ (الرَّابط الأعلى)، وتأسس على أساس أنَّ المتكلِّم الذي يميل في قوله إلى المجهود الأدنى، ويختزل هذا المبدأ ما توزع عند ‹غرايس› بين قواعد الكمّ والمناسبة، مما أدَّى إلى تحويل الاهتمام من القول إلى القائل[2].

ويعود جمعه لهذه العناصر المختلفة في مبدأين إلى اعتبارها مبادئ متعلقة بالمتكلِّم ودرجة الجهد الكافية لتحقيقة التَّواصل مع المخاطب. وسمَّاه "مبدأ الرَّابط الأعلى" الذي يفترض أن تكون مشاركة المتكلِّم ضرورية وألَّا يقول أكثر ممَّا يطلب منه، وبواسطة هذا المبدأ تظهر المعاني المقصودة بالقول والتي تبدو صلتها بالكلام الصَّريح ضعيفة؛ لأنَّ المتكلِّم مطالب باختصار القول وإفادته، ومثال هذا المبدأ هو الأعمال اللُّغوية غير المباشرة، كما يظهر ذلك في الجملة الآتية[3]:

أ. أيمكنك أن تساعدني؟

---

(١) انظر: الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢٠٩- ٢٢٥.

(٢) انظر: إستراجيات الخطاب مقاربة تداولية، ص٣٣١، ٣٣٢. القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٨٦،

(٣) انظر: إستراجيات الخطاب مقاربة تداولية، ص٣٣٤، القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٨٧، الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢١٠،٢٠٩.

ب. أ قياما والنَّاس جلوس؟

ج. أأنت قلت ذلك؟

في المثال (أ) فهنا تجاوز المتكلِّم المعنى الحرفي للقول، وخرج به من معنى الاستفهام إلى معنى الأمر، أمَّا في المثال (ب) فخرج الاستفهام إلى معنى التَّوبيخ، في حين خرج في المثال (ج) إلى معنى الإنكار، فهنا يتجاوز الكلام المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم «إذا أخذنا بضرورة الإفادة في القول الذي خلا من الحشو والمبالغة حسب بدأ الرَّابط الأعلى لهورن باعتباره يوسِّع المسافة بين القول والمتضمن فيه»[1].

المبدأ الثَّاني:

وسمَّى هذا المبدأ بمبدإ التَّكثير في المحتوى الإبلاغي أو مبدأ (الرَّابط الأدنى)، باعتبار هذا المبدأ يقترب أكثر من المعنى المستلزم المقصود بالقول ويحيل عليه مباشرة.

ويقوم هذا المبدأ على المخاطب، حيث يقدِّم له المتكلِّم أكبر عدد من المعلومات، فيجمع بين قواعد الكم والمناسبة والمستلزمات الموجهة كما وضعها ‹غرايس›، ويتلخص هذا المبدأ أن تكون مشاركة المتكلِّم تتضمن على عدد كبير من المعلومات تكفي لتحقيق التَّواصل، ومثال هذا المبدأ الاستلزام الخطابي الدرجي[2]، ويمكن أن نبرز هذا المبدأ عند ‹هورن› انطلاقا من توظيف أداتي الرَّبط (الواو) و(أو)، حيث جعل (الواو) الرَّابط الأقوى حيث يستلزم وجود العناصر المترابطة، في حين عدَّ (أو) الرَّابط الأضعف الذي يقتضي نفي أحد المترابطين، فمثلا في قول القائل[3]:

أ. كتاب وكراس.

ب. كتاب أو كراس.

---

(١) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢١٠.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٨١، ٢٨٢، حيث فصل القول في السَّلالم الكمِّية وكيف يستنبط منها الاستلزامات الخطابيَّة الدَّرجية.

(٣) انظر: إستراجيات الخطاب مقاربة تداولية، ص٣٣٤، القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٨١، ٢٨٢، الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢١٠.

فالقول في المثال (أ) يقتضي توفر العنصرين المذكورين ضرورة، في حين أن المثال (ب) يقتضي وجود أحدهما فقط إمَّا الكتاب أو الكرَّاس.

وقد عدَّت هذه المقاربة ذات فضل في إرساء مفهوم (السَّلم الكمِّي) التي حددت أن للاستدلال درجات «رغم أنَّها لم تخرج عن حدود ما وضعه ‹غرايس› نفسه، وإنَّما حاول صاحبها تنظيم هذه القواعد وإعادة ترتيبها استنادا إلى عناصر تداوليَّة لاعتقاده أنَّ ما وضعه ‹غرايس› لا يخضع لمنطق واضح. فقد أضاف ما اعتبره (مستلزما موجها) يوظف في إبراز متضمن القول»[1]. ويظهر هذا الصِّنف من المستلزمات الإقرار بأنَّ (الرَّابط الأضعف) نقيض (الرَّابط الأقوى) حتما كاقتضاء قولنا في المثال الآتي[2]:

أ. جاء كلُّ الأولاد إلى الحفل.

ب. بعض الأولاد قد جاءوا إلى الحفل.

لكن محمولات السِّلم مترابطة تنازليا بالاستلزام، فإنها تترابط تصاعديا في الاستلزام الخطابي، أي: إذا انطلقنا من القيمة الأضعف فإنَّها تستلزم خطابيا نفي الرَّابط الأعلى، وذلك قولنا:

ج. جاء بعض الأولاد إلى الحفل.

د. ليس كلّ الأولاد في الحفل.

فيعد المثال (د) استلزامًا خطابيًا درجيًا مستفادًا من السلم الكمي في (كل، وبعض)، حيث ارتبط المعنى المستلزم (د) بما قبله (ج) تصاعديا.

ويمكن أن نلخص هذين المبدأين من خلال المقابلة بينهما في الجدول الآتي[3]:

(١) الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢١٠، ٢١١.

(٢) انظر: إستراجيات الخطاب مقاربة تداولية، ص٣٣٣، ٣٣٤،٤٣٦، ٤٣٧ القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٨٢.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٨٧.

مبدأ التَّقليل في الأشكال اللُّغويَّة (مبدأ الرَّابط الأعلى)	مبدأ التَّكثير في المحتوى الإبلاغي (مبدأ الرَّابط الأدنى)
– اعمل على أن تكون مساهمتك ضروريَّة، ولا تقل أكثر مما يجب قوله.	– اعمل على أن تكون مساهمتك كافية؛ قل قدر ما تستطيع قوله.
– مبدأ الرَّابط الأعلى المفضية إلى الاستلزامات الخطابيِّة المترابطة تنازليا. يضم قاعدة المناسبة لـ‹غرايس› وهي (كن مناسبا)، وقاعدة الكمَّ وهي(لاتقدِّم من المعلومات أكثر مما هو مطلوب)، وقاعدة الكيف وهي(تجنب الهذر). مثال هذا المبدأ: الأعمال اللُّغويَّة غير المباشرة نحو: خروج الاستفهام لمعنى الأمر والإنكار.	– مبدأ الرَّابط الأدنى المفضية إلى الاستلزامات الخطابية المترابطة تصاعديا. يضم حكمة الكم الأولى لـ‹غرايس› (كن مبلغا)، وحكمة الكيف الفرعية (تجنب اللبس، وتجنب الغموض). مثال هذا المبدأ: الاستلزامات الخطابيّة الدّرجية نحو: كل وبعض، فيستلزم الرَّابط الأضعف (بعض) نفي الرَّابط الأعلى (كل).

ثانيا: مقاربة لفنسن (Levinson) ومبدأ المستلزمات الحوارية العامة:

التزم ‹لفنسن› بما أقره ‹غرايس› في مبدأ التَّعاون، لكنَّه أعاد ترتيب القواعد انطلاقا من ملاحظاته لاختلاف نوعي المستلزمات الكمية والإخبارية(١).

ويعود الاختلاف أو عدم الملائمة بين الاستلزام الخطابي الكمي والاستلزم الخطابي الإخباري أنَّ الأوَّل يخص المتكلِّم، فهو يسمح لنا أن نستنتج أنَّ المتكلِّم قد أعطى المعلوم الأقوى، في حين أنَّ الثَّاني يختص بالمخاطب الذي يطلب منه استخلاص معلومات أكثر مما

(١) انظر: إستراجيات الخطاب مقاربة تداولية، ص٤٣١،٤٣٠، القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٨٧– ٢٩٠، الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢١١.

يقولها القول، وهو ما جعل ‹ليفنسن› يسعى إلى إعادة تنظيم هذه المستلزمات وهو تنظم لا يختلف تقريبا عن مبدأي ‹هورن›، ويقابل بين المبدأين اللذين يصوغهما على النَّحو الآتي:

المبدأ الأوَّل (المبدأ الكمِّي):

ويقوم المبدأ على تقديم المتكلِّم أقوالا قويّة من حيث المعلومات التي تتضمنها وفق ما تسمح به معارفه، وأن يفهم المخاطَب أنَّ مخاطِبه قدَّم الخبر الأقوى.

المبدأ الثَّاني (المبدأ الإخباري):

فيقو على عكس سابقه إذ يطلب من المتكلِّم أن لا يقول إلَّا ما هو ضروري ليحقق أهدافه التَّواصلية، وعلى المخاطب أن يوسع هذا القول ببحثه عن مقاصد المتكلِّم الخفية.

فأقصي في تصوره لمفهوم التَّخاطب الذي خالف به ‹غرايس› مفهوم الاستلزام الوضعي، واقتصر على مايقتضيه الحوار من مستلزمات، فوصف ما أسسه ‹غرايس› بكونه مقدمة للمستلزمات الحوارية، وسعى إلى إعادة ترتيب القواعد، وإكمال النَّقص وتقديم مقاربة اعتبرها أكثر شمولا، ولم يهتم بالمقام، والتَّبادل الاجتماعي وهو ما عدَّ نقيصة في مقاربة ‹غرايس› التَّداولية، ثم قامت بعد ذلك نظرية المناسبة مع سبربر وولسن اللذين خالفا مسار ‹غرايس›[1].

(١) انظر: إستراجيات الخطاب مقاربة تداولية، ص٤٣٧، ٤٣٨، الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص٢١١، ٢١٢.

المبحث الثَّاني

المعنى النَّحوي

عرضنا في المبحث السَّابق كيف أسس المحدثون قواعد الاستلزامات الخطابية، وضعيَّة كانت أو غير وضعية التي تعنى بالمعاني القصدية، وسيعنى هذا المبحث بإظهار المعاني القصدية عند النُّحاة مع مناظرة هذه المعاني بما أسسه المحدثون، منطلقين من أحد المعاني الدِّلالية التي تفهم من صريح العبارة أو من المعنى المستلزم وكيف عالجه سيبويه وشراح الكتاب.

فقد ذكرنا فيما مضى كيف استخرج النُّحاة المعاني سواء كان تعتمد على عناصر لغويَّة، أو مقاميَّة كالمتكلِّم والمخاطب وملابسات القول وأدرجت هذه العناصر في حدود صياغتهم للقاعدة، فكانت هذه العناصر التَّداوليَّة حاضرة في كل قاعدة لذا عد بيار لارشي النَّحو العربي تداوليًا قبل التَّداوليَّة[1].

١. الخبر وقضية الصِّدق والكذب:

وقد كان أهم القضايا التي يمكن أن نفتتح بها هذه المناظرة بين المحدثين والنُّحاة ما قام عليه الخبر هو قضية صدقه وكذبه، وكيف كان حاضرا عند ‹غرايس› في وصفه المستلزمات الخطابية وضعيَّة كانت أو غير وضعيَّة وأن الكلام قد يكون صادقا والمعنى المستلزم كاذبا والعكس[2]، أمَّا إذا بحثنا ذلك عند النُّحاة وجدنا كذلك أنَّ مسألة الخبر ارتبطت بقضية الصِّدق والكذب، يقول السِّيرافي: «الخبر ما صح فيه الصِّدق والكذب»[3]، وافترض سيبويه خمسة أحوال ليُحكم على الكلام بالصِّدق أو الكذب، فذكر أنَّ منه مستقيم حسنٌ كقولهم: أتيتك أمس، ومحال نحو: أتيتك غدا،

(١) انظر: إطلالات على النّظريات اللّسانيّة والدّلاليّة، ص ٥٠٠.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٨، ٢٧٠-٢٧٦.

(٣) شرح السِّيرافي، ١٥٧/١.

ومستقيم كذب، نحو: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ومستقيم قبيح، نحو: قد زيدا رأيت، وما هو محال كذب، نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس[1].

وهنا حمل سيبويه والسِّيرافي الكلام الذي لا يطابق الواقع على الكذب، وهي من أهم المبادئ التَّداوليَّة التي تنخرم فيه شروط المطابقة بين النِّسبة الكلاميَّة والنِّسبة الواقعية الخارجيَّة والنِّسبة العقليَّة؛ لأنَّ «الكلام المستقيم الكذب تركيب انتظمت عناصره وأجزؤه وفق نسق لغوي وقاعدي مقبول، يحافظ على كلِّ الرُّتب والمحلات وآثار الإعراب غير أن اللَّحن يمكن أن يأتيه من جهة دلالة الملفوظ في علاقته بالاعتقاد والواقع»[2]، فالأساس الذي استند إليه سيبويه هو ملاحظة المعاني اللُّغويَّة وفق معطيات العالم الخارجي[3].

فصنَّفوا الكلام من حيث المعنى الحرفي كذبا؛ لأنَّ هذا القول يستحيل أن يطابق الواقع، فذلك دلالة على كذب قائله؛ لأنَّ الظَّاهر يدلُّ على كذبه قبل التَّصفح والبحث[4] نحو:

أ. شربت ماء البحر.

لكنَّ ابن جني[5] تنبَّه إلى أن المعنى الحرفي هنا يكون كاذبا؛ إذ إن العقل لا يصدق أن يقوم بهذا الفعل المستحيل، لكن المعنى المقصود بالقول صادقا، وهو ما يسمى المعنى المستلزم مما ظاهره الكذب، فيكون:

ب. شربت بعض ماء البحر.

قال ابن جني: «فإن قلت: فقد أحال سيبويه قولنا: أشرب ماء البحر، وهذا منه حظر للمجاز الذي أنت مدَّع شياعه وانتشاره.

---

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٢٥، ٢٦.

(٢) انظر: الأسس الإبستمولوجية والتَّداولية للنَّظر النَّحوي عند سيبويه، ص٢٨١.

(٣) انظر: الفكر اللساني التَّداولي قراءات في التراث والحداثة، ص٢٥.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٢/ ٩١.

(٥) انظر: الخصائص، ٢/ ٤٥٧، ٤٥٨.

قيل: إنَّما أحال ذلك على أنَّ المتكلِّم يريد به الحقيقة، وهذا مستقيم إذ الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر، فأمَّا إن أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللَّفظ يريد به جميعه، فلا محالة من جوازه»[1]، وبهذا النَّص الطَّريف ندرك كيف فرق ابن جني بين المعاني المستلزمة التي يمكن أن يريدها المتكلِّم من قوله:

أ. شربت ماء البحر.

ب. شربت كلَّ ماء البحر.

ج. شربت بعض ماء البحر.

فإن أراد الحقيقة بمعنى أنَّ (ب) معنى مستلزم من (أ) فسيكون حتما كاذبا، وإن أراد (ج) معنى مستلزما لـ(أ) فالمعنى المستلزم حتما صادق، فنبه ابن جني إلى أنَّ سيبويه عدَّ الكلام كاذبا إن كان أراد المعنى المستلزم (ب).

وذكر ابن جني أن سيبويه مدعٍ شياع المجاز في مثل هذا، وهو صحيح، فسيبويه في كثير من المواضع كان مهتما بالمجاز، فلو وقفنا على قوله في جواب (كم) وأن الفعل في الجواب يقع في جميع ما تضمنه السُّؤال، فلو قال قائل[2]:

أ. كم سير عليه؟

فيجيبه المخاطب قائلا:

ب. يومَ الجمعة.

ج. وقع السَّير في كلِّ يوم الجمعة.

د. أو ثلاثة أيام.

---

(١) الخصائص، ٢/ ٤٥٧.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٢١٧، شرح السِّيرافي، ٤/ ١٩١/ ١٩٢.

هـ. أن يكون السَّير وقع في جميع هذه الأيَّام الثّلاث[1].

فنجد هنا أن سيبويه وشراح الكتاب جعلوا (ج) معنى مستلزمًا من (ب)، وأن (هـ) معنى مستلزم من (د)، وأشاروا إلى أن هذا المعنى المقصود بالقول، أو ما سميناه بالاستلزام مستفاد من الوضع فجواب (كم) يقع على جميع ما بعده.

لكن نبه سيبويه وشُرَّاح الكتاب إلى أن المتكلِّم قد يجيب بهذا ولا يكون واقعًا على جميعه وإنَّما اختار اللَّفظ لمعنى آخر مقصود بالقول، فمثلا في قوله[2]:

أ. يوم الجمعة.

ب. سرت ساعة منها.

ج. سير عليه اللَّيلَ والنَّهارَ.

د. سير عليه بعض من اللَّيل والنَّهار.

هـ. سير عليه الدَّهرَ، والأَبدَ.

و. سير عليه بعض الدَّهر والأبد.

ز. لقيته الدَّهر والأبد.

ح. لقيته بعض الدَّهر والأبد.

ط. لقيته كلَّ الدَّهر والأبد.

مع المفارقة بين هذه الأمثلة، فالمثال (أ) يحتمل الصِّدق والكذب، في حين نجد أنَّ الأمثلة (ج) و(هـ) و(ز) جمل كاذبة كقوله:

ي. شربت ماء البحر.

---

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٢١٧، شرح السِّيرافي، ٤/ ١٩١/ ١٩٢.

(٢) انظر: الكتاب، ١/٢١٦، ٢١٧.

ومع ذلك حمل سيبويه المعنى المستلزم (ب) من المثال (أ)، قياسا على المعاني المستلزمة في (د) و(و) و(ج) فجعلها معانٍ مستلزمة صادقة، إذ كونه من المحال حمل المعاني الحرفية وهما (ج) و(هـ) و(ز) على الصِّدق، فقائلها كاذب قبل النَّظر والتَّمحيص كما في المثال (ي)، لذا نجدهم اعتدوا بالمعنى المستلزم لما ظاهره الكذب قبل البحث والتَّصفح أهو صادق أم لا، بل حملوها على المعنى المستلزم منها وهو (التَّبعيض) لكن المتكلِّم عدل عن بعض إلى (كلِّ) لحمل المخاطب على المعنى المقصود؛ لأنَّ المراد هنا المبالغة مجازا لا تعميم السَّير في الدَّهر كلِّه[1]، يقول سيبويه في باب «هذا باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللَّفظ على المعنى»: «لا تقول: "لقيتُه الدهرَ والأبدَ"، وأنت تريد يوماً منه، .... إلَّا أن تريد "سير عليه الدَّهرَ أَجمعَ واللَّيلَ كلَّه"، على التَّكثير»[2]، قال السِّيرافي: «كما تقول: "يوم الرَّحيل جاءني الخلق" يريد الكثير منهم، وفلان يتكلَّم دهره، إذا كان كثير الكلام، وإن كان السُّكوت الذي يكون منه أكثر من الكلام، فاللَّفظ على الكلِّ والمعنى فيه البعض»[3].

والملاحظ هنا أنَّ سيبويه منع أن يتكلَّم الشَّخص ويريد المعنى المستلزم الكاذب فقال: «لا تقول: "لقيتُه الدهرَ والأبدَ"، وأنت تريد يوماً منه»[4]، وفي هذا مراعاة لقواعد تخاطبية سنذكرها لاحقا، فاعتدَّ هنا بما في ظهره الكذب إن كان محمولا على معنى آخر مستلزم.

وإن كان الكلام على ما يجوز في الظَّاهر وقوعه فيجوز فيه الصِّدق والكذب فإذا لم يكن الأمر على ما أخبر فهو كذب[5]، نحو:

أ. لقيت زيدا اليوم.

---

(١) انظر: الكتاب، ١/٢١٦، ٢١٧.

(٢) الكتاب، ١/ ٢١٧.

(٣) شرح السِّيرافي، ٤/ ١٩٠.

(٤) الكتاب، ١/ ٢١٧.

(٥) انظر: شرح السِّيرافي، ٢/ ٩١.

فنجد أنَّ المعاني المستلزمة أصبحت معيارا لقبول الكلام الحرفي الصَّادق أو الكاذب، فإن كان المعنى المستلزم صادقا أجازوه، وإن كان كاذبا منعوه.

٢. معاني الكلام ومبادئ الخطاب:

ومن أهم المبادئ التي أُسست في الخطاب هو ما يسمى في نظريَّة ‹غرايس› مبدأ التَّعاون بين الطَّرفين، والتي وضعت لها قواعد فرعية وهي قاعدة (الكم، والنَّوع، والمناسبة، والكيف) [١]، ويمكن تصنيف هذه القواعد الأربع بقاعدتين كما فعل (هورن، ولفنسن) [٢]، وإن كنا لا نرى أنَّ هذه القواعد هي المسيرة للخطاب والتي تضبط الكلام وتفسره فحسب، بل وجدنا عند النُّحاة ما يناظر هذه العناية في الخطاب ومراعاة قواعده، بحيث يستطيع المتخاطبان إيصال المعنى المستلزم المقصود أن يدركه الطَّرف المقابل.

وقد ظهر اهتمام سيبويه وشُرَّاح الكتاب في مراعاة قواعد الخطاب في كثير من المسائل، كما ستظهره المسائل الآتية:

أ. وذلك في باب الابتداء بالنَّكرة، إذ إنَّ الأصل في الكلام أن يُبتدَأ بالمعرفة ثم يُخبر عن النَّكرة[٣] فيخبر المخاطب عمن يعرفه بما لا يعرفه حتى تتحقق الفائدة من الكلام[٤]. واشترط سيبويه عددا من الشُّروط التي تتوافق مع قواعد الخطاب أو تكون ناقضة لها، ومنها:

– أن يكون المبتدأ معروفا عند المخاطب، فيقول: «ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل منزلتك بالمعرفة»[٥]، قال

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٤، ٢١٥

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٨٦– ٢٩٠.

(٣) انظر: الكتاب١/٤٧، ٤٨.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١٠١.

(٥) الكتاب،١/٤٨.

السِّيرافي في شرحه لهذا: «يعني أن ابتداءك بالنَّكرة لتحدث عنها غير مستقيم؛ لأن المخاطب ليس ينزَّل منزلتك في معرفتها. وحكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطب المتكلِّم في معرفة ما خبَّره به»[1]، في إشارة إلى أنَّ الإخبار عن رجل ليس معروف عند المخاطَب خطاب غير مفهوم، والأصل في قواعد الخطاب أن يكون مفهوما فيدرك المتكلِّم مقاصد المخاطب.

- كما كره أن يخبر المتكلِّم المخاطَب بفائدة معلومة فيقول: «ولا يبدأ بما يكون فيه اللَّبس، وهو النَّكرة. ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسانٌ حليما أو كان رجل منطلقا، كنت تُلبس، لأنَّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللَّبس، ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللَّبس»[2].

ويلحظ في قواعد الخطاب السَّابقة التي منعها سيبويه -لانتهاك المتكلِّم قواعد الخطاب وكأنَّ كلامه ثرثرة لا فائدة منه- أنَّها تناظر خرق أهم القواعد التي وضعها ‹غرايس› في مراعاة مبدأ التَّعاون بين الطَّرفين وهي قاعد الكم التي تقتضي من المتكلِّم (أن تكون مساهمته محتوية الحد المطلوب من المعلومات التي تفي بالهدف)[3]، وهذه الأمثلة التي تناولها سيبويه من أمثلة تحصيل الحاصل؛ إذ يعلم المتكلِّم قبل حديث صاحبه، وجود إنسانٌ حليم، ورجل منطلق.

لكن الفرق هنا بين تأصيل الخطاب عند سيبويه و‹غرايس› أنَّ الأوَّل ضبط الخطاب في ضوء قاعدة نحويَّة، والآخر جعله في مفهوم عام يستعصي على الضَّبط.

---

(١) شرح السِّيرافي، ٢/ ٣٧٣.

(٢) الكتاب، ٤٨/١، ويقول في موضع آخر: «ولو قلت: كان رجلٌ في قوم عاقلا لم يحسن؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدّنيا عاقل وأن يكون من قوم وعلى هذا يحسن ويقبح»، ٥٤/١.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٤، ٢١٥.

ب. انطلق سيبويه من الحال المؤَكِّدة وما يجوز فيها وما يمتنع، مراعيا بذلك قواعد تخاطبية، وذكر أنَّ ما يقع حالا مؤكدا للجملة الاسميِّة المبدوءة بالضَّمائر؛ لأنَّ البدء بالضمائر محال أن يأتي بعدها الاسم إلَّا لتَّعريف، فيقول: "أنا عبد الله"، ليعرف بنفسه، فجاءت هذه المصادر مؤَكِّدة ومحققة لهذا التَّعريف(١)، وذلك نحو قوله:

١- هو زيدٌ معروفاً.

٢- أنا عبد الله شجاعا بطلا.

٣- أنا عبد الله منطلقا.

قال سيبويه: «ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف، لأنَّه يعرف ويؤَكِّد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز»(٢).

ففي المثال الأوَّل ذكر المتكلِّم للمخاطَب إنسانا كان يجهله أو ظنَّ أنَّه يجهله، فقال: "هو زيد"، فتحقق التَّعرف بالإسناد الأوَّل، لكنَّ المتكلِّم لم يقف عند حدود الإسناد فجاء بحال مؤَكِّدة لجملة يريد أن يؤَكِّد لمخاطبه أنَّه كان معروفا قبل تعريفه ليجعل الكلام بهذا التَّأكيد مضمنا معنى المدح.

أمَّا في الثَّاني فعرف بنفسه، ثم ألحقها بصفات مؤَكِّدة له، فنزل المتكلِّم المخاطب منزلة من يجهله(٣)، ليحمل المخاطَب الذي يعرفه على معنى آخر وهو الفخر، فكأنَّه قال: اعرفني كما كنت تعرفني ثم ذكر الحالة التي يريد أن يبلغها إيَّاه فقال: (شجاعا، بطلا، كريما، جوادا).

---

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ٨١، شرح الكتاب، ٦/ ١٦٦، ١٦٧.

(٢) الكتاب، ٢/ ٧٩.

(٣) انظر: الكتاب، ٢/ ٨٠.

أمَّا المثال الثَّالث فاستكره النُّحاة أن يؤكد بالانطلاق بعد أن يعرف المتكلِّم ذاته، قال السِّيرافي: «وهذه الصِّفات وما جانسها مما يكون مدحا في الإنسان يعرف بها، جوز أن تأتي مؤكِّدة للخبر، لأنَّها أشياء يعرف بها فذكرها مؤكِّد لذاته. فأمَّا منطلقا وقاعدا وما أشبه ذلك مما لا يعتد به الإنسان في مدح ولا ذم، فلا يكون تحقيقا للإخبار»[1].

والملاحظ أنَّهم في هذه الأمثلة راعوا قواعد الخطاب في المثال الأوَّل، راعوا ما يسميها ‹غرايس› بقاعدة الكم وهي: "أن تكون مساهمتك محتوية الحد المطلوب من المعلومات التي تفي بالهدف"[2]، في حين نجد أن في المثال الثَّالث انتهاكا لقاعدتين: قاعدة الكم وهي: «أن تكون مساهمتك محتوية الحد المطلوب من المعلومات التي تفي بالهدف. وأن لا تجعل في مساهمتك حدا يفوق المطلوب من المعلومات"[3]، وقاعدة الكيف أو المناسبة وهي: "أوجز (تجنَّب كلِّ إطناب غير مفيد)"[4]. وهذا لخرق جاء من كونه شخصًا لا يعرفه مخاطبه فعرف بنفسه فقال له:

– أنا عبد الله منطقا.

فعرف بنفسه في قوله" أنا عبد الله" ثم قال: "منطلقا" فذكر حاله، ما الذي يستفيده المخاطَب من حال شخص مجهول بالنِّسبة له، فهو جاء بمعلومة فاقت الحد المطلوب بالنِّسبة لسامعه.

ثم نبه سيبويه إلى أنَّ هذا الكلام جائز إن لم يكن المخاطب أمام عينيك فقال: «إنَّما ذكر الخليل –رحمه الله– هذا لنعرف ما يُحال منه وما

---

(١) شرح السِّيرافي، ٦/ ١٦٦.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٦.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٦.

(٤) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٥ ، إستراتجيات الخطاب مقاربة لغويَّة تداوليَّة، ص٩٦، الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، ص١٩٩، أصول التَّفكير الدِّلالي عند العرب من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢١.

يَحسن، فإن النَّحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أنَّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان مُحالاً؛ لأنَّه إنَّما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التَّسمية، لأنَّ (هو، وأنا) علامتان للمضمَر، وإنَّما يضمِر إذا علم أنَّك عرفت من يعني. إلَّا أنَّ رجلا لو كان خلفَ حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا»[1]، فكشف في هذا النَّص الطَّريف أنَّ المحاورة لم تكن مقابلة وجها لوجه، وهو أن المخاطَب عارف بالمخاطب وكان بينهما عهد بما سيفعل صاحبه، لكنَّ حال بينه وبين رؤيته مانع، فلمَّا أحس بصوت أو حركة خلف الجدار، قال:

– من؟

فقال مخاطبه:

– أنا عبد الله منطلقا.

هناك حالة اخرى اختلف فيها الخطاب والمخاطب ولم ينتهك فيها قواعد الخطاب، بل قال المعلومة التي تحقق الهدف، وهي عهده به أنَّه كان منطلقا.

فإن قسنا هذه المحاورة الخطابية التي فرقت بين حالتين من الحوار على عصرنا اليوم الذي اختلفت فيه وسائل التَّواصل وتدور حوارات من هذا القبيل، مثلا لو وجدت إحدانا اتصالا من رقم غريب، أو رسالة، فترد عليها:

– من؟

(١) الكتاب، ٢/ ٨٠، ٨١.

فتجيبها:

– أنا أفراح ذاهبة إلى الجامعة.

فكان بينهما عهد سابق بأنَّها ذاهبة وتنتظرها، لكنَّ اختلاف المعرَّف التي تنتظره منها جعلها لا تعرف من المتصل أو المرسل.

ولو كانت أصول الخطاب الحواري مدرجة في النَّحو كما فعل سيبويه، لما وجدنا "منطلقا، وذاهبا ، وقائما..." مدرجة ضمن الحال المؤسِّسة دون أن يلتفت إلى حال الخطاب، وأن الخطاب قد يتحول بتحول المقام فتنتقل من حال مؤسِّسة إلى حال مؤكِّدة بالنِّسبة للمخاطب.

أمَّا سيبويه فقد انحاز في هذا النَّص إلى واقع الاستعمال اللُّغوي الذي يراعى قواعد الخطاب التي تُنبه إلى المعنى المستلزم الذي يقصده المتكلِّم، لذا نجد أن مراعاته للقواعد التَّخاطبية دقيقة، لتصبح مرنة نستطيع تطبيقها في هذا الوقت مع اختلاف وسائل التَّواصل؛ لأنَّه سعى إلى ضبط جميع أحوال الخطاب المتصلة بهذه القاعدة، لذا عاتب النُّحاة "الذين يتهاونون بالخلْف إذا عرفوا الإعراب"، فماذا لو رأى اليوم أنَّ الحال "قائما، وذاهبا.." حال مؤسِّسة، والمؤكِّدة فقط ما يؤكد بها القول السَّابق له دون الاعتداد بتوكيد خطاب سابق، وأن الأمثلة في تدريس الحال المؤسِّسة والمؤكِّدة يحفظها الطَّالب، ويكاد يحفظها بعض الأساتذة.

ويُظهر هنا سيبويه أنَّ القاعدة النَّحويَّة لم تكون معزولة عن السِّياق الذي يظهر المعاني المستلزمة المقصودة في القول، بل اشتملت صياغته للقاعدة على علاقة المتكلِّم بالمخاطب، والاعتبارات الخاصة لكلٍّ منهما واختلاف الظُّروف السِّياقية المصاحبة للقول، فالجواز والمنع هنا في وقوع الحال ارتبط بالمقام، فإن فهم منه التَّأكيد جاز، وإن لم يفهم منه التَّأكيد امتنع.

ج. ومن مظاهر الاعتداد بقواعد الخطاب أجازوا الأقوال التي ظاهرها الكذب قبل التَّصفح والبحث في مقام، ومنعوها في مقام أخرى، كقولهم:

١- شربت ماء البحر.

٢- لقيته الدَّهر والأبد.

وقد فسر ابن جني المثال الأوَّل فقال: «إنَّما أحال ذلك على أنَّ المتكلِّم يريد به الحقيقة، وهذا مستقيم إذ الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر، فأمَّا إن أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللَّفظ يريد به جميعه، فلا محالة من جوازه»[(١)]، فجعل ابن جني قوله: "شربت ماء البحر حقيقة محالا؛ لأنَّ المتكلم خرق قاعدة الخطاب بتعمده قولًا كاذبًا؛ لا يمكن تصديقه.

أمَّا المثال الثَّاني فقد فسره سيبويه فقال: «لا تقول: "لقيتُه الدهرَ والأبدَ"، وأنت تريد يوماً منه، .... إلَّا أن تريد "سير عليه الدَّهرَ أَجمعَ واللَّيلَ كلَّه"، على التَّكثير»[(٢)].

فهنا يدل على وعي النُّحاة بأنَّ مجيء المتكلِّم بما ظاهره الكذب المحض، هو عدول عن المعنى الحرف إلى المعنى المستلزم المقصود بالقول، ومنعوا أن تكون هذه الأقوال صادقة إن أراد بها المخاطب المعنى الحقيقي، وهو يناظر قاعدة النَّوع التي وضعها ‹غرايس› وهي: (لا تقل ما تعتقد أنَّه كاذب)[(٣)]، وأنَّ أي خرق لإحدى هذه القواعد هو عدول من المتكلِّم من القول الظاهر إلى معنى مستلزم آخر يقصده بالقول وعلى المخاطب إدراكه، لكنَّ النُّحاة ربطوا

(١) الخصائص، ٢/ ٤٥٧.

(٢) الكتاب، ١/ ٢١٧.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٥ ، إستراتجيات الخطاب مقاربة لغويَّة تداوليَّة، ص٩٦، أصول التَّفكير الدِّلالي عند العرب من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، ص١٢١.

بين مجيء المخاطب بالألفاظ الدَّالة على العموم التي لا يمكن حملها على ظاهرها وبين المعنى المستلزم منه وهو التَّكثير.

د. حذف الجملة وإبقاء بعض حروفها، لعلم مخاطبه بما يقصده المتكلِّم وذلك في قولهم[1]:

١- أفعلُ كذا، ولا أفعل كذا.

فيجيبه الآمر:

٢- افعل كذا إمَّا لا.

فهنا راعى المجيب مبدأ التَّعاون والذي ينص على "أن تكون مساهمة المتكلِّم في المحادثة لحظة حصولها وفق ما يقتضيه هدف المحاورة اللغوية" فحذف لعلم المخاطب بقصده، فلو لم يكن بين المتكلِّم والمخاطب معرفة مشتركة. و«معنى هذا الكلام أنَّ رجلا لزمته أشياء يفعلها فامتنع منها فرضي منه صاحبه ببعضها، فقال افعل هذا إما لا، أي افعل هذا إن لا تفعل جميع ما يلزمك، وزاد (ما) على (إن) وحذف الفعل وما يتصل به، وكثر ذلك في كلامهم حتى صارت مع ما قبلها كشيء واحد؛ وكذلك أمالوا الألف من (لا) وهي لا تمال في غير هذا الكلام»[2]، فيكون المعنى المستلزم من (٢) هو:

٣- افعل هذا إن لا تفعل جميع ما يلزمك.

٤- افعل ما أمرتك وإمَّا لا تفعل شيئا.

فالمعنى المستلزم من قول العرب في المثال (٢) هو المثال (٣) تنازل الآمِر عن جميع ما أمر به، وفهم ذلك من خلال الحال وإمالة الصوت بالألف[3] ولا تمال إلا في هذا الموضع، ولكن ما نجده اليوم في معاملتنا اليومية فالمثال (٣)

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٢٩٤، التَّعليقة١/ ١٩١، شرح السِّيرافي ط: دار الكتب العلمية، ٢/ ٤٦١.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي ط: دار الكتب العلمية، ٢/ ٤٦١.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر، ١/ ٢٨٥. والإمالة هي تقريب النُّطق في الألف إلى الياء.

يمكن أن يستلزم منه (٤) فيقوله مثلا مدير الشَّركة للعاملين على وجه التَّهديد لهم، لأنَّهم إن لم يفعلوه سيطردهم من العمل.

لذلك اجتهد النُّحاة في بيان المعنى المستلزم، ولم يكتفوا بقواعد التَّخاطب على المنطوق فقط، فبينوا أنَّ المقام وصوت المتكلِّم يمكن أن يدلُّ على المعنى المستلزم، وليس المنطوق فقط، وهو ما تفتقده قواعد ضبط الخطاب التي أسسها ‹غرايس›[١].

هـ. تصيير الكلام الذي ظاهره المدح والثَّناء شتما وذما، وذلك نحو قولهم:

١- زيد فاضل شجاع.

٢- زيد كريم.

فهذه الألفاظ ظاهرها المدح ولكن المعنى المراد منها هو الذم والسُّخرية، وهو ما ذكره السِّيرافي في قوله: «والذي يصيره مدحا وثناء أو شتما وتقبيحا، قصد المتكلِّم به إلى ذلك، وربما قصد الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزء به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره، وهذا معروف في عادات كلام النَّاس»[٢]، لتكون المعاني المستلزمة مما سبق:

٣- زيد سيئ الطَّبع.

فكان المعنى المستلزم من المثال (١) و (٢) هو المثال (٣)، ولو طبقنا عليها مبادئ الحوار عند ‹غرايس› لوجدنا أن المتكلِّم اخترق قاعدة النَّوع وهي (لا تقل ما تعتقد بكذبه) [٣]؛ لذا أصبح المعنى المستلزم هنا غير وضعي، وقد انطلق ‹غرايس› من مثال مقارب، وهو:

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٤، ٢١٥، ٢٦٨- ٢٧٣.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٦/ ١٥٠.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٤، ٢١٥.

١- زيد ذكي.

٢- زيد عبقري.

٣- زيد خارق الذَّكاء.

والمعنى المستلزم من (١، ٢، ٣) هو المثال (٤):

٤- زيد أحمق.

وجعله يطابق مقاييس الاستلزامات الخطابية غير الوضعيَّة وهي (قابلية الاحتساب، قابلية الإلغاء، عدم قابلية الانفصال، بدليل عندما استبدلته بمعاني مرادفة حافظ على معنى الاستهزاء والسُّخرية، وكونه غير وضعي ارتبط بإلقاء القول المعنى المستلزم غير المحدد، ويكون بحسب المتحدث عنه سلبا أو إيجابا)، فما الذي يجعلنا نعلم أن المتكلِّم اخترق قاعدة الكم وقال ما يعتقد أنَّه كاذب فيه، فـ ‹غرايس› جعل القواعد منصبة فقط على القول، ولا يمكن اختراق قلب المتكلِّم ليعلم أنَّه كذب في هذه الصِّفات التي ظاهرها الصِّدق، ونجد أن ضبط التَّخاطب لهذا القول عند السِّيرافي كان أضبط، فرد فهم المعنى الضمني وهو إمَّا أن يكون الاستهزاء أو السُّخرية أو المدح إلى صوت المتكلِّم أو تعابير وجهه التي تكشف المعنى المستلزم المقصود من قول المتكلِّم.

و. حذف الصِّفة الدَّالة على المعنى المستلزم وإرادة معناها، فيذكرون الكلام وكأنَّ الصِّفة موجودة، وذلك نحو قولهم:

١- سير عليه ليلٌ.

٢- كان صالحٌ والله رجلًا.

ويريدون: ليلٌ طويلٌ وإن لم يذكروا الصِّفة[1]، ورجلا فاضلًا، فالمتكلِّم راعى المعنى المستلزم منها:

٣- سير عليه كثيرا في اللَّيل.

٤- صالح رجل محمود.

فلو نظرنا في هذه الأمثلة السَّابقة وقارنها مع مبادئ الخطاب التي ذكرها ‹غرايس› لوجدنا أن هذه الأمثلة حققت كافة مبادئ الخطاب، من مراعاة المتكلِّم لمبدأ (الكم، والنوع، والمناسبة، والكيف) [2]، ولكن المعنى المستلزم منه فهم من صوت المتكلِّم كما ذكر ابن جني في شرحه تجويز سيبويه حذف طويل وإرادة معناها: «وقد حذفت الصِّفة ودلَّت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ. وكأنَّ هذا إنَّما حذفت فيه الصِّفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنَّك تحس في كلام القائل لذلك من التَّطويح والتَّطريح والتَّفخيم والتَّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثَّناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فنزيد في قوة اللَّفظ بـ"الله" هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصَّوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك.

فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصِّفة، فأمّا إن عريت من الدِّلالة عليها من اللَّفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز»[3]، فهنا ردَّ معرفة المعاني المستلزمة من القول إلى صوت المتكلِّم إمَّا بالإمالة أو إطالة صوت، وتفخيمه، ليخبر أن سماع صوت المتكلِّم يكون فيه دلالة على معانٍ مستلزمة، ولذا نجده

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٢٢٠. ذلك قوله: «سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويل، وإن لم تَذكر الصفةَ وأردتَ هذا المعنى رَفعتَ، إلاّ أنَّ الصفة تبيَّن بها معنى الرفع وتُوَضِّحُه».

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٤، ٢١٥.

(٣) الخصائص، ٢/ ٣٧٢، ٣٧٤.

يقول في موضع آخر: «وليست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التَّابعة له، المقترنة -كانت- به. نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها»[1]، للتنبيه إلى دور الصَّوت في معرفة المعنى المستلزم.

فالمهم في استخلاص المعاني المستلزمة هو الوصول إلى النَّتائج الصَّحيحة وليست قواعد صارمة تخترق في معظم الخطابات، إذ لا يمكن من خلال هذه القواعد أن نصل إلى نتائج مرضية لكلِّ قول، فهو حصر فهم القواعد في القول بينما نجد أحوالا أخرى تفسر المعنى المستلزم، كما وجدنا في الحال، فليس فهم المعنى المستلزم منها مرتبطًا بالقول بل بالعهد الذهني بين المتخاطبين، أو يدل على المعنى المستلزم صوت المتكلِّم كما مرَّ في الإمالة ليدل على التَّنازل عن جميع أو بعض مأموراته، أو تعابير وجه وصوته كما في الصِّفات الحميدة المحمولة على الهزء بالمتحدث عنه والسُّخرية منه عند ذكره؛ فنجد أنَّ انطلاق سيبويه من النَّظم لضبط الخطاب ووضع أسس عامة له ثم اتجاهه لقواعد الخطاب التي تؤثر في النَّظم كما في الأمثلة التي ذكرها مكنته من ضبط المقاصد في العربية، وإن كان لهذه النَّظريَّة فضل في تأصيل الاستلزامات الخطابية إلى وضعية وغير وضعية، ولكن ينبغي إعادة النَّظر في المبادئ التي قد لا تنخرم قواعدها ومع ذلك يستفاد منها معنى غير وضعي.

٣. معاني الكلام بين الاستلزامات الوضعية وغيرالوضعية:

إن تقسيم ‹غرايس› للاستلزامات في الحقيقة كان طريفا، فهذا التَّقسيم الذي ردَّ المعاني المستلزمة التي يقصدها المتكلِّم بالقول إلى صياغتين لضبطها، إحداهما استلزامات وضعية والتي تم من خلالها إعادة المعاني المقصودة بالقول إلى البنية المجردة،

(١) الخصائص، ١/ ٢٤٧.

في حين رد الاستلزام الآخر إلى الحوار، ووضع مقايس تفرّق بين هذين الاستلزامين، وانطلاقا من هذه المعايير سنبحث في كتب النُّحاة من خلال اهتمامه بالمقاصد ونناظر بينهما، وسنعنى هنا بتتبع أحد المعاني، والنَّظر في كيفية معالجة سيبويه وشُرَّاح الكتاب هذا المعنى، وذللك من خلال المسائل الآتية:

المسألة الأولى: النَّفي:

تنوعت الجمل التي يُستلزم منها معنى النَّفي، فقد يكون المعنى مفادًا من الحروف، أو الفعل، أو غيرها كما سنرى من خلال المسائل التَّالية:

أ. استلزام النَّفي بين الجملة الاسميَّة والجملة الفعليَّة:

لقد ضبط النُّحاة معنى النَّفي ابتداءً من ضبط واسمه الذي يدخل على الجملة الفعلية أو الاسميَّة، فأوَّل ما ميزه النُّحاة بين النَّفي بالجملة الفعلية والنَّفي بالجملة الاسميَّة هو المعنى المستلزم من كلٍّ منهما، إذ إنَّ النَّفي بالجملة الاسميَّة يحمل تأكيدا أقوى منه من الجمة الفعليَّة ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي:

١- ليس زيد قائما.

٢- ما يقوم زيد.

فالملاحظ في المثالين السَّابقين تضمنهما معنى النَّفي، ففي المثال الأوَّل تحقق النَّفي بالجمة الاسميَّة، في حين أنَّه في المثال الثَّاني تحقق بجملة فعلية، فكلاهما حمل نفس المعنى في ظاهر القول وهو منع قيام زيد في الحال؛ لأنَّ الجملة الاسميَّة متى ما عريت «من النَّسبة إلى وقت بعينه، كان مقصورا على وقت التَّكلَّم به والإخبار..؛ [لأنَّ] حكم الخطاب إفادة المخاطب به ما يحتاج إلى معرفته»[1]، وفي الجملة الفعلية نفت قيام زيد في الحال.

(١) انظر: شرح السِّيرافي١/١٠١.

لكنَّ عدول المتكلِّم في قوله من الجملة الاسميَّة إلى الجملة الفعليَّة أو العكس، هو عدول عن المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم؛ لأنَّ الاسم «أسبق من الفعل أنَّه أقوى في النَّفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل»[1]، وكلُّ ما يتوقع اعتقاده، ويثبت في النفس، يكون كأنَّه حاضر مشاهد[2]، فاكتسبت الجملة الاسمية معنى مستلزما وهو (أؤكد)، ليكون المعانى المستلزمة من الجمل السَّابقة، هي:

٣- أؤكِّد لك اعتقادي بعدم قيام زيد.

٤ــ أتوقع عدم قيام زيد.

فالمثال (٣) معنى مستلزم من المثال (ا)، والمثال (٤) معنى مستلزم من المثال (٢)، فكأنَّ تصنيف النُّحاة لتركيب الجمل هو تصنيف للاستلزامات المستفادة من الوضع.

فما مدى مطابقة هذه الاستلزامات المنقدحة من الوضع في الأمثلة السَّابقة مع المقاييس التي وضعها ‹غرايس› لمعرفة المستلزمات وضعية؟

فأوَّل المقاييس التي وضعها ‹غرايس› لمعرفة المستلزمات الوضعية وهي عدم الاحتساب، بمعنى أن المعنى المستلزم انقدح بمجرَّد النُّطق بالعبارة دون النَّظر إلى معانيها المستلزمة المستفادة من الحوار، وهذا ما نجده في الأمثلة السَّابقة فاستخرجنا الاستلزامات دون أن نذكر أوجه الحوار التي قيلت فيها، وأمَّا المقياس الثَّاني وهو عدم قابلية الإلغاء، فهي غير قابلة للإلغاء لأنَّ المعنى المستلزم منه وهو (التَّأكيد) ارتبط باختيار المتكلِّم الجملة الاسميَّة وعدوله عن الفعليَّة، وأمَّا مقياس قابلية الانفصال، فسنجد أنَّ المعنى سينفصل بمجرد استبدال الجملة الاسميَّة بالفعليَّة وهو معنى مرادف له ويحمل المعنى نفسه في ظاهر القول، وأمَّا مقياس عدم الوضعية فالمعنى المستلزم يمثل جزءا من المعنى

(١) الخصائص ٢/ ٣٢.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٣٥.

الوضعي للجملة الاسميَّة، كما أنَّ المعنى المستلزم منها لم يرتبط بإلقاء القول بل هو منسجم مع المعنى الوضعي، وأخيرا نجد أن المعنى المستلزم منها محدد[1]، وهو تأكيد اعتقاده بنفي قيام زيد.

وموافقة الاستلزام الوضعي للجملة المنفية اسميَّة كانت أو فعلية هنا المقاييس التي وضعها ‹غرايس› لا تعني بالضَّرورة كمال هذه المقاييس[2]. فما زلنا في أول استلزام وضعي في النَّفي وهناك جملة من الاستلزامات الوضعية التي ضبطت معنى النفي عند النُّحاة والتي سنجري عليها اختبار هذه المقاييس.

ب. استلزام النَّفي من الحروف:

ولم يقف النُّحاة عند حدود الفرق بين مستلزمات الجملتين، فقد ميزوا أيضا بين المعاني المستلزمة التي تستفاد من حروف النَّفي التي تدخل على الجملة الفعليَّة أو الاسميَّة:

أوَّلا: واسم النَّفي في الجملة الفعليَّة:

فالجملة الفعلية إمَّا أن تحمل نفي الماضي، أو نفي الحال أو الاستقبال، وتختلف الحروف باختلاف الأزمنة، فمثلا: الحروف التي تدخل على الفعل لنفي الماضي:

١- لم يقم زيد[3].

٢- لما يقم زيد[4].

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٩- ٢٧٣.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٩- ٢٧٣.

(٣) انظر: الكتاب، ١١٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب، ١١٥/٣.

فهذه الحروف تفيد نفي الماضي، لكن أحوال مخاطبيها ومستلزماتها مختلفة، ففي الأوَّل أراد المتكلِّم أن يخبر مخاطَبا لم ينتظر قيام زيد ولم يتوقعه[١]، وفي المثال الثَّاني يقوله المتكلِّم لمخاطب توقع قيامه، أو سأل عنه[٢]، والمعاني المستلزمة منها على التَّوالي هي:

٣- لم يقم زيد في ما مضى.

٤- أؤكِّد لك أنَّ من تنتظر قيامه أو تسأل عنه لم يقم حتى وقت حديثي لك.

فالمثال (١) المعنى المستلزم منه هو (٣) في حين أن المعنى المستلزم من (٢) هو المعنى (٤)، مع كونها حروف مترادفة تدلُّ على النَّفي، لكن (لما) زاد المتكلِّم في درجة التَّأكيد اختلفت المعاني المستلزمة، وهذا يؤكد مقياس ‹غرايس› في المستلزمات الوضعية قابلية الانفصال بمجرد إبدال معنى مرادف، فلا يمكن استعمال(لما) لشخص لا ينتظر مني خبرا، مع انطباق بقية الشُّروط وهي (عدم الاحتساب، عدم قابلية الإلغاء، والوضعية، وعدم ارتباطه بإلقاء القول، والمعنى المستلزم منه محددا) [٣]، ونشير إلى أن البحث في درجات النَّفي عند النُّحاة بحث للمستلزمات الخطابية الوضعية.

ثانيا: واسم النَّفي في الجملة الاسميَّة:

تتعدد حروف النَّفي التي تسم الجملة الاسميَّة، مع ما تحمله الجملة الاسميَّة في أصل وضعها من معنى التَّأكيد، وسنكتفي بعرض بعض منها من خلال عرض المعاني المستلزمة التي تستفاد من الجمل الآتية:

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ط. دار الكتب والوثائق القومية، ١٠/ ١٥٤ ذكر المحقق: أنه لمن ينتظر قيامه، وفي شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية ذكر أنه لمن لم ينتظر قيامه، ٣/ ٣٢٤ وهو الأقرب للصواب والمعنى، وهو موافق لمخطوط شرح السِّيرافي رقم (١٣٧) المحفوظ بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٤/ ١٥، أ.

(٢) شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٥٤.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٩- ٢٧٣.

١- ليس في الدَّار رجل.

٢- لا رجلَ في الدَّار.

فالجملة الاسميَّة كسابقتها في تعدُّد حروف النَّفي والتي تختلف في المعاني المستلزمة منها، باختلاف الحرف؛ لأنَّ المخاطب قد يكون مترددا في قبول الخبر أو منكرا له، فيعمد المتكلِّم إلى الجملة الاسميَّة ليُحمل المخاطب على تصديق القول[١]، فالمعاني المستلزمة من الأمثلة السَّابقة، هي:

٣- أؤكِّد لك عدم وجود رجل واحد في الدَّار الآن.

٤- أؤكِّد لك أؤكد لك عدم وجود أي أحد من الجنس الذي شككت بوجوده.

فالمعنى المستلزم من (١) هو المثال (٢) فأكَّد له نفي وجود في الحال؛ فالتَّأكيد جاء من اختيار المتكلِّم تبليغ الخبر بالجملة الاسميَّة وعدوله عن الفعلية، فأكَّد نفي وجود رجل واحد، وعلى ما تقتضيه طبيعة الاستلزام قد يريد المتكلِّم أنَّ عنده رجلان أو أكثر؛ لأنه نفى الرَّجل الواحد، في حين أنَّ المعنى المستلزم من (٢) هو (٤) وفي هذه الأمثلة بالغ المتكلِّم في تأكيد النَّفي[٢] فجاء بـ(لا) النَّافية للجنس، إذ إنَّ النَّفي هنا لا يقصد به رجل بعينه وإنَّما يشمل النَّفي هنا نفي جميع الجنس إن قليلا وإن كثيرا، ونفي الجنس مبالغة وتوكيد للنَّفي، وإيجاب هذا بعيد قريب من الممتنع[٣]، فعلى ما تقتضيه طبيعة الاستلزام أنَّه لا يمكن أن يستلزم منه معنى الإثبات.

فهذه الاستلزامات جاءت من الوضع؛ لأنَّه بإبدال أحد الحروف مكان الآخر مع ترادفهما لا يمكن أن يفيد نفس المعنى.

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتّداولية، ص٥٣. إنّ من أهداف الخبر «جعل المخاطب يقبل بإثبات سابق».

(٢) انظر: التَّعليقة، ١/ ٢٩٣، شرح الرُّماني، ١/ ٣٣٨، ٣٣٩، شرح الرَّضي، ٢/ ١٦٠.

(٣) انظر: التَّعليقة، ٢/ ٢٠.

ج. الفعل واستلزام النَّفي:

الأكثر في الفعل دلالته على الإثبات إذا لم يسم المتكلِّم الفعل بوحدة معجمية تسبقه تحمل معنى النَّفي، وهو ما أشار إليه ابن جني نقلا عن الفارسي فقال: «اعلم أنَّ كلَّ فعل أو اسم مأخوذٍ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه.

وذلك قولك: قام فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنَّما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها. ألا ترى أنَّك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النَّفي فقلت: (ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل) ونحو ذلك»[1]. ثم إنَّهم مع هذا قد صنفوا بعض الأفعال من كلامه في النَّفي، وذلك نحو:

١- زال الغبار[2].

٢- أعجمت الكتاب.

فالملاحظ أن تصنيفهم لهذه الأفعال بسبب المعاني المستلزمة منها، ويمكن عرض هذه المعاني المستلزمة فيما يلي:

٣- لم يبق الغبار.

٤- لم يبق في الكتاب عجمة.

وهو ما يفهم من نصِّ ابن جني إذ يقول: «قد استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضَّامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا

(١) الخصائص، ٣/ ٧٧، ٧٨.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٢/ ٣٥٨، فجعل (زال) للنَّفي.

إثباتها... ثم إنَّهم قالوا: أعجمت الكتاب إذا بينته وأوضحته. فهو إذًا لسلب معنى الاستبهام لا إثباته»[1]، وفي هذا النَّص الطَّريف يستشف منه أنَّ النَّفي قد يتحقق بالفعل أو الاسم من خلال المعنى المستلزم المقصود بالقول وذلك في قوله: "الضَّامنة لمعانيها" كما يتحقق بالحرف والفصل بين الإثبات والنَّفي هو المعنى المستلزم وليس اللَّفظ فقط، لأنَّ اللَّفظ هنا ظاهره الإثبات فقولنا: زال بمعنى ذهب، ومن المعلوم أنَّ ذهب لا يشكَّ في دلالتها على الإثبات، لكن هنا هذه الألفاظ مستلزماتها منفية فحمل على المعنى المستلزم، ليدل هذا التَّصنيف على أثر المعاني المستلزمة في ضبط قواعد النُّحاة.

د. الاستثناء ومستلزمات النَّفي:

يعدُّ باب الاستثناء من المعاني المطَّردة التي يستلزم منه معنى النَّفي، والاستثناء إخراج الشَّيء مما دخل فيه هو وغيره، فيخرج بعض ما يوجبه لفظ من عموم ظاهر[2]، وقد يخرج عموم حكم، أو إخراج بعض اللَّفظ عن عموم معنى دلَّ عليه اللَّفظ[3]، وذلك نحو قولهم:

١- قام القوم إلَّا زيدا.

٢- لا أكلمك إلَّا يوم الجمعة.

٣- ما أتاني إلَّا زيد.

فإن دخلت (إلَّا) على كلام مثبت صيرت ما بعدها نفيا، والعكس فإن دخل على المنفي صيرته مثبتا، لأنَّه اجتمع النَّقيضان هنا فترافعا وصار الكلام بعد (إلَّا) مثبتا، فإذا بالغ في نفي النَّفي صير الكلام إثباتا[4]، والمبالغة في النَّفي

(١) انظر: الخصائص، ٣/ ٧٧، ٧٨.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/ ١٦٢، ١٩٤، ١٩٧.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٨/ ١٩٤.

(٤) انظر: الخصائص، ٣/ ٢٤٤.

يقتضي أن يستلزم منه كذلك معنى التَّوكيد، وهو ما يؤيده قول سيبويه عندما تناول أحد الحروف التي تحل محل (إلَّا) في الاستثناء وذلك قولك: أتوني ليس زيدا، قال سيبويه: «أتوني، صار المخاطَب عنده قد وقع في خلَده أن بعض الآتين زيدٌ، حتى كأنَّه قال: بعضُهم زيدٌ، فكأنه قال: ليس بعضهم زيدا»[1]، فحمل الاستثناء معنى التَّوكيد حيث إنَّه جيء به لردَّ توهم عند المخاطب، وردُّ توهم أو شكَّ المخاطب في الخبر لا بد أن يكون بأداة يستلزم منها التَّوكيد، فيكون المعاني المستلزمة من الأمثلة السَّابقة هي:

٤- أؤَكِّد لك أن زيدًا لم يأت عندما جاء القوم.

٥- أؤَكِّد لك أني سأكلِّمك يوم الجمعة فقط ولن أتحدث معك بقية الأسبوع.

٦- أؤَكِّد لك أنَّ زيدًا جاء ولم يأت معه أحد لا رجل وحده ولا رجلان مجتمعون ولا متفرقون[2]، وهو أقوى درجات التَّأكيد إذ حصر الفعل لما بعد (إلَّا) ونفاه عن الجميع.

فالمثال (١) يستلزم منه (٤) ونلاحظ هنا أنه استثناء بعض من كل، فزيد بعض من القوم، أمَّا المثال (٢) فيستلزم منه (٥)، والمثال (٣) يستلزم منه (٦)، وفي الثَّاني والثَّالث ترك المتكلِّم ذكر المستثنى منه ليعم النَّفي الجميع ما عدا ما ذكر، وهذه المعاني المستلزمة يمكن اطِّرادها عند النُّحاة في جميع الأمثلة لتكون بذلك وضعية.

ولو ناظرناها بمقاييس ‹غرايس› لوجدنا أنَّها طابقت المعايير من حيث (عدم قابليتها للاحتساب، لا يمكن إلغاء المعنى المستلزم، قابليته للانفصال،

(١) الكتاب، ٢/ ٣٤٧.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي: ٨/ ١٧٤.

والمعنى منقدح من الوضع غير مرتبط بإلقاء القول، والمعاني المستلزمة منه محددة) [1].

لكن نجد أنَّ المتكلِّم قد يعمد إلى استثناء يكون المستثنى منه ليس هو بعضا من المستثنى، نحو:

١- ما في الدَّار إنسان إلَّا حمار.

فهنا الاستثناء جاء منقطعا ولا يجوز أن يكون الحمار بعضا من النَّاس، فهنا لو حللنا المثال وفق ما تقتضيه قواعد الحوار عند ‹غرايس› لوجنا خرقًا عند المتكلِّم لقواعد الخطاب "فلم تكن مساهمته في المحادثة وفق ما تقتضيه هدف المحاورة على أوجهها المقبولة"[2]، فإن القرينة تبعد السامع عن قبول المعنى اللَّفظي، فيبحث عما وراء الكلام من معنى فيقول لنفسه: المتكلِّم يريد أن يلقي إلي خبرا بدليل أنَّه ذكر لي جملة خبرية، والمفترض في هذا المتكلِّم أنَّه ملتزم بمبدأ التَّعاون، أي أنَّه لا يريد بي خداعا ولا تضليلا، فماذا يريد من استثناء الحمار من النَّاس التي تسكن الدَّار، فتكون المعاني المستلزمة منها:

١- ما في الدَّار إنسانا ولكن حمارا.

٢- ذهب النَّاس من الدار ولم يبقَ منهم إلَّا حمارا.

٣- ذهب النَّاس من الدار ولم يبقَ منهم إلَّا إنسانا حمارا.

فالمعنى المستلزم الأوَّل أن يكون المتكلِّم استدرك أنَّ الحمار ليس من أهل البيت فجاء بـ(إلَّا) على معنى (لكن).

وأمَّا الثَّاني: فإما أنَّ المتكلِّم جعل الحمار إنسانَ تلك الدَّار على المجاز لا الحقيقة[3]، فيكون «الحمار إنسانَ تلك الدار، لأنَّها قد خلت من أهلها،

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٩- ٢٧٣.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٤.

(٣) انظر: الكتاب، ٢/ ٣١٩.

وصار فيها الوحش بدلاً منهم فكأنَّهم ناسها، فيكون (أحدُ) واقعاً على الحمير، لأجل أنَّهم قدِّروا كأنَّهم ناس تلك الدار»[1]، جعلوه كقولك: عتابَك السَّيف، وأنيسك أصداء القبور[2]، فأصبح الحمار وكأنَّه هو المؤنس في تلك الدِّيار بعد أن هجرها أهلها.

وأمَّا الاستلزام الثَّالث فهو عكس الثَّاني فقد جعل الإنسان حمارا، أو وصف الإنسان بالحمار لما يراه من صفات غير أخلاقية كما هو واقعنا اليوم إذ يطلق الحمار على من ساء أدبه، فعراه من معنى الإنسانيَّة وجعله من جنس الحمير، تحقيرا وذما له فيكون كأنَّه استثناء متصل على سبيل المجاز.

وتتحدد إحدى الاستلزامات الثَّلاث بحسب طبيعة الحديث عن المخاطب سلبا أو إيجابا.

خرق أهم مبادئ التَّخاطب ليحمل الكلام على معنى مستلزم من خلال الحوار، هل ستنطبق عليها مقاييس الاستلزام غير الوضعي[3]؟ لأنَّ أي خرق في قواعد الخطاب يرافقها خرق للمقاييس الوضعية وخروج للمقاييس غير الوضعية، فلو أخذنا مثلا مقياس قابلية الإلغاء، لوجدناه ممتنعًا في الاستلزام الثَّاني والثَّالث، وأنَّ هذه المستلزمات محدَّدة إذا كان الاستثناء في ظاهره استثناء منقطعا، لتبقى هذه المقاييس ليست صارمة ولا ضرورية في تحديد الاستلزام الخطابي.

وثمة حروف أخرى جعلها النُّحاة بمنزلة (إلَّا) كـ (غيرٌ، وسوى، ولا يكون، وليس، وعدا، وخلا، وحاشى)، فهل نحملها على الاستلزام الوضعي لـ(إلَّا)، بمعنى أنَّها إذا دخلت على المثبت تصير ما بعده منفيا، والعكس؟ يمكن أن نتناول الأداة (غير) أنموذجا، وذلك نحو قوله:

---

(١) شرح أبيات سيبويه، ١٨٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب، ٢/ ٣٢٠، التعليقة، ٢/ ٥٥.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٤، ٢١٥، ٢٦٩- ٢٧٣.

١- ما أتاني القوم غير زيد.

٢- أتاني القوم غير زيد.

فالمعنى المستلزم من هذ الأمثلة في أصل الوضع هي:

٣- لم يأت أحد من القوم وأسكت عن زيد.

٤- أتاني القوم وأسكت عن زيد.

فإن قال: ما أتاني غير زيد، فيحتمل أنَّ زيدًا جاءه وإن كان اللَّفظ لا يدلُّ عليه ظاهرا[١]، كما يحتمل أنَّ زيدًا لم يأته، فزيد مسكوت عنه والمتكلِّم لم يتعرض للإخبار عنه بإثبات مجيء ولا نفي[٢]، قال السِّيرافي: « غير أنَّ العادة جرت بأن يراد بمثل هذا الكلام: أنَّ زيدا داخل في الفعل الذي خرج عنه غيره. وخارج عن الفعل الذي دخل فيه غيره. ولو قال قائل: (ما أتاني غير زيد) ولا يريد إثبات الإتيان لزيد. لم يكن كاذبا. ولكنَّه ملغز ملبس»[٣]، فهنا فرق بين المعنى المستلزم في أصل الوضع والمعنى المتعارف عليه، وأنَّ من يستخدمها على أصل الوضع لا يكون كاذبا، ولا مخترقا لقواعد الخطاب، وإنَّما ذهب إلى حرف يريد منع التعمية على مخاطبه، وهو ما يمكن أن يلجأ الشَّخص إليه في العلاقات العامة إذا أراد من أمامه لا يعرف عنه فيقول امتنع عن الإجابة، ويمكن أن نقيس عليها الاسم (غير).

وننوه إلى أن قائل: أتاني القوم غير زيد، وزيد قد أتاه، لم يضمن الكلام أي معنى من معاني النَّفي، وعليه فإدراج كلُّ باب (الاستثناء) بجميع أدواته دون تمييز، وتعريفه "بأنَّه يدخل على الجملة المنفية فيصير ما بعده مثبتا، والعكس إذا دخل على المثبت صيره نفيا" دون تمييز للحروف فيه نظر.

---

(١) التعليقة، ٢/ ٧٣.

(٢) انظر: الكتاب، ٢/ ٣٤٣ شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية، ٣/ ٩٠، التَّعليقة، ٢/ ٧٤، شرح الرُّماني، ١/٥٤٠، الخصائص، ١/ ١٣٦.

(٣) شرح السِّيرافي ط. دار الكتب العلمية، ٣/ ٩٠. ساقط من تحقيق دار الكتب والوثائق العلمية.

هـ. استلزام النَّفي من العطف والحال:

تتنوع حروف العطف والمعاني المستلزمة من كلَّ حرف منها، ولا يمكن الإحاطة بمعاني حروف العطف والمعاني المستلزمة منها إذا وقعت في الجمل المنفية، وسنكتفي بعرض نماذج من حرفي (الواو) و(أو)، وذلك نحو القائل:

١- ما مررت بزيد وعمرو.

٢- ما مررت بزيد وما مررت بعمرو.

فلمَّا كان حرف الواو يأتي لمطلق الجمع، ويراد به أن يكون مرورا واحدا أو يكون مرورين، أصبحت المعاني المستلزمة منهما في أصل الوضع:

٣- ما مررت بهما معا.

٤- ما مررت بهما بكلِّ واحد منهما على انفراد[1].

فالمثال (١) يستلزم منه (٣)، ويجوز أن يكون المتكلِّم مرَّ بكل واحد منهما على انفراد، لكنَّ المثال (٢) يستلزم منه (٤)، ويجوز فيه أن يكون مرَّ بهما على انفراد، وقد يعمد المتكلِّم إلى أحد النَّفيين للإبهام على مخاطبه، فإن قال له مخاطِبه:

- مررت بزيد وعمرو. (يقصد المرور بهما متفرقين).

فيجيبه قائلا:

- ما مررت بزيد، وعمرو. (فالمعنى المستلزم مما قال في أصل الوضع هو نفي للمرور الواحد، أي: ما مررت بهما معا)، فعدل عن أن يجيبه عن ما قصده إلى جملة أخرى، ليتنصل من الإجابة على مخاطِبه، وإن كان مرَّ بهما

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٤٣٨، ١٢/ ١٧٨، التَّعليقة، ١/ ٢٢٠، ٣٣٣، شرح السِّيرافي، ٦/٧٠، ٦٧، ٧٧.

متفرقين ولا يريد أن يخبر مخاطبه، لم يكن كاذبا أما مخاطِبه؛ لأنَّه نفى المرور بهما مجتمعين.

فيجيبه مخاطبه:

– ما مررت بزيد، وما مررت بعمرو. فعلم المخاطب أنَّه جاء بتأويل آخر، فأعاد له ما فرَّ من قوله ليكشف التَّكذيب له ويبطل التَّأويل الذي ذهب له[1].

فالمعاني المستفادة هنا من النَّفي في الجمل التي دخلت عليها (الواو) منقدحة من الوضع، فالأصل أن تكون إجابة المتكلِّم لمخاطبه بحسب ما طلب منه، لكن عدوله عنها يدلُّ على إرادة التَّعمية على المخاطب وإخفاء شيء عن مخاطبه، فيعمد مخاطِّبه للتَّأويل الآخر ليخبره أنَّه عرف كذبه[2].

ومثلها (أو) التي تتعد مقتضيات بحسب ما تدخل عليه، فإن أفادت معنى الشَّك فقد ضمنت الكلام معنى النَّفي، وذلك قوله:

– مررت بزيد أو محمَّد.

فالمعنى المستلم منها في أصل الوضع هو:

– لم أمر بواحد منهما.

فالمتكِّلم بـ(أو) أثبت المرور بأحد المتعاطفين ونفى عن الآخر[3]، لكن السَّامع لا يعلم أيهما مثبتٌ أويهما منفيٌ، فقد يكون المتَّكلم نفسه شاكًّا لا يعلم حقيقةً بمن مرَّ به، ويجوز أن يكون المتكلِّم يعلم بمن مرَّ به لكنَّه بدل أن

(١) شرح السِّيرافي، ٦/ ٧٦، ٧٧.

(٢) شرح السِّيرافي، ٦/ ٧٦، ٧٧.

(٣) انظر: الكتاب، ١/ ٤٣٨.

يقول مررت بزيد عدل إلى الإتيان بحرف يفيد التَّعمية على المخاطب، كما يقول: اخترت أحد الأمرين وقد اختار شيئا بعينه ولم يخبر به[1].

وأمَّا الحال فيستلزم منه النَّفي إذا كان الحال عددا، كـ"وحده، وثلاثتهم وخمستهم، إلى عشرتهم"[2]، وذلك نحو قول المتكلِّم:

١- مررتُ بمحمَّد وَحْدَه.

٢- مررتُ بهم ثلاثَتهم.

٣- مررتُ بهم أربعتَهم.

٤- مررتُ بهم خمستَهم.

٥- مررتُ بهم عشرتَهم.

فيستلزم من هذه المعاني ما يلي:

٦- مررتُ بمحمَّد فقط لم أُجاوِزْهُ، بمعنى: لم أمر أحد غير محمَّد فقد أفردته إفرادا بمروي.

٧- مررت بهؤلاء الثَّلاثة فقط ولم أجاوزهم، أي: لم أمر أحدا غير الثَّلاثة.

٨- مررت بهؤلاء الأربعة فقط ولم أجاوزهم، أي: لم أمر أحدا غير الأربعة.

٩- مررت بهؤلاء الخمسة فقط ولم أجاوزهم، أي: لم أمر أحدا غير الخمسة.

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ١١/ ١٣٧.

(٢) انظر: الكتاب، ١/٣٧٣، ٣٧٤، المقتضب، ٣/ ٢٣٩، شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥٤، ١٥٥.

١٠- مررت بهؤلاء العشرة فقط ولم أجاوزهم، أي: لم أمر أحدا غير العشرة.

والملاحظ أنَّ كلَّ عدد استلزم معناه ولا يجوز أن يكون مرَّ بأكثر مما ذكر ففي المثال (١) استلزم (٦) فكشف سيبويه أنَّ الحال هنا يقصد بها معنى النَّفي من خلال توكيد المتكلِّم بالممرور به منفردا وهذا يقتضي النَّفي عمن سواه[١]، وأشار المبرد إلى أنَّ الحال هنا قد تكون للفاعل، وقد تكون للمفعول به، فعلى كونها حالًا من الأوَّل يكون المتكلِّم قصد المفعول به دون غيره، أي: لم أعتمد غيره في مروري، وإن كان حالًا من الآخر فعلى معنى: مررت به منفردا في مكانه، فاختلف المعنى باختلاف صاحب الحال، وفي كلا الحالتين استلزما معنى النَّفي[٢]، واستلزم المثال (٢) المثال (٧)، كما استلزم (٣) المثال (٨)، واستلزم (٤) المثال (٩)، واستلزم (٥) المثال (١٠)، ليتبن أنَّ الكلام مثبت للعدد، ومنفي عمن زاد عن العدد، وهذا الاستلزام جاء من كونه حالا، لأنَّه إن أراد به التَّوكيد لا يستلزم منه أنَّه لم يمر بغيرهم، فقال:

- مررت بالقوم خمستِهم.

فالمعنى المستلزم منه:

- مررت بالخمسة كلِّهم.

فلا يلزم من قائلها أنَّه لم يمرّ بغيرهم فيجوز أن يكون مرَّ بغيرهم، فالمتكلِّم أكَّد أنَّه مروره بالخمسة، فهو مثل قولهم: مررت بالقوم كلِّهم، أي: لم يبقَ أحد من الخمسة إلَّا مررت به، فيحتمل أن يكون هناك مرور بغيرهم، كما

(١) الكتاب، ١/ ٣٧٤.

(٢) انظر: المقتضب، ٣/ ٢٣٩، شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥٤، ١٥٥.

لوقال المتكلِّم لمخاطبه مررت بإخوتك كلِّهم، يجوز أن يكون مرَّ بغيرهم[1]، بخلاف الحال بالعدد، فالعدد المذكور يتضمن نفي الفعل عن غيره.

و. وجود حروف النَّفي وتعطيل معناها:

إن وجود حرف النَّفي في الكلام يقتضي أن يكون له أثر في المعنى، لكن نجد أنَّ تعطيلهم حرف النَّفي بسبب جمع المخاطب بين نقيضين وهما (الإثبات والنَّفي)، فينفي كلامه بعدما أثبت، وذلك نحو قول الشَّاعر:

ما بالُ جهلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدينِ وقد عَلاكَ مَشيبُ حينَ لا حِينِ[2]

فجعل سيبويه(لا) زائدة ولا يستفاد منها النَّفي، وذلك لأنَّ الشَّاعر قال: «(علاكَ مَشيبٌ حينًا) فقد أثبت حينًا علاه فيه المشيب، وإذا قال: (لا حين)، فقد نفى كل حين مضى، فصار نافيًا لما أثبته ومناقضًا له»[3]، لأنَّ المقصود وقد علاك المشيب حينَ حين أي في وقته، فلمَّا كان وجودها معطلا للمعنى المستلزم حكموا على (لا) بالزِّيادة، مع أننا لو طبقنا على هذا المثال قاعدة الاستلزام الوضعي التي وضعها ‹غرايس› لتعارض مع مقياس (عدم الإلغاء) [4]؛ لأنَّ تعطيل معنى مستلزم وضعيا ممتنع، بقي أن يقال أن هذا الاستلزام مستفاد بغير الوضع فإذا بحثنا في قواعد التَّخاطب وجدنا أنَّ المخاطب انتهك قاعدة (الكيف) فلم "يتجنب الإبهام واللَّبس على

(١) انظر: الكتاب، ١/٣٧٣، ٣٧٤، المقتضب، ٣/ ٢٣٩، شرح السِّيرافي، ٥/ ١٥٤، ١٥٥.

(٢) بيت من البسيط، وهو في ديوانه ص٤٨٤، هو في الكتاب، ٢/ ٣٠٥، شرح أبيات سيبويه، ٢/ ١٢٩، التعليقة، ٢/ ٤١.

(٣) التَّعليقة، ٢/ ٤٢.

(٤) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢٦٩- ٢٧٣.

المخاطب"[1]. وذلك بجمع معنيين نقيضين، إذن يمكن أن نقول أن وراء هذا الخرق مراعاة للمعنى المستلزم، فما هو المعنى المستلزم من البيت؟

تكلَّم الشَّاعر على مخاطبه بأن الشَّيب جاء في وقته، وهذا معنى يستلزم منه:

- جاءك الشَّيب وأنت كبير.

ومجيئه الشَّيب على كبر مع وجود تصرفاته الصبيانية يقتضي أنَّ المتكلِّم ينكر عليه، فكأن المعنى الضمني الذي أراده هو الذي جوز هذا الخرق، وهو ما وعاه النُّحاة ونتلمَّسه عند الشُّراح في مواضع أخرى، وذلك نحو:

١- تكلمت ولم تتكلم.

٢- أذن ولم يؤذن.

٣- صلى ولم يصل.

فالمعنى المستلزم من الجمل الآتية:

٤- لم تأتِ بكلام جيد.

٥- ولم تؤذن أذانا مجزئًا.

٦- لم تصل صلاة مجزئة.

فلمَّا أراد المتكلِّم أن يخبر عن المعنى المستلزم المقصود بالقول وهو عدم كفاءة العمل[2]، فالفعل الذي أُدي لم يقنع المتكلِّم وإن كان حاصلا، فعطف عليه بمنفي ليجعله بمنزلة ما لم يكن؛ لأنَّه يرى عدم استيفاء الفعل من قبل من قام به، فجمع المتكلِّم في ظاهر اللَّفظ ما ظاهره التَّضاد، لينبه المخاطَب على

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص٢١٤، ٢١٥.

(٢) انظر: التَّعليقة، ٢/ ١٥٣، الخصائص، ١/٢٠٥.

المعنى المستلزم المقصود من القول، وهو ما نجده في المثال (١) الذي استلزم المثال (٤)، وكذلك المثال (٢) استلزم (٥)، في حين استلزم (٣) المثال (٦)، وهنا استدرك النُّحاة أن مجيء الثَّاني ناقضًا للأوَّل لأجل المعنى المستلزم وذلك قول ابن جني: «ليس أنَّ الثَّاني ناف للأوَّل لكنَّه لما لم يعتقد الأوَّل مجزئًا لم يثبته صلاة ولا أذانًا»[١]، وهو ما يمكن حمل عليه المثال الأوَّل التناقض في ظاهر اللَّفظ، ليحمل سامعه على المعنى المستلزم منه.

ز. عدم وجود واسم النَّفي واستلزامه في المعنى:

اختلفت الأحكام عند النُّحاة في تأصيلهم معنى النَّفي عندما لا يكون في ظاهر القول، وكان التَّأصيل من خلال الظواهر التَّالية:

أوَّلا: من خلال الفوارق الاستلزامية للعلامة الإعرابيَّة:

فقد كان للعلامة الإعرابية دور في استلزام نفي الفعل، وإثبات ما كان منفيا، وذلك من خلال تضمين الكلام معنى الاستثناء، كما في نصب الفعل بعد فاء العطف، وذلك نحو قوله:

١- ما أتيتني فتحدِّثَني.

فالعطف هنا متأوَّل، إذ نصب المتكلِّم ما بعد الفاء بإضمار (أن)[٢]، ويستلزم من المثال (١) ما يلي:

٢- ما أتيتني فكيف تحدِّثُني؟! فنفى الإتيان نفيا مطلقا، فامتنع الحديث لامتناع شرطه وهو الإتيان، أي: لو أتيتني لحدَّثتني[٣].

---

(١) الخصائص، ١/٢٠٥.

(٢) شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٤.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٥.

٣- ما تأتيني أبدًا إلَّا لم تحدِّثني. أي: منك إتيان كثير ولا حديث منك[1]، فهنا أثبت ما ظهره النَّفي ونفى ما ظاهره الإثبات، فعملت العلامة الإعرابية كما تعمل (إلَّا).

ويلحظ أنَّه من خلال العلامة الإعرابية انقدحت معانٍ مطَّردة مستلزمة مقصودة بالوضع، والمتكلِّم من خلال المقام، وإلقاء القول يحدد أحدهما، ولو أخذنا بمقاييس ‹غرايس› هنا لوجدنا أنَّ هذا المستلزمات الوضعية عند النُّحاة، قابلة لإلغاء أحدهما وبقاء الآخر، كما أنَّ اختيار أحدهما منقدح بإلقاء القول، فلا يمكن تحديد المعنى المستلزم إلَّا بإلقاء القول، فالأخذ بهذه المعايير الصارمة سيعطل بعض المعاني المستلزمة التي ضبطها النُّحاة من خلال العلامة الإعرابية، وجعلوا هذه المعاني المستلزمة من هذه العلامة يحددها المقام ما لم توجد علة تمتنع الأخذ بأحدهما، كعدم قبول المعنى المستلزم عقلا فحينها يجب الأخذ بالآخر، وذلك نحو:

١- لا يسعني شيء ويعجز عنك.

فلو قلنا بالمعاني المستلزم السَّابقة التي تستفاد من النَّصب لكانت المعاني المستلزمة من مثال (١) على النَّحو الآتي:

٢- لا يسعني شيء أصلا، ولا يعجز عنك شيء، فكأنَّه قال لو وسعني شيء فلا يعجز عنك شيء.

٣- لا يسعني شيء إلَّا لم يعجز عنك.

فهنا كره النُّحاة المعنى المستلزم في المثال (٢) لأنَّه محال عقلا أن لا يسع المتكلِّم شيء، ولم يعجز عن مخاطبه شيء، فبقي المعنى المستلزم الآخر المضمن معنى الاستثناء لا غير، فتجويز المعاني المستلزمة مشروط بقبول معناها عقلا، فلمَّا كان المقام وإلقاء القول محددًا لأحد المعنيين في المثال الذي سبقه "ما

(١) الكتاب، ٣/٣٠، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٥، ٣٦.

أتيتني فتحدِّثَني"، ردَّ في هذا المثال أحد المعنيين دون النَّظر للمقام وإلقاء القول لكونه لا يتماشى مع العقل وَفق معطيات العالم الخارجي، فكيف سيستلزم منه ما يخالف العقل أثناء إلقاء القول؟ لذلك رده النُّحاة وأبقوا معنى واحدا مستلزمًا من هذا القول[1] وهو المثال(٣).

ثانيا: حذف واسم النَّفي في القسم وتقديره معنى:

فقد يحذف واسم النَّفي في جواب القسم، ويراد معناه بشرط أن تخلو جملة جواب القسم من المؤكِّدات التي يشترط وجدها مع القسم إذا كان مثبتًا كـ(إن، واللَّام فقط)، وذلك نحو: "والله إنّه ذاهب، ووالله إنَّ زيدا قائم، ووالله إنَّه لذاهب"[2]، فإن خلا من هذه المؤكِّدات فقد وجب تقدير حرف النَّفي، وذلك نحو:

١- والله فعلت.

٢- والله أفعل.

٣-﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[3].

فالمعنى المستلزم من هذه الجمل:

٤- والله ما فعلت.

٥- والله لا أفعل.

٦- لا تزال تذكر يوسف[4].

(١) انظر: الكتاب، ٣/٣٢، ٣٣، التَّعليقة، ٢/ ١٦١، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٣٦، ٣٧، شرح الرُّماني، ١/ ٨٦٥.

(٢) انظر: الكتاب، ٣/١٤٦. شرح السّيرافي، ١٠/ ١٤٤، ١٤٥.

(٣) سورة يوسف، آية: ٨٥.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٤٥.

فهنا جعلوا المعنى المستلزم مطَّردا في كلِّ جملة خلت من المؤكِّدات، ليضبطوا هذا المعنى المستلزم وضعيا.

ثالثا: استلزام الإثبات معنى النَّفي:

قد يحمل الكلام على غير ظاهره، كما حمل النُّحاة معنى الكلام الذي ظاهره الإثبات معنى النَّفي، وذلك قولهم:

١- أنت أكرم علي من أَضربَك.

٢- وأنت أَنكدُ من أَن تَتْرُكَه.

لما وجد النُّحاة هذا الضرب من الكلام ممتنعًا في التَّقدير على ظاهر اللَّفظ؛ لأنَّ تقديره: أنت أكرم من الضَّرب، وأنت أنكد من التَّرك، ولا وجه للمفاضلة بين متغايرين لا يعقل أن يفاضل بينهما، قال السِّيرافي: «إن قدَّرته: أنت أكرم عليّ من ضربك، لم يجز لأنَّك لست تريد أن تخبر أنَّه أكرم عليك من ضربه، وهذا هو ظاهر الكلام، وإن حمل المعنى عليه بطل»[1]، فلذا انتقل النُّحاة إلى شرح المستلزمات الحوارية التي خالطت هذه الأقوال، فجعلوا كأنَّ قائلا قال:

- أنا أضْرِبُهُ.

فظن السَّامع أنَّ القائل عناه، فردَّ عليه، قائلا:

- أتَضْرِبُني؟

فنفى القائل ذلك بقوله:

(١) شرح السِّيرافي، ٤/ ١٨٦

– أنت أكرمُ عليَّ مِن أن أضربَك، أي: من صاحب هذا الضَّرب الذي نسبته إلى نفسك[1].

فنقل الفارسي الحوار الكائن بين شخصين، ليبين أنَّ قائلها عدل عن الإجابة الصَّريحة: لن أضربك، إلى إظهار التَّقدير والاحترام لمخاطِبه الذي ينافي أن يكون مع سؤاله.

وكذلك قوله: أنت أَنكدُ من أَن تَتْرُكَه التي جعلها سيبويه على السَّعة كالمثال السَّابق وقدر المعنى بأنت أنكد من صاحب تركه[2]، ولو قسناها على الاستلزامات الحواريَّة السَّابقة، لقلنا إنَّ المتكلِّم قال:

– سيتركه.

فقال السَّمع:

– أنا أتركه؟

فردَّ عليه قائلا:

– أنت أنكد من أن تتركه.

فعدل عن الإجابة الصَّريحة وهي: "لن تتركه" إلى ما ظاهره الإثبات، ليخبر مخاطبه بالمعنى المستلزم الذي ضمنه القول، أي: أنَّك تحمل من الشَّر الذي يجعلك لن تتَّركه في حاله، فكأنَّ سلوك المخاطب غير السَّوي الذي يتحلى فيه يجعله يترك أحدا في حاله حول الكلام المثبت إلى نفي.

انطلق الفارسي من الحوار ليبين أثره في فهم الخطاب، وكيف قلب ما ظاهره الإثبات إلى معنى المنفي، وهو يقارب ما يصنفه التَّداوليون بالأعمال اللُّغوية غير المباشرة، كأن تقول الأم لابنها:

---

(١) انظر: التَّعليقة، ١/ ١٤٩.

(٢) الكتاب، ١/ ٢١٣.

- تناول الفطور الآن.

فيجيب:

- الحافلة تنتظرني في الخارج.

أي: لن أتناوله، وتعد الأعمال اللُّغوية غير المباشر من أهم مبادى الخطاب التي استدركها هورن على ‹غرايس› فيما يسمى مبدأ التَّقليل في الأشكال اللُّغويَّة أو(مبدأ الرَّابط الأعلى).

ح. استلزام النَّفي العام معنى خاصًا، والعكس:

يكتسب النَّفي العموم أو الخصوص من خلا ما وضعت له الحروف، لكن كشف النُّحاة أن ظواهر أخرى شارت في الدِّلالة على عموم النَّفي أو خصوصه، وهي:

أوَّلا: الإعراب:

وذلك نحو العطف على خبر (ما) النَّافية المجرور بالكاف، وذلك قولك:

١- ما زيد كعمرو ولا شبيها به.

٢- ما زيد كعمرو ولا شبيهٍ به.

فهنا اختلفت علامة الإعراب في التَّركيب ذاته، لاختلاف معاني المعاني المستلزمة منها، وهي:

٣- ليس مماثلا له ولا مشابهًا.

٤- أثبت وجود شبيه لزيد وأنفي شبه عمرو عن زيد وعن شبيهه.

فاستُلزم من المثال (١) المثال (٣)؛ لأنَّ المتكلِّم عطف على الموضع لأجل النَّفي العام فقال: هو ليس شبيه ولا مماثلا ولم يثبت له شبيه، في حين

أنَّ المثال (٢) استلزم منه المثال (٤)، فجرَّ على اللَّفظ السَّابق لأجل المعنى المستلزم، فأثبت وجود شبيه لزيد ونفى شبه عمرو به أو بشبيهه فقط، ليكون بهذا نفيا خاصا.

ليثبت بهذا أن الاستلزام الوضعي ليس خاصًا بالكلم، فقد يستفاد من الإعراب، الذي يميِّز النَّحو العربي.

ثانيا: التَّقديم والتَّأخير:

لقد وضعت (لا) النَّفية للجنس، لنفي عامة ما تدخل عليه، ولذا قيل عنها أنَّها «للمبالغة في النَّفي، لأنَّها لنفي الجنس»[١]، ويبنى الاسم بعدها على الفتح، لكنَّها قد تفقد بعض خصائصها بتقديم خبرها، كما في تقدم الجار والمجرور على اسمها في قوله تعالى:

١- ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[٢].

قال الرُّماني في شرحه هذا التَّقديم: «فهذا على النَّفي العام، إلَّا أنَّه خرج مخرج الخاص؛ لأجل العطف بالمعرفة. ولا يجوز: لا فيها أحد، إلَّا على ضعف؛ لأنَّه الموضع الذي يقتضي التَّكرير»[٣]، فبين أنَّه لما تقدم المجرور وجب تكرار (لا) بالعطف، ولم يكتفِ بالحكم النَّحوي فقط، بل بين المعنى المستلزم من التَّقديم، وهو إخراج (لا) من إفادتها النَّفي العام إلى النَّفي الخاص، فيكون المعنى المستلزم منها:

٢- لافيها غول الذي هو موجود في غيرها.

---

(١) شرح الرضي، ٢/ ١٦٠

(٢) سورة الصَّافات، آية: ٤٥.

(٣) شرح الرُّماني، ١/ ٤٠٩

فلزم التَّقديم استدعاء الحكم ثبوتا لغيره ونفيه عن المتحدَّث عنه وهو ما سماه الرُّماني النَّفي الخاص؛ لأنَّهم أكدوا أنَّ (لا) لنفي جنس ما تقع عليه، فكانت لظاهرة التَّقديم والتَّأخير مع ما يقترن به من أحكام نحو فضل في الدِّلالة على المعنى المستلزم بالوضع الذي ردَّ فضله إلى علماء البلاغة.

ط. ظاهرة التَّقديم والتَّأخير والمعنى المستلزم من النَّفي:

لهذه الظَّاهرة دور في الكشف عن المعاني المستلزمة، ويظهر ذلك في مسألة الإخبار عن النَّكرة بالنَّكرة في النَّفي، وذلك قولك:

١- ما كان أحدٌ مثلَك.

فهنا جاز الإخبار بالنَّكرة عن النَّكرة لأنه أفادت معنيين مستلزمين وهما:

٢- لا يوجد شخص مثل حالك أو فوقك[١].

٣- لا يوجد شخص مثل حالك أو دونك[٢].

فجاز الإخبار بالنَّكرة؛ لأنَّ المخاطَب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمهَ مثلَ هذا، وهو معنى يمكن أن يجهله فصار في الكلام فائدة لما دخل معنى العموم، وهو محمول على المدح في المثال (٢)، ومحمول على الذَّم في المثال (٣) ومع كون المبتدإ والخبر نكرتين، واستنكر سيبويه أن يقول على وجه الحقيقة:

١- ما كان مثلُك أحدًا.

٢- ما كان زيدٌ أحدًا.

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٥٤، المقتضب، ٤/ ٩٠، شرح المفصل، ٤/ ٣٤٣.

(٢) انظر: شرح المفصل، ٤/ ٣٤٣.

لأنَّ المتكلِّم خرق قاعدة التَّخاطب، فجاء بشيء لا يمكن أن يقبل عقلا، فالمعنى المستلزم منهما:

٣- مكان مثلك إنسانا.

٤ - ما كان زيد إنسانا.

«لأنَّه قد عُلمَ أنَّه لا يكون زيدٌ ولا مثلُه إلَّا من النَّاس»[١]، لكنه أجازه على معنى التَّصغير[٢]، قال السِّيرافي في شرحه: «إلَّا أن تريد: معنى الوضع منه، أو الرَّفعة له، وإن كنت معتقدا أنَّه إنسان من الجنس. ألا ترى أنك تقول: "ما زيد بإنسان"، إذا أردت أنَّه ينسلخ عن الأخلاق التي ينبغي أن يتخلق بها الإنسان، وكذلك يقال: "ما أنت إنسانا" عند فضل بارع يظهر منه، يقل وجوده في النَّاس قال: "فلست بإنسيٍّ، ولكن بملاك"»[٣]، فهنا يناظر ما ذكره ‹غرايس› من انتهاك المخاطب لمبدأ التَّعاون "فلم تكن مساهمة المتكلِّم وَفق ما تقتضيه قواعد المحاورة اللُّغويَّة على وجهتها المقبولة"[٤]، كما انتهك قاعدة النوع فقال المتكلِّم "ما يعتقد أنَّه كان كاذبا" كما انتهك قاعد الكيف فأبهم في التعبير ولم يكن واضحا[٥]، لأجل أن يعلم مخاطبه أنَّ المراد هو التَّحقير أو التَّعظيم بحسب الحديث عن المخاطب سلبا أو إيجابا.

(١) الكتاب، ١/ ٥٤.

(٢) الكتاب، ١/ ٥٥. وذلك قوله: فقال سيبويه: «إلَّا أن تقول: ما كان زيدٌ أحداً، أي من الأحَدِينَ. وما كان مثلك أحد على وجه تصغيره».

(٣) شرح السِّيرافي، ٣/١٠.

(٤) انظر: قاموس الموسوعة التَّداولي، ص٢١٤.

(٥) انظر: قاموس الموسوعة التَّداولي، ص٢١٥.

ك. استلزام بعض المعاني معنى النَّفي:

ضمنوا بعض المعاني كـ(التَّقليل، والتَّحقير، والاقتصار، التَّمني، ولو الشَّرطيَّة، وضرب من الإنكار وغيرها) معنى النَّفي، فكان له أثر في صياغتهم للقواعد النَّحويَّة، وذلك نحو تضمين التَّقليل معنى النَّفي، قولهم:

١- قلَّما سرت حتَّى أدخلَها.

٢- وأقلُّ ما سرت حتَّى أدخلَها.

٣- ما سرت حتَّى أخلها.

«وأقلَّ ينصرف على معنيين: أحدهما: النَّفي العام، والآخر: ضد الكثرة»[(١)]، فإن تضمن التَّقليل معنى النَّفي كما في المثالين (١، ٢) فكان المعنى المستلزم من الأمثلة السَّابقة هو المثال (٣)، فوجب نصب الفعل بعد (حتَّى) مراعاة للمعنى المستلزم من التَّقليل.

ثمَّة مظهر آخر كان فيه للمعنى المستلزم من التَّحقير وهو النَّفي أثر في العلامات الإعرابيَّة، وذلك قوله:

١- إنَّما سرت حتَّى أدخلَها.

فالمتكلِّم هنا يقصد بـ(إنَّما) معنى التَّحقير فيجب النَّصب؛ لأنَّ التحقير يتضمن عند قائله معنى النَّفي، وذلك قولك: لمن تحقر صنيعا له: إنَّما تكلمت وسكت، فلم تعتد بكلامه، فعلى هذا الوجه أوجب سيبويه النَّصب؛ لأنَّ المتكلِّم لم يعتدّ بسَيرِه سيرًا فكأن المعنى المستلزم من قول قائله، هو:

٢- لم أسر سيرًا يؤدي إلى الدُّخول.

---

(١) انظر: شرح السِّيرافي٨/ ١٧٣.

فالسَّير المطلوب الذي يؤدي للدخول معدوم[1]، لذلك أوجب النَّصب حملا على المعنى المستلزم من التَّحقير، ولكن إن أريد بـ(إنَّما) معنى الاقتصار جاز الرَّفع لأنَّ الاقتصار مضمن معنى الإثبات، فكأنَّه قال: اقتصرت على السَّير لأدخلُها، فأثبت السَّير المؤدي للدخول.

ومن المعاني المضمنة معنى الشَّرط هي (لو) الشَّرطية، وذلك كقوله تعالى:

- ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2].

فجعلها ابن عباس بمعنى النَّفي[3]، واختلفوا في إعراب الآية وتعددت التَّوجيهات لكنَّ المعنى المستلزم منه هو:

- انتفاء تعدد الآلة لانتفاء الفساد.

قال ابن هشام بعد أن ذكر توجهات النُّحاة «نفي التَّعَدُّد لانتفاء الفساد مُسلَّم»[4]، فهنا أقر أنَّ المعنى المستلزم من الآية هو النَّفي، فضمنوا بعض المعاني معنى النَّفي فاطردت عندهم القواعد، والأحكام.

وقد يتحقق النَّفي بالاستفهام إذا ضمن معنى الإنكار، لأنَّ الإنكار كما ذكرنا على ضربين[5]:

الضَّرب الأوَّل: أن ينكر المتكلِّم أن يكون الكلام على خلاف ما يقول المتكلِّم، وهذا الضَّرب مضمن معنى الإثبات، وكأنَّه قال: أنكر عليك أن يكون عندك شك أن يكون الكلام على غير ما قلت.

---

(١) انظر: التَّعليقة، ١/ ٢٩٠، شرح السِّيرافي١٠/ ١٤، ١٥.

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٢٢.

(٣) انظر: الأصول، ١/ ٣٠١، ٣٠٢.

(٤) مغني اللبيب، ١/ ٢٦٣.

(٥) انظر: الكتاب، ٢/٤٢٠، التَّعليقة، ٢/ ١٢٠، شرح السِّيرافي، ٩/ ١٦٦.

الضَّرب الثَّاني: أن ينكر المتكلِّم أن يكون الكلام على ما قال المتكلِّم، وهنا يشوب هذا الإنكار معنى النَّفي.

والاستفهام الإنكاري الذي يستلزم منه معنى النَّفي إمَّا أن يتحقق بالوضع أو بغير الوضع، أمَّا ما يكون الإنكار فيه مستلزم منه بالوضع فذلك كقول القائل:

– أتضيف زيدا؟

فيرد مجيبا:

– أزيدَنيه؟ أو يقول: أزيدًا إنيه.

فيستلزم منه معنيان:

١– نعم سأضيفه وأنكر عليك سؤالك فيما لا شكَّ فيه.

٢– لن أضيفه وأنكر عيك أن تسألني أأضيف مثل هذا الشَّخص.

فكشفوا أنَّ الإنكار يستلزم بالوضع معنيين متضادين وأن المعنى المقصود منهما يدلُّ عليه المقام، ومع كون هذا الاستلزام انقدح بالوضع نجد أن المقاييس التي وضعها ‹غرايس› تنخرم؛ لأنَّ المعنى المستلزم منه مرتبط بإلقاء القول، وهذا يصيره عند غرايس استلزامًا غير وضعي، وإخراجه من الوضع غير مقبول؛ لأننا نسعى إلى ضبط المعاني المستلزمة بروابط وثيقة الصِّلة بالبنية التَّركيبية، ليصبح استخراج دلالة الاستلزام ذا دقة عالية من الانتظام.

كما أنَّ الاستفهام يتحقق بغير الوضع فيرتبط المقام، كأن يقول شخص لآخر:

– أتخرج؟

فالاستفهام إمَّا أن يكون حقيقا على أصل الوضع، أو يكون للإنكار بحسب المقام الذي يقتضيه هذا القول، فمثلا لو قال ذلك الوالد لولده الذي خرج وانتهى، لأصبح المقام إنكارًا، وما حمله العرب على معنى الإنكار المضمن معنى النَّفي، قولهم:

- أطربا وأنت قِنَّسرِي؟

«وهذا الكلام يقوله الإنسان عند فعل يشاهده ممَّا ينكر عليه من أجل شيء آخر، ...أطربا وأنت قنَّسريّ، وهو: المسنّ في هذا الموضع، إنكارا للطرب مع هذه الحال»[1]، فضمنها معنى الإنكار لكونه مسنا ويطرب، ونجد أن هذا المفهوم يختلف، فبعض المجتمعات الآن لا تعد طرب الكبير عيبا، إذن العيب هنا جاء من عادات وتقاليد النَّاس، فلمَّا كان عندهم طرب الكبير عيبا، حمل الاستفهام على معنى الإنكار.

ويظهر فيما عرضناه من استلزامات النَّفي جهود النُّحاة في ضبط كثير من معاني النَّفي المستلزمة بالوضع من حروف أو أفعال أو أساليب تنقله من الإثبات إلى النَّفي أو إعراب أو حذف، أو تقديم أو تضمين بعض المعاني معنى النَّفي وغيرها من المسائل، وكيف تتفق أحيانا مع المعايير التَّداولية وتختلف أخرى، بسبب عدم شمولية المعايير.

كما أظَّهروا أنَّ استلزام النَّفي قد يخرج من ضبط الوضع، ويبقى الاستلزام الحواري دالًّا عليه، لما يقتضيه الخطاب من احترام يخالف المسؤول عنه، أو ما يقتضيه سلوك المخاطب السَّيئ الذي يتنافى مع الإثبات، وهذا يدلُّ عليه المقام، بدليل أن المخاطب انتهك مبادئ الخطاب وجاء بجملة لا تقبل عقلا، لو لم يفهم الحوار الذي قيلت فيه.

(١) شرح السِّيرافي، ٥/ ١١١، ١١٢.

المسألة الثَّانية: الجزاء:

ويتركب الجزاء من جملتين لا يمكن أن يستفاد المعنى بأحدهما، فالأخرى متممة للأولى[١]، ويستلزم معنى الجزاء من خلال عدد من المسائل أهمها:

أ. استلزام الجزاء من الأدوات:

وقد وضع للجزاء أدوات خاصة فيه، واختصت بدخولها على الأفعال؛ لأنّ هذه الأفعال التي تليها شروط وبحدوثها توجب المعاني التي ضمنها الشّرط[٢]، ومن أهم سماتها أنَّها تجزم فعلي الشَّرط وجوابه، «فما يُجازى به من الأسماء غير الظُّروف: مَنْ، ومَا، وأَيُّهُم. وما يجازى به من الظّروف: أيُّ حينٍ، ومَتَى، وأَيْنَ، وأنَّ، وحَيْثُما. ومن غيرهما [الحرف]: إنْ وإِذْمَا»[٣].

وقد ارتبطت هذه الحروف بقضية الصِّدق والكذب؛ لكون الجزاء خبرًا قال السِّيرافي في شرحه قول سيبويه: «والجزاء لا يكون إلَّا خبراً»[٤]، « يعني جواب الشَّرط إذا قلت: "إن تأتني أكرمك"؛ لأنَّه يصح أن يقال: صدق أو كذب»[٥]، لكن يشترط فيه أنَّ قائله لا يعلم أيقع الحدث أم لا، وهو ما ذكره السِّيرافي: «وحقّ ما يجازى به ألّا يُدرى أن يكون أم لا يكون»[٦] وذلك نحو قوله:

١- إن تأتني أكرمك.

فيستلزم منه:

٢- أعدك وعدًا مشروطا إن وقع إتيان منك وقع إكرامي **بعد** إتيانك.

---

(١) انظر: التَّعليقة، ٢/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٥/ ٣١

(٣) الكتاب، ٥٦/٣

(٤) الكتاب، ١/ ١٤٤.

(٥) شرح السِّيرافي، ٤/ ٢٣.

(٦) شرح السِّيرافي، ١٠/ ٧٤.

فهو وعد مشروط بوقوع فعل غيره، وهذا الحدث لا يعلم بوقوعه، فإفادة وقع الجواب بعد الفعل معنى مستلزم لا يجوز إلغائه، فلا يمكن إلغاء البعدية ولا يجوز أن يكون المعنى المستلزم من المثال (١) المثال (٣) :

٣- سأكرمك قبل أن تأتني.

لأنَّه تعطيل للمعنى المستلزم من الوضع، لأنَّ الجزاء وعد مشروط بشيء مجهول الوقع، ولو قال:

- إن أشرقت الشَّمس أكرمتك.

فالمعنى المستلزم منها:

- أعدك وعدًا مطلقا سأكرمك وقت شروق الشَّمس، وهنا لا يجوز لأنَّه عطل الاستلزام الوضعي من الحرف (إن) الذي يقتضي أن لا يقع إلَّا على ما يجهل، ولذا جزم جوابه لأجل هذا المعنى المنعقد وهو "الوعد المشروط، ووقوع الجواب، بعد فعل الشَّرط"[١].

ولما كانت حروف الجزاء الجازمة تقع في الإمكان الذي قد يوجد وقد لا يوجد[٢]، استكره سيبويه الجزم بـ(إذا) و(كيف) وإن كان مخرجها على الجزاء[٣]، وذلك قولك:

١- إذا احمر البسر آتيك.

٢- كيف تكن أكن.

فالمعنى المستلزم منها، هو:

٣- أعدك وعدا مطلقا أنَّه وقت احمرار البسر آتيك[٤].

---

(١) شرح السِّيرافي، ١٠/ ٧٤.

(٢) انظر: الكتاب، ٣/٦٠. المقتضب، ٢/ ٥٤، شرح السِّيرافي، ١٠/ ٧٤.

(٣) انظر: كتاب سيبويه، ١/١٠٦، ١٠٧. وذلك قوله: «ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببة نصبا في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة».

(٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٠/ ٧٤.

٤- أعدك وعدا مطلقا على أي حال تكون أكون، وهذا المعنى المستلزم محال، لأنَّ المتكلِّم ضمن له أن تكون أحواله وصفاته على أحوال المخاطَب وصفاته كلِّها، وأحوال الشّخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازى عليها كلِّها؛ لأنَّه قد يكون أحدهما صحيحا والآخر سقيما، فلا يمكن لسقيم أن يكون صحيحا، فلمَّا تعذَّر وقوعها كرهوا المجازاة بها[١]، فلمَّا كانت المعاني المستلزمة منها خلاف المعاني المستلزمة من الجزاء كرهوا إعمالها كإعمال حروف الجزاء.

ب. استلزام الجزاء من الإعراب:

يشارك الإعراب حروف الجزاء في الدِّلالة على المعنى المستلزم منها، وذلك كما في جزم جواب الطَّلب لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض، نحو قولك[٢]:

١- في الأمر: ائتني آتك.

٢- النَّهي: لا تفعل يكن خيرا.

٣- الاستفهام: هل تأتني أحدِّثْك؟

٤-العرض : ألَّا تنزل تصبْ خيرا لك.

فالأفعال التي تظهر بعد هذه الصِّيغ، «إنَّما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والنَّاهي والمستفهم والمتمني والعارض، وليست بضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة على كلِّ حال، وإنَّما هي معلقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضَّمان والعدة، وإن لم يوجد لم يجب، ألا ترى أنَّه إذا قال: ائتني آتك، لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلَّا بعد أن يأتيه المأمور»[٣]، فيكون المعاني المستلزمة منها:

٥- أَعِدُك أني سآتيك بشرط أن تفعل ما آمرتك.

---

(١) انظر: علل النّحو، لابن الوراق، ١/٢٢٤_٢٢٦. والإنصاف في مسائل الخلاف، ص٥١١-٥١٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٩٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٠/ ١٢٢.

٦- أعدك بأنَّه سيكون لك خير مقيد بعدم فعلك كذا.

٧- أعدك أني أحدثك بشرط أن تأتيني.

٨- أعدك بأنَّك ستصيب خيرا مقيدا بنزولك.

فالمعنى المستلزم من المثال (١) هو (٥)، واستلزم من المثال (٢) المثال (٦)، كما استلزم من (٣) المثال (٧)، وأخيرا استلزم المثال(٤) المثال (٨)، يلحظ هنا أنَّه مع اختلاف التَّراكيب إلَّا أنَّنا نجد أن المعنى المستلزم منها هو ذات الاستلزامات المتحققة بالحرف في أصل الوضع، ليظهر بهذا دور الإعراب في الإحالة على المعاني المستلزمة بالوضع، وأن المعاني الوضعية في النَّحو العربي ليس مقصورة على الحروف فقط يشاركها من الظواهر ما يضبط مستلزمات القول.

ج. استلزام معنى الجزاء بغير حروف الجزاء:

وألحقوا بمعنى الجزاء ما حمل معنى الإبهام ثم عُقد عليه جملة أخرى بالعطف بالفاء[1]، وذلك قولهم:

١- الذي يأتيني فله درهمان.

٢- كلَّ رجل يأتيني فله درهم.

أو كلّ إذا دخلت عليها (ما المصدرية الظَّرفية) وذلك قولك:

٣- كلَّما أتيتني آتيك.

ومع تحققها بغير حروف الجزاء، منع النُّحاة أن يجزم الفعل بعدها؛ لأنَّ المعنى المستلزم منها يلزم منه التَّعدد، بخلاف الجزاء.

ففي المثال (١) استلزم معنى الجزاء من خلال الفاء، فكأنَّ المعنى منه:

- أعدك بأن أعطيك الدِّرهمين بعد مجيئك، وخالف الجزاء من حيث أنَّه لم يقصد أحدا بعينه، فلو أتاه رجل أو رجلان أو خمسة أو يزيد

(١) انظر: الكتاب ١٠٢/٣.

أو ينقص فكلّ من يأتيه مستحق بإتيانه أخذ الدِّرهم، ولو حذف (الفاء)[1] فقال:

– الذي يأتيني له درهم.

فيقتضي بإسقاطه الفاء أنَّه يعني شخصا معهودا مقصودا بعينه، فيكون المعنى المستلزم منه:

– فلان له درهم أتى أو لم يأت.

وبسقوط الفاء سقط معنى الجزاء[2].

أمَّا المثال (٢) فيستلزم منه كما استلزم في المثال الأوَّل، إذ أوجبت (الفاء) أن تعلق ما بعدها بما قبلها، فيكون المعنى المستلزم منها:

– أعدكم بأني سأعطي درهمًا كلَّ رجل بعد مجيئه.

فاستحقاقه الدَّراهم مستوجب بالإتيان، وإن قال: كلُّ رجل فله درهمان كان محالا؛ لأنّه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جواب[3]، فلا بد من وجود فعل؛ لأنَّ الكلام ضمن معنى الشَّرط[4].

أمَّا المثال (٣) فـ(ما) المصدرية الظَّرفية[5]، ويستلزم منها:

– أعدك أن كلَّ وقت إتيان منك لي آتيك.

فالملاحظ هنا أن منعها العمل مع تضمينها معنى الجزاء أفادت التَّعدد، بخلاف الجزاء الواقع بالحروف الجازمة، ويمكن أن يتضح المقال في الأمثلة الآتية:

١– كلّما دخلت الدَّار فأنت طالق.

٢– إن دخلت هذه الدَّار فأنت طالق.

---

(١) انظر: الكتاب ١٠٢/٣، التَّعليقة، شرح السِّيرافي، ٤/ ١٣، ١٠/ ١٣٥.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ١٣، ١٠/ ١٣٥.

(٣) الكتاب، ١٠٣/٣.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي، ٤/ ١٤، ١٠/ ١٣٥، ١٣٦.

(٥) انظر: الكتاب، ١٠٢/٣، التَّعليقة، ٢/ ٢١٠، شرح السِّيرافي، ١٠/ ١٣٤.

فيستلزم من المثال (ا) أنَّها لو دخلت مرة وقع الطَّلاق مرة، وإن دخلت مرتين طلقت طلقتين، وإن دخلت ثلاثًا تُطلَّق ثلاث تطليقات؛ لأنَّ المعنى: كلُّ وقت دخلة تدخلين فيه، فالجزاء تطليقة.

ويستلزم من المثال (٢) وقوع الطلاق مرَّة وإن دخلتها ثلاثا؛ لأنَّ (إن) لا يستلزم منها التَّعدد[١].

وهنا مع مجيء الجزاء بغير الحروف نجد حرص النُّحاة على تقعيد القاعدة وبيان ما ضمن معنى الجزاء؛ مع عدم إعماله عمل الجزاء؛ لاختلف المعنى، كما أن هناك جملة من الحروف التي لم نذكرها ضمنت معنى الشَّرط ك(لو، لولا، ولوما)[٢]، أو الأساليب، كالمفعول له الذي ضمن معنى لولا[٣]، كقوله:

١-تركت السُّوق حذرَ الشَّر.

٢- خرجت من البيت ابتغاء مرضات الله.

والتي يستلزم منها:

٣ – لولا حذر الشَّر ما تركت السُّوق.

٤- ولولا ابتغاء رزق الله ما خرجت من البيت.

فهنا نجد أنت تضمينهم المعاني المستلزمة الدَّالة على معنى الشَّرط إما بحروف جازمة وهو أصل الوضع، أو بأساليب طلبية جزم جوابها ونزلت منزلة الحروف، من حيث المعنى والعمل، أو ما حمل معنى الإبهام وعقد عليه جملة أخرى بالعطف بـ(الفاء) والتي منعت العمل لاختلافه معناه عن معنى حروف الجزاء الجازمة، أو بغيرها من الأدوات ك(لولا) وتضمين المفعول له معناه، وغيرها مما لا يسعنا أن نقف عليه، إذ نجدها كذلك قارب تصنيفهم مقاييس الاستلزامات الوضعية عند ‹غرايس› فهي ‹غير قابلة للاحتساب، ولا يمكن إلغاء معناها، ونجدها قابلة للانفصال بمجرد إبدالها بحرف رديف،

(١) انظر: شرح السِّيرافي، ١٠/١٣٤، ١٣٥، ١٣٦.

(٢) الجملة الشرطية عند النُّحاة العرب، ص١١٨.

(٣) انظر: شرح السِّيرافي، ٥/ ١٤٤.

كما في إبدال (كلَّما، بإن)، وتنقدح بالوضع، ولم ترتبط بإلقاء القول، واستلزاماتها محدَّدة) .

ولاحظنا في جميع هذه الاستلزامات أنَّها من أبواب متنوعة تقاربت في المعاني المستلزمة المقصودة بالقول (الشَّرط)؛ ليكشف تنظيرهم بين المعاني فيما تفرق في أبواب النَّحو حرصهم على إخضاع المعاني المستلزمة لقواعد النَّظم ليسهل ضبطها بالوضع.

خلاصة الفصل الثَّالث

سعى هذا الفصل لضبط الاستلزامات الخطابية في النَّظريَّة التَّداوليَّة التي أقرها ‹غرايس›، ومناظرة هذه النَّظريَّة ببعض ملاحظات قواعد الخطاب التي أقرها النُّحاة وكان لها أثر في ضبط المعاني المقصودة بالقول، التي قد تتوافق مع مبادئ ‹غرايس›، أو تختلف.

فبُين في المبحث الأوَّل نظرية الاستلزامات الخطابية التي وضعها ‹غرايس› انطلاقا من مبدأ التَّعاون وقواعد الخطاب وهي (قاعدة الكم، والكيف، والمناسبة، والنَّوع)، وقسم الاستلزامات إلى استلزامات وضعية واستلزامات غير وضعية، فكان لهذه النَّظريَّة دور في ضبط الشَّبكة للمفاهيم الاستلزامية، وقد حصر ‹غرايس› اللغة في القول، وجعل المبادئ بين المتكلِّمين لا للغة ذاتها، مما يجعلها متغيرة بتغير الأطراف المتخاطبة، وحاول من بعده ‹هورن›، و‹لفنسن› إعادة ترتيب القواعد لتكون قواعد الخطاب أكثر شمولية، في تفسير بعض الكلام الذي لم تفسره القواعد التي ضبطها ‹غرايس›.

أمَّا في المبحث الثَّاني فقد نُظر بين قواعد الخطاب عن ‹غرايس› وعند النُّحاة، ليكشف هذا المبحث توافق القواعد حينا، وانكسارها حينا آخر في كون الاستلزامات عند النُّحاة وضعية لكنُّها حسب مبادئ ‹غرايس› تنطبق عليها بعض مقاييس الاستلزامات غير الوضعية، ووجدنا تفسيرات أخرى للمعاني المقصودة بالقول لم تكن من مبادئ ‹غرايس›، وذلك نحو: صوت المتكلِّم، بتفخيمه وإطالته وإمالته وغيره، وكذلك تعابير وجه المتكلِّم، ولغة الجسد، وعادات النَّاس وتقاليدهم، وتعظيم المخاطب، أو المتكلِّم، والعهد الذِّهني بين المتخاطبين في مقام ما تغير المعنى المستلزم منه، كما في قولهم: أنا عبد الله منطلقا، أصبحت هنا حالًا مؤكِّدة للعهد الذي بينهما وهو معرفة المتكلِّم من مخاطبه مسبقا بما هو عليه في حالًا خطابه، والإشارة، ولذا قال ابن جني في تقعيد سيبويه وغيره من النُّحاة الأوائل لهذه المعاني بأنَّه استطاعوا أن يصلوا إليها لأنَّهم شاهدوا «وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة

لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقًا فيه غير متهم الرأي والنحيزة والعقل»[1]، فقد جعلوا دلالة الإشارة مساوية لدلالة العبارة، وأخذهم بكل الاعتبارات التي كان لها أثر في تغيير المعنى المقصود بالقول.

(١) الخصائص، ١/ ٢٤٩.

خاتِمَة وفتح آفاق

بني هذا البحث على المقاربة بين الموروث النَّحوي وبين الاستلزامات الخطابية ذات الخلفيَّة التَّداوليَّة؛ لأنَّ هذه الاستلزامات كثيرا ما نلجأ لها في خطاباتنا اليومية، فعمدنا إلى بحث هذه الاستلزامات في الكتاب وشروحه، ولم نقف على شروح الكتاب فحسب، فأخذ بكل قول كان موجها لأقوال سيبويه توجيها استلزاميا ككتاب الخصائص مثلا، وقد تمخض عن هذا البحث جملة من النَّتائج أبرزها مايلي:

- استمد البحث من الأسس النَّحوية مشروعيتها في الكشف عن المعاني الاستلزامية التي تستفاد من المعاني الصَّريحة، وكيف أعادوا بعض المعاني المستلزمة إلى البنية التَّركيبية للجملة ليصبح استخراج مستلزماتها بدقة عالية من النِّظامية والانتظام، ويظهر ذلك في عدد من المسائل الجزئية التي ينفرد بها كلَّ باب من أبواب النَّحو، فإدراك هذه المعاني المستلزمة من هذه المسائل هو تحصيل للفائدة الكلِّية من اللَّفظ، وذلك نحو:

- تمييزهم جواب (كم) عن جواب (متى) وأن كم يطلب في جوابها أن تقع على جميع أجزاء الفعل، ومجيء المجيب بألفاظ عامَّة لا يمكن أن يقع الحدث على جميع أجزائها هور مراعاة لذلك المعنى المستلزم منها وهو إفادة التَّكثير.

- تصنيفهم لواسم النَّفي والإثبات والمصادر والأحوال المؤكِّدة التي تلحق الجملة الاسميَّة هو مراعاة للمعاني المستلزمة منها وما تتضمنها من درجات للتَّوكيد الذي يقوي به المتكلِّم الخطاب لردَّ شكٍّ أو توهم أو إنكار لمخاطبه، وغيرها من المستلزمات التي فصلت في المبحث الأوَّل من الفصل الأوَّل.

- بناؤهم بعض القواعد النَّحوية على المحاورة، كما في الاستفهام الإنكاري الوضعي، هذا الاستفهام بني على خطاب اللَّاحق للمتقدم، ويتحقق "بلحاق حرف آخر اللَّفظ فيتبع حركته حركة الاسم الذي أنكره، عبر المجيء بلفظة (إنيه)، وضمنوه معنيين مستلزمين من هذا الإنكار أحدهما: أنكر إنكار إثبات رأي المخاطَب على ما ذكر ونفيه. والآخر: إنكار كون رأيه على خلاف ما ذكر وإثباته، وهذا الاستفهام الذي تكاد تخلو كتب المتأخرين من بيانه؛ لكونه قائمًا على أسس تخاطبية.

- أنَّ بعض التَّصنيفات كان بناء عن المعنى المستلزم منه، كما في إدراج بعض الأفعال في النَّفي نحو: عجمت الكتاب، بمعنى ذهبت العجمة منه، وظاهره الإثبات، لكن لما كان المعنى المستلزم منها هو: لم يبقَ في الكتاب عجمة، واستعمل ابن جني لفظًا يستشف منه معنى الاستلزام عندما صنف هذه الأفعال في النَّفي قال: "الضَّامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها" فقوله الضامنة لمعانيها يناظر قولنا: الاستلزام.

- أنَّ الظَّواهر الإعرابية التي بينها النُّحاة كانت غاية في الدِّقة سواء في بيان المعاني الدِّلالية الأساسية، أو المعاني المستلزمة، وظهر ذلك من خلال الظواهر التي تناولناها، وهي:

  - الإعراب:

فقد رأينا كيف أن عدول المتكلِّم من علامة إلى علامة أخرى مع توفر عناصر الصحة المجوزة لكلا العلامتين هو عدول عن المعنى الصَّريح إلى المعنى المستلزم، كما في الفعل بعد (الفاء) فيجوز فيه الرَّفع على معنيين مستلزمين، والنَّصب على معنيين، ويعود اختيار أحدهما إلى المقام ما لم توجد علَّه تمنع الأخذ بأحدهما، كامتناع أحد المعنيين عقلا، ومثل الفاء (حتَّى، وإذن، والواو، وأو)، وكما وقع هذا العدول في الفعل فقد وقع في الأسماء كالصِّفة بين الإتباع والقطع، وتضمين القطع معنى المدح والذَّم، وكذلك الاسم بين

البدل والمفعول المطلق وغيرها، وجعلوا دلالة العلامات الإعرابيَّة على المعاني المستلزمة أبلغ منها في الألفاظ الصَّريحة.

وقد يلزم الاسم الواحد علامة إعرابية مع تجويز توجيه إعرابها على أكثر من باب، بحسب المعاني المستلزمة التي تفهم منها، وذلك نحو: أن يوجه المنصوب بكونه حالا أو مفعولا مطلقًا، كقولهم: مررت بهم جميعا، فإن أعرب حالا فالمعنى المستلزم منها: مررت بهم وهم مجتمعون، وإن أعربت مفعولا مطلقا لفعل محذف تقديره: جمعتهم جمعا، فالمعنى المستلزم الذي قصده المتكلِّم أنَّه جمعهم في مروره وإن كانوا متفرقين في مواضع، وكذلك إعراب الاسم بين الصِّفة والاستثناء وغيرها.

- الحذف:

وقد وقع الحذف في الأصول والفروع، وأعيد تقدير المحذوف إلى توجيهات متعدِّدة منها إلى الوضع، وآخر للمقام، وآخر للمعرفة المشتركة بين المتخاطبين في المحذوف، وآخر للاتساع فحمل فيه اللفظ على المجاز، كما في حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه، فيكون الحمل على المجاز إمَّا لعدم قبول اللَّفظ عقلا فاضطروا إلى تقدير محذوف، كقولهم: "واسأل القرية" فسؤال القرية عقلا ممتنع ولذا قدروا محذوفا، لكن أصبح هذا المجاز مطية لكلٌّ من سمع بأمر يخالف مزاجه أو معتقداته التي ورثها عن أسلافه فيقدر محذوفا يسوغ معتقده، كما ذكرنا في اختلافهم في فهم نص القرآن في الأسماء والصِّفات أتكون على ظاهرها أم بتقدير محذوف، وذلك جعل هذه الأمة تنقسم إلى مذاهب وطوائف عدَّة.

- التَّقديم والتَّأخير:

والتَّقديم والتَّأخير يكون على قدر عناية المتكلِّم كما ذكر سيبويه، وشرح السِّيرافي هذه العناية فذكر أنَّ «الكلام إنَّما هو على قدر عناية المتكلِّم، وعلى ما يسنح له وقت كلامه وربَّما فعل هذا لطلب سجع أو قافية

أو كلام مطابق، ولأغراض شتَّى اكتفاء بدلالة اللَّفظ عليه»، ولم يعدد السِّيرافي تلك الأغراض المتنوعة في هذا الموضع فتعرضوا لبعضها في مواضع متفرقة، نحو: إيجابهم أن يتقدم الاسم على الخبر في كان إذا كانا نكرتين متوغلتين في الإبهام، ثم أجازوا خرقها إذا أراد المتكلِّم معنى مستلزمًا منها وهو التَّحقير.

كذلك كان لهذه الظاهرة في إخراج النَّفي العام المستفاد من (لا) النَّافية للجنس إلى المعنى الخاص.

وهم بهذا الضَّبط للظَّواهر استطاعوا أن يردوا ما كان يصنف على أنَّه معان ضمنية لا تفهم من المعنى الحرفي إلى البنية النَّحويَّة ويجعلوا بين البنية والمعنى المستلزم صلات وثيقة تخضع للضَّبط، لتصبح بذلك المعاني المستلزمة على درجة عالية من النِّظام والانتظام.

- إدراكهم أنَّ بعض المعاني المستلزمة لا يمكن ضبطها من اللَّفظ، فجعلوا المعنى المستلزم مستفادًا إمَّا من المقام كما في قولهم: "أمت فيك لا في حجر" فحملت على الدُّعاء، أو التَّزكية بحسب المقام، أو من تعظيم المخاطب كما في الدُّعاء، أو على الحوار القائم بين المتخاطبين فإما أن يكون معظما عنده أو غير معظم كما ذكرنا في حمل الكلام الذي ظاهره الإثبات على النَّفي، أو من صوت المتكلِّم وتعابير وجهه، كما في حمل ما ظهاره المدح في الصِّفات على الذَّم والهزء بالمتحدث عنه والسُّخرية منه، أو العهد بين المتخاطبين كما في الحال، وهذه المحادثات تحكمها أعراف النَّاس واعتقاداتهم وما ورثوه من أسلافهم.

- وجدنا أنَّ البحث في مظاهر الاستلزام الخطابي المقصودة بالقول، تخرج ثروة النَّحو العربي وتبعد عنه الجمود الذي حل في العصور المتأخرة منه، كما ظهر في تحديد المتأخرين تنوين التَّنكير في المبني من الأسماء، وكأن علامة الإعراب التي توجد في الأعلام المعربة أنقذتها من أن ينكِّرها أحد ليكون تنوين التنكير في المبنيات فقط، نحو: مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر، فإن قال: مررت بزيدٍ وزيد آخر، فهو تنوين تمكين

وكان وجود التَّنوين قبل تنكيره ضامنًا له أن يكون معرفا ولا يبقيه أحد منكرا! لكن عند بحثها في الكتب التي عنت بالمعاني المستلزمة ستجدهم يجعلون التَّنكير في جميع الأسماء، فيقولون: «وإنَّما يكون التَّنكير والتَّعريف فيهما على قصد المتكلِّم، وذلك في الأسماء الأعلام التي لا ألف ولا لامًا فيها، وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين أو تقديره، تقول في الأعلام: جاءني زيدٌ، وزيدٌ آخر، ومررت بعثمانَ وعثمانٍ آخر، وما كلُّ إبراهيمٍ أبا إسحاقٍ»، فجعلوا ضابط تنوين التَّنكير في أسماء الأعلام عامة سواء ظهر أو لم يظهر في اللَّفظ هو قصد المتكلِّم، فإن لم يظهر في ظاهر اللَّفظ فمقاصد المتكلِّم التي تعرف أثناء الخطاب هي التي نقلتها من التَّعريف إلى التَّنكير.

- إن وجود إرهاصات هذه النَّظريَّة ظاهرة في كتاب سيبويه وشراح الكتاب لا يعني أن ننكر فضل التَّداولية في الضبط المفهومي لهذا المصطلح، ووضع قواعد صارمة لضبط هذا المفهوم، والتي ربما نختلف معها أو نتفق في بعض المواضع، أو نستدرك عليها في مواضع أخرى وفق قواعد التخاطب التي يشرحها النحاة في معاني بعض الأمثلة، ومن أبرز القواعد التي وجدناها عند النحاة ولكن لم يعتد بها في قواعد التَّخاطب عند ‹غرايس› صوت المتكلِّم بتفخيمه وإطالته وإمالته وغيره، وكذلك تعابير وجه المتكلِّم لغة الجسد لذا قالوا: "وليست كلُّ حكاية تروى لنا ولا كلُّ خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التَّابعة له، المقترنة –كانت– به. نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها"، وكذلك المقام، وعادات النَّاس وتقاليدهم، وتعظيم المخاطب، أو المتكلِّم، والعهد الذِّهني بين المتخاطبين في مقام ما تغير المعنى المستلزم منه، كما في قولهم: أنا عبد الله منطلقا، أصبحت هنا حالًا مؤكِّدة للعهد الذي بينهما وهو معرفة المتكلِّم من مخاطبه مسبقا بما هو عليه في حال خطابه، فمراعاة أحوال الخطاب جعلها سيبويه مؤكدة، ولا نكاد نرى في الكتب المتأخرة الانطلاق يكون حالًا؛ لتغليبهم اللَّفظ على الخطاب.

فالمهم في استخلاص المعاني المستلزمة هو الوصول إلى النَّتائج الصَّحيحة وليست قواعد صارمة تخترق معظم الخطابات، إذ لا يمكن من خلال هذه القواعد أن نصل إلى نتائج مرضية لكلِّ قول، فنجد أن ‹غرايس› حصر فهم القواعد في

القول بينما نجد أحوالا أخرى تفسر المعنى المستلزم كما ذكرنا، فالبحث في قواعد التخاطب التي أسسها ‹غرايس› مع ما وجدناه عند النُّحاة سيعطينا أفقا أكثر شمولا وإحاطة لقواعد التَّخاطب، وما عرضنا من قواعد التَّخاطب التي ذكرها النُّحاة تعد من نواقص النَّظرية.

- كان البحث في الاستلزامات التي وضحها النُّحاة سواء في مسائل منفردة أو من خلال الظواهر مظهرًا الضَّبط الدَّقيق للمعاني، فمثلا النَّفي، وجدنا كيف الحروف الدَّالة عليه، والفروق الاستلزامية بين هذه الحروف في قوَّة التّأكيد، أو من خلال الأفعال التي استلزمت معنى النَّفي، أو الأساليب التي تنقله من الإثبات إلى النَّفي والعكس، كالاستثناء، أو المقيدات التي تلحق آخر الكلام كالحال، فلو قال: مررت بهم خمستَهم، فيستلزم الكلام معنى النَّفي وأنَّه لم يمرَّ بغير الخمسة، أو تضمين بعض المعاني معنى النَّفي كالتَّقليل، والتَّحقير، والاقتصار والتَّمني، أو أحد وجوه الإنكار، ولو الشَّرطية وغيرها، كما ظهر دور الإعراب في استلزام معنى النَّفي نحو نصب الفعل بعد الفاء، أو في تعميم النَّفي أو تخصيصه كما في العطف على خبر (ما) المجرور بالكاف، نحو: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيها به أو ولا شبيهٍ به، فالنَّصب على النَّفي العام، أمَّا الجرِّ فعلى معنى النَّفي الخاص فهو نفي شابه الإثبات إذ أثبت له شبيها، ونفى شبه زيد بعمرو فقط، كما كان لظاهرة الحذف دور في دلالة حذف حرف النَّفي في القسم وإرادة معناه، أمَّا ظاهر التَّقديم والتأخير فكان له أثر في تخصيص النَّفي العام كما في (لا) النافية للجنس إذا تقدم خبرها على اسمها.

وأظهروا أنَّ استلزام النَّفي قد يخرج من ضبط الوضع، ويبقى الاستلزام الحواري دالًّا عليه لما يقتضيه الخطاب من احترام يخالف المسؤول عنه، أو يكون سلوك المخاطب السَّيئ يتنافى مع الإثبات، وهذا يدلُّ عليه المقام، بدليل أنَّ المخاطب انتهك مبادئ الخطاب وجاء بجملة لا تقبل عقلا ليضمن الكلام معنى النَّفي، ليكون المتحكم في المعنى هو المقام.

ويفتح هذا البحث آفاقًا لدى الباحثين إمَّا من خلال النَّظر في قواعد التَّخاطب التي تغير المعنى عند النحاة مع ضبط اللَّفظ، لإعادة بنا نظريَّة تمكن من استخراج الاستلزام سواء كان ذلك الاستلزام مفهوما من اللَّفظ أو من خارج اللَّفظ كالإشارة والصَّوت وغيره.

أو بحث كلُّ استلزامات معنى دلالي على حدة كالإثبات، أو الجزاء، أو النِّداء، أو الأمر ومعانيه، والبحث في كيفية ضبط النُّحاة لها، من خلال البحث في دور الظَّواهر النَّحوية وغيرها في الدلالة عليه، أو من خلال تضمين أحد المعاني معناه، أو غيرها من قواعد التَّخاطب التي يستطاع من خلالها معرفة المعاني المستلزمة، كما وضعنا نموذجا مختصرا لكيفية ضبط النُّحاة معاني النَّفي والجزاء، والتي يمكن التَّوسع فيها والاستدراك عليها.

المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج ((منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي))، لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- الاتجاه القصدي التَّداولي في الدَّرس النَّحوي-شرح المفصل لابن يعيش أنموذجا، لحاج علي فاضل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللسانيات، الجمهورية الجزائرية، جامعة أحمد بلة وهران، ٢٠١٥-٢٠١٦م.

- أثر سياق الكلام في العلاقات النَّحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتُّراث النَّحوي العربي والمناهج اللُّغوية الحديثة، لسارة عبد الله الخالدي، رسالة مقدَّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان، حزيران ٢٠٠٦.

- إستراتجيات الخطاب مقاربة لغويَّة تداوليَّة، عبد الهادي بن ظافر الشِّهري، دار الكتاب الجديد، الطَّبعة الأولى، مارس، ٢٠٠٤م.

- أسرار البلاغة، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩١١م.

- الأسس الإبستمولوجية والتَّداولية للنظر النَّحوي عند سيبويه، لإدريس مقبول، عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧م.

- الأسس النَّحويَّة والتَّداوليَّة لمتضمنات القول، لنجوى محمَّد الصَّادق بن عامر، بحث لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تونس، ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م.

- أصول التَّفكير الدِّلالي عند العرب من اللزوم المنطقي إلى الاستدلال البلاغي، لحسين السوداني، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، الطَّبعة: الأولى، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمّد بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمّد بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٣- ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- إطلالات على النَّظريات اللِّسانيَّة والدِّلاليَّة، مختارات معرّبة بإشراف وتنسيق عزّ الدّين المجدوب، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، قرطاج، ٢٠١٢م.
- الإعجاز اللغوي في سورة آل عمران دراسة نحوية وأسلوبية، لعطية الغول، دار الجنان للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ.
- إعراب القرآت الشواذ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيِّد أحمد عزّوز، عالم الكتاب، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ -١٩٨٨م.
- أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشّجري، لهبة الله العلوي، تحقيق ودراسة: محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر.

- أمالي السيد المرتضى، الشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد، صححه وضبط ألفاظه وعلق على حواشيه: السيد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة: الأولى،١٣٢٥هـ-١٩٠٧م.
- الأمثال، لأبي الخير الهاشمي، دار سعد الدين، دمشق، الطَّبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ..
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس التِّميمي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة:١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، د.خالد ميلاد، وهو رسالة دكتور دولة نوقشت في جوان ١٩٩٩م، بمنوبة- بتونس.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمّد مبروك، راجعه: رمضان عبدالتّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، دراسة وتحقيق: محمّد محمود الدَعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، لأبي المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.
- البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي، دار الكتبي، الطَّبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، دار الهداية.
- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
- التخمير، الخوارزمي، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثمين، مكتبة العبيكان_ الرياض، الطَّبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- التَّداوليات علم استعمال اللغة، تقديم وتنسيق حافظ إسماعيل علوي، عالم الكتب، إربد الأردن ٢٠١٤م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط١.
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤،١هـ-١٩٩٣م.
- تفسير أبي السعود، لأبي السعود محمّد بن محمّد العمادي، دار إحياء التّراث، لبنان_بيروت.
- توجيه اللّمع، لأحمد بن الحسين بن الخبّاز، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام- مصر، الطبعة:١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، لأبي القاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لنصر الله بن محمد الشيباني، الجزري، المعروف بابن الأثير الكاتب، تحقيق مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.

- الجمل في النّحو، المنسوب للخيل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، الطَّبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- الجملة الشرطيّة عند النّحاة العرب، لأبي أوس إبراهيم الشّمسان، مطابع الدجوي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، دار الفكر – بيروت.

- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

- حاشية السّيد الشّريف علي الجرجاني على الكشاف، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- الحذف والتَّقدير في النَّحو العربي، لعلي أبو المكارم، در غريب القاهرة، الطَّبعة: الأول، ٢٠٠٨م.

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمّد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة:٣، ١٩٩٩م.
- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمّد الخراط، دار القلم- دمشق ، ط: الثانية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- ديوان أبي الأسود الدّولي، صنعة أبي سعيد الحسن السُّكَّري، تحقيق: الشيخ محمّد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط: الثّانية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- ديوان الهذليين، للشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، عام النشر: ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ديوان امرِئ القيس، لامْرُئ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان جرير، لجرير بن عطيه الخطفي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه: وليد عرفات، دار صادر، بيروت– لبنان،٢٠٠٦م.

- ديوان شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه، الدكتور.حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

- ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك، دراسة وتحقيق: أسماء أبوبكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

- رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، لعبد الله بن يوسف بن محمد بن حيّويه الجويني، تحقيق: أحمد معاذ بن علوان، دار طويق للنشر والتوزيع– الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد المالقي، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

- السبعة في القراءات، لأحمد التميمي، المعروف بأبي بكر ابن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس(ت:٣٣٨)تحقيق: الدكتور. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت– لبنان، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد، أبو محمد السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

- شرح التَّسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لمحمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

- شرح التسهيل، المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن الأزهري ، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م

- شرح الرّضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قَاريُونس ، بنغازي_ ليبيا، ط: الثانية، ١٩٩٦م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد لسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان–بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.

- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: تحقيق: رمضان عبد التّواب، محمود فهمي حجازي، محمّد أبو الفضل، محمّد هاشم عبد الدايم، محمّد عوني عبد الرؤف وغيرهم، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

- شرح العقيدة الواسطية، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: السادسة، ١٤٢١هـ..

- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النَّحوي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح.

- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، وضعه وضبط الديوان وصححه: عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- ظاهرة الحذف في النَّحو العربي محاولة للفهم، لأبي شعيب براموا، مجلة عالم الفكر، العدد٣، المجلد ٣٤، يناير- مارس ٢٠٠٦م.
- ظاهرة الاستلزام في التَّراث اللِّساني العربي، ضمن مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي بالوادي- الجزائر، العدد ربيع أول ١٤٣٠هـ/ مارس ٢٠٠٨م.
- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى : ٤٥٨هـ) حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- العقد الفريد ،لأحمد بن محمد بن عبد ربه، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثَّالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- علل النّحو، لأبي الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد، الرياض _ السعودية ، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس ابن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب.
- الفصول في الأصول، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- الفكر اللساني التَّداولي قراءات في التراث والحداثة، لمحمد عديل عبدالعزيز علي، عالم الكتاب الحديث، الأردن –إربد، الطَّبعة: الأولى، ٢٠١٦م.
- القاموس الموسوعي للتَّداولية، إشراف عز الدين مجدوب، المركز الوطني للترجمة ــتونس.
- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي،: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- كتاب الأفعال، لأبي القاسم علي السعدي، المعروف بابن القَطَّاع، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- كتاب الأغاني للإمام أبي الفرج الأصبهاني، تصحيح:الأستاذ الشيخ: أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدم ،مصر
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: الخامسة،١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- كتاب سيبويه، مطبعة بولاق.
- الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل، لأبي القاسم الزّمخشري، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- الكنز في القراءات العشر، لأبي محمد، عبد الله بن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- لسان العرب، للإمام ابن منظور نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث بيروت، لبنان، الطَّبعة: الثَّالثة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- اللسانيات والميزان، أو التكوثر العقلي، لعبدالرحمن طه، المركز الثقافي العربي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- اللَّمْحَةَ في شرح المُلْحَةِ، لمحمّد بن حسن المعروف بابن الصائغ ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٨١م.
- مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب، شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، النشرة الثانية.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان
- المحصول، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- مخطوط شرح السيرافي رقم (١٣٧) المحفوظ بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.
- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد القيسي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، المكتبة العلمية – بيروت.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- معاني القرآن، لعلي بن حمزة الكسائي، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: المستشرق د. سالم الكرنكوي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن، بالهند الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- المعجم المفصل في شواهد العربية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري- حمادي صمود، دار سينتارا، المركز الوطني للترجمة، تونس.
- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المفصّل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق د. خالد إسماعيل حسان، مكتبة الأدب_ القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- مفهوم الاستلزام في الفكر اللُّغوي العربي القديم، لد. يوسف تغزاوي، نشر ٥/٥/ ٢٠١٢م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المقتضب، لأبي العباس محمّد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المقدمة الجزولية في النَّحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق وشرح: شعبان عبد الوهاب محمّد ، راجعه: حامد نيل، فتحي جمعة.

- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بني جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، الطَّبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٢ – ١٩٩٢م.
- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير الدمشقي المعروف بابن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الفكر.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، لأفراح بنت علي بن صالح المرشد، جامعة الملك سعود، من إصدارات كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسة اللغة العربية وآدابها. الرياض، الطَّبعة الأولى ١٤٣٦- ٢٠١٥م.
- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، لمحمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

ثالثا: فهرس الموضوعات

ملخص الرّسالة..... ٢

المقَدِّمة ٤

تساؤلات البحث ٥

أهميّة الموضوع وأسباب اختياره ٦

أهداف الموضوع ٦

الدّراسات السّابقة ٧

خطة البحث ٨

منهج البحث.....

الفصل الأوَّل: الاستعمال في الدَّرس النَّحوي بين الوضع وغير الوضع.....

المبحث الأوَّل: الاستلزام بالوضع.....

أوَّلا: المعرفة والنَّكرة.....

ثانيا: الإثبات والنَّفي.....

ثالثا: الاستثناء، والحصر.....

رابعا: التَّوابع والحال والتَّمييز.....

سادسا: الطَّلب.....

١. الأمر.....

٢. الاستفهام.....

المبحث الثَّاني الاستلزام بغير الوضع.....

أوَّلا: تضمن الجملة الاسميَّة معان متفرقة.....

ثانيا: خروج الجملة الفعليَّة إلى معان متفرقة.....

ثالثا: خروج الصِّفة عن أصل الوضع.....

رابعا: خروج الأمر والدُّعاء إلى معنى الخبر.....

خامسا: خروج الاستفهام إلى معانٍ أخرى.....

خلاصة الفصل الأوَّل.....

الفصل الثَّاني: التَّركيب النَّحوي ميزته ومقتضياته.....
المبحث الأوَّل: الإعراب.....
المطلب الأوَّل: الفوارق الاستلزامية للعلامة الإعرابيَّة في الأفعال.....
أوَّلا: رفع الفعل ونصبه بعد (إذن).....
ثانيا: الرَّفع والنَّصب بعد (حتَّى).....
ثالثا: الفعل بعد حروف العطف (الفاء، والواو ، وأو).....
رابعا: الرَّفع والنَّصب بعد أفعال الاعتقاد .....
المطلب الثَّاني: الفوارق الاستلزاميَّة للعلامة الإعرابيَّة في الأسماء.....
أوَّلا: الاسم بين النَّفي، والاستفهام والتَّعجب.....
ثانيا: الاسم بين الإعراب والبناء ، أو التَّعريف والتَّنكير.....
ثالثا: الاسم بين الخبر والظَّرف.....
رابعا: الاسم بين الخبر والاستفهام.....
خامسا: العطف في الأسماء.....
سادسا: الصِّفة بين الإتباع والقطع.....
سابعا: الاسم بين البدل والصِّفة والمفعول المطلق.....
ثامنا: الاسم بين الحال والمفعول المطلق، وبين الحال والتَّوكيد.....
تاسعا: الاسم بين الصِّفة والاستثناء.....
المبحث الثَّاني: الحذف.....
المطلب الأوَّل: الحذف في الأفعال.....
١. الأمر والنَّهي.....
٢. الدُّعاء.....
٣. التَّحضيض.....
٤. التَّحذير والإغراء.....
٥. الاستفهام.....
٦. حذف الفعل في الخبر.....

المطلب الثَّاني: الحذف في الأسماء.....
١. حذف المبتدإ أو الخبر.....
٢. حذف المضاف.....
٣. حذف الصِّفة أو الموصوف.....
المطلب الثَّالث: الحذف في الحروف.....
١. حذف حرف النَّفي.....
٢. حذف حرف الجر.....
المطلب الرَّابع: الحذف في الجمل.....
المبحث الثَّالث: التَّقديم والتَّأخير.....
المطلب الأوَّل: وجوب التَّقديم أو التَّأخير.....
١. وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر والعكس.....
٢. وجوب تقديم اسم كان على خبرها.....
٣. تقديم المفعول المطلق على الجملة الاسميِّة المؤَكَّدة.....
٤. وجوب تقديم الفاعل على المفعول والعكس.....
٥. وجوب تقديم المفعول الأوَّل على الثَّاني، والعكس.....
المطلب الثَّاني: جواز التَّقديم أو التَّأخير.....
خلاصة الفصل الثَّاني.....
الفصل الثَّالث: الاستلزامات الخطابيَّة وَفق المفاهيم التَّداوليَّة والنَّحويَّة .....
المبحث الأوَّل: المعنى التَّداولي.....
- الاستلزامات الخطابيِّة بين الوضعية وغير الوضعية.....
القسم الأوَّل: الاستلزام الخطابي الوضعي.....
القسم الثَّاني: وهي الاستلزامات غير الوضعية.....
- المقاربات الغريسية الجديدة.....
أوَّلا: مقاربة هورن (Horn) ومبدأ السَّلالم المتدرّجة.....

ثانيا: مقاربة لفنسن (Levinson) ومبدأ المستلزمات الحوارية العامة.....
المبحث الثَّاني: المعنى النَّحوي.....
١. الخبر وقضية الصِّدق والكذب.....
٢. معاني الكلام ومبادئ الخطاب.....
٣. معاني الكلام بين الاستلزامات الوضعية وغير الوضعية .....
أوَّلا: النَّفي.....
ثانيا: الاستفهام.....
خلاصة الفصل الثَّالث.....
الخاتمة.....
المصادر والمراجع.....
فهارس فنيَّة متنوعة.....
أولا: فهرس الآيات.....
ثانيا: فهرس الأشعار.....
ثالثا: فهرس الموضوعات.....